

التحضر

دراسة اجتماعية

الكتاب الثاني: الأنماط والمشكلات

تأليف
الدكتور محمود الكردي
أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

الناشر
دار المتنبي للنشر والتوزيع
DAR AL-MUTANABBI FOR PUBLICATION & DISTRIBUTION



١٩٨٤


التحضر
دراسة اجتماعية



الكتاب الثانى : الأنماط والمشكلات

تأليف
الدكتور محمود الكردي
أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

الناشر
دار المتنبي للنشر والتوزيع
DAR AL-MUTANABBI FOR PUBLICATION & DISTRIBUTION

الإهـــدَاء

« إلى من علماني الصبر ، والتضحية ، ونكران الذات ..

إلى من أرى في بسمتيهما إشراقة الدنيا كلها ..

إلى ولديّ : كريم ، وأمير أهدي هذا الكتاب ».

فهرس الكتاب

مقدمة الكتاب الثاني

لم تكن « الصدفة » هي التي قادتنا إلى التفكير في معالجة موضوعات هذا الكتاب ، وكذلك لم يكن « اعتقادنا » بأهمية هذه الموضوعات هو الدافع الوحيد وراء التخطيط لإنجازه ، وإنما كانت « الفكرة » التي سبق وأن طرحناها في التقديم لهذه الدراسة - بالكتاب الأول - لم تزل في حاجة إلى استكمال ومتابعة .

فإذا كنا قد حاولنا التعرف - من خلال موضوعات الكتاب الأول - على أبرز قضايا التحضر ، وأهم مناهجه فإن هذه القضايا والمناهج ستظل محلقة بأجنحتها النظرية المجردة في خيال المعرفة إن لم نحاول رؤية تشكلاتها وتجسداتها الواقعية بكل عناصرها وأبعادها .

ومن هنا إنبثقت فكرة هذا الكتاب ، أو بالأحرى ذلك « الجزء » من الدراسة التي موضوعها « التحضر » . فقد كان إيماننا - ولا يزال - بأهمية التناول الشامل لأية ظاهرة عميقاً وليس له حدود . غير أن الإيمان بهذه المسألة لا ينبغي أن ينسينا خصوصية الأبعاد والعناصر المكونة لهذه الظاهرة . فالحضرية مثلاً ظاهرة شاملة متكاملة ولها مقومات وخصائص عامة يكاد الكثير يتفق عليها ؛ كما أن قضاياها تتسم إلى حد كبير بالعمومية ، فضلاً عن أن مناهجها تتميز بالشيوع وإمكانية التطويع والإستخدام . غير أنها - أي الحضرية - تتسم في ذات الوقت بالتنوع ، والتفاوت ، والإختلاف إذا ما لاحظنا أبعادها على المستوى الواقعي . ولعلنا لا نتمكن من ملاحظة هذا التنوع والتفاوت

دون دراسة « الأنماط » التي تتشكل فيها فهي إحدى السبل الهامة للتعرف على الأحوال الواقعية للظاهرة .

إن التفاوتات بين المجتمعات لا تقف عند حد وصف مجتمع ما بالحضرية ، وآخر بالريفية ، وثالث بالبدوية وإنما تمتد لتشمل الاختلافات والتباينات القائمة داخل كل نمط مجتمعي على حدة . فإذا أعتبرت الحضرية أسلوباً معيشياً له خصائص عامة معينة فإنه عند فحص التطبيقات الواقعية لهذا الأسلوب نلحظ تفاوتات لا حصر لها حتى داخل ربوع المجتمع الواحد .

ولو أردنا تعليلاً منطقياً لهذه التفاوتات فإننا نحتاج بالقطع إلى معلومات وبيانات دقيقة وموثوق بها تكشف الأبعاد التاريخية ، وتصف الأوضاع الجغرافية ، وتتعرف على التركيبات الديموغرافية ، وتحلل الهياكل الإقتصادية ، وتعالج الأبنية الإجتماعية والثقافية ، وتتناول النظم السياسية . فمثل هذه العناصر - في إختلافها - هي التي تسبب التفاوتات داخل النمط المعيشي الواحد .

وما من شك في أن دراسة « الأنماط المجتمعية » تفيد إلى حد بعيد في الحصول على تلك المعلومات والبيانات حول العناصر المسببة للتفاوتات .

ويبدو أن الدراسات المتصلة بمناهج التحضر قد التقت مع مثيلتها المرتبطة بأنماط التحضر حيث طوعت الأولى كي تكون ملائمة للثانية . غير أن ذلك لا يعني أن هناك منهجاً بذاته يصلح في دراسة وتحليل نمط بعينه ، وإنما المناهج جميعاً تصلح لدراسة أي نمط من أنماط التحضر . أما الخلاف فيصير محدوداً فقط في تساؤل مؤداه : « على أي المناهج ينبغي أن نركز » ؟ فذلك يساعد على تصور المدخل النظري - المنهجي الذي يتبناه الباحث في الدراسة .

أما مشكلات التحضر - وهي الجانب الآخر من هذه الدراسة - فإن ارتباطها بمسألة الأنماط واضحة جلية ولا يمكن نكرانها . فكما كانت المناهج تمثل الإطار الملموس الذي تتجسد فيه القضايا ، فإن المشكلات تؤسس المجال

الواقعي الذي تنهض عليه الأنماط .

وبصرف النظر عن العلاقات الجزئية التي تنشأ بين عناصر موضوع واحد (مثل التحضر) كأن توجد علاقة بين القضايا والمناهج من جهة ، والأنماط والمشكلات من جهة أخرى ، فإن أي عنصر من هذه العناصر الأربعة لابد أن تتم مناقشته في ضوء العناصر الأخرى . فلسنا مثلاً بقادرين على تحليل « المكان الحضري » باعتباره « قضية رئيسية » من قضايا التحضر دون محاولة البحث عن أنسب « المناهج » التي تستخدم في تحليل فكرة المكان . ولا تستكمل الصورة دون السعي للتوصل إلى « الأنماط » التي يتشكل فيها هذا المكان ، وبغير دراسة أهم « المشكلات » التي يتعرض لها .

وإذا كانت العلاقات بين العناصر الأربعة سالفة الذكر قوية ووثيقة إلى هذا الحد ، فلماذا إذن قمنا بضم كل إثنين منها معاً وخصصنا جزءاً من الدراسة لمعالجتهما ؟ إن التخصيص في هذه الحالة لا يعني وجود الفواصل أو الحواجز بين العناصر التي تشكل دراسة واحدة ، وإنما نقصد من ورائه أن نمهد لدراسة الموضوع - وهو التحضر - بالتعرف على الأسس النظرية والمنهجية وكيف تشكل بتفاعلها معاً المقومات الرئيسية لمسألة التحضر بعامة (وكان ذلك هو إطار الكتاب الأول) . كما كنا نقصد من التخصيص إتاحة فرصة أكبر للتركيز على نقاط كانت في حاجة ماسة للدراسة . فقضية الأنماط مثلاً لم تزل مطروحة للبحث في الدراسات الحضرية ونقاط الخلاف عليها أزيد بكثير من أوجه الإتفاق فكان من الواجب التصدي لهذه المشكلة البحثية والتعرف عن قرب على أهم أنماط التحضر القائمة بالمجتمعات ودراسة العلاقات فيما بينها وكيف أن الشكل الحضري الواحد يجمع - في بعض الأحيان - بين أكثر من نمط . فإذا أضفنا إلى ذلك أن المشكلات الحضرية كثيراً ما تتسق - في حجومها ونوعياتها- مع الأنماط المتاحة لتبين لنا أهمية إيجاد الصلة أو العلاقة بين التحضر ومشكلاته .

ولو أردنا تتبعاً لفكرة « النمط »[1] Pattern لوجدنا أنها تضرب بجذور عميقة في كل مداخل المعرفة بحيث صار لكل مدخل منها استخدام خاص لها يختلف لها ويتباين (ويصل أحياناً إلى حد التناقض) مع المداخل الأخرى . ورغم « كلاسيكية » الفكرة من جانب وشيوع استخدامها من جانب آخر ، إلا أن الفهم الخاطىء لها في كثير من الدراسات قد أحال نتائجها إلى مجرد تقرير وقائع هي أقرب إلى البديهيات منها إلى التفسيرات العلمية لظواهر سائدة بالمجتمع وتحتاج إلى تحليل واقعي .

وما نقصده بالنمط هنا يختلف إلى حد بعيد عما يعنيه البعض في محاولاتهم للتنميط Typology من استخدامهم « للنمط » Type كوحدة يجعلونها محوراً للتصنيف ، أو صياغة الأنماط المتطرفة . فهو - أي النمط - يعني لدينا أسلوب الحياة المميز لأفراد جماعة ما يقطنون مكاناً ما له سماته الجغرافية والإقتصادية ولهم تنظيمهم الإجتماعي الذي يتشكل من أبنية إجتماعية ويتجسد من خلال شبكة للعلاقات الإجتماعية . ومن ثم فإننا لن نتناول مفهوم النمط هنا على أنه « نموذج » Model سواء كان مثالياً ، أو غير مثالي حيث أن الأخير يتطلب تجريد النمط إلى أبسط صوره ، وتخليصه من كل المضامين التي تحدد في الواقع نسقه المعيشي الأمر الذي لم نفكر فيه ، بل ولا نسعى إليه في دراستنا لأنماط التحضر .

ويبدو أنه كانت هناك دوافع عديدة وراء مسعانا من هذه الدراسة في الأنماط والمشكلات من أبرزها أن بلدان العالم الثالث بصفة عامة تعاني من ظاهرة تسم البناء الحضري في كلٍ منها ونعني بها ذلك التنوع الذي يميز الأشكال الحضرية بها فما من مجتمع منها إلا ونلحظ به نمطاً تقليدياً وآخراً صناعياً ، وثالثاً سريعاً وهكذا . . وقد يذهب البعض إلى القول بأنه طالما

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه الفكرة راجع :
- محمد الجوهري ؛ « فكرة النمط في العلوم الإجتماعية » ، مقال بمجلة الفكر المعاصر ، ديسمبر ١٩٧٠ .

« تتعايش » هذه الأنماط المتنوعة معاً تعايشاً سلمياً فلا مشكلة إذن . غير أن الواقع الفعلي لهذه البلدان يؤكد أن «التعايش السلمي» بين الأنماط الحضرية المتنوعة والمتعددة سيظل أمراً متعذراً ، فهناك عديد من المشكلات تنشأ نتيجة وجود أنماط متعددة الأشكال، لكلٍ منها مقومات ودعائم توجه عملية التحضر وجهة معينة .

وإذا أردنا تفحص ظاهرة الحضرية ببلدان العالم الثالث عموماً فإن أول ما يلفت النظر بشأنها أنها قد غيرت إلى حد كبير في الأبنية المجتمعية التي كانت سائدة بها من قبل أن تنشط هذه الظاهرة وتبدو نتائجها واضحة للعيان وقابلة للفحص .

فالحضرية قد تشكلت من ثنايا هيكل إقتصادي إما أن يكون قد تم إحلاله محل آخر قديم (كما هو الحال مثلاً في مجتمعات الخليج التي صارت نفطية بعد أن كان صيد السمك والغوص على اللؤلؤ يمثلان جوهر النشاط الإقتصادي التقليدي) ؛ أو أن يظل الهيكل الإقتصادي كما هو – من حيث طبيعته – ولكن تطوراً يكون قد أصاب عناصره وجعلها أكثر قدرة على إستيعاب كافة التغيرات الديموغرافية ، والإجتماعية ، والسياسية (مثلما حدث تماماً بمعظم بلدان أمريكا اللاتينية) . وما يصدق على الهيكل الإقتصادي من حيث تأثيره في ظاهرة الحضرية وتأثره بها ينطبق أيضاً على كافة الأبنية المجتمعية الأخرى : إجتماعية كانت أو ثقافية أو سياسية .

ولا نستطيع أن نزعم بأن دراستنا الراهنة سوف تشمل كافة أنماط التحضر القائمة فنقوم برصدها وتحليل عناصرها ودراسة العلاقات التبادلية فيما بينها ، وإنما سوف نتخير بعضاً منها نعتقد بأهميته وشيوعه ، فضلاً عن إرتباطه بما سبق تناوله من قضايا .

وإذا كنا قد تخيرنا أربعة أنماط للتحضر هي النمط : التقليدي ،

والصناعي ، والسريع ، والتابع فإن ذلك يستند إلى مبررات ثلاثة :

أولها : أننا قد حاولنا - في إختيارنا - أن نستند إلى عدة تصنيفات وأشكال وسعينا إلى الدمج بينها في إطار متكامل . فقد اعتمدنا مثلاً على طبيعة النشاط الإقتصادي السائد بالمجتمع الحضري من حيث كونه تقليدياً يتشكل من خلال المقومات ، والدعائم التي يرتكز عليها البنيان الاقتصادي الأولي (أو البدائي) وذلك مثل الصيد ، والرعي ، والتجارة البسيطة ، والخدمات وما إلى ذلك . ومن الطبيعي أن تنسجم الأبنية المجتمعية جميعاً مع هذه « التقليدية المادية » فتصير القيم الإجتماعية أيضاً تقليدية ، كما تصبح نظم الحكم والإدارة والضبط الإجتماعي على ذات المنوال . ولما لم تكن المجتمعات جميعها تحمل هذه الصفة التقليدية فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادي وغيره فإن هناك بعضاً منها قد تحول تجاه نمط يختلف إلى حد كبير عن التقليدية ، بل ويتناقض معها أحياناً ، ألا وهو النمط الصناعي . ولعل مصدر الإختلاف - والتناقض أحياناً - فيما بينهما يتحدد في طبيعة الدعائم أو الركائز التي يستند إليها كل ٍ فإذا كان الأول (أي التقليدي) يتشكل عادة استناداً إلى ما أتاحته الطبيعة من مصادر وموارد مع تدخل ضئيل من قبل الإنسان لاستغلالها والإفادة منها وفق مستوى تكنولوجي بدائي يتناسب مع الأنماط التقليدية الاقتصادية والاجتماعية معاً ، فإن الثاني (أي الصناعي) يتميز بحجم متزايد مع التدخل البشري لترشيد الموارد والطاقات - حتى وإن كانت ذات حجم ضئيل - ولعل ما يساعد على ذلك تراكم الخبرة البشرية بحجم هائل فضلاً عن الإرتفاع الملحوظ في المستوى التكنولوجي المتاح .

وإذا كان التصنيف السابق - بين تقليدي وصناعي - قد أتاح لنا فرصة تحليل النشاط الإقتصادي الحضري فإن محاولتنا للتعرف على درجة التحضر وطبيعته سوف تتم من خلال اختيار نمط خاص للتحضر تمر به بعض المجتمعات - نتيجة ظروف معينة - ألا وهو التحضر السريع . والسرعة هنا

(رغم ما يتضمنه هذا اللفظ من حكم قيمي) تعني أن المجتمع يصل في وقت قصير - نسبياً - إلى تحقيق درجة عالية من التحضر (ولو بالمقاييس الكمية - الإحصائية) سواء من النواحي الديموغرافية ، أو الاقتصادية أو الاجتماعية . على أن هذه الحالة ليست مطلوبة أو مستهدفة على الدوام وإنما هي تحدث نتيجة ظروف خاصة تمر بها بعض المجتمعات من أهمها : التحول الجذري الذي يصيب الهياكل الاقتصادية ، والزيادة السكانية الهائلة - والمفاجئة أحياناً - سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية .

أما العلاقات المكانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية بين الأنماط الحضرية بعضها البعض (سواء داخل نفس المجتمع أو بين المجتمعات بعضها ببعض) فقد اقترح لدراستها نمط ازداد الحديث عنه في الآونة الأخيرة - وبخاصة من قبل من عالجوا قضايا : التنمية ، والتخلف ، والتبعية - ألا وهو نمط التحضر التابع . ورغم أن التبعية هنا لا تخرج كثيراً عن الظاهرة نفسها الملاحظة في بعض المجتمعات إلا أنها تتخذ طابعاً خاصاً نظراً لارتباطها بالنمط الحضري وحده وهي تتخذ أشكالاً عديدة منها التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية ، كما أن لها مستويات متباينة تتدرج من المستوى : الدولي إلى القومي إلى الإقليمي إلى المحلي .

وإذا كنا قد تبينا في الفقرات السابقة - ولو بإشارات سريعة - مضمون كل نمط والمقصود منه فإنه من الضروري الإلتفات هنا إلى التداخل الذي يمكن أن يحدث بين الأنماط بعضها البعض . ففضلاً عن ظاهرة تعدد الأنماط داخل المجتمع الواحد هناك أيضاً تعدد للصفات التي يحملها النمط الواحد فقد يكون تقليدياً وسريعاً وتابعاً في آن واحد .

ثانيها : أن اختيارنا لهذه الأنماط قد اتسق إلى حدٍ بعيد مع الظواهر الحضرية السائدة بمجتمعات العالم الثالث فهي أنماط شائعة الوجود بهذه المجتمعات . ويرجع شيوعها إلى توافر أسبابها ومقوماتها فالسمة التقليدية مثلاً

غالبة بشكل عام ومميزة لأوجه الحياة الحضرية وغير الحضرية ببلدان العالم الثالث ، كما أن التحول الصناعي قد بدأ يشكل ملامح التغير الذي يصيب بعض هذه البلدان . ومن اليسير علينا أن نلحظ نمطاً صناعياً ينمو جنباً إلى جنب مع النمط التقليدي في ذات المجتمع .

ولا تخلو هذه المجتمعات من نمط التحضر السريع الذي تتلاحق فيه التغيرات بشكل يتسم في كثير من الأحيان بعدم التوازن الأمر الذي يحدث ما يطلق عليه أحياناً « بالتنمية المشوهة » حيث ترتفع مثلاً معدلات النمو الإقتصادي بما تعكسه من إرتفاع في متوسطات الدخول في الوقت الذي لا يتطور فيه نسق القيم السائد بنفس الصورة أو بذات المعدل . ويحدث ذلك أيضاً عندما يرتفع (أو ينخفض) حجم العمالة إذا ما قيس بمجالات النشاط الإقتصادي .

أما النمط التابع فنكاد نلحظ وجوده بكافة مجتمعات العالم الثالث حيث أنها تعاني من ظاهرة التبعية في معظم نواحيها ، ومجالاتها ، وتنعكس بالتالي على ما هو سائد بالأنماط المعيشية . وهناك من الظواهر ما يغذي حالة التبعية هذه ، فضعف الإنتاج - بكافة أشكاله - ، وعدم وجود مجالات مفيدة للإستثمار ، وتقلص الصادرات في عدد محدود من السلع والمواد الأولية ، والخلل في هيكل العمالة ما هي إلا مؤشرات فقط على وجود هذه الحالة . ومن الطبيعي أن تبرز هذه المؤشرات بشكل أوضح بالنمط الحضري حيث تتركز معظم عناصر الإنتاج ومجالات الخدمات .

ثالثها : ما من شك في أن تفكيرنا في اختيار هذه الأنماط الأربعة كمجال للدراسة قد سار متسقاً مع الشق الآخر لموضوع هذا الكتاب ونقصد به مشكلات التحضر . فقد كان افتراضنا الأساسي ينطلق من أن عرض بعض أنماط التحضر والتعرف عليها وفحصها سوف يتمخض عنه تلقائياً بعض المشكلات التي تعد في الواقع إفرازاً طبيعياً لأوضاع هذه الأنماط .

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الإتساق المفترض بين جانبي الدراسة - الأنماط والمشكلات - إلى حدوث تكامل بينهما وتساند بل أن أحدهما في بعض الأحيان قد يستخدم في تفسير الآخر .

ولعل تساؤلاً هاماً ينبغي إثارته في هذا الشأن حول ما أصطلح على تسميته « بمشكلات التحضر » Urban Problems ومؤداه : هل هذه المشكلات ناجمة من عملية التحضر ذاته ، أم أن هناك مصادر أخرى تساعد على تشكيلها وصياغتها ؟ .

وقد لا يبدو هذا التساؤل غريباً أو خارجاً عما نناقش ، « فتشخيص » هذه المشكلات وتحديد « مصادرها » فضلاً عن التعرف على عوامل تكونها ونتائجها يؤثر إلى درجة بعيدة في تشكل عناصر عملية التحضر . وحتى نحصل على إجابة شافية على ذلك التساؤل ينبغي تدعيم الإعتقاد بشمولية الدوافع التي تسبب المشكلات عموماً - حضرية كانت أو غير ذلك - فضلاً عما يلاحظ من امتداد تأثير النتائج والآثار لينسحب على كافة الأنماط المعيشية .

وإذا كنا لم نستطع أصلاً أن نعزل عملية التحضر عن العمليات الأخرى التي تحدث بالمجتمع (مثل التنمية ، والتغير ، والتحديث ، وما إلى ذلك) فإنه بالتالي يصعب الفصل بين نواتج هذه العمليات بعضها البعض . وطالما كانت المشكلات المرتبطة بكل عملية من هذه العمليات تكتسب مضمونها ومعناها فضلاً عن نطاقها ومجالها من خلال علاقتها بغيرها من المشكلات فإننا نكون مجانبين الصواب إذا افترضنا هنا أن مشكلات التحضر هي من صنع عملية التحضر وحدها فالإمتداد العمراني مثلاً - وهو مشكلة سوف نتولاها بالدراسة - لا نستطيع الزعم بأنها قضية حضرية صرفة فهي نبع مسائل أخرى عديدة إذ ترتبط بالوضع الفيزيقي للمنطقة الحضرية ككل كما أنها تتشكل في ضوء الموارد الاقتصادية فوق اتساقها مع البناء الاجتماعي السائد .

وما يصدق على هذه المشكلة ينطبق على المشكلات الأخرى مثل :

الإنتاج الحضري ، وفقراء الحضر ، والحركات الإجتماعية (وسوف نعالجها جميعاً في الباب الخاص بمشكلات التحضر ومعوقاته) .

خلاصة القول أنه رغم تكون هذه المشكلات - وغيرها - في بيئة حضرية إلا أن هناك دوافع أخرى قد اشتركت في صياغتها وبلورتها تتكامل مع عناصر عملية التحضر . ولعل هذا التصور يتسق إلى حدٍ بعيد مع ما سبق معالجته بالكتاب الأول (قضايا التحضر ومناهجه) حيث تبنينا المدخل متعدد الأبعاد في تحليل عملية التحضر ، وليس من العسير حينئذ أن نستخدم ذات التصور في تناول أنماط التحضر ومشكلاته .

على أن العلاقة بين أنماط التحضر ومشكلاته ذات سمة « جدلية - علية » فكل نمط يفرز من خلال عملياته عديداً من المشكلات والمعوقات التي تقلل إلى درجة ما من فعّاليته في تحقيق أهدافه كما أن المشكلات عموماً تؤدي بشكل ما إلى صياغة نمط معين للتحضر أو تحويله إلى نمط آخر .

ففيما يتعلق بالجانب الأول من العلاقة أكد كثير من الدراسات التي أجريت في مجال التحضر إنه رغم وجود مشكلات عامة للتحضر تظهر أينما ينبثق الشكل الحضري بعامة (مثل : الهجرة ، والعمالة ، والأحياء المتخلفة بالمدينة ، والإحتكاك الثقافي ، والهوة الحضارية . . . إلخ) ، فإن هناك - فوق ذلك - مشكلات نوعية - خاصة بكل نمط على حدة . فما يواجه النمط التقليدي للتحضر يختلف عما يجابه النمط الصناعي ، وما يتعرض له الإثنان يتباين عما يصادفه النمط السريع ، وكل ذلك يتفاوت بالنسبة لما يظهر بالنمط التابع من مشكلات .

ولعل هذا الإختلاف في نوعية المشكلات التي يتعرض لها كل نمط يرجع إلى العناصر المكونة له أصلاً ؛ فضلاً عن علاقات التفاعل القائمة بين هذه العناصر بعضها بالبعض الآخر . فإذا أضفنا ذلك كله إلى طبيعة الأبنية المجتمعية المكونة لكل نمط لتبين لنا مدى الخصوصية التي يتمتع بها كل نمط .

فالبناء المهني السائد بالنمط الصناعي للتحضر مثلاً يتشكل أساساً من أبناء طبقة العمال كما أن نسق العلاقات الاجتماعية بينهم يتأثر في إطاره الشكلي والموضوعي بما هو سائد من نشاط صناعي ، ولا نستطيع أن نتجاهل نوعية القيم المميزة لسكان المدينة الصناعية وكيف أنها تتكامل مع الأبنية المجتمعية الأخرى : فيزيقية كانت أو اقتصادية أو سياسية .

وتنسحب فكرة الخصوصية هذه على كافة الأنماط الأخرى فيشارك كل نمط في خلق مشكلاته الخاصة وصناعتها . ولعل النموذج البارز على ذلك هو ما يلاحظ بالنمط التابع للتحضر فلم تنحصر ظاهرة التبعية في نطاق علاقة النمط الحضري بغيره من الأنماط المجتمعية داخل ذات المجتمع وإنما تتعداها إلى العلاقة القائمة بين ذلك المجتمع وغيره من المجتمعات فهي - أي ظاهرة التبعية - على الأرجح قائمة . ومن زاوية أخرى يتطلب الأمر تحليل تأثيرات هذه الحالة من التبعية - سواء كانت محلية أو قومية المستوى - على الفرد نفسه بالنمط الحضري التابع سواء كانت تأثيرات اقتصادية ، أو اجتماعية - ثقافية ، أو سياسية كما أن حالة التبعية هذه تبدو واضحة التأثير في تشكيل أبناء المجتمع لتنظيماتهم ومؤسساتهم .

ذلك شأن الجانب الأول من العلاقة الجدلية بين أنماط التحضر ومشكلاته ، أما الجانب الآخر فيتبدى بوضوح من الإتجاه العكسي لهذه العلاقة . إن المشكلات كثيراً ما تصنع نمط التحضر فما يتعرض له بعض المجتمعات من تحولات جذرية في أبنيتها الاقتصادية ، وتراكيبها الديموغرافية ، وأنساقها الاجتماعية مع ما يترتب على ذلك كله من مشكلات حادة لعل أبرزها عدم الاتساق بين السرعة التي تتم بها هذه التحولات والتغير البطىء الذي يلاحظ على الأبنية الاجتماعية - الثقافية . . . كل ذلك يؤدي إلى بروز ما يسمى بنمط التحضر السريع . وقد يصدق نفس التحليل على كافة

الأنماط الأخرى للتحضر بشرط أن تكون المشكلات ممثلة تمثيلاً صادقاً للنمط النابعة منه .

وقد كان تصورنا لأقسام الكتاب وتصنيفه إلى أبواب وفصول متردداً بين إتجاهين : فأما الأول فقد كان تصنيفاً كلاسيكياً يعرض للأنماط على حدة ، وللمشكلات بإستقلال . وأما الثاني فيرى أن الدمج بينهما (أي الأنماط والمشكلات) هو السبيل الأمثل لمعالجة الموضوع .

غير أننا حاولنا الدمج بين الإتجاهين معاً في ثالث يحاول الإستفادة من المزايا في كليهما فرغم أننا عرضنا للأنماط في جانب وللمشكلات في جانب آخر إلا أن الإتصال والتفاعل والتداخل بينهما كان أمراً أساسياً ومفترضاً في كل نقطة نتولى مناقشتها . ولعل ما ساعد على تحقيق هذا الهدف أننا وضعنا منهجاً مبسطاً لمعالجة كل جانب من جانبي الدراسة .

فأما المنهج المقترح لتناول الأنماط فقد اتبع عدة خطوات تبدأ بتحليل المفهوم واقتراح تعريف إجرائي له ، ثم تتبع تاريخ نشأة النمط (أي الظروف التي مهدت لظهوره) ، ونحلل المقومات أو الدعائم التي يستند إليها ، ثم ندرس التفاعلات الخاصة بالنمط سواء كانت داخلية (تتصل بالأنساق المجتمعية للمجتمع الذي يبرز من خلاله النمط) أو خارجية (ترتبط بالمجتمعات الأخرى) وأخيراً نعرض لبعض النماذج أو الأمثلة - التاريخية أو المعاصرة - الدالة على وجوده .

وأما المنهج المقترح لمعالجة المشكلات فيتبدى في ضوء بعض العناصر نستهلها بأن نتعرف على طبيعة المشكلة ونحدد أهم أبعادها ، ثم نبحث عن عوامل تكونها ، ونتدارس مظاهرها وكذلك نعالج أهم آثارها ونتائجها ، وفي ختام كل مشكلة نعرض لانعكاساتها على المشكلات الحضرية الأخرى .

ولعل استعراضنا الموجز لأبواب الدراسة وفصولها يبرز مسألة حيوية نسعى إلى تأكيدها باستمرار في دراستنا لهذا الموضوع ألا وهي التأثير التبادلي الذي لا ينقطع بين أنماط التحضر ومشكلاته فبينهما علاقة دائمة ووثيقة .

وينقسم موضوعنا إلى بابين رئيسيين نمهد لهما بمقدمة (هي مقدمة الكتاب الثاني في دراستنا للتحضر) وينتهيان بخاتمة . فأما الباب الأول فقد خصصناه لمعالجة أنماط التحضر وأشكاله وأفردنا لذلك أربعة فصول تناولنا في الأول منها النمط التقليدي للتحضر فحددنا المقصود به ، وناقشنا الظروف التاريخية الممهدة لظهوره ، ورصدنا الدعائم الرئيسية له ، وأوضحنا علاقته بالنظم الاجتماعية السائدة بالمجتمع التقليدي ، وأشرنا إلى بعض النماذج التاريخية والمعاصرة له .

أما الفصل الثاني فقد أفردناه لمناقشة النمط الصناعي متبعين ذات المنهج تقريباً. غير أننا حاولنا أن نبرز العلاقات التبادلية بين التحضر والتصنيع ، ونستوضح ملامح المجتمع الحضري - الصناعي ، ونتبين انعكاسات عملية التصنيع على حركة المجتمع الحضري .

وكان نمط التحضر السريع هو موضوع اهتمام الفصل الثالث ولم نضف جديداً إلى المنهج سالف الذكر سوى تساؤل حيوي يذهب إلى الإستفسار عما إذا كان هذا النمط دائماً أم مؤقتاً .

ونتعرف في الفصل الرابع على نمط التحضر التابع مبرزين مسألتين رئيسيتين هما : التحضر التابع في سياق فكرة التبعية ، واتساق هذا النمط مع البناء المجتمعي الكلي .

وأما الباب الثاني فقد أفردناه لمناقشة مشكلات التحضر ومعوقاته وخصصنا لذلك فصولاً أربعة . فكان الفصل الخامس - في السياق السابق للفصول - يسعى إلى التعرف على الإمتداد العمراني ، ثم أوضحنا إنعكاسات هذه

المشكلة على المشكلات الحضرية الأخرى .

أما الفصل السادس فقد ناقشنا فيه الإنتاج الحضري على اعتبار أنه يكون مشكلة اقتصادية – انتاجية . فأبرزنا مقوماته ، ومصادره ، ومدى كفايته (كماً ، ونوعاً) ، وتوزيعه (مكانياً ، وسكانياً) ، وكذلك أوضحنا تأثيره على أنماط الاستهلاك والنقل .

وكان الفصل السابع مجالاً لشرح أبعاد ظاهرة فقراء الحضر وأوضاعهم الطبقية باعتبارها تمثل مشكلة اجتماعية – ثقافية فحاولنا التعرف على أبعادها ، وعوامل تكونها ، وناقشنا المحددات الطبقية لفقراء الحضر ، وتخيرنا نموذجاً مكانياً – هو أحياء « واضعي اليد » – وحاولنا إيجاد صلة بينه وبين ظاهرة الفقر الحضري ، ثم أشرنا إلى الظواهر الأخرى المرتبطة بهذه الظاهرة .

أما الفصل الثامن والأخير فقد خصصناه لمناقشة ظاهرة الحركات الإجتماعية بإعتبارها مشكلة إجتماعية – سياسية ملحوظة بالنمط الحضري فتدارسنا الظروف الممهدة لظهور الحركة الإجتماعية بعامة في النمط الحضري ، وحاولنا تحليل فكرة تفاعل هذه الحركة مع الظروف المحلية والأوضاع العالمية ، وأشرنا إلى مظاهرها الحضرية وكذلك تأثيراتها .

. . . وبعد فلا يجوز أن تصدر هذه المحاولة العلمية وتنشر بغير كلمة حق تحيل الفضل لأصحابه ، فلولا التشجيع المستمر الذي لاقاه المؤلف لإعداد هذه الدراسة ما كان مقدر لها أن تظهر . وكان لأساتذتي ، وزملائي ، وأصدقائي – وهم كثير – فضل السبق في هذا الدفع والتشجيع .

غير أنني لا أستطيع أن أنكر هذه الفترة الممتعة والسعيدة حقاً التي أمضيتها معاراً للعمل بقسم الإجتماع بجامعة قطر والتي لولاها ما كان يتأتى « التفرغ

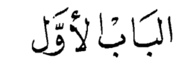
العلمي » الذي هو مطمح أي باحث يحاول السعي لتقديم عمل علمي يرضى هو عنه قبل أن يعجب به الآخرون .

فإلى الزميلات والزملاء بقسم الإجتماع بجامعة قطر أقدم جزيل شكري وإمتناني .

والحمد لله أولاً وأخيراً .

الدوحة في مايو ١٩٨٤

محمود الكردي



أنماط التحضر، وأشكاله

الفصل الأوّل

التحضر التقليدي

يرتبط مفهوم « التحضر » في ذهن الكثيرين بنشأة المدن وظهورها ، وتركز السكان بها ، وسيادة النشاط الإقتصادي غير الزراعي . . . وما إلى ذلك من المظاهر ، والمؤشرات ، والمقاييس التي صارت « كلاسيكية » في وصف نمط معيشي بمنطقة جغرافية معينة .

ورغم مصداقية هذا التصور نظرياً ، وواقعيته تطبيقياً إلا أنه صار لا يلائم كثيراً من « الأنماط » الحضرية التي أصبحت سائدة في مناطق كثيرة من العالم . ولعل ذلك يرجع إلى قصور في التصور أكثر مما يعود إلى خطأ في التناول الواقعي لدراسة ظاهرة الحضرية بوجه عام[1] .

إن الأسلوب المنهجي الذي أصبح متواتراً في دراسات التحضر يؤكد بأن الكثيرين من أصحاب هذه الدراسات قد تبنوا المنهج الوصفي في دراسة ظواهر الحضرية حيث استخدموه في التعرف على خصائص المنطقة وسماتها من النواحي : الجغرافية ، والإيكولوجية ، والاقتصادية ، والاجتماعية – الثقافية وأتاح لهم هذا الوصف الفرصة الكافية لتحليل المتغيرات المشتركة في صياغة

---

(١) إتسمت الدراسات الحضرية حتى منتصف هذا القرن تقريباً بكلاسيكية النظرة إلى ظاهرة الحضرية عموماً فقد صنفت المجتمعات إلى حضرية وأخرى غير حضرية (ريفية ، أوبدوية) ، وحددت في المجتمعات الحضرية بعض المشكلات التي افترض أنها منبثقة عن عملية التحضر وخاصة بها . وقد نجم عن ذلك حدوث إنفصال وهمي بين جوانب هذه العملية ، والعمليات الأخرى السائدة بالمجتمع .

ويبدو أن هذا القصور في التصور نبع عن الإعتقاد (الخاطىء) بأن التحضر يتجسد في نمط واحد شائع في كل المجتمعات طالما توافرت شروطه وأتيحت مقوماته . غير أن الدراسات الحديثة أوضحت بأن هناك « أنماطاً » متعددة ومتنوعة ينبغي دراسة التحضر في ضوئها .

عملية التحضر ، وتحديد الوزن النسبي لكلٍ منها ، ومن ثم إجراء المقارنات بين المناطق فيما يتعلق ببعض الظواهر الحضرية .

غير أن ذلك لا يعني ثبات الدراسات الحضرية وجمودها واقتصارها على هذا المنهج دون غيره ، وإنما يمكن القول أن السنوات العشر الأخيرة – على الأقل – قد شهدت نمو مداخل منهجية عديدة في تناول قضية التحضر بعامة ، وتحليل ظواهره بخاصة .

ولعل فكرة « النمط » – كما سبقت الإشارة بالمقدمة – كانت إحدى الدعائم الرئيسية التي استندت إليها المناهج الحديثة في دراسة التحضر حيث أتاحت فرصة الدراسة التفصيلية « لحالات » في التحضر تتكرر في بعض المجتمعات إذا ما توافرت لها الظروف والخصائص التي تساعد على ذلك .

ولا شك أن تكرار النمط الحضري مسألة ينبغي أن تؤخذ بحرص شديد . فمن البديهيات في العلوم الإجتماعية عموماً أن التشابه في بعض الخصائص والسمات (بل وفي التجارب أيضاً) مظهر جائز ، ولكن التكرار بمعنى التطابق الكامل بين المجتمعات – حضرية كانت أو ريفية أو بدوية – أمر غير وارد إستناداً إلى أن الخصوصية قد صارت ركيزة أساسية لا تخلو منها أية دراسة اجتماعية أو تكاد[١] .

وتتعدد أنماط التحضر وتتنوع تبعاً للمعيار الذي يعتمد عليه في تصنيف المجتمعات الحضرية . ولعل النمط التقليدي للتحضر هو أبرز هذه الأنماط أو الأشكال ، أو ما يطلق عليه في كثير من الكتابات « التحضر التقليدي »[٢] . Traditional Urbanization .

---

(١) لعل فكرة الخصوصية هنا مؤكدة لأهمية دراسة عملية التحضر من خلال مسألة « النمط » حيث أنه – أي النمط – متميز بخصائص ذاتية تجعله مختلفاً عن غيره ومن ثم جديراً بدراسة متكاملة .

(٢) ورد هذا المصطلح في عديد من دراسات التحضر وبخاصة تلك التي تتناول الموضوع والمنهج.وفي حدود ذات المعنى يطلق عليه البعض « التحضر الكلاسيكي ».وللإستزادة من ذلك أنظر : =

ويقصد به « الأسلوب المعيشي القائم في نطاق جغرافي محدود بمركز حضري (مدينة) ، ويتسم بتركيب سكاني يتشكل من الحضريين والمهاجرين (وبخاصة من الريف) ، ويسود فيه النشاط الإقتصادي غير الزراعي (تجارياً كان أو خدمياً أو صناعياً أو كل ذلك مجتمعاً) ، وتشيع فيه العلاقات الإجتماعية الثانوية ، وتتعايش في ظله القيم الثقافية التقليدية والمستحدثة معاً » .

ويبدو أن الصفة التقليدية قد ارتبطت بهذا النمط من التحضر نتيجة لإنبثاق أنماط أخرى غير تقليدية منها : الصناعي ، والسريع ، والتابع فضلاً عما يتسم به هذا النمط فعلاً من خصائص تقليدية سواء ارتبطت بالنطاق الجغرافي والتركيب السكاني ، أو اتصلت بالنشاط الإقتصادي ، أو تعلقت بالبناء الإجتماعي والإطار الثقافي .

ولعل التقليدية هنا أيضاً قد نجمت من أن هذا النمط يمثل المراحل الأولى للأشكال الحضرية التي ظهرت في زمن سابق والتي لم تزل آثارها قائمة حتى اليوم في بعض المجتمعات[1] .

ولا شك أن التحضر - أياً كان نمطه - يرتبط بالبناء الكلي للمجتمع . ففوق كونه أسلوباً للمعيشة يرتبط بكل جوانب الحياة في المجتمع هو أيضاً عملية مؤثرة في النظم الإجتماعية المكونة للتركيب الإجتماعي .

فالتحضر مثلاً مرتبط بالنظام الإقتصادي فهو المحدد للنشاط السائد بالمجتمع الحضري ومن خلاله تتحدد الإمكانات المادية التي لا شك تؤثر في الجوانب الأخرى غير المادية وتصوغ بالتالي عملية التحضر ككل .

— Lampard,E.; «Historical Aspects of Urbanization», In: Hauser,P. and Schnore, L.; «The Study of Urbanization», John wiley & Sons Inc., N. Y., 1967 P. 519.

— Gist, N.; «Developing Patterns of Urban Decentralization», Social Forces Bull., March 1962.

(١) لعل العودة إلى الدراسات التي تناولت تاريخ ظاهرة الحضرية ، ونشأة المراكز الحضرية الأولى بالعالم يفيد في إقتفاء أثر الأنماط الحضرية المتنوعة التي تشكلت من خلال ذلك التطور التاريخي ، ومنها نذكر :

— Mumford, L.; «The City in History», Penguin Books Ltd., London, 1975.

كما أنه وثيق الصلة بنسق القيم السائد فهو « أسلوب حياة » يتبلور في ضوء أفكار الناس وتقاليدهم وعاداتهم ويؤثر بالتالي في تحديد أنماط سلوكهم وفق ما يعتقدون من قيم وما يلتزمون بأعراف . وفضلاً عن ذلك فإن صلة عملية التحضر بالنظام السياسي واضحة - جلية . فالشكل السياسي يتبلور بوضوح في المجتمع الحضري كما أن مقوماته الأساسية من : ديمقراطية ، وحرية تعبير ، وتشكيل مجالس نيابية ، ومشاركة جماهيرية ، وإعداد كوادر مؤهلة ومدربة . . . إلخ . هي مقومات متاحة بشكل أوضح بالنمط الحضري حيث تدعمها وسائل الاتصال السائدة وتؤكدها مركزية النظام السياسي في المدينة[1] .

ويميل كثير من الدراسات التاريخية في التحضر إلى اطلاق مصطلح « التحضر التقليدي » على المعنى الشامل والعام لمفهوم التحضر (وهو معنى مرادف للإستقرار الذي تحققه الجماعة في مكان ما ليس بالضرورة أن يكون مصنفاً على أنه مدينة أو مركز حضري)[2] .

غير أن هناك بعض الدراسات تحاول تحديد ذلك المصطلح ووضع ضوابط وقيود تحدد المقصود به . ولعل أول هذه الضوابط يتمثل في « المكان » الذي يسمى « حضراً » ومن ثم تحديد السكان ، والأنشطة التي تتواجد وتمارس في حدوده (كماً ، ونوعاً) .

وتلعب قضية المكان في تراث الدراسات الحضرية دوراً هاماً فمن خلالها

---

(١) لا يعني ذلك أن مقومات النظام السياسي لا تمتد لتشمل كل مناطق الدولة حضرية كانت أوريفية ، وإنما نقصد أن تلك المقومات « تتمركز » بالمدينة وتتخذها بؤرة لإنطلاقها إلى مناطق الدولة حتى وإن كان موقعها الريف مثلاً . ولعل النموذج الشهير على ذلك أن عمليات الترشيح والإنتخاب رغم إرتباطها بالمنطقة التي تجري بها ، فإنها عادة ما تكون موجهة من قبل المدينة وبخاصة في البلدان النامية .

(٢) سبق أن نوقشت هذه المسألة تفصيلاً بالفصل الأول من الكتاب الأول (القضايا والمناهج) ضمن هذه الدراسة .

يتحدد النطاق الذي يمثل موضوع الدراسة ، وفي ضوئها تبرز المشكلات التي توصف بأنها حضرية وتقلل من سرعة النمو الحضري الذي يشهده هذا المكان ، كما أنه اعتماداً عليها يمكن تصور الحلول التي تساعد على تهيئة البيئة الحضرية واعدادها بشكل يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بها .

ومن الضوابط التي تصورتها مثل تلك الدراسات لتحديد فكرة التحضر التقليدي نذكر أيضاً السكان فهم يمثلون العنصر البشري الفعّال الذي يعتمد عليه في استغلال موارد المكان وإمكاناته . وبدون هؤلاء السكان يصير المكان « مكاناً جغرافياً » فقط ، وبإضافتهم يتحول إلى « مكان إقتصادي - إجتماعي » تمارس فيه الأنشطة وتتشكل فيه العلاقات ويصير بالتالي مجتمعاً يتسم بالحضرية[1] .

والواقع أن النمط التقليدي للتحضر - شأنه شأن أي نمط آخر - لم يظهر بشكل خاطف ليختفي أيضاً بصورة مفاجئة ، وإنما كان هناك بعض الظروف التاريخية التي مهدت لظهوره ، فضلاً عن الظروف الأخرى التي دفعت على اختفاء معظم نماذجه (فهناك بعض هذه النماذج لا تزال قائمة وسيرد ذكرها فيما بعد) فالتدرج في ظهور النمط أو اختفائه سمة مميزة وسائدة في كافة أنماط التحضر ، وفي نشأة كل أشكال المجتمعات البشرية بوجه عام . ولعل هذا التدرج هو الذي يسبب بعض التداخل في دراسة أنماط التحضر وأشكاله . فالتاريخ ينبىء بأنه ليس هناك سنة بذاتها ، أو حتى قرن معين يتخذ كحد فاصل بين اختفاء نمط وبزوغ آخر ، وانما ينشأ النمط في وجود نمط آخر قد

---

(١) يمكن مراجعة هذه المسألة بالمصدر التالي :
- محمود الكردي ؛ النمو الحضري : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر ، (الطبعة الثانية) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

سبقه ، ويتعايش النمطان معاً سواء على المستوى العالمي أو المحلي[١] .

فمن الطبيعي أن نلاحظ مثلاً نمطاً تقليدياً يتعايش مع نمط صناعي ويتواجد الإثنان في ظل نمط حضري تابع وهكذا . . . فتعدد الأنماط مسألة واقعية ، كما أن التداخل فيما بينها أمر جائز .

ويعد لويس ممفورد L. Mumford من أبرز العلماء الذين تناولوا بالتفصيل دراسة الظروف التاريخية لنشأة التحضر عموماً وسار على نهجه علماء كثيرون أمثال : جوردون تشايلد G. Child ، وايريك لامبارد E. Lampard ، وهاولي A. Hawley ، وكنجزلي ديفيز K. Davis ، وبيرت هوسيلتز P. Hoselitz وغيرهم كثيرون .

فبينما تدارس الأول (تشايلد) الملامح الأساسية لتكون مراكز الإستيطان البشرية وأطلق على هذه الملامح تعبير « الثورة الحضرية المبكرة » ، تناول الأخير (هوسيلتز) فكرة الوظائف التي تقوم بها المدن وعالج التفاوتات أو الإختلافات الموجودة بين المراكز الحضرية والأخرى الريفية ، وانتهى إلى أنها ضئيلة في النمط التقليدي ، وتتسع كلما اتجه النمط إلى الشكل الصناعي[٢] .

ويبدو أن « المراكز الحضرية المبكرة » (في نشأتها) والتي أفاض العلماء في وصف ملامحها كانت هي المحور الذي دارت حوله معظم التحليلات الحضرية التي تدارست نشأة النمط التقليدي للتحضر فمثل هذه المراكز هي التي تجسد فكرة المكان الحضري في البدايات الأولى لتكونه .

---

(١) لعل تعدد الأنماط وتجاورها ليس سمة عالمية فحسب ، وإنما هي قائمة أيضاً داخل المجتمع الواحد . فمن السهل – وبخاصة في البلدان النامية – أن نميز بين نمط حضري تقليدي يجاور نمطاً حضرياً صناعياً ، وليس من الغريب في ذات الوقت أن نلحظ تداخلاً بين النمط الأول ونمط ريفي ثالث ، فضلاً عن التفاوتات الملحوظة فيما بينهما .

(٢) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

– السيد الحسيني ؛ « المدينة : دراسة في علم الإجتماع الحضري » ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٩ – ١٦ .

غير أن ما أطلق عليه « الثورة الحضرية المبكرة » كان نتاجاً طبيعياً لتكون هذه المراكز فضلاً عن توافر مجموعة من العوامل التي ساعدت على ذلك نذكر منها : تحسن أساليب الري(١) ؛ الأمر الذي أدى إلى وجود مساحات زراعية شاسعة وانتاج وفير (وبخاصة ما يتعلق منها بالحاصلات الغذائية) مما دفع إلى التجمع والإستقرار ونشأة الحياة الإجتماعية بما تتضمنه من تكون العلاقات الاجتماعية بين سكان هذه المناطق ، فضلاً عن ظهور الأشكال الأولى للأبنية الاقتصادية بما تشمله من علاقات : تبادل ، وبيع ، وشراء ، وهبة وما إلى ذلك .

ولا نستطيع - ضمن تلك العوامل - أن ننكر أهمية عملية التجمع السكاني التي كانت تتم أساساً بالمناطق الزراعية حيث الإستقرار الذي فرضته طبيعة النشاط الزراعي . وكان من نتائج هذا التجمع السكاني أن ازداد معدل الإنتاج الزراعي (وبخاصة الغذائي منه) وحاول الإنسان - ولعلها للمرة الأولى - أن يدخر لغده ، وأن يقيم بعض التحصينات التي تقيه شر غدر البيئة من فيضانات ، وأوبئة ، ومجاعات ، وأن يطور من وسائل النقل ويمهد الطرق حتى يتمكن من الإنتقال بين المناطق المختلفة . باختصار فقد حاول الإنسان في هذه المرحلة المبكرة أن يطور من بيئته ، ويحسن من أساليب حياته حتى يتمكن من استغلال موارد هذه البيئة ويستفيد منها .

غير أن أهم هذه العوامل - من وجهة نظرنا - يتمثل في نشأة الحياة الإجتماعية وقيام العلاقات بين أبناء المكان الواحد . فقد فرض الإستقرار والتجمع وجود مصالح متبادلة بين السكان الأمر الذي أدى إلى قيام اتصال مستمر بينهم وإلى تشكل نمط من العلاقات الاجتماعية يتسق مع النسيج الكلي

(١) لا يتشابه تأثير العوامل التي أدت إلى هذه الثورة الحضرية المبكرة إذ أن الأمر يتوقف على طبيعة المجتمع ، فتحسن أساليب الري مثلاً كان أوضح تأثيراً في المجتمعات النهرية مثل : مصر ، وبلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات).

للمجتمع . فما من شك أن المجتمعات التي امتهنت حرفة الصيد أو الرعي ودفعها ذلك إلى التنقل والترحال يختلف نمط العلاقات الإجتماعية بها عن الأخرى التي صارت الزراعة هي المهنة الأساسية لسكانها[١] .

ويرجع كثير من علماء الإجتماع ظهور نمط تقليدي للتحضر إلى عوامل أخرى متباينة منها العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الإيكولوجية. غير أن بعضهم يحلل ملامح هذا النمط في ضوء فكرة التفاعل البشري . فمثلاً نجد « ر. ماير »[٢] R. Meier وقد تصور مراكز الإستيطان البشري الأولى التي ظهرت بالعالم من خلال هذا التفاعل . فالنقل والإتصالات - في نظره - ما هي إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري ، ويؤكد بأن صعوبة الحياة بالبيئات البشرية - آنذاك - قد دعمت بصورة واضحة من هذا التفاعل حيث صارت كل بيئة بسكانها غير قادرة وحدها على مواجهة ظروف الحياة القاسية بها ؛ الأمر الذي فرض قيام عمليات اجتماعية عديدة لعل أهمها : التعاون ، والتكيف فضلاً عن المنافسة والصراع والعزلة . ومن المعلوم أن معظم هذه العمليات يتطلب بالدرجة الأولى وجود تفاعل سواء كان على مستوى الوحدة الإجتماعية المحلية ، أوعلى النطاق المجتمعي العام (بين الوحدات الإجتماعية بعضها البعض) .

وقد ميز « م. فيبر » M. M. Weber بين مفهومين في هذا المجال هما :

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع مايلي :
- محمد حسن فج النور ؛ « التنمية الإقتصادية ، وتضخم المدن الكبرى » مذكرة رقم (٩٦٧) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٧٠ .
- عبد الفتاح وهيبة ؛ « في جغرافية العمران » ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ .

(٢) للتعرف على فكرة التفاعل البشري وأهمية وسائل الإتصال في خلق المراكز الحضرية راجع ما يلي :
— Meier, R.; «A Communications Theory of Urban Growth», The M. I. T. Press, Cambridge 1960.
- عبد الله أبو عياش ، وإسحق القطب ؛ « الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية » ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٨٠ .

« الأماكن الحضرية » Urban Places ويقصرها على المناطق الحضرية ذات التأثير المحلي المحدود ، « والعوالم الحضرية غير محدودة المكان » Non - Place Urban Realms ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود ، بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات : الإقليمية ، والقومية ، والعالمية[1] .

وبفحص التفرقة بين هذين المفهومين يمكن القول بأن الأماكن الحضرية هي التي تجسد فكرة النمط التقليدي للتحضر فتأثيرها محدود لأن نطاقها محدود أصلاً ، فضلاً عن ضآلة الأنشطة السائدة بها ، وقلة عدد سكانها الأمر الذي يؤدي إلى بساطة الحياة بها وتقليدية الأنساق المشكلة للبناء الاجتماعي فيها .

وتبدو المدن القديمة - سواء كانت إغريقية أورومانية - وكأنها نموذج مثالي لما نقصده بالنمط التقليدي للتحضر . وإذا ما تبينا الظروف التاريخية التي مهدت لظهورها (رغم الإختلاف فيما بينها) لوجدناها - في إجمالها - مجسدة للعوامل التي أدت إلى بروز هذا النمط .

فمن الملاحظ مثلاً صغر حجم المدينة الإغريقية وتصميمها أساساً لتحقيق أغراض الدفاع والحماية . غير أن هذا الحجم المحدود للمدينة لم يتسق مع الزيادة السكانية النسبية التي شهدتها مثلاً مدينة «أثينا» فقد وصل تعداد سكانها في فترة ازدهارها إلى ما يقرب من مائتي ألف نسمة . ورغم ذلك فقد حاول فلاسفة اليونان تحديد الحجم الأمثل للمدينة اليونانية فأفلاطون مثلاً إرتأى أن هذا العدد لا ينبغي أن يزيد عن ستين ألف نسمة منهم خمسة آلاف وأربعين مواطناً ! وقد كان مبررهم في ذلك التحديد أن المدينة إذا تضخمت فوق طاقتها فإن ذلك يؤدي إلى تغيير ملامحها ، ويحول دون تحقيق وظائفها التي قامت من

---

(١) لتفصيل هذه النقطة راجع المصدرين التاليين :

— Webber, M. M.; «Exploration into Urban Structure», Univ. of Pennsylvania Press, 1964.

— Richardson, H.; «Regional Economics: Location Theory, Urban Structure and Regional Change», Weidenfeld and Nicolson, London 1969, P. 175.

أجلها ولا يمكنها أيضاً من الدفاع عن نفسها ، وتحقيق الإكتفاء الذاتي لسكانها من السلع والخدمات[١] .

ومن اللافت أن المدن القديمة قد شهدت نمو تنظيم اجتماعي متكامل لعل أهم دلائله هو ذلك التقدم المعرفي الهائل الذي أحرزته الامبراطورية اليونانية (ممثلة بالدرجة الأولى في أثينا) ، كما لا نستطيع أن ننكر الجانب الآخر من التقدم وهو الجانب الفني (التقني) وتمثل الامبراطورية الرومانية (وبخاصة مدينة روما) نموذجاً مثالياً على ذلك .

وسواء كان التقدم معرفياً أو فنياً، فإن ذلك ينعكس على أوجه التنظيم الإجتماعي فبينهما علاقة طردية تسير في اتجاه ثابت على الدوام .

ولا شك أن مرحلة ما قبل الصناعة بالمجتمعات البشرية تمثل نموذجاً تاريخياً للنمط التقليدي للتحضر ففي تلك المرحلة نشأت مراكز الإستيطان البشري اعتماداً على النشاطين : الرعوي ، والزراعي . وكان من أهم نتائج هذه المرحلة التاريخية للتحضر أن نشأت أماكن تجمع سكاني تمخض عنها قيام تنظيم اجتماعي يحقق أغراض الجماعة : إجتماعياً ، واقتصادياً ، وسياسياً ، فضلاً عن ظهور أشكال أولية للاتصال بين هذه الجماعات سواء اتسم هذا الإتصال بالتعاون ، أو التنافس ، أو الصراع .

ومن الإجحاف أن نتصور ظهور مراكز حضرية (أو مدن) بمعناها الحديث في تلك المرحلة ، فقد كانت أقرب إلى مفهوم « القرية الكبيرة » بالمعنى المعاصر أو أقل قليلاً . فالنشاط الرئيسي كان زراعياً ، كما كان النمط العمراني بدائياً (من حيث الشكل الفيزيقي) واتسمت العلاقات الإجتماعية

(١) السيد الحسيني ، المرجع السابق ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

بالأولية . . وباختصار كان مركز الإستيطان البشري لا يختلف كثيراً عن النمط القبلي[١] .

وإذا كانت الظروف التاريخية قد مهدت لظهور هذا النمط (وغيره) من أنماط التحضر ، فإن الفهم الكامل لأبعاده لا يتأتى دون الإلتفات إلى دعائمه الرئيسية ومقوماته التي يستند إليها .

وتتعلق هذه الدعائم بالمكان ، والسكان ، والنشاط الاقتصادي ، والتركيب الاجتماعي . ونحاول في الفقرات التالية أن نفصل القول في هذه الدعائم .

أولاً : المكان :

يلعب المكان دون شك الدور الحاسم في نشأة مراكز العمران البشري عموماً سواء اتخذت الشكل المديني ، أو الريفي ، أو البدوي . فهو الحيز Space الذي يعيش في حدوده عدد من الأفراد بشكل دائم أو مؤقت ويحاولون تحقيق أهدافهم - على إختلافها - من خلال معيشتهم المشتركة فيه[٢] .

ولعل مصطلح « الأيكولوجيا البشرية » Human Ecology قد جاء معبراً عن اهتمام العلوم الإجتماعية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة بقضية المكان .

---

(١) أجريت دراسات عديدة استهدفت المقارنة بين المراحل الأولى لنشأة التحضر ، والمجتمعات القبلية وانتهى بعضها إلى أن هناك عناصر كثيرة مشتركة بين الإثنين وبخاصة ما يتعلق منها بديناميات الحياة الإجتماعية والضوابط الإجتماعية السائدة .

ومن أمثلة هذه الدراسات نذكر :

— Sjoberg, G.; «The Rise and Fall of Cities: A Theoretical Perspective», In: Breese, G.; (ed); «The City in Newly Developing Countries», Princeton Univ. Press, 1972.

(٢) إختلفت التعريفات المتعلقة بفكرة « الحيز » وتفاوتت فبعضها فيزيقي بحت ، وبعضها اقتصادي صرف ، والبعض الثالث اجتماعي - ثقافي يهتم بالتأثير المتبادل بين الحيز والبناء الإجتماعي - الثقافي .

[راجع هذه الفكرة بالفصل الرابع من الكتاب الأول (القضايا والمناهج) لهذه الدراسة] .

ويمكن مبدئياً تحديد مجال الأيكولوجيا البشرية في هذا الصدد بأنه عبارة عن « دراسة أنماط تحركات واستيطان السكان في منطقة ما ، والتعرف على مدى تأثرهم ببيئتهم الطبيعية ، والاجتماعية - الثقافية »(١) .

وتعد المدينة (أو المركز الحضري) - وفق هذا المعنى - بيئة طبيعية تؤثر قوى المنافسة الإقتصادية (مقابل المنافسة البيولوجية في عالم الحيوان) في تنميتها والحفاظ على كيانها . وقد استحث الصراع - من أجل البقاء - السكان كي يتجمعوا في مجتمعات محلية ذات أحجام وسمات متباينة لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة بمضمونها المعاصر .

ونصل إلى جوهر هذا الإتجاه - الذي لم يصغ بعد في نظرية محددة المعالم - إذا تدارسنا حركة هؤلاء السكان ، وعلاقتهم ببيئتهم من النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية والفيزيقية ، فضلاً عن أهمية اعتبار هذه الحركة وتلك العلاقة من العوامل الرئيسية المساعدة على اتساع البيئة وامتدادها .

وقد برز أقطاب دراسة اتجاه الإيكولوجيا البشرية من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية ، أو من بين المحدثين في هذا الإتجاه أمثال : جيبس Gibbs ، ودنكان Duncan ، وشنور Schnore ، ومارتن Martin . وسواء كانوا هؤلاء أو أولئك فانهم جميعاً قد تأثروا بالإقتصاديين الذين كتبوا وتخصصوا في هذا المجال وأبرزهم : فون تيونن V. Thunen ، وأوجست لوش A. Losch .

ويبدو أن اتجاه الإيكولوجيا البشرية قد أسهم في تخفيف حدة الخلاف القائم حول علاقة عملية التحضر بعنصر المكان فذلك الإتجاه يؤمن بوجود علاقة تبادلية بين السكان والمكان ، كما يعتقد بأن أي تطوير يحدث بالمجتمع إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إيجابية هذه العلاقة ، وسيرها في الإتجاه الصحيح .

(١) رغم إختلاف المداخل المعرفية في دراسة موضوع الأيكولوجيا البشرية إلا أن هذا التحديد يكاد يكون متفقاً عليه بين نفر غير قليل من العلماء . وفي هذا الصدد أنظر :

— Morris, R.; «Urban Sociology», Frederick Parger Publishers, N. Y., 1968.

غير أن هذا الاتجاه قد خلق أيضاً بعض الصعوبات النظرية - المنهجية ، فضلاً عما أوجده من مشكلات تطبيقية . ففيما يتعلق بالصعوبات النظرية - المنهجية لوحظ أنه يكاد لا يوجد اتفاق بين العلماء على العناصر الأساسية التي تكون الإتجاه الأيكولوجي (ذلك رغم ما توصل إليه البعض من صياغات لعل أشهرها ما أطلق عليه « المركب الأيكولوجي »)(١) . ولعل ذلك مرجعه تباين الخلفيات النظرية ، والإهتمامات المعرفية السائدة لدى علماء الإيكولوجيا فبعضهم قد تخصص في المجال الفيزيقي للبيئة ، والبعض الآخر يستند إلى خلفية اقتصادية صرفة . كما أن منهم علماء الإجتماع ، ومنهم المهتمون بالدراسات الديموغرافية .

أما المشكلات التطبيقية التي نجمت عن الأخذ بهذا الإتجاه فتمثلت في صعوبة قياس اتجاه العلاقة بين المكان والسكان فكثيراً ما يتعاظم تأثير البيئة الفيزيقية بشكل تبدو معه العلاقة وكأنها ذات اتجاه واحد يؤثر دوماً على ساكنيه ، وأحياناً ما يحدث العكس ويكون تأثير السكان ملحوظاً على المكان بالصورة التي يبدو معها وكأنه لا وجود له .

غير أن الحقيقة تنبؤ بأنه لا المكان أو السكان له تأثير متميز بالنسبة للآخر ، وانما التميز قائم في الأساليب التي يستخدمها الإنسان لقهر البيئة (أي المكان) والاستفادة من إمكاناتها المتاحة .

ثانياً : السكان :

وهم يمثلون المتغير الحيوي في عملية التحضر بعامة وفي نمطه التقليدي بخاصة ذلك أن المكان يصير عديم القيمة أو النفع ما لم تنشأ عليه حياة اجتماعية يمثل السكان محورها ، وجوهرها ، ومضمونها .

---

(١) خرج كل من « دنكان ، وشنور » بمفهوم جديد في هذا المجال أطلقا عليه « المركب الأيكولوجي » Ecological Complex ويتشكل هذا المركب من أربعة مكونات رئيسية هي : البيئة ، والسكان ، والتنظيم الإجتماعي ، والمستوى التكنولوجي ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات وهي في علاقة تبادلية بحيث يؤدي التغير في إحداها إلى التعديل في الأخريات .

وللسكان بالمجتمع التقليدي أبعاد أو مقومات هي انعكاس صادق لمجتمعهم ، وهم بالتالي مؤثرون في صياغة نمط التحضر السائد (وهو تقليدي بطبيعة الحال) . ويمكن إيجاز هذه المقومات فيما يلي[١] :

- أن حجم السكان بالمجتمعات التقليدية غير محدد فلا نستطيع أن نصفه دائماً بالزيادة (أي التضخم) كما أننا لا يمكن أن نطلق عليه تعبير الإنخفاض (أو القلة) . فذلك يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية العلاقة بين المتغيرات الحيوية للسكان وهي : المواليد ، والوفيات ، والهجرة (من المكان وإليه) . فعندما يرتفع معدل المواليد ويتزايد في الوقت نفسه معدل الوفيات ، ويحدث ثبات نسبي لحالة الهجرة ، فإن صافي الزيادة السكانية يكون بالقطع ضئيلاً ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لمعدل الوفيات المرتفع الذي يلتهم أية زيادة تحدث في معدل المواليد . وليست هذه الحالة من قبيل الإفتراضات النظرية وانما هي حالة واقعية تشهدها المجتمعات الفقيرة شديدة التخلف والتي تعاني بصفة خاصة من الأمراض الوبائية الفتاكة (وبخاصة تلك التي تسبب زيادة في معدل وفيات الأطفال الرضع) ولم تصلها بعد الأدوية والعلاجات الطبية الملائمة فضلاً عن تدن لمستوى الوعي الصحي بها ، وغير ذلك من العوامل .

غير أن هناك نمطاً آخراً من المجتمعات التقليدية تتعامل مع ذات المتغيرات السكانية بشكل مختلف فمعدل المواليد لا يزال مرتفعاً (وإن كان أقل ارتفاعاً من النمط السابق) إلا أن معدل الوفيات يتسم بالإنخفاض النسبي الملحوظ ، فإذا أضفنا إلى ذلك ما قد يلاحظ من ارتفاع نسبي في معدل المهاجرين إلى المجتمع (سواء تمثل في المجتمع الكلي وافدين إليه من خارجه ،

---

(١) راجع هذه الخصائص بشكل مفصل بالمصدرين التاليين :

- رونج ، دنيس ؛ « علم السكان » (ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم) مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٣

— Stewart, C.; «Migration as a Function of Population and Distance», American Sociological Review, Vol., 35 June 1970.

أو في مجتمع المدينة نازحين إليه من الريف والمناطق المجاورة) لاتضح مبلغ الزيادة السكانية التي يشهدها هذا النمط وذلك بالمقارنة بالنمط الذي سبقه . ويطلق على هذه المرحلة التي تمر بها بعض المجتمعات بالمرحلة الإنتقالية الديموغرافية ، وقد صاغها بعض علماء الديموغرافيا ، في شكل نظرية أطلقوا عليها ذات التسمية[١] .

وما من شك في أن هذه المرحلة التي يمر بها كثير من المجتمعات التقليدية تؤثر تأثيراً بالغاً في تشكيل نمط التحضر بها فالسكان يتزايدون بمعدلات فلكية والموارد – في الغالب – ليست مستغلة إن كانت متاحة وذلك نظراً لتقليدية المجتمع فيما يتعلق بأساليب إنتاجه ، والوسائل التي يستخدمها لتحقيق معدلات إنتاجية تقلل – إلى درجة ما – من اعتمادية المجتمع الكاملة على غيره من المجتمعات . كما أن حركة الهجرة الداخلية تتخذ في الغالب اتجاهاً ثابتاً يتحرك من الريف إلى المدن ليس رغبة في التمتع بمزايا الحياة الحضرية أكثر من كونه هروباً من المشكلات السائدة بالريف .

– أن نمط توزيع السكان بالمجتمع يمثل بعداً حيوياً في تشكيل عملية التحضر بالمجتمع التقليدي بصفة خاصة . ويرجع ذلك إلى ظاهرة « عدم الإتساق » في توزيع السكان بين أجزاء الحيز المتاح بالمجتمع بعامة ، وبين نمطيه : الحضري والريفي بخاصة . فقد يكون الحيز المتاح للمجتمع ككل كبيراً (حوالي مليون كيلومتراً مربعاً في حالة المجتمع المصري) والجزء المستغل منه والذي يتوزع عليه السكان ضئيلاً (حوالي ٣,٥٪ من المساحة الكلية) كما أن أعداد السكان الذين يسكنون المناطق الحضرية لا تتناسب مع مساحات هذه المناطق من ناحية ، كما لا تتسق مع النمط الكلي لتوزع السكان بين الريف

(١) يمكن مراجعة أصول هذه النظرية وتفصيلاتها بالمصدر التالي :
– محمد السيد غلاب ، ومحمد صبحي عبد الحكيم ؛ « السكان ديموغرافياً وجغرافياً » ، الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٦٣ .

والحضر على نطاق المجتمع ككل من ناحية أخرى . ومن الملاحظ أن النمط التقليدي للتحضر يتسم بخلل واضح في نسق توزيع السكان بين الريف والحضر فضلاً عن التضخم السكاني الهائل الذي نلحظه في مدينة واحدة (وهي العاصمة في الغالب) دون بقية المدن الأخرى . وقد تشترك مدينة أخرى أو اثنتين معها في امتصاص فائض السكان الذي يتحرك بين مناطق الدولة في الوقت الذي تظل فيه بقية المناطق الحضرية الأخرى مهملة وتكاد تقترب في كثير من سماتها من المناطق الريفية[1] .

- تشكل الخصائص السكانية مقوماً رئيسياً في تحديد نوعية السكان الذين يقطنون منطقة ما . فهي تكشف عن تركيب السكان من حيث : النوع (الجنس) ، والحالة الزواجية ، والعمر ، والحالة التعليمية ، ونمط السكن الذي يقطنون ، ومتوسط دخولهم وغير ذلك من العناصر .

ولا شك أن هناك نوعاً من التناسب الطردي بين الخصائص السكانية ، ودرجة التحضر (فضلاً عن مستواه) فالخصائص السكانية تؤثر تأثيراً واضحاً في تحديد درجة التحضر بالمجتمع وذلك عن طريق المشاركة الإيجابية المتوقعة لهؤلاء السكان في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية السائدة . فزيادة مستوى التعليم ، وارتفاع متوسط الدخل ، وتزايد نسبة من هم في سن العمل . . . إلخ . كل ذلك يؤدي إلى تغيير أسلوب الحياة الحضري التقليدي الذي هو جوهر عملية التحضر .

---

(١) درس كثير من الباحثين الظواهر المتصلة بتريف الحضر ، وتحضر الريف . وفي ذلك نذكر الدراستين التاليتين :

- محمود الكردي ؛ المصدر السابق .
- نهى فهمي ؛ « القرية المتحضرة : دراسة إجتماعية للحوامدية » ، رسالة دكتوراة (غير منشورة) مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

ثالثاً : النشاط الإقتصادي :

وهو يمثل دعامة أساسية من دعامات التحضر التقليدي . فرغم عدم الإعتماد الكلي على الزراعة ، إلا أن المجتمع - في هذا النمط - لا يزال يعتمد على أنشطة تقليدية لعل أهمها التجارة . ولا نقصد بالتجارة هنا ما يحدث في المجتمع المعاصر من عمليات تجارية تعتمد على تصدير الفائض واستيراد ما يمثل عجزاً بحيث يكمل النشاط التجاري أوجه النقص بالأنشطة الأخرى ويسد الفراغ القائم بين قطاعي الزراعة والصناعة مثلاً ، وانما نقصد به النشاط الرئيسي الذي يعتمد عليه المجتمع في سد احتياجاته الرئيسية بحيث تمثل العمالة في هذا النشاط الغالبية العظمى من العمالة بالمجتمع[١] .

ويبدو أن النشاط الإقتصادي بالمجتمع الحضري التقليدي يؤثر تأثيراً مباشراً على أوجه الحياة الاجتماعية المختلفة فيطبعها بطابعه . فتحول المجتمع من نمطه الزراعي إلى نمطه التجاري مثلاً يحمل معه بذور الحياة الحضرية بما تشتمل عليه من علاقات ثانوية ، وانفتاح على العالم الخارجي المحيط بالمجتمع الحضري ، وزيادة كثافة السكان ، وتعقد نظم الحكم والإدارة وما إلى ذلك.إلا أن هذا التحول لا يؤدي إلى تغيير كلي في النسق العام للمجتمع - وبخاصة في جانبه القيمي - فهو تحول تدريجي هادىء يصيب أول ما يصيب الهيكل الاقتصادي ثم يتبعه تغير آخر - أبطأ منه - يؤثر في النسق القيمي للمجتمع[٢] .

---

(١) يمكن مراجعة هذه الفكرة تفصيلاً بالمصدر التالي :

— Gamer R.; «The Developing Nations: A Comparative Perspective», Allyn and Bacon Inc., London, 1976.

(٢) أجريت دراسات عديدة لإقتفاء أثر المتغيرات المؤثرة في مسار التغير الإجتماعي فقد تكون إقتصادية مرة ، وإجتماعية مرة أخرى ، وسياسية مرة ثالثة وهكذا .

ومن أمثلة هذه الدراسات نذكر ما يلي :

— Brown L.; «Seeds of change», Pall Mall, London, 1969.

— Finkle J., and Gable R. (eds.); « Political Development and Social Change», John Wiley and Sons., N. Y., 1966.

ولا نستطيع أن ننكر أن قطاع التجارة والمال - وهو السائد بالنمط التقليدي للتحضر - قد ساعد أيضاً على ظهور الأنشطة الأخرى من صناعة وتعدين . فوجود المصارف ، والمكاتب التجارية ، والتوكيلات لشركات كبرى ، فضلاً عن ازدياد أهمية النقود ، والتعاملات المالية ، والتبادلات الدولية من المظاهر الأساسية التي تميز النشاط الإقتصادي السائد بذلك النمط . كما أن تخصص بعض البلدان في إنتاج المواد الأولية وتصديرها قد ساعد كثيراً على نمو القطاع الإقتصادي الرئيسي(١) .

ولما كان قطاع التجارة والمال بالدول ذات النمط الحضري التقليدي يعتمد بصفة رئيسية على واردات المجتمع أكثر من اعتماده على الصادرات فإنه لا يستقر على حال واحد ويكون عرضة دائماً للتغير ولمزيد من التقلبات . ويرجع ذلك إلى أن الدول المتخلفة - التي يسود فيها هذا النمط - تعتمد في هيكلها الإقتصادي على تصدير عدد محدود جداً من السلع والمواد الأولية (لا يتعدى أحياناً واحدة أو اثنتين) بحيث يمثل ذلك العماد الرئيسي لإقتصادها ، وعندما يتأثر حجم إنتاج هذه السلعة أو سعرها فإن أحداً لا يمكنه التنبؤ تماماً بما يمكن أن يحدث لمثل تلك الدولة سواء تمثل ذلك في نمو أو تدهور .

رابعاً : التركيب الإجتماعي :

وهو يعد انعكاساً صادقاً للدعائم الثلاث السابقة فبقدر ما يتأثر بالمكان يرتبط بشكل وثيق بالسكان ويتشكل من خلال النشاط الاقتصادي لهم .

---

(١) لا شك أن النمو الذي يصيب قطاعاً معيناً من القطاعات الإقتصادية السائدة في المجتمع التقليدي يؤثر في ظهور بعض المواقع (أو الأماكن) ذات الأهمية النسبية بالمجتمع مثل وجود النحاس في بعض مناطق « زامبيا » ، والقطن في « أوغندا » ، والسياحة في « كينيا » ، فضلاً عما توافينا به « الهند » من وجود مجمع للحديد والصلب في « جامشيد بور » ، والمركز التجاري في « كلكتا » والتبادل السلعي في « بومباي » . . . فإذا أضفنا إلى ذلك بدائية وسائل الإنتاج في القطاعات الأخرى مع تخلف النظام الإجتماعي لتبينا بجلاء الوضع المزدوج الذي يتسم به النمط التقليدي للتحضر .

وهناك عناصر أساسية يمكن أن نحلل التركيب الإجتماعي للنمط التقليدي للتحضر في ضوئها ومن هذه العناصر نذكر[١] :

- **اللغة** : وهي من النظم الأساسية التي يفسر في ضوئها البناء الاجتماعي سواء في شكله الحالي أووضعه السابق . وفي المجتمعات التقليدية عموماً نلحظ تعدد اللغات وتنوعها وانفصالها انفصالاً يكاد يكون تاماً عن لغة المجتمع ولهجته المحلية .

- **التنوع الثقافي** : ويحدث هذا التنوع عندما يسود بالمجتمع ثقافة كلية وبجوارها ثقافات أخرى فرعية تنتمي إليها بشكل من الأشكال . إلا أنه مع مرور الحقب التاريخية تأخذ كل ثقافة فرعية في التشكل والتبلور وتصير محددة الملامح لتصبح لها ثقافات فرعية . . . وهكذا .

- **الدين** : لا ينكر أحد ما للدين من تأثير على البناء المجتمعي العام.غير أن ما يهمنا هنا هو إبراز دوره في تشكيل النمط التقليدي بالمجتمع الحضري . فالدين في مجمله وسيلة من وسائل الضبط الإجتماعي وهي وسيلة فعّالة وحاسمة في المجتمعات التقليدية بما لها من قوة قهر وإلزام وبما تتضمنه من قواعد تنظم أشكال السلوك .

- **التعليم** : وهو هنا لا يمثل خدمة ضرورية يتلقاها الفرد في مجتمعه قدرما يجسد عنصراً أساسياً من العناصر التي تشكل التركيب الاجتماعي . ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ظاهرة « الأمية » وكيف أن انتشارها يؤدي إلى فقدان الفرد حقاً من حقوقه الأساسية مع ما يترتب على ذلك من أضرار تلحق بوضعه الإجتماعي في جماعته .

---

(١) راجع هذه العناصر بالمصدر التالي :

- محمود الكردي ؛ « التخلف ومشكلات المجتمع المصري » دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ص ص ٢٢٦ -٢٣٧ .

ومن المعلوم أن التحضر التقليدي - شأنه شأن أي نمط آخر للتحضر - يرتبط عضوياً بالنظم الإجتماعية السائدة بالمجتمع؛ فهو انعكاس صادق لها بكل إيجابياتها وسلبياتها ، كما أنه مؤشر حقيقي للظواهر التي يمكن ملاحظتها بالمجتمع سواء كانت أيضاً مشجعة أو معوقة للنمو .

غير أن نوعية هذا الإرتباط تختلف طبقاً لاختلاف النظم وتباينها فالنظام الإقتصادي مثلاً يؤثر تأثيراً بالغاً في تحديد علاقة التحضر بالموارد ، كما أن فعاليته تكون أوضح بالمجتمعات المتقدمة بالمقارنة بالأخرى الأقل تقدماً حيث يتعاظم تأثير الأنساق والنظم المتصلة بالعادات والتقاليد والأعراف،وإذا ما تبينا الأثر الذي يتركه النظام العائلي (أو الأسري) على صياغة النمط التقليدي للتحضر لاتضح أهمية دراسة الإرتباط بين عملية التنشئة الإجتماعية التي تقوم بها الأسرة والأنماط السلوكية للأفراد بالمجتمع الحضري فهذه الأنماط هي في الغالب نتائج صادقة لعملية التنشئة بالأسرة .

أما النظام السياسي فأثره لا ينكر في تشكيل نمط التحضر (تقليدياً كان أو غير تقليدي) فهو الذي يحدد علاقة الفرد الحضري بنظام الحكم والسلطة فضلاً عن فعّاليته في إثارة أفكار مثل الحرية ، والديمقراطية ، والعدالة . . . وما إلى ذلك .

غير أن العلاقة بين النظام الإجتماعي (أياً كان محتواه) وعملية التحضر (بصرف النظر عن نمطه) ليست ذات اتجاه واحد وإنما هي علاقة تبادلية الإتجاه . فمثلما يؤثر النظام الإجتماعي في عملية التحضر يحدث العكس أيضاً فالتحضر له تأثير يعدل في كثير من الأحيان من مكونات النظام[1] .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي :

— Ralph, B.; «Urbanism, Urbanization and Acculturation», American Anthropologist Review, Vol. 53, 1961.

ومن الثابت أن التحضر التقليدي نمط يستمد مقوماته الأساسية من مصادر ثلاثة[1] :

الأول : مصدر يتصل بالنسق القيمي السائد فهو أكثر الأنساق فعّالية في تشكيل ملامح المجتمع الحضري التقليدي . ويرتبط به عناصر أخرى تعد في هذه الحالة تابعة له ولاحقة ومن أهمها : الهيكل الإقتصادي ، والنطاق الفيزيقي ، والوضع الجغرافي .

أما المصدر الثاني فيتعلق بصلة المجتمع الحضري بما حوله من مجتمعات محلية وبخاصة النمط الريفي فالصلات فيما بينهما تكاد لا تنقطع سواء بالنسبة للسكان ، أو الأنشطة ، أو العلاقات .

ويتحدد المصدر الثالث في العلاقات الاجتماعية السائدة بين أبناء المجتمع الحضري فهي في الأصل علاقات قد نشأت في مجتمع ريفي (أو بدوي) واحتكت بثقافة المجتمع الحضري وانصهرت فيه نتيجة هجرة أبناء المجتمعات الأخرى إلى المجتمع الحضري . غير أن تفاعل هذه العلاقات الحضرية مع أنماط العلاقات الأخرى الوافدة إلى المجتمع الحضري لا يتخذ على الدوام شكلاً ثابتاً ، كما أنه لا يتم بمعدل واحد وإنما يتوقف الأمر على اعتبارات عديدة من أهمها : نوعية العلاقات ، ومدى سيطرتها على ثقافة المجتمع الكلي ، ودرجة إنصياع الأفراد لها والتزامهم بها ، ونوعية أساليب الضبط الاجتماعي السائدة (رسمية كانت أو غير رسمية) وغير ذلك .

---

(1) للتحضر بصفة عامة مقومات رئيسية يعتمد عليها وتفسر عملياته من خلالها ومن أهمها : النشاط الاقتصادي ، والهيكل الديموغرافي ، والبناء الاجتماعي – الثقافي . غير أن كل نمط من التحضر يستند إلى خصائص نوعية تميزه وتبرزه ، كما أن كلًّا منها يستمد مقوماته الرئيسية من مصادر تعد بمثابة الأطر العامة التي تفسر في ضوئها كل الظواهر الحضرية (في حدود النمط المراد دراسته) .
ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي :
– محمد عاطف غيث ؛ « علم الاجتماع الحضري : مدخل نظري » ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ .

ولا نستطيع ونحن نناقش علاقة النمط التقليدي للتحضر بالنظم المجتمعية أن نغفل الإشارة إلى ارتباط هذا النمط بالمجتمعات الأخرى سواء كانت محلية (داخل نفس المجتمع) ، أو خارجية .

فالمجتمعات المحلية ريفية كانت أو حضرية تؤثر تأثيراً واضحاً في تحديد درجة تقليدية النمط الحضري وذلك عن طريق ثلاثة مداخل :

أما الأول فيتصل بالمقومات الفيزيقية - المكانية التي تشخص المكان الحضري وتحدد بالتالي نوعية علاقته بالمجتمعات المحلية الأخرى سواء كانت قريبة - مكانياً - منه ، أو بعيدة عنه . وقد تبنى هذا المدخل علماء الإيكولوجيا البشرية على وجه الخصوص .

ويرتبط المدخل الثاني بالأحوال الاقتصادية التي تسم المجتمع الحضري وتعكس بالضرورة مستويات المعيشة السائدة وتنبيء عن حركة السكان (ممثلة في الهجرة) بين المجتمع الحضري والمجتمعات الأخرى المحلية . ومن الطبيعي أن يتولى علماء الإقتصاد الحضري والديموغرافيا الاجتماعية الاعتماد على هذا المدخل .

أما المدخل الثالث فيتجسد في دراسة أسلوب الحياة ، ونسق القيم السائد ، والظواهر الحضرية المنبثقة عن النظم الاجتماعية القائمة والتأثير المتبادل بين البيئات الاجتماعية المختلفة . وقد استخدم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا هذا المدخل في دراساتهم للمدينة[1] .

ولا يغني الاهتمام بدراسة العلاقة بين النمط التقليدي للتحضر والمجتمعات المحلية عن ضرورة تبيان مدى الصلة بين نشأة هذا النمط

---

(١) من الدراسات المهمة التي يمكن أن نشير إليها في هذا الصدد الدراستين التاليتين :

- Leeds, A.; «The Anthropology of Cities: Some Methodological Issues», Harper and Row, N. Y., 1968.
- Little, K.; «Urbanization as a Social Process», Penguin Books, London, 1974.

والمجتمعات الخارجية . فمن المعلوم أنه كلما كان انفتاح المجتمع على غيره من المجتمعات محدوداً كلما كان أكثر تقليدية وحفاظاً على النسق المجتمعي العام والعكس صحيح[1] . غير أن النمط التقليدي للتحضر يتشكل من خلال علاقات قد تبدو مناقضة له في المضمون والإتجاه . ففي الدولة الواحدة مثلاً قد نلحظ أنماطاً متعددة ومتنوعة للتحضر منها : التقليدي ، والصناعي ، والتابع وغير ذلك . وفي هذه الحالة لا نستطيع أن ننكر الأثر الذي يخلفه كل نمط في الآخر ، بل إن النتائج المترتبة على ظاهرة الحضرية بعامة تحسب بدلالة الآثار الناجمة عن هذه الأنماط جميعاً . وبنفس الصورة يمكن لنا أن نتتبع الآثار التي تترتب على وجود علاقة بين نمط للتحضر (تقليدي مثلاً في مجتمع) ونمط آخر (صناعي مثلاً في مجتمع غيره) أي أن العلاقة بين أنماط التحضر مثلما تتجاوز المكان فهي أيضاً تتشكل من خلال التنوع فيها .

وإذا كان نمط الهجرة الداخلية - بين مناطق الدول الواحدة - يلعب دوراً حاسماً في تشكيل ملامح التحضر وتحديد نمطه فإنه من الواجب أن نتعرف على العوامل الدافعة إلى بروز ظاهرة الهجرة الداخلية ، فضلاً عن أهمية دراسة تأثيراتها الكلية والشاملة (أي ليس باعتبارها مجسدة فقط لحركة السكان) .

ولعلنا نتفق مع « سوفاني » N. Sovani في تحليله العميق الذي خصصه لدراسة هذه الظاهرة وتتبعه الشامل لآثارها ونتائجها . فالهجرة - في نظره - تحدث نتيجة عوامل دافعة (طاردة) للمهاجرين من المناطق الريفية بالمجتمعات التقليدية أكثر من تلك العوامل الجاذبة لهم بالمدن[2] .

وقد لقيت مسألة « الهجرة والتحضر » إهتمام كثير من الباحثين في دراسات

---

(١) لتفصيل هذا الجانب راجع :

– أحمد أبوزيد ؛ « البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع » (الجزء الأول : المفهومات) الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه الفكرة راجع :

— Sovani N.; «The Analysis of Over - Urbanization», In: « Breese G. (ed.); Op. Cit., p. 322.

التحضر بعامة ، وفي بحوث علم الاجتماع الحضري بخاصة . وبالرغم من إمكانية دراسة كلٍ من عنصري هذه المسألة على حدة إلا أن كثيراً من الدراسات الحضرية الحديثة يدمج فيما بينهما في إطار واحد على أساس أن هذين العنصرين يكونان في النهاية موضوعاً واحداً ومتكاملاً .

وقد درست هذه القضية في ضوء متغيرات عديدة ومتنوعة تكشف في الواقع عن مكوناتها الأصلية فهي تضم متغيرات : ديموغرافية ، واقتصادية ، إلى جوار المتغيرات الأخرى الاجتماعية والثقافية ، ويتم ذلك كله في بيئة جغرافية ووسط إيكولوجي .

وإذا كانت الهجرة تعد متغيراً حاسماً في تشكيل النمط الحضري بعامة فإن هناك متغيرات أخرى عديدة - بالإضافة إليها - تساهم في تكوين النسق الحضري العام الذي هو في النهاية نمطاً معيشياً مستقراً[١] .

لا شك أن الإطار النظري السابق قد سعى إلى تحديد المقصود بالتحضر التقليدي ، وأشار إلى الظروف التاريخية الممهدة لظهوره ، وحاول تحديد الدعائم الرئيسية التي يستند إليها ، فضلاً عن محاولة تحديد العلاقة بين هذا النمط والنظم الإجتماعية السائدة .

غير أن هذا الإطار بعناصره السابقة غير كاف في تقديم صورة متكاملة عن هذا النمط من التحضر؛ إذ أنه لا يضم -نظراً لكونه إطاراً نظرياً - أية تحليلات واقعية تعكس الوجود الفعلي له . وهذا الوجود يتجسد في النماذج المجتمعية التي مرت - أو لا تزال تعيش - في هذا النمط . ومن ثم فإن هذه النماذج إما تكون تاريخية ، أو معاصرة .

(١) من هذه المتغيرات يمكننا أن نذكر :
- الحيز الجغرافي Geographic Space
- الهيكل الاقتصادي Economic Structure
- البناء الاجتماعي Social Structure
- الإطار الثقافي Cultural Frame

والنماذج التاريخية للتحضر التقليدي عديدة ومتنوعة فهي وفقاً للتحديد السابق لذلك المفهوم تضم كافة الأشكال التي ظهرت على مر العصور التاريخية وتميزت بظواهر عديدة (سبقت الإشارة إليها) لعل أهمها الإستقرار فهو يمثل العنصر المشترك الذي يؤلف بين هذه النماذج على اختلافها .

وترتيباً على ذلك فإن المدن المصرية القديمة ، والإغريقية ، والرومانية تمثل أشكالاً حضرية تتبع هذا النمط من التحضر وتعد في ذات الوقت نماذج تاريخية تدل عليه . وقد تخصص بعض دارسي المدينة في معالجة هذه النماذج التاريخية وتمكن بعضهم من التوصل إلى فرضيات تحكمها وتؤشر لها[١] .

أما النماذج المعاصرة لذلك النمط من التحضر فتعد خبرات مجتمعية معاشة . ورغم انها تشترك مع النماذج التاريخية في عنصر الإستقرار (الذي يتميز به أي نمط معيشي) إلا أنها تختلف معها أساساً من حيث المرحلة التاريخية التي تنتمي إليها كلٍ . وتمثل المجتمعات المتخلفة عموماً مصادر خصبة تستقى منها هذه النماذج المعاصرة كي تعبر أصدق تعبير عن النمط التقليدي للتحضر .

وقد تناول علماء كثيرون هذه النماذج المعاصرة وبصفة خاصة ما يتوافر منها بالمجتمعات المتخلفة[٢] .

وسوف نتخير نموذجين تاريخيين ، وثالث معاصر . أما النموذجان التاريخيان فهما : المدينة الإغريقية ، والمدينة الأوروبية في العصور الوسطى . ويتمثل النموذج المعاصر في المدينة العربية عموماً .

(١) من الدراسات الهامة والأساسية في هذا المجال نشير إلى الدراستين التاليتين :

— Fustel de Coulanges; «The Ancient City», Doubleday, N. Y., 1956.

— Hiorns, F.; «Town Building in History», Harper, London 1966.

(٢) نشير في هذا المجال إلى الدراسة التالية :

— Tangri, S.; «Urbanization, Political Stability and Economic Growth», In: Finkle, J. and Gable, R. (eds,), Political Development and Social Change», John Wiley & Sons, Inc., 1971.

ونحاول فيما يلي أن نستوضح هذه النماذج بشيء من التفصيل .

تعد المدينة الإغريقية من النماذج الشهيرة تاريخياً للاستدلال على النمط التقليدي للتحضر ورغم أن « أثينا » كانت تمثل نمطاً حضرياً خاصاً (هو المدينة – الدولة City - State) فإن التشابه كان ظاهراً وواضحاً بين كل المدن اليونانية وبخاصة في المظاهر الطبيعية لها .

وكان النسق الديني معياراً هاماً في الإنتماء إلى الوحدات الإجتماعية بالمدينة فقد كانت الآلهة والمعتقدات التي تتصل بها تلعب دوراً حيوياً في تشكيل علاقة أفراد المجتمع بالمكان الذي يعيشون به وهو المدينة .

أما النمط المعماري للمدينة اليونانية بعامة فكان متميزاً حيث أقيمت أسوار المدينة مثلاً حول جبل محصن أطلق عليه « أكروبول » Acropolis وكانت المعابد الأساسية تقام فوق هذا الجبل . وتكونت الميادين الواسعة على مسافة قريبة من هذه المعابد ، أما المباني العامة الرئيسية فكانت تقع داخل تلك الأسوار ، بينما كانت مساكن الناس – باستثناء الأغنياء منهم – تقع خارجها[١] .

ويوافينا « لامبارد » بتحليل متعمق للجوانب التاريخية للمدينة فيبدأ بتصنيف المراحل التاريخية التي مرت بها ظاهرة الحضرية. وكان التحضر الكلاسيكي (التقليدي) يمثل المرحلة الثالثة (بعد مرحلتي : التحضر البدائي ، والتحضر المميز) وأشار ضمناً إلى بعض النماذج التاريخية التي تجسد هذه المرحلة فكانت المدينة اليونانية من أبرزها[٢] .

وقد لعب التنظيم الاجتماعي للمدينة دوراً حيوياً في تشكيل ملامح الحياة

(١) يمكن مراجعة تفصيلات الحياة بالمدينة اليونانية بالمصدر التالي :
– السيد الحسيني ، المرجع السابق ، ص ص ١٩ – ٢٢ .

(٢) راجع في هذا الشأن الدراسة القيمة التي قدمها « لامبارد » عن المظاهر التاريخية للتحضر من خلال دراسته للمدينة والتي سبقت الإشارة إليها :
— Lampard, E.; «Historical Aspects of Urbanization», Op. Cit.,

فيها فالطبقات الإجتماعية بالمدينة اليونانية كانت انعكاساً لنشاطها الاقتصادي كما أنها محددة إلى درجة بعيدة للنمط المعماري بما يشمله من : مساكن ، وأسواق ، ومجالات عمل ، وأماكن عبادة . . . إلخ .

ولا شك أن العلاقات الاجتماعية التي نشأت بين الطبقات المختلفة بالمدينة اليونانية تعد انعكاساً صادقاً للتنظيم الاجتماعي السائد فهو ينبني على وضع فواصل حادة وقاطعة بين طبقات المجتمع من حكام ، وجند ، وإناس عاديين(١) .

ولا نستطيع أن نعتبر المدينة اليونانية مدينة مكتظة بالسكان ، فمع الأخذ في الإعتبار الحجم الكلي لسكان العالم آنذاك يمكن القول بأن المدينة اليونانية كانت مخلخلة سكانياً فقد كانت تقع ضمن المدن صغيرة الحجم . ولا شك أن هناك أسباباً كانت وراء الحرص على ضآلة حجم المدينة اليونانية مساحياً وسكانياً من بينها إمكانية توفير فرص أكبر لحمايتها والدفاع عنها ، فضلاً عن سهولة إدارتها سياسياً ، وتلبية الإحتياجات الأساسية لسكانها .

وبصرف النظر عن الأهداف الميتافيزيقية التي ارتبطت بنشأة المدينة الإغريقية إلا أنها كانت بالقطع تؤدي وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية ترتبط بأهداف واقعية . أما تكامل هذه الوظائف مع الإطار الديني للمدينة - وبخاصة في نمطها التقليدي - فمسألة لا تنكر إذ أن الجانب الديني يمثل محوراً أساسياً يتضمن في الوظائف الإجتماعية والسياسية للمدينة .

أما المدينة الأوروبية في العصور الوسطى فيمكن اعتبارها نموذجاً تاريخياً آخراً للنمط التقليدي للتحضر . صحيح أن هناك اختلافات عميقة الجذور تميز

(١) يتسق التركيب الطبقي هنا مع الشكل الفيزيقي للمدينة حيث أن سكانها يتجهون دائماً تبعاً للطبقة التي ينتمون إليها للإقامة والإستقرار في المنطقة التي تحقق مصالحهم، وتتيح لهم فرصة التفاعل الإيجابي مع الطبقات الأخرى .

بين هذا النموذج وما سبقه وتعكس في الواقع التباين القائم بين مرحلتين تاريخيتين ، إلا أن كليهما يمثل نموذجاً تاريخياً – من حيث نظرتنا الآن – لفكرة النمط التقليدي للتحضر[١] .

ومن الممكن القول أن القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين قد شهدا بداية النمو التدريجي للمدن الأوربية . وكان هذا النمو رد فعل طبيعي لأحوال التجارة الخارجية التي نشطت في أوربا في تلك الفترة . وقد نجم عن هذا النمو آثار بعيدة المدى تركز معظمها في تدفق السكان وانتقالهم من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية حيث الفرصة أكبر للعمل والكسب .

ولا شك أن اتجاه المجتمعات الأوربية عموماً نحو الإستقرار قد انعكس على نمو المراكز الحضرية التي كانت قبل ذلك لا تزيد عن كونها قرى صغيرة الحجم قليلة السكان وذات نمط تقليدي يميز أسلوب حياتها . غير أن العنصر المشترك الذي يجمع بين المدينة اليونانية، ومدينة العصور الوسطى الأوربية هو أن كليهما صمم أساساً كي يكون قلعة دفاعية تصد الهجوم المتوقع دائماً من خارج الدولة ، ومن ثم فهي محاطة بأسوار عالية ومعظم أبنيتها تشبه القلاع أو الحصون[٢] .

ولا يمكن القول بأن المدينة الأوربية في العصور الوسطي كانت مكتظة بسكانها وإنما كانت مستقبلة دوماً للسكان الوافدين إليها من المناطق الأخرى

---

(١) تلعب فكرة « النسبية » دوراً بالغ الأهمية في تحليل الأنماط المجتمعة بعامة . فما هو تاريخي اليوم كان معاصراً بالأمس ، ولم يكن له وجود – اللهم إلا من قبيل الشطحات الفكرية – قبل الأمس . وتبدو هذه الفكرة واضحة كل الوضوح في التحليلات الحضرية حيث اندثرت نماذج وانبثقت أخرى ومن ثم يتعين تناول كل نموذج في السياق التاريخي ، والجغرافي ، والحضاري ، والاقتصادي ، والاجتماعي الذي نشأ فيه .

(٢) لعلنا نلحظ كثيراً من العناصر المشتركة بين نماذج مختلفة تنتمي إلى نمط واحد (التقليدي مثلاً) ويبدو أن الشكل العمراني هو أبرز هذه العناصر ، وأكثرها وضوحاً .

ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

– السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ص ٢٦ – ٣٣ .

بالدولة وبخاصة الريفية فلم يزد عدد سكانها في عصر النهضة مثلاً عن ثلاثين ألف نسمة ، ومع ذلك فقد كانت تعد - بالمقارنة بغيرها - نمطاً معيشياً متقدماً[(١)] .

وما من شك في أن نمو المدن في تلك الفترة قد انعكس على التركيب الاجتماعي للطبقات التي يتألف منها المجتمع الحضري فقد ظهر بهذه المدن جماعات طبقية جديدة (لم تكن قائمة من قبل) نشأت أصلاً في المجالات الحرفية ، والتجارية واختصت بإنتاج السلع وتصريفها . ومن هنا اكتسبت المدن وظائف جديدة من أهمها الوظيفة التجارية - المالية حيث أسهمت في تحويل المجتمع من نمطه التقليدي الذي يعتمد على الزراعة بشكل رئيسي إلى نمط آخر ليس صناعياً وإنما هو تجاري يستند بصورة أساسية على الإنتاج الأولي للسلع [مثل : النسيج ، وأدوات الطبخ والأكل ، ومعدات الركوب (وكان الخيل هو السائد آنذاك) وغير ذلك] .

ومنذ بداية القرن السادس عشر إكتسبت المدينة الأوربية خصائص جديدة كان أبرزها النهضة المعمارية التي تمثلت في التصميمات الكلاسيكية للمباني العامة والمساكن الخاصة ، وبدأ ظهور فكرة التخطيط الحضري إلى الواقع الفعلي حيث وضعت الخطط العمرانية التي تستهدف تحديد استخدامات الأراضي ليس للفترة الحاضرة فحسب وانما للإمتداد العمراني ، والنمو السكاني المتوقعين[(٢)] .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي :

— Davis, K.; «The Origin and Growth of Urbanization in The World», American J. of Sociology: 60, March 1955.

(٢) لعل تلك الفترة كانت البداية الأولى لنشوء فكرة التخطيط الحضري في العالم . صحيح أنها كانت محاطة آنذاك بسياج ما يسمى « بالتجديد الحضري » Urban Renewal الذي يستهدف أساساً تحسين البيئة الحضرية كي تكون ملائمة للإستخدامات الحضرية المتعددة ، ولكنها رغم ذلك تعد خطوة على الطريق نحو نشأة كل الأفكار المتصلة بالإمتداد العمراني ، والتخطيط لإنشاء مدن جديدة وغير ذلك .

ولم تحدث النهضة العمرانية في فراغ وانما كان كل ما يحيط بها ويمهد لها متسقاً معها فقد حدث نمو اقتصادي بشكل مكثف ساعد عليه دون شك الإمكانات الهائلة التي مهدت لظهور الصناعة وكانت الأساس في تشكيل نواة الثورة الصناعية التي حدثت في أوربا في تلك الفترة . ولم يكن ذلك ليحدث دون أن يواكبه تقدم فكري - معرفي تجسد في الأعمال الأدبية والفنية الكبرى التي اتخذت من المدن آنذاك مكاناً لها ومستقراً[١] . ومما لا شك فيه أن التركيب الإجتماعي السائد قد مهد الطريق أمام الجماعات القائدة والضاغطة فيه لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأوضاع القائمة . ورغم ذلك فلا يمكن نكران حجم التقدم الذي شهدته المراكز الحضرية بمدن العصور الوسطى بأوربا بل أنها صدرت ملامحه إلى المناطق الأخرى بالعالم . وسواء استفادت هذه المناطق من التعرف على أسباب ذلك التقدم أو لم تستفد فإنه لا يمكن اغفال أثر النماذج التاريخية في تشكيل النمط التقليدي للتحضر[٢] .

أما النموذج المعاصر لهذا النمط من التحضر فيتبدى واضحاً فيما تشهده المدينة العربية عموماً من ظواهر تكاد تجتمع في اطار واحد يتشكل من خلال القضايا المشتركة التي تواجه النمط الحضري المعاصر بالمجتمعات العربية (وهي بطبيعة الحال إنعكاس صادق لكل الأنساق المجتمعية بها) .

ورغم إيماننا الكامل بالخصوصية التي تميز المدينة - باعتبارها نمطاً معيشياً - في كل المجتمعات ، فإن دراسة هذا النمط في منطقة معينة من العالم (كالمنطقة العربية مثلاً) تستلزم التغاضي - ولو مؤقتاً - عن عناصر الإختلاف والتباين ، والتركيز على جوانب الاتفاق والاتساق .

---

(١) من الثابت أن القرنين : السادس عشر ، والسابع عشر قد شهدا نمواً متسارعاً في مجال التخطيط الحضري حيث كانت وظائف المدن قد تحددت بصورة واضحة وتطلبت بالتالي التدخل لزيادة فعّاليتها .

(٢) لا يمكن تحقيق الفهم المتكامل لأبعاد أي نمط من التحضر دون فحص النماذج الدالة على وجوده . ورغم كون هذه النماذج « تاريخية » فإنها تقدم الدلائل الواقعية لقيام ذلك النمط .

وإذا كان المجتمع العربي بعامة يتميز بالتقليدية في حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإن هذه التقليدية تمتد لتشمل كافة الأنماط المعيشية السائدة به . ومن هنا لم يقتصر هذا الوصف على النمط الريفي أو البدوي فقط وانما انسحب أيضاً إلى النمط الحضري[١] .

ومن المظاهر المألوفة بالمدينة العربية المعاصرة أن شئونها لم تزل محصورة بداخلها ولا تتجاوز حدودها . ومن العجيب أن ذلك قائم رغم أن المدينة - عربية كانت أو غير عربية - تعتمد في معيشتها اليومية (وبخاصة في تزويدها بالأغذية مثل الخضراوات ، والفواكه ، والألبان) على القرية ، ناهيك عن ذلك السيل الجارف والمتدفق من موجات هجرة العمالة النازحة من القرية ، مع ما يستتبع ذلك من تغير يصيب الإطار الثقافي المميز لهؤلاء المهاجرين ، وما يتركونه من تأثيرات على المناطق التي يقطنونها بالمدينة[٢] .

ويبدو أن « تقليدية » المدينة العربية لا تنبع فقط من الإطار المكاني الذي يتجسد في الحيز الذي تحتله المدينة ، وإنما أيضاً من الهيكل التنظيمي والأسلوب الإداري السائدين بها وما يرتبط بهما من مسائل مثل : المركزية واللامركزية ، والبيروقراطية والمشاركة وغير ذلك[٣] .

---

(١) سوف نعالج قضية المدينة العربية بتفصيل أكثر في النمطين الأخيرين من أنماط التحضر (السريع والتابع) فهي تنتمي بشكل أو بآخر إلى كل منهما .

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع :

- محمود الكردي ، « الهجرة من الريف إلى المدن في مصر : أنماطها ودوافعها ونتائجها » ، المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية ، الرباط ٦ - ١١ يونية ١٩٧٧ .

(٣) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

- محمود الكردي ، « الجوانب الاجتماعية والإيكولوجية للتكامل الإداري والتنظيمي بين المدن العربية المعاصرة » ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية ، العدد السادس ، جامعة قطر ، ١٩٨٣ .

الفصل الثاني

التحضر الصناعي

تعد « الصناعة » Industry ركيزة أساسية ينبنى عليها النشاط الحضري بصفة عامة ، ومن ثم فإن الظواهر الحضرية تتأثر مباشرة بالصناعة من حيث : نوعيتها ، ومجالها ، وعائدها . ولا نعني بالصناعة هنا العملية الفنية التي يتم بمقتضاها الحصول على إنتاج سلعي معين ، وإنما نهتم بها باعتبارها نشاطاً شاملاً يؤثر في حركة المجتمع الذي ينشأ فيه ، ويؤدي إلى تغيير أنساقه وتعديل أساليب المعيشة به .

ومن المسائل التي صارت بمثابة البديهيات في الدراسات المتصلة بالصناعة والتصنيع أن الأثر الذي يتركه هذا النشاط لا يقتصر فقط على التقدم الفني الذي يحدثه – فذلك شيء مفترض ومقدر – وإنما ينبغي التركيز بصورة أساسية على الجوانب الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية المرتبطة بظاهرة الصناعة وعملية التصنيع[1] .

وإذا ما حاولنا دراسة العلاقة بين الصناعة ، والحضرية (باعتبارهما ظاهرتان) أو بين التصنيع ، والتحضر (بوصفهما عمليتان) نجد أن الصلة بينهما شديدة الوثوق . ولعل ذلك يرجع إلي التصنيفات التي وضعها علماء الدراسات الحضرية بعامة للمجتمعات حيث اقترنت في نظرهم دائماً نشأة المجتمع الحضري بوجود النشاط الصناعي به .

(١) يبدو أن ذلك هو السبب في أن ظاهرة الصناعة في أي مجتمع لا يمكن فهمها دون فحص الهيكل الاقتصادي ، والبناء الاجتماعي ، والإطار الثقافي فضلاً عن التركيب السكاني الخاص بذلك المجتمع . بل أن نجاحها – أو فشلها – في تحقيق أهدافها يرجع بصفة أساسية إلى خلل ما في هذه =

ورغم المآخذ العديدة المتضمنة في هذا الإفتراض والتي تدعمها نماذج واقعية كثيرة[1] ، فإن الصلة بينهما لا يمكن نكرانها أو التغافل عنها .

ولعل التحليل السابق بالنمط التقليدي للتحضر يكشف عن أهمية وجود « عنصر فاعل » ينشأ بالمجتمع ويؤدي إلى تغيير جذري في أنساق القيم السائدة به حتى تتحول من إطارها التقليدي إلى صورتها المستهدفة (التي يسعى إليها المجتمع) . وما من شك في أن الصناعة تمثل واحداً من هذه العناصر الفاعلة والمؤثرة في تقدم المجتمعات وتحولها ويرجع ذلك إلى أن خصائصها وسماتها - رغم إختلاف الركائز التي تستند إليها - تكاد تكون عامة بين المجتمعات التي يسود بها هذا النشاط . ويمكن إيجاز هذه الخصائص في أربعة أساسية على النحو التالي :

أولاً : أن الصناعة نشاط عام وشامل يستند إلى وجود مقومات أساسية تتصل بتوافر قاعدة اقتصادية مناسبة ، وبناء اجتماعي ملائم ، ونظام سياسي مستقر ، وإطار ثقافي متسق . غير أن هذه المقومات لاتعمل منعزلة عن بعضها البعض ، وإنما هناك نوع من التفاعل المستمر فيما بينها بالصورة التي ينجم عنها عديد من التأثيرات الكلية الشاملة والتي يصعب تفسير إحداها دون الرجوع للأخريات .

= العناصر أو إلى عدم الإتساق المفترض قيامه فيما بينها ، أو إلى اغتراب الصناعة عنها .
ولتفصيل هذه النقطة راجع :

- محمد علي محمد ؛ « مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم » ، الهيئة العامة للكتاب ، الأسكندرية ، ١٩٧٢ .

(١) لعل المدن التاريخية : اليونانية ، والرومانية ، والتي نشأت في العصور الوسطى هي أبرز النماذج على ذلك فهي لم تكن مدناً صناعية ورغم ذلك مثلت البدايات الأولى لنشأة الحضر بالمعنى المتعارف عليه .

ثانياً : ان أبرز التأثيرات الناجمة عن ظاهرة الصناعة يتجسد في التحول الذي يصيب نسق القيم السائد ويتجه به من التقليدية التي يتصف بها إلى صورة أخرى اختلف الباحثون في تسميتها فيراها البعض إنفتاحاً على العالم الخارجي ، ويطلق عليها البعض الآخر تقدماً ، وينعتها فريق ثالث بالتطور[1] .

ثالثاً : ان الإنتاج الصناعي يتطلب توافر عناصر فنية ، واقتصادية ، وبشرية تتمثل في المواد الخام والأرض والقوى المحركة من ناحية ، ورأس المال والسوق من ناحية ثانية ، والعمل والتنظيم من ناحية ثالثة . ومن الطبيعي أن تتوافر هذه العناصر بدرجات متفاوتة ليس بين المجتمعات بعضها البعض فقط وإنما أيضاً داخل المجتمع الواحد وبين مناطقه المختلفة .

رابعاً : أن الهيكل التنظيمي الذي يحيط بالنشاط الصناعي في مجتمع ما مسئول بصفة رئيسية عن نمو هذا النشاط وتطويره . فبالنظر إلى قوته أو ضعفه ، شموله أو محدوديته ، مركزيته أو لا مركزيته تتحدد درجة كفاية الإنتاج الصناعي ، وتتشكل فعّاليته في المجتمع .

ويقرر بعض العلماء أن نمط التحضر المعتمد على النشاط الصناعي (أو ما يطلق عليه « التحضر الصناعي » Industrial Urbanization هو مرحلة تالية لنمط التحضر التقليدي ويدللون على ذلك بكثير من النماذج والشواهد التاريخية والمعاصرة لمجتمعات كانت تتسم بخصائص تقليدية في تحضرها تحولت إلى خصائص أخرى أكثر انفتاحاً وتطوراً وحداثة ، وتم ذلك في معظمه نتيجة

---

(١) ترتبط هذه التسميات جميعاً بوجود متغير حيوي يؤثر في حركة المجتمع (وهو يتمثل هنا في « الصناعة ») ويدفعه إلى إحداث تجديدات وتغيرات يرتبط بعضها بالهيكل الاقتصادي فيطوره ، ويتصل بعضها الآخر بالبناء الاجتماعي فيغير من أنساقه . وتحدث هذه العملية بصورة تلقائية تجعلها متميزة بالبطء الشديد وعدم وضوح الإتجاه ، إلا أن تحولها للشكل المقصود أو المستهدف يستلزم رؤية أوضح لعناصرها ومتغيراتها .

دخول عملية التصنيع إلى المجتمع[(١)] . ورغم ذلك فهناك فريق آخر من العلماء يرى أن نمط التحضر الصناعي ليس بالضرورة أن يكون لاحقاً للنمط التقليدي وإنما هو نمط مستقل ينشأ إذا ما توافرت الشروط اللازمة لنشأته ، ولديهم في ذلك أيضاً دلائل وشواهد بعضها تاريخي وبعضها معاصر .

وسواء إعتمدنا على اتجاه هؤلاء أو أولئك فإن التحضر الصناعي يبقى نمطاً من أنماط التحضر نقصد به « العملية التي تحدث بالمجتمع نتيجة ظهور النشاط الصناعي وسيادته بالنمط الحضري ، وتستند إلى مقومات رئيسية أهمها : ملاءمة البيئة الطبيعية ، ووفرة الموارد الاقتصادية ، واتساق البنيان الاجتماعي والإطار الثقافي القائمين . وينجم عن هذه العملية تأثيرات عديدة أبرزها : تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية ، وتحول أنساق البناء الاجتماعي من مضمونها التقليدي إلى إطارها المحدث بما يتضمن ذلك من بروز علاقات اجتماعية جديدة »[(٢)] .

ولا نستطيع أن ننكر علاقة النسق الصناعي (بصفة عامة) بالتنظيم الاجتماعي السائد فكليهما مكمل للآخر ومتفاعل معه . فكلما كان هذا التنظيم متكاملاً في عناصره الذاتية من ناحية ، ومتسقاً مع الهيكل الصناعي القائم من ناحية أخرى ، كان التغير المتوقع حدوثه شاملاً لكافة عناصر النسق الصناعي بالمجتمع .

---

(١) يرتب بعض الباحثين في مجال الدراسات الحضرية أنماط التحضر وأشكاله ويتصورون النمط الصناعي على أنه نمط تال للنمط التقليدي (ويطلقون عليه أحياناً النمط المحدث) .
ولتفصيل هذه النقطة راجع المصدر التالي :

— Gibbs, J. and Martin, W.; «Urbanization, Technology and The Division of Labour: International Pattens», In: Breese, G., Op. Cit., p. 309.

(٢) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Vernon, R. and Hoover, E.; «Economic Aspects of Urban Research», In: Hauser, Ph. and Schnore, L.; «The Study of Urbanization», Op. Cit., p. 191.

وقد حاول علماء كثيرون - لعل أبرزهم « جدعون جوبرج » G. Sjoberg - دراسة أحوال المدينة في علاقتها بالنمط الصناعي وقد أورد في ذلك بعض المصطلحات المعبرة عن هذه العلاقة لعل أبرزها « مدينة ما قبل الصناعة » Pre-industrial حيث أفرد لهذا المفهوم مؤلفاً كاملاً أثار فيه عديداً من القضايا الهامة التي تركز على التحليل التاريخي لظروف نشأة هذا النمط من المدن وصلته بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل(١) .

ومن الثابت تقريباً أن النمط الصناعي بالمجتمع الحضري لم ينشأ هكذا دفعة واحدة وإنما كان التدرج هو السمة الغالبة في ظهوره ولا يستثنى من ذلك أي نمط صناعي حتى بالمجتمعات الصناعية المتقدمة(٢) . غير أن المستوى التقني (التكنولوجي) للمجتمع يلعب دوراً حيوياً في تشكيل النمط الصناعي وتهيئتة بالصورة التي تمكنه من تحقيق الإستغلال الأمثل لموارد المجتمع ، وتتيح ظهور العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تتسق مع عناصر ذلك النمط . ولعل اختلاف ذلك المستوى التقني هو الذي يفسر التفاوتات الشديدة - في بعض الأحيان - بين المجتمعات الصناعية ذاتها .

وقد تفيد المقارنات بين الأنماط الحضرية المختلفة في إقتفاء أثر التصنيع باعتباره عاملاً مرتبطاً بنمو المجتمع الحضري . وأجريت دراسات مقارنة عديدة بين مجتمعات حضرية - صناعية مختلفة إعتمدت بصفة رئيسية على « المنهج التاريخي - المقارن »(٣) . وكان لكل واحدة مدخل خاص تركز عليه وتهتم

(١) لمزيد من التفصيلات فيما ذهب إليه « جوبرج » في هذا الصدد نحيل القارئ إلى مرجعه التالي :
— Sjoberg, G.; «The Preindustrial City», Glencoe II, 1960.

(٢) لعل مرونة النمط الصناعي واتساعه ، ومستوياته المتعددة هي بعض الخصائص التي تقود إلى التحقق من سمة « التدرج » التي يتصف بها وأنه لم يظهر هكذا بشكل مفاجىء.
ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي :
- السيد محمد بدوي ؛ « علم الإجتماع والنظم الإقتصادية » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٣) سبق أن تناولنا هذا المنهج بشكل مفصل في الباب الثاني من الكتاب الأول (القضايا ، والمناهج) من هذه الدراسة .

بإبرازه ، غير أن المتغير المشترك الذي لم تختلف عليه كافة هذه الدراسات هو « التصنيع » حيث اعتبر بمثابة العامل الحاسم الذي يقود إلى تغيرات إجتماعية جذرية بالمجتمع .

وإذا كان التحضر الصناعي نمط من السهل ملاحظته وتتبعه في المجتمعات المعاصرة ، فإن جذوره التاريخية من اليسير التعرف عليها أيضاً ، وذلك إذا ما تتبعنا تاريخ نشأته وظهوره . وقد يكون افتراض « مدينة ما قبل الصناعة » ملائماً لمناقشة تاريخ نشأة هذا النمط . ولعله يكون إفتراضاً مناسباً أيضاً للتعرف على أوضاع معاصرة لمدن كثيرة ببلدان العالم الثالث تعاني تقريباً من ذات المشكلات التي ظهرت فيما مضى بالنسبة لبعض المدن الأوربية قبيل القرن التاسع عشر[1] .

« ومدن ما قبل الصناعة » هي عبارة عن مراكز سياسية وإدارية تمارس فيها الشعائر الدينية بصورة واضحة ، ويشكل النشاط التجاري البدائي محوراً من محاور الحياة بها غير أنه لا يحدد طابعها،فهناك عديد من المجالات التجارية التي تمارس بهذا النمط من المدن بالصورة التي لا يمكن أن نميز معها نشاطاً تخصصياً يكشف عن نظام - ولو أولي - لتقسيم العمل .

أما الملامح الاجتماعية والثقافية لهذا النمط من المدن فتقترب كثيراً من الأنماط التقليدية للتحضر فمن السهل مثلاً ملاحظة نظام « الأسرة الممتدة » مع ما يتضمنه من أنساق قيمية وعادات وتقاليد وأعراف تقليدية ومع ما يرتبط به من أساليب محافظة في التنشئة الإجتماعية . كما أن وسائل الضبط الاجتماعي السائدة بها أولية الطابع وغير رسمية مثل الدين ، والعرف ، والعادات والتقاليد .

(١) رغم إختلاف السياق التاريخي المرتبط بكل خبرة مجتمعية والذي يعطي لها مضمونها ويضع لها تفسيراتها المختلفة ، فإن الأوضاع المعاصرة لكثير من البلدان الآخذة في النموتنبىء عن وجود تكرار مذهل بين الخبرات المجتمعية في مجال التحضر الصناعي بشأن بعض العناصر التي أدت في بعض الأحيان إلى نجاح هذه الخبرة أو فشل تلك.

أما التركيب الطبقي فواضح ومميز فمن اليسر بمكان أن نلحظ طبقة أغنياء قليلة العدد ولكنها واسعة الثراء متسلطة وذات نفوذ ، وطبقة الفقراء وهي غالبية أفراد المجتمع ومتدنية في أحوالها العامة والخاصة وتابعة ومسيطر عليها . . ونكاد لا نميز وجود طبقة وسطى[١] .

ويعد « فيليب هاوزر » Ph. Hauser من العلماء البارزين في دراسات التحضر بعامة ، وفي عقد التصنيفات التي تعكس أنماطاً حضرية بخاصة . ومن أشهر التصنيفات التي قام بها – وتتصل بالنمط الصناعي الذي نتناوله – هو تصنيفه للمدن إلى « مدن ما قبل الصناعة » ، و « مدن صناعية » . وهو يضيف إلى ما سبق ذكره عن مدينة ما قبل الصناعة أن أهميتها الثقافية تفوق بكثير الدور الاقتصادي الذي تقوم به ، كما أن علاقاتها المادية بغيرها من المدن الواقعة بذات الإقليم ضعيفة للغاية الأمر الذي يؤدي إلى فقدانها لوظيفتها الإنتاجية بشكل واضح[٢] .

أما المدينة الصناعية – في نظر هاوزر – فتتسم بتقسيم عمل واضح في كل عملياتها الإنتاجية فهي مركز حضري متقدم لديه معظم الإمكانات التي تؤهله للقيام بوظيفته الصناعية على أكمل وجه . كما أن العلاقات الاجتماعية السائدة بين أبنائه ذات طابع ثانوي تحكمه المصلحة المادية بالدرجة الأولى . ولا شك أن المستوى التقني الذي تصل إليه المدينة يحدد إلى درجة بعيدة نمط التصنيع السائد بها ذلك أنه يتيح لها فرصة أكبر لاستغلال مواردها وطاقاتها أفضل إستغلال ممكن .

---

(١) مما يؤكد أن « مدن ما قبل الصناعة » ليست نمطاً تاريخياً فقط أن هذه الملامح الاجتماعية والثقافية – وبخاصة ما يتعلق منها بالتركيب الطبقي – نجد لها صدى ، ووجود واقعي في كثير من بلدان العالم الثالث الآن وبصورة لا تختلف كثيراً عما كان سائداً من قبل .

(٢) لعل التحليل المعاصر لعملية التحضر يتجه إلى أهمية دراسة شبكة العلاقات المكانية بين المركز الحضري (وهو المدينة في هذه الحالة) وما حوله من مناطق وذلك للتعرف على التأثيرات التبادلية فيما بين بعضها البعض ويصلح هذا التحليل للمدن الصناعية وغير الصناعية على حدٍ سواء .

ومن الطبيعي أن يرتبط ذلك كله بوجود تنظيم صناعي متكامل فليست العبرة بوجود صناعة هنا أو هناك ، وإنما المهم أن يوجد الهيكل الذي يضم الصناعات جميعاً في إطار متكامل مع النسق الإقتصادي السائد ويساعد بالتالي على تحقيق أهداف المجتمع .

ويبدو أن تصنيف المدن على أساس نشاطها الاقتصادي الذي يتفاوت من صناعة إلى تجارة إلى خدمات قد أغرى كثيراً من الباحثين على دراسة ذلك النشاط – أياً كان – بشكل مكثف محاولين بذلك إقتفاء أثر العمليات الأخرى المصاحبة له وتتبع نتائجها أو التوصل إلى حلول لمشكلاتها[١] . وفيما يتعلق بالنشاط الصناعي للمدينة يمكن القول أن وظيفة المركز الحضري بعامة تتحدد اعتماداً على درجة نمو قطاع الصناعة بها – وبخاصة إذا كان قطاعاً أساسياً – فهو يقود إلى نمو قطاعات أخرى تنعكس جميعاً على المجتمع الذي تنشأ فيه سواء بالنمو أو التدهور[٢] .

ورغم الميزات التي يمكن ملاحظتها بسهولة إذا ما تتبعنا خصائص النمط الصناعي للتحضر – والتي سبق ذكرها – فإن هناك أيضاً مثالب (أو عيوب) ترتبط بنشأة الصناعة بالمجتمع الحضري وتؤثر دون شك في مدى كفاية أداء المدينة لوظائفها (وبخاصة الاقتصادية) . ومن هذه العيوب يمكن ذكر ثلاثة رئيسية : [٣]

---

(١) تمثل حركة السكان – من المركز الحضري وإليه – مظهراً مشتركاً بالنسبة لكافة الأنشطة الإقتصادية التي تمارسها المدينة . ولعل علماء الديموغرافيا هم أكثر من تناولوا هذا الجانب بالتفصيل .

(٢) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Fag EL-Nour M.; «Urbanization and Economic Development», Memo. No. (1041), I.N.P., Cairo, 1973.

(٣) راجع هذه الجوانب بالمصدر التالي :

— Hoffman, W.; «On The Dynamics of The Industrial Company: Economic - Sociological Observations», John Wiley and Sons. Inc., N. Y., 1962.

الأول : التضخم (أو الإكتظاظ) السكاني بالمدينة وهو مظهر تلقائي يحدث نتيجة وجود فرص عمالة متعددة ومتنوعة بالمدينة مقابل ندرتها وضآلة عائدها بالقرية ؛ الأمر الذي يدفع بأفواج الريفيين (غير المدربين - أحياناً - للقيام بأي عمل) للإتجاه نحو المدينة سعياً وراء تحسين مستوى معيشتهم . ومن الطبيعي أن يمتص قطاع الصناعة - فضلاً عن قطاع الخدمات - بعضاً من هذه الموجات البشرية المتلاحقة سواء كان يحتاج فعلاً إليها أو لا يحتاج . وينجم عن هذه الأوضاع أن تتدنى أحوال أبناء المجتمع الحضري بعامة سواء كانوا من أبنائه المستقرين أو من الوافدين إليه وبخاصة إذا لم يتمكن المجتمع الحضري من تدبير فرص عمل كافية ومتنوعة وكذلك توفير الخدمات اللازمة للمقيمين - أو المتوقع إقامتهم - بهذا المجتمع .

الثاني : تتعرض البيئة الحضرية - الصناعية إلى درجة ما من التلوث الذي ينبع من وجود عوادم ونفايات ناجمة من العمليات الصناعية المختلفة ولا تجد له متصرفاً فتؤثر سلبياً في البيئة المحيطة . غير أن هذه الدرجة تتفاوت من مجتمع صناعي إلى آخر بالنظر إلى الترتيبات التي يضعها كلٌ لتفادي تلك الآثار السلبية [1] .

الثالث : نتيجة لسيادة العلاقات الإجتماعية الثانوية بالمجتمع الحضري ظهرت مشكلات إجتماعية - ثقافية عديدة يتعلق بعضها بمجال الأسرة وأسلوب التنشئة الإجتماعية السائد ، ويرتبط البعض الآخر بأساليب الضبط الاجتماعي المؤثرة في سلوك الأفراد . كما أن أشكال الجريمة وصور الإنحراف تعد انعكاساً صادقاً لنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع الحضري .

أما « هوزيلتز » B. Hoselitz فقد تعرض لدراسة أنماط التحضر بشكل

(١) اهتمت الدراسات الحضرية مؤخراً بمعالجة قضية « تلوث البيئة » Pollution ويرجع ذلك إلى الآثار الفعّالة التي تنجم عن هذا التلوث إقتصادياً ، وبيئياً ، واجتماعياً ، وثقافياً .

مفصل - وضمنها التحضر الصناعي - ووضع لذلك تصفيات عديدة لعل أبرزها التصنيف الذي يرى أن المدينة إما[1] : « منتجة » Generative أو « طفيلية » Parasitic .

والمدينة المنتجة - في رأيه - هي النمط المعيشي الذي تمتد عوائده الاقتصادية إلى الأقليم الذي يوجد فيه سواء كانت هذه العوائد صناعية ، أو تجارية ، أو مالية . ولهذا النمط شواهد تاريخية وأخرى معاصرة ، وكلها تؤكد الإمتداد المكاني للمدينة (أو المركز الحضري) وان لهذا الإمتداد تأثيرات أخرى متعددة من جوانب يمكن إيجازها في ثلاثة[2] :

- **الجانب الاقتصادي** : وهو أهم الجوانب التي تميز المدينة المنتجة فهي في الأصل منتجة إقتصادياً نتيجة لتخصصها في إنتاج سلعة ما بالشكل الذي لا يحقق لها إكتفاءاً ذاتياً فقط وإنما لتتمكن من تصدير منتجاتها إلى خارجها ، وهي تبدأ بطبيعة الحال بالمنطقة - أو المناطق - المحيطة بها (أو ما تسمى بمنطقة الإمتداد)[3] .

- **الجانب الاجتماعي - الثقافي** : فالسمة الإنتاجية للمدينة هنا تنعكس على البناء الإجتماعي لسكانها حيث تنمو العلاقات فيما بينهم إعتماداً على نوعية الإنتاج وكميته . كما يتشكل الإطار الثقافي لهؤلاء السكان إستناداً إلى طبيعة الإنتاج السائد ودرجة مشاركتهم فيه وحجم العوائد التي يحصلون عليها من هذا الإنتاج إلخ .

---

(١) راجع تصنيف هوزيلتز بالمصدر التالي :

— Hoselitz, B.; «Generative and Parasitic Cities», Economic Development and Cultural Change, Vol:6, 1965.

(٢) إختلفت الجوانب المميزة لنمط المدينة المنتجة من فترة تاريخية لأخرى إلا أن هناك جوانب عامة وأساسية يمكن تحليل هذا النمط في ضوئها وقد حددناه في ثلاثة كما يتضح .

(٣) سوف نناقش قضية الإنتاج الحضري في الباب الثاني من هذا الكتاب باعتبارها مشكلة أساسية تمس الجانب الإقتصادي في موضوع التحضر .

- **الجانب السياسي** : فدرجة الإنتهاء السياسي للمجتمع ونوعية المشاركة السياسية ، وأسلوب الحكم وغير ذلك من العناصر ترتبط مباشرة بشكل الإنتاج الحضري القائم بالمدينة . فكلما كان نصيب الفرد من الإنتاج كبيراً كانت صلته بتلك العناصر إيجابية ، والعكس صحيح .

أما المدينة الطفيلية - حسبما يطلق عليها هوزيلتز - فهي التي تعيش عالة على مدينة أخرى بحيث تعتمد عليها دائماً وبخاصة في الجانب الإنتاجي . فهي مدينة ليست منتجة على الإطلاق بل هي مستهلكة لما تنتجه المدن الأخرى ، ومن ثم فليس لها إمتدادات مكانية بل هي محدودة الحيز في الغالب[1] . ومن الطبيعي أن هناك أسباباً تكمن وراء ظهور بعض المدن الطفيلية من أهمها : عدم وجود قاعدة إقتصادية تعتمد عليها (صناعة ، أو تجارة ، أو خدمات) ، وندرة عناصر الإنتاج (وبخاصة العمالة الفنية المدربة على إنتاج سلعي معين) ، وضآلة السوق الذي يمكن تصريف السلع - بإفتراض إنتاجها - من خلاله ، فضلاً عن وقوع المنطقة - في غالب الأحيان - في نطاق مركز حضري كبير أو ما يطلق عليه مدينة «متروبوليتانية»[2] . Metropolitan .

غير أن المتتبع لأحوال المدن عبر فترات تاريخية طويلة يلحظ أن تغيراً قد ينشأ على مدينة ما فتتحول من نمط منتج إلى آخر طفيلي ، أو العكس . ويتوقف هذا التحول على عوامل عديدة بعضها جغرافي ، وبعضها اقتصادي ، وبعضها تاريخي - حضاري بالمعنى الشامل .

وهناك حالة خاصة لبعض المدن تكون فيها منتجة وطفيلية في آن واحد

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :
- جمال حمدان ؛ «جغرافية المدن» (الطبعة الثانية) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢) يطلق بعض الباحثين هذا المصطلح على « المدينة الكبرى » ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على تحديد حجمها فمنهم من يراه متسعاً بالصورة التي يضم معه مدناً أخرى أصغر ، ومنهم من يتصوره مرتبطاً بالوظيفة الانتاجية التي تؤديها المدينة .

فهي منتجة بالنسبة لنفسها ولكنها طفيلية بالنسبة للمدن الأكبر منها والتي تعتمد عليها بشكل رئيسي .

لا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة القائمة بين « التصنيع » ، « والتحضر » فهما عمليتان تحدثان في كثير من الأحيان في مجتمع معين وفي وقت بذاته . غير أن التلازم الشرطي بينهما أمر غير ضروري فهناك مجتمعات تاريخية شهدت نمو ظاهرة الحضرية بين أجزائها دون أن تمر بعملية التصنيع على وجه الإطلاق . كما أن كثيراً من المجتمعات الصناعية تعيش في ظل نمط يتأرجح بين الحضرية والريفية(١) . ورغم صعوبة وتعذر إيجاد علاقات وثيقة أو علية بين التصنيع والتحضر ، فإنه من الواضح أن للتصنيع تأثيراً قوياً في كثير من جوانب التحضر . ففي الغالب أن التصنيع لا يؤثر فقط - وبدرجة بالغة - على معدل نمو المناطق الحضرية ، وإنما يؤثر كذلك في تشكيل نمط النمو الحضري نفسه(٢) .

ومن الصعب - ولعله من التجاوز - في كثير من الأحيان أن نطلق لفظ « التصنيع » على أي مظهر يتصل بوجود صناعات في منطقة ما ؛ وإنما ينبغي النظر إلى التصنيع بإعتباره « عملية شاملة ترتكز على قاعدة اقتصادية ثابتة ، وبنيان اجتماعي راسخ ، ونظام سياسي مستقر ، وتسعى إلى إقامة مراكز صناعية متعددة ومتنوعة في : مواقعها ، ونوعياتها ، وقطاعاتها ، وأحجامها ، وإنتاجياتها بحيث ينتهي ذلك كله إلى سيادة النشاط الصناعي بالمجتمع وتمثيله

---

(١) لعل البلدان النامية هي أوضح مثال على ذلك فهي مجتمعات بدأت تدخل إليها الأنشطة الصناعية متسارعة ومتنامية ، إلا أن أنساقها الإجتماعية لم تزل تقليدية ، ولم تتمكن بعد من محاكاة النمط الصناعي السائد . ومن ثم فإن هذا النمط لم يزل يتعايش مع مجتمع حضري - ريفي .

(٢) راجع هذه الفكرة في :

- محمد الجوهري ، وعلياء شكري ؛ « علم الإجتماع الريفي والحضري » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٣٨٦ وما بعدها .

- محمود الكردي ؛ النمو الحضري ، مصدر سابق .

نسبة كبيرة من الدخل القومي للدولة »[١] .

ويبدو أن تجربة كثير من البلدان النامية في التصنيع قد أفرزت عديداً من المشكلات - الصناعية وغير الصناعية - التي حدت إلى درجة ما من تحقيق مستهدفاتها بل وتسببت أحياناً في خلق مشكلات لم تكن موجودة من قبل مثل : الهجرة الريفية - الحضرية ، والتعليم ، والتنشئة الاجتماعية ، ومستوى الخدمات ، ونسق القيم . . . وغير ذلك . إلا أن هذا لا يعني أن التصنيع في حد ذاته هو الذي خلق هذه المشكلات وإنما ما حدث هو أن غيبة الفهم الشامل لعملية التصنيع لدى هذه البلدان هو الذي تسبب في ذلك ، فضلاً عما تحدثه هذه العملية فعلاً من زلزلة لكثير من القيم التقليدية السائدة .

ويربط كثير من العلماء والباحثين بين درجة التحضر ، ودرجة التصنيع في منطقة ما ويجدون أن العلاقة بينهما إيجابية (طردية) في كثير من الحالات . وينبني منطقهم في هذا الإفتراض على أن مثل تلك المنطقة لها سمات معينة قبل دخول الصناعة إليها ، فرغم الصفة « الحضرية » العامة التي اكتسبتها نتيجة لتصنيف جغرافي أو إداري أو اقتصادي فإن نمط الحياة الفعلي الذي تتميز به لا يمكن وصفه بالحضرية الكاملة فقد يكون ريفي - حضري ، وقد يكون شبه حضري غير أن المؤكد أن أنساق القيم الحضرية لم تتغلغل بعد إلى جذور المجتمع [٢] .

ولعل ذلك مرجعه أن المجتمع - قبل دخول التصنيع إليه - يظل معتمداً على النشاط الاقتصادي السائد به (والذي يتحدد غالباً في التجارة) ويتأثر

---

(١) يرتبط مفهوم التصنيع بالفلسفة الإجتماعية والإقتصادية السائدة بالمجتمع فهو في المجتمع الرأسمالي مختلف عنه في المجتمع الاشتراكي ، ورغم ذلك فهناك أسس عامة ومعايير شاملة يستند إليها .

(٢) من المهم أن نشير إلى أن الصفة الحضرية تطلق أحياناً على بعض المجتمعات سواء التاريخية أو المعاصرة (وبخاصة في البلدان النامية) دون تمحيص لمفهومها الحقيقي ، ودون إلتفات للشروط الأساسية التي ينبغي توافرها في المجتمعات حضرية الطابع . ويبدو أن إختلاف المداخل النظرية لدراسة ظاهرة الحضرية قد تسبب - إلى درجة ما - في حدوث مثل هذا الخلط .

بالتالي بما يفرزه هذا النشاط من قيم تعكس في الغالب الثقافة الكلية لهذا المجتمع . فالنشاط التجاري مثلاً (وهو الذي ظل سائداً لفترات تاريخية طويلة إمتدت حتى الثورة الصناعية في أوربا) يعكس قيماً تقليدية تبدأ بما يسود في العائلة من ترابط وتساند وتعاون وهي السمات المميزة للنسق القرابي التقليدي ، وتنتهي بوسائل الضبط الاجتماعي وهي غير مباشرة وغير رسمية وتستند إلى العرف والعادات والتقاليد والدين .

وعندما بدأت الصناعة تدخل إلى المجتمع كنشاط مكمل للنشاط التجاري (وقد حدث ذلك بشكل تدريجي وببطء شديد) إستلزمت هذه العملية وجود عناصر أساسية نوجزها في أربعة هي[٢] :

أولاً : مقومات الانتاج الضرورية : وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى أهمية توافر العناصر الأساسية لقيام الهيكل الصناعي مثل : الأرض ، والمواد الخام ، والقوى المحركة ، والعمل ، والمنظم . . . إلخ فإنه ينبغي أن نهتم هنا بإبراز حقيقة مفاداها أن البلدان النامية لا تتوافر بها هذه العناصر بالحجم أو المستوى المطلوب .

ثانياً : التنظيم الصناعي المناسب : وهويمثل الإطار المؤسسي الذي يحد الهيكل السابق ويحيط بعناصره ويساعد أيضاً على حل المشكلات المنبثقة عنه . ومن العقبات التي تصادف تجارب التنمية الصناعية بالمجتمعات النامية نلحظ عدم وجود مثل هذا التنظيم ، أو وجوده بصورة شكلية بحيث تنعدم فعّاليته الحقيقية .

---

(١) لا شك أن دخول الصناعة إلى المجتمع الحضري يؤدي إلى إحداث تغيير جذري في كل الأنماط التقليدية السائدة والسابقة على وجودها سواء كانت ذات سمة إقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .
ويمكن في هذا الصدد أن نشير إلى المصدر التالي :
- محمد الجوهري ؛ « مقدمة في علم الإجتماع الصناعي » ، (الطبعة الثانية) ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

ثالثاً : الإطار الإجتماعي - الثقافي الملائم : فالتصنيع عملية لا تحقق نجاحاً في أي مجتمع ما لم يكن البناء الإجتماعي - الثقافي معضداً لها ومساعداً . ولا يمكن له أن يؤدي هذه الوظيفة دون أن يشارك الأفراد المكونين لهذا البناء في هذه العملية (التصنيع) بصورة إيجابية وفعّالة . ومن ثم فإن التحليل الإجتماعي - الثقافي للعناصر المكونة للبناء الإجتماعي قبل دخول الصناعة وبعد دخولها يفيد كثيراً .

رابعاً : النمط الأيكولوجي السائد : فعلاقة الإنسان ببيئته الحضرية تحدد إلى درجة بعيدة حجم ونوعية المشاركة التي يسهم بها الفرد في تطوير مجتمعه . وكلما كان تقسيم العمل واضحاً - وهو من سمات المجتمع الصناعي - فإن اتجاه تلك العلاقة يكون إيجابياً حيث تتحدد الوظائف والمهام .

ومن التفسيرات الكلاسيكية أيضاً للعلاقة بين درجتي التحضر ، والتصنيع يذهب البعض إلى القول بأن نمو الصناعة بمجتمع ما يدفع بسكان المناطق المجاورة - وبخاصة الريفية منها - إلى الإتجاه لسكني الحضر ويكون دافعهم الرئيسي في ذلك متمثلاً في رغبتهم في الحصول على فرصة عمل أفضل من تلك التي تتوافر بمجتمعهم الذي نزحوا منه . وينجم عن ذلك أن يتركز السكان بالمدينة ويتكدسون ببعض مناطقها بصف خاصة (وهي في الغالب المناطق المتخلفة منها) فيزيد ذلك من درجة التحضر وفقاً لما هو شائع من قياسات كمية لهذه الدرجة[1] .

ومن الأمور التي تزيد العلاقة بين التصنيع والتحضر تعقيداً أن التزامن بينهما ليس أمراً وارداً دائماً ؛ فقد نرى زيادة في معدل التصنيع يقابلها زيادة أيضاً

(١) من القياسات الكلاسيكية الشائعة في الدراسات الحضرية نلحظ « درجة التحضر » وتحدد عن طريق نسبة سكان المنطقة (أو المناطق) الحضرية إلى سكان المجتمع الكلي . وبفحص هذا المقياس يتبين في كثير من الحالات عدم انطباقه على الواقع الفعلي لعملية التحضر فهو مقياس كمي يتجاهل الجوانب الأخرى الكيفية .

في معدل التحضر إلا أن الوقت الذي تستغرقه العملية الأولى (أي التصنيع) لا يكون بالضرورة هو ذات الوقت المطلوب للعملية الأخرى (وهي التحضر) . ومن ثم فإن معدلات نمو الصناعة قد تسير في مجتمع ما بصورة أسرع بكثير من معدلات النمو الحضري[1] . ويبدو أن ذلك يرجع إلى الخطأ الشائع في إعتبار التصنيع سبباً والتحضر نتيجة ، والواقع يشهد بغير ذلك فللتحضر عوامل عديدة تدفع إليه (ضمنها التصنيع وليس هو العامل الوحيد) ومن المهم دراستها والبحث عن أهميتها النسبية ودرجة إسهامها في صياغة عملية التحضر .

أما الحالة الوحيدة التي يمكن إستثناؤ ها من ذلك والتي يتزامن فيها حدوث التصنيع والتحضر فتتمثل في إنشاء المدن الصناعية الجديدة فهي مدن تكون قد أنشئت خصيصاً كمركز صناعي يتسبب عنه قيام نمط حضري متكامل يعتمد بصفة رئيسية على ذلك النشاط الصناعي[2] .

ولعله من الصعب فهم النمط الصناعي للتحضر دون التعرف على أشكال التفاعل القائمة بينه وبين الأنماط الأخرى . ففي المجتمع الواحد يمكننا أن نميز بسهولة بين عدة أنماط للتحضر تتعايش معاً فهناك نمط تقليدي ينمو إلى جواره نمط صناعي ويرتبط بهما نمط للتحضر السريع ولعل الثلاثة يدورون في فلك التحضر التابع . ومن اللافت في مثل هذه الحالة - وهي شائعة وبخاصة في البلدان النامية[3] - أن تداخلاً أو تضارباً فيما بينها قد لا يحدث بل

---

(٢) راجع في هذا الشأن :
- محمود الكردي ، المرجع السابق .

(٢) أجريت دراسات عديدة على المدن الجديدة نذكر منها :
— EL-Kordy, M.; «Social Aspects of New Industrial City Planning in Egypt: The Case of Tenth of Ramadan - An Analysis of its Master Plan», Univ. of Reading, U.K.,1979.

(٣) لاحظ ج « بريز » Breese - وهو من أبرز من درسوا أحوال المدينة في البلدان النامية - ان اشكال التحضر وأنماطه يمكن أن تتعايش معاً إلا أن السمة التقليدية هي عادة ما تكون السائدة في كل منها . فرغم وجود النمط الصناعي للتحضر مثلاً إلا أن فحصه ، وتحليله ، وتحديد مقوماته ينبىء =

يسير كل نمط وفق التفاعلات الداخلية لعناصره من جانب ، واعتماداً على أوجه الصلة بينه وبين الأنماط الأخرى من جانب آخر .

ورغم الإتساق العام الملاحظ بين أنماط التحضر جميعها من ناحية ، وأشكال المجتمعات البشرية من ناحية أخرى فإن هناك خصوصيات تميز بعض الأنماط في بعض المجتمعات نظراً للظروف الخاصة المحيطة بها والمؤثرة في تشكيل ملامح التحضر بها .

فالتحضر الصناعي مثلاً في البلدان النامية قد ارتبط بصورة مباشرة بما شهدته هذه البلدان خلال العقود الخمسة الأخيرة (على الأقل) من تغيرات جذرية أصابت الهيكل الديموغرافي فازداد عدد سكانها زيادة طبيعية نجمت عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات . فمثل هذه البلدان يقع جميعها في مرحلة « الانتقال الديموغرافي » Demographic Transition ثم أضافت إلى ذلك زيادة أخرى غير طبيعية تمثلت في معدل صاف للهجرة يعد بمثابة إضافة لأعداد السكان الحاليين تحققت من إرتفاع ملحوظ لأعداد الوافدين إلى المراكز الحضرية بالبلدان النامية إذا ما قورنت بأعداد النازحين منها .

غير أن نمط الهجرة الداخلية بهذه البلدان قد بات مؤثراً بشكل واضح على عملية النمو الحضري بصفة خاصة وذلك لأن موجات الهجرة الوافدة لم تتوزع بشكل متوازن بين مناطق الدولة ككل وإنما تركزت في النمط الحضري منها ، بل وفي عدد محدود من المدن ، وبخاصة المدينة العاصمة (١) .

ولم تحدث هذه الثورة الديموغرافية - إذا جاز إستخدام هذا التعبير -

---

= عن تقليدية وبساطة شديدتين بصورة تقترب كثيراً من النمط التقليدي للتحضر .

ولمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع :

— Breese, G. (ed.); «The City in Newly Developing Countries: Readings on Urbanism and Urbanization», Prentice-Hall Inc., London, 1972.

(١) لعل البلدان العربية هي خير نموذج على ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية وفق النمط الموضح .

بمعزل عن تغيرات أخرى صاحبتها وارتبطت بها . فالتغيرات الإقتصادية التي حدثت بالمجتمعات النامية أدت إلى إحلال الهياكل الإقتصادية الأكثر تعقيداً محل الأولى التي تتسم بالبساطة . فبعد أن كانت الحرف البسيطة والصناعات الأولية (مثل : صناعة السكر ، والنسيج ، والزجاج ، والبلاط . . . إلخ) هي المسيطرة والسائدة على صعيد البلدان النامية حتى منتصف القرن الحالي تقريباً حدث تحول جذري بهذه المجتمعات مع أوائل الستينات من هذا القرن بدخولها إلى طور التصنيع بمستوياته المختلفة وبتأثيراته المتنوعة التي لا تقف عند حد إدخال بعض التجديدات الفنية وتحقيق الإنجازات التقنية ، وإنما تتجاوز ذلك إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية بالمجتمع .

أما التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالتحضر الصناعي فقد اقترنت بوجود هيكل ديموغرافي متحول ، وبناء إقتصادي متغير . فعندما تسعى جماعات (ذات تركيب طبقي معين ومحدد بعناصر مثل : المهنة ، والدخل ، والتعليم . . . إلخ) للهجرة من منطقة ريفية في دولة ما فإنها تتعرض بالقطع لمؤثرات اجتماعية - إيكولوجية شديدة التعقيد والتركيب . فهي من جانب قد تبلور نسقها القيمي - وهو تقليدي بطبيعة الحال - وضرب بجذوره في تشكيل أنماط السلوك والفعل الذي يتخذه الفرد حيال المواقف المختلفة . ولكن هذه الجماعات تسعى - من جانب آخر - للتعامل مع نسق قيمي جديد ومغاير لما ألفته . ولا يجد أفراد هذه الجماعات أنفسهم في « موقف إختيار » لأي القيم يتبنون ، وإنما هم «مجبرون» بشكل أو بآخر للإنصياع إلى قوالب الأنماط الحضرية التي يتعاملون معها . فقيمة الوقت Value Time مثلاً ضئيلة في المجتمعات النامية عموماً ولكنها أكثر ضآلة وضعف في أنماطها المعيشية الريفية والبدوية إذا ما قورنت بوجودها في الأنماط الحضرية وما يصدق على هذه القيمة ينسحب أيضاً إلى أنماط القيم الأخرى[1] .

(١) إذا كنا قد أوردنا هنا « قيمة الوقت » باعتبارها نموذجا للتفاوت القائم في النظرة إلى ذات القيمة ، فإن ذلك يرجع إلى التأثيرات التي تنجم عن هذه القيمة وتقديرها بالأنماط المعيشية المختلفة . فهي مثلاً =

وتشهد المدينة الصناعية بصفة عامة تكوين فئات طبقية جديدة لم تكن قائمة من قبل في التركيب الطبقي السائد . ومن الطبيعي أن موجات الهجرة الريفية - الحضرية لم تكن مسئولة وحدها عن تكوين هذه الفئات (أو الشرائح) وإنما أضيف إلى ذلك عوامل عديدة مثل : إرتفاع متوسط الدخل ، وزيادة المستوى التعليمي ، والحراك المهني . . . وما يؤدي إليه ذلك كله من حراك اجتماعي يصحبه إرتفاع في مستوى التطلعات الذي قد يتخذ شكلاً حاداً وصراعياً إذا لم يشبع إشباعاً صحياً وسليماً[1] .

ولم تكن دراسة الطبقات الإجتماعية بالمدينة حكراً على علماء الإجتماع وحدهم وإنما شاركهم في ذلك علماء الاقتصاد ، والسياسة ، والقانون . غير أن الدراسات الأنثروبولوجية للمدينة الصناعية كانت أوثق الدراسات بعلم الإجتماع فضلاً عما تتسم به من واقعية إذ أن طبيعتها تفرض ملاحظة الظاهرة عن كثب الأمر الذي يؤدي إلى التوصل لنتائج دقيقة هي إنعكاس صادق للحياة الإجتماعية[2] .

وإذا ما إستهدفت الأنثروبولوجيا دراسة التركيب الطبقي للمجتمع الحضري الصناعي فإن منهجها في البحث يصير مختلفاً بطبيعة الحال عن دراسة أخرى تتعلق مثلاً بأية ظاهرة في مجتمع بدائي ، كما أن ذلك كله يصبح غير

= غير هامة في المجتمع الريفي أو البدوي حيث يرتبط النشاط بمواسم فصلية تتوقف على صلاحية محصول للزراعة أو هطول المطر ولا يعتمد على توقيت زمني دقيق . أما المجتمع الحضري فالنشاط الصناعي السائد به يرتكز بصفة رئيسية على عمليات إنتاجية محددة ومحسوب مقدماً الزمن الذي تستغرقه كل عملية . وقد انعكس ذلك كله على سلوك الأفراد وعلى مدى تقديرهم لهذه القيمة .

(١) عولجت مسألة « مستوى الطموح والتطلعات » من جانب عديد من علماء الإتصال والإجتماع على حد سواء إلا أن هناك نقصاً فادحاً على مستوى البحوث الميدانية التي تفحص هذه المسألة ، وتشخصها وتبحث عواملها ، وتقرر نتائجها ، وتتصور حلولها .

(٢) راجع في هذا الشأن المصدرين التاليين :

— Fox, R.; «Urban Anthropology: Cities in Their Cultural Settings», Prentice - Hall Inc., N.J., 1977.

— Eddy, E. (ed.); «Urban Anthropology: Research Perspectives and Strategies», Southern Anthropological Society Proceeding No. 2, Georgia, 1966.

ملائم إذا وجهت الدراسة للتعرف على أحوال مجتمع ريفي مثلاً .

ومن العناصر التي تركز عليها الأنثروبولوجيا في دراسة طبقات المدينة الصناعية كيفية الحصول على الدخل وكميته ، وأوجه إنفاقه ، وأنماط إستهلاكه ، فضلاً عن أهمية التعرف على الأحوال التعليمية لسكان المجتمع وكذلك البناء المهني لهم .

ولا تكتفي مثل هذه الدراسات بالبحث عن محددات الطبقة نظرياً (مثلما تفعل بعض الدراسات النظرية في علم الإجتماع) وإنما تضيف إلى ذلك مسائل أخرى عديدة مثل : علاقة أفراد المجتمع بالأجهزة والمؤسسات الإدارية وكيفية تعاملهم معها ، وأنماط الترويح وأساليب تمضية أوقات الفراغ ، وطرق الممارسات الدينية وأشكال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وموقفهم من بعض الجماعات الطبقية سواء تلك التي ينتمون إليها أو لا ينتمون . . . باختصار فإن الأنثروبولوجيا تلعب دوراً متميزاً في هذا المجال فاعتماداً عليها يمكن إستقصاء الأحوال المعيشية لسكان منطقة ما (ريفية كانت أو بدوية أو حضرية) بشكل مباشر ومن مصادرها الأولية وباستخدام أساليب منهجية متعددة .

ومن الطبيعي أن تكون الأسرة هي أكثر النظم الإجتماعية تأثراً بالنمط الصناعي للمدينة ولعل أول هذه التأثيرات وأهمها يتمثل في تحول الشكل الذي اتخذته الأسرة من « نمط ممتد » سائد في المجتمعات الريفية إلى آخر « زواجي » (أو نووي) . وهو نمط مناسب وملائم لمتطلبات النشاط الصناعي بل أنه انعكاس صادق له[1] . وقد ترتب على ذلك أن اختلفت أساليب التنشئة الإجتماعية بالأسرة فأصبحت المشاركة وتبادل الرأي ، والإستقلالية ، والديمقراطية ، وتنمية القدرات هي الظواهر الشائعة بين أفراد الأسرة الواحدة

---

(١) لمزيد من التفصيلات في موضوع الأسرة الحضرية راجع ما يلي :
- علياء شكري ؛ « مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع » في : السيد الحسيني وآخرون ، « دراسات في التنمية الإجتماعية » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

وتقلص دور الأب والأم وصار قاصراً على عملية التوجيه والإرشاد (مقابل العنف والقهر والإرغام في الأسرة التقليدية) .

ولا شك أن المتتبع للسمات السابقة وغيرها تلك التي تسود بين أفراد الأسرة بالمجتمع الحضري الصناعي يلحظ أنها هي نفسها سمات ذلك المجتمع وخصائصه . فالأسرة - رغم أهميتها - لا تزيد عن كونها مؤسسة ضمن مؤسسات أخرى عديدة تحتل مواقع متباينة من البناء الإجتماعي الحضري .

أما التنظيمات البيروقراطية فهي أحد المظاهر الرئيسية التي تميز المدن الصناعية الحديثة . ويعد « ماكس فيبر » من أبرز رواد علم الإجتماع الذين درسوا ظاهرة البيروقراطية بصفة عامة ، وأشكال تغلغلها في المجتمع الحضري الصناعي بصفة خاصة . فهو الذي أبرز العلاقة الوثيقة بين الرأسمالية والبيروقراطية للدرجة التي يعزو معها الإنجازات الكبيرة التي حققها النظام الرأسمالي إلى التنظيمات البيروقراطية السائدة . ويؤكد « فيبر » أن هذه « التنظيمات » يمكن ملاحظتها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والدينية بالمجتمعات الغربية . وقد تغلغلت التنظيمات البيروقراطية إلى هذه المجالات سعياً وراء تحقيق مستهدفاتها ، واعتمدت في ذلك على الخصائص التي تتميز بها مثل : تقسيم العمل ، والتخصص ، والتدرج الهرمي للرئاسات المهيمنة على المؤسسات القائمة [1] .

وقد يفهم البعض أن التنظيمات البيروقراطية تؤدي دائماً دوراً معاكساً لأهداف المؤسسات التي تتولاها ، أو وظيفة سلبية نحو البناء الإجتماعي الكلي الذي تتشكل في إطاره . أن المشكلة تنشأ حين تظهر النتائج السلبية التي يؤدي إليها النمو البيروقراطي مثل : الروتين ، وتعقد الإجراءات المكتبية ، والتركيز

(١) راجع في هذا الشأن :
- السيد الحسيني ؛ « النظرية الإجتماعية ودراسة التنظيم » ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ .

على المظهر والشكل دون الجوهر والمضمون[١] .

وقد ذهب بعض العلماء إلى دراسة تلك المشكلات التي تفرزها التنظيمات البيروقراطية في المدينة الصناعية بالمجتمعات الرأسمالية والإشتراكية على حد سواء ، وانتهوا إلى حقيقة مفادها أنه كلما كان التنظيم محكماً من حيث : أهدافه ، ووسائله ، وخططه المستقبلية كانت المشكلات الناجمة عنه هامشية لا تمس جوهر العمل الذي يشرف عليه التنظيم والعكس دائماً هو الصحيح[٢] .

ولا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة الوثيقة القائمة بين نمو المدن الصناعية ، وانتشار وسائل الإتصال الجماهيري بأشكالها المختلفة . فعن طريق هذه الوسائل تنتقل المعلومات والمعارف ، وتحتك اللغات والثقافات ، وتتفاعل الأنساق الاجتماعية بين المجتمعات المختلفة .

وسواء كانت وسائل الاتصال حرة تسيطر عليها جماعة أو عدة جماعات (مثلما هو سائد بالمجتمع الرأسمالي) أو كانت موجهة تدار من قبل الدولة (كما هو الحال بالمجتمع الاشتراكي) فإن تأثيرها السياسي بالمجتمع الذي تنشأ به أشد خطورة من تأثيرها في أي جانب آخر.ذلك أنها تستخدم في غالبية الأحيان - وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث - إستخداماً يستهدف إقناع الجماهير والتأثير عليها حيال موضوع معين يؤدي - في الغالب - إلى تحقيق إستقرار سياسي من وجهة نظر الجهات الرسمية بالدولة[٣] .

---

(١) لعل هذا الخلط في إستخدام مفهوم البيروقراطية قد نجم عن التناول الشائع والخاطىء له .
ولمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع :
- السيد الحسيني ؛ « المدينة : دراسة في علم الإجتماع الحضري » ، مرجع سابق .

(٢) تبدو مجتمعات العالم الثالث نماذج حية على التنظيمات البيروقراطية المهترئة والتي تطفو جوانبها السلبية أكثر مما تظهر جوانبها الإيجابية . ولعل تلك الجوانب السلبية هي الأوضح بروزاً في المدن الصناعية .

(٣) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :
— Fleisher, A.; « The Influence of Technology on Urban Forms », West Trenton, N.J., 1965.

أما التأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال الجماهيري بالمدينة الصناعية فملحوظ ولافت ، فالتنظيمات الصناعية بالمدينة تعتبر هذه الوسائل بمثابة الأدوات التي تساعدها على إنجاز مهامها وتحقيق أهدافها إبتداء من تشكيل التنظيم الصناعي ذاته والدعوة للإنضمام إليه ، وانتهاءاً بتصريف السلع التي ينتجها هذا التنظيم . . وباختصار فإن وسائل الاتصال تسخر هنا لخدمة الأغراض الصناعية[١] .

ويناقش كثير من الباحثين في مجال الدراسات الحضرية أوضاع المدينة الصناعية (وهي تعكس خصائص النمط الصناعي للتحضر) إعتماداً على مفاهيم عديدة لعل أبرزها : المركزية ، واللامركزية .

ويشير هذان المصطلحان إلى زيادة (أو نقص) سيطرة المدينة أو مكانها المركزي على « إقليم المدينة الكبرى » Metropolitan Area وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة لهذا الإقليم . فبينما يشير « التركيز » Concentration إلى عنصر السكان (بصفة خاصة) ، ترتبط « المركزية » Centralization بمواقع الأنشطة عموماً (تجارة ، وصناعة ، وخدمات) وبالتحديد في المراحل التي تنمو فيها المدينة وتتسع لتنتقل المصانع , والمتاجر ، والهيئات الحكومية خارج مركز المدينة[٢] .

وينجم عن هذه الظواهر التي تواجه المدينة الصناعية عمليات عديدة بعضها ايكولوجي - جغرافي ، وبعضها الآخر إداري - تنظيمي . وقد أتاح هذا التركيب والتعقيد الفرصة لظهور كثير من المشكلات الخاصة بالمجتمع

---

(١) تلعب التنظيمات الصناعية الكبرى - وبخاصة في المجتمعات الرأسمالية - دوراً حيوياً في تصريف المنتج السلعي لها . وتستخدم في سبيل ذلك كل الأساليب المتاحة وما الدعاية ، والإعلان إلا أبرز هذه الوسائل وأكثرها فعّالية .

(٢) راجع في هذا الشأن المرجع التالي :

- أحمد على إسماعيل ؛ « دراسات في جغرافية المدن » ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الحضري الصناعي فتتعلق أحياناً بالقاعدة الإقتصادية التي يعتمد عليها المركز الصناعي وتعد مصدراً لموارده التي تؤهله لأداء وظيفتة الصناعية ، وترتبط أحياناً أخرى بالتركيب الإجتماعي السائد من حيث الطبقات الإجتماعية التي ينقسم إليها المجتمع الحضري وأنماط التفاعلات القائمة فيما بينها سواء اتخذت شكلاً متوازناً هادئاً أو صورة صراعية حادة .

وتعاني معظم المدن الصناعية بمجتمعات العالم الثالث من ظاهرة المركزية سواء من حيث مضمونها المكاني ، أو باعتبارها أسلوباً إدارياً - تنظيماً متبعاً لتدبير أنشطة المدينة . فالتركيب الايكولوجي للمدينة يتيح نمو مثل هذه الظاهرة فهناك ما يسمى « بقوى الطرد المركزية » Centrifugal Forces وهي الإتجاه بالنمو من المنطقة الوسطى بالمدينة إلى الأطراف ، في ذات الوقت الذي تظهر فيه « قوى الجذب المركزية » التي تجتذب النمو والأنشطة إلى المنطقة الوسطى من المدينة[1] .

غير أن المتتبع لأحوال المدن الصناعية بالمجتمعات الآخذة في النمو يلحظ في كثير من الأحيان أن تلك المدن لا تمتلك - سواء مادياً أو بشرياً - ما يؤهلها للقيام بوظائفها الصناعية على خير وجه . ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى

---

(١) تكفينا حالة مدينة « القاهرة » للتدليل على حدة ظاهرة المركزية وسيطرتها على كافة الأنشطة بالدولة ككل ، وليس في حدود المناطق المحيطة بها فقط . ففضلا عن كونها عاصمة الدولة هي مركز الحكم والإدارة وبها الهيئات والوزارات ، وتتكدس فيها الأنشطة التجارية والخدمية ، وهي مركز المواصلات الرئيسي .

وفوق ذلك تضم حوالي ١٨٪ من سكان الدولة (وفق تعداد عام ١٩٧٦) يضاف إلى ذلك موجات هجرة متزايدة ومتلاحقة تفد إلى القاهرة بشكل يكاد لا ينقطع ، وتسهم كل هذه العوامل في زيادة مركزية المدينة .

ولمزيد من التفصيلات في أحوال « القاهرة » كنمط مثالي على ذلك راجع :

- فتحي مصيلحي ؛ « النمو العمراني لمدينة القاهرة الكبرى منذ بداية القرن العشرين » ، رسالة دكتوراة (غير منشورة) مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .
- أحمد النكلاوي ؛ « القاهرة : دراسة في علم الإجتماع الحضري » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

إلى أن هذه المدن لم تقم أصلاً لأداء وظيفة محددة (صناعية كانت أو غير ذلك) وإنما نبتت الصناعة فيها بشكل غير مخطط له مسبقاً الأمر الذي انتهى بها إلى وجود هيكل صناعي في بيئة تقليدية أحياناً ، أو معوقة لتحقيق النمو المطلوب منها أحياناً أخرى .

وغير خاف أن مدناً صناعية عديدة بالمجتمعات الآخذة في النمو كانت قد نشأت في فترات تاريخية سابقة لخدمة أغراض الدول الإستعمارية التي كانت مسيطرة سيطرة كاملة على تلك المجتمعات ووضعت بذور الصناعة بها ليس بهدف تنميتها بقدر ما هو استغلال لها حيث ارتأت تلك القوى الأستعمارية أن في قيامها (أي الصناعة) توفيراً لها ينجم من تخفيض تكلفة نقل المادة الخام ، وسهولة الحصول على سوق متسع ، وأيدي عاملة رخيصة[1] .

رغم أن الخصائص السابقة لنمط التحضر الصناعي فضلاً عن الملامح العامة التي عرضنا لها بالنسبة لتاريخ نشأته قد أوضحت الفكرة الأساسية التي يستند إليها هذا النمط والتفاعلات القائمة بينه وبين غيره من الأنماط الأخرى للتحضر ، إلا أنها فكرة قاصرة ولا شك إذ أنها لا تزال فكرة نظرية لم تمس بعد الإطار الواقعي للمجتمع .

ويبدو أن النماذج الواقعية المعبرة عن أي نمط معيشي هي التي تخرج الأفكار من أبراجها النظرية لتفحصها ، وتحلل عناصرها ، وتدرس مشكلاتها ثم تبحث لها عن حلول وعلاجات .

ولنا في بعض التجارب المجتمعية في مجال التحضر الصناعي أمثلة وشواهد تؤكد الأفكار السابقة ، وتعرضها للنقد ، وتتيح الفرصة لتصحيحها والإفادة منها على النطاق العالمي ككل .

---

(١) تعد مصر ، والهند نموذجان مثاليان على هذه المجتمعات التي استغلت من قبل دول إستعمارية ونشأت بذور الصناعة بها في حدود هذا الإطار . ولمزيد من التفصيلات في التجربة المصرية راجع :
– عايدة بشارة ؛ « التوطن الصناعي في الإقليم المصري » ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٦٢ .

وسوف نعرض في الصفحات القليلة التالية تجربة للتنمية الحضرية الصناعية في « بولندا » أجريت بمنطقة من مناطقها تسمى « سيليزيا الشمالية » Upper Silesia .

فمن النتائج الوخيمة التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبولندا أن دمرت تدميراً يكاد يكون شاملاً فقد كانت أول بلد بدأت ألمانيا بها الحرب وزحفت بعدها إلى دول شرق أوربا . وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن تهدم أكثر من ٦٠٪ من جملة المباني والإنشاءات والمساكن بالدولة ، فضلاً عن فقدانها أكثر من ٤٠٪ من سكانها (٨٠٪ منهم بين فئة الشباب) .

ولعل المشكلة البارزة في هذه التجربة - والتي إنبثقت منها المشكلات الفرعية السابقة - تتمثل في ذلك التفاوت الواضح بين مركز الإقليم (الذي تشخصه منطقة سيليزيا) والمناطق الأخرى . فبينما يتسم هذا المركز بنمو عمراني - حضري مكثف ونشاط صناعي ملحوظ ، تعاني المناطق الأخرى المحيطة به والتي تضم عدداً من المدن من مشكلات حادة وانخفاض نسبي ملحوظ في معدلات دخل أبنائها ونصيبهم من الخدمات المتاحة .

وتحاول التجربة علاج هذه المشكلة عن طريق وسائل عديدة أبرزها : تخصيص جزء كبير من عوائد المشروع لخدمة الإقليم الذي تتواجد به ، وإحداث تشتت صناعي بمناطق الإقليم وليس تركيزها في منطقة بذاتها ، فضلاً عن الإهتمام بمجالات التنمية الأخرى وليس الإقتصار على الجانب الفيزيقي فقط .

ورغم كل ذلك وبمقارنة ملامح هذه التجربة بالتجارب الأخرى في مجال النمو الحضري - الصناعي ببولندا يمكن القول بأنها تعد نموذجاً طيباً ؛ إذ أن معظم التجارب الأخرى قد ركزت بصفة رئيسية إما على تخطيط المدن (بالمنحى العمراني) ، أو التخطيط الفيزيقي ، أو تخطيط استخدام الأرض أو

كل ذلك مجتمعاً متغافلة بشكل يكاد يكون تاماً المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ولا شك أن الوضع الحالي للتجربة البولندية في التنمية الحضرية - الصناعية قد تأثر بتلك النتائج التي ترتبت على الحرب ولكن المتتبع لها يلحظ أنها ترجع إلى تاريخ أبعد . ومن ثم وجب تحليل هذه التجربة بأسسها النظرية والمنهجية وتطبيقاتها الواقعية باعتبارها نتاجاً تاريخياً يرجع إلى بداية العشرينيات من هذا القرن[١] . لقد بدأ التخطيط الحضري - الصناعي ببولندا اعتماداً على قوانين المباني والإنشاءات التي وضعت بناء على التصورات المستقبلية للنمو الحضري - الصناعي . وكانت (أي القوانين) ترى أن يظل التخطيط الحضري مجرد أداة مساعدة لعلاج المشكلات المرتبطة بالتنمية الفيزيقية للمدن . ويوماً بعد يوم انتقل التخطيط الحضري إلى مجاله الإقليمي الشامل خلال فترات تاريخية نحددها فيما يلي[٢] :

- **الفترة السابقة للحرب الثانية** : وقد تميزت هذه الفترة (التي بدأت تقريباً عام **١٩٢٢**) بتركيزها على تحسين البيئة فيزيقياً وإعدادها كي يمكن إستغلالها إقتصادياً . إلا أن إنجازات هذه الفترة كانت ضئيلة للغاية ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى عدم وجود دراسات أساسية عن البيئة البولندية .

- **فترة ما بعد الحرب مباشرة** : وهي التي تقع بين السنوات **١٩٤٥** ، **١٩٤٩** والتي يمكن اعتبارها فترة إعادة بناء الدولة إقتصادياً نتيجة للإتلافات

---

(١) تعد بولندا من بلدان أوربا الشرقية الرائدة في تجربة التنمية الحضرية - الصناعية . ولا يرجع ذلك فقط إلى قدم التجربة ذاتها الذي أعطاها فرصة لتصحيح خطواتها بإستمرار ، أو إلى الآثار السيئة التي نجمت عن الحرب واضطرتها اضطراراً إلى إعادة بناء المجتمع فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً فحسب ، وإنما إلى الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية السائدة والتي تنتمي إلى الإقتصاد المركزي والموجه فقد أعطى ذلك الدولة الفرصة كاملة كي تعيد بناء المجتمع بناءاً شاملاً .

(٢) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

--- Zaremba, J.; « Regional Planning in Poland: Theory, Methods and Results », In : Fisher, J. (ed.); «City and Regional Planning in Poland», Cornell Univ. Press, 1966.

التي منيت بها البلاد بسبب الحرب . واتسمت هذه الفترة بسرعة الإنجاز إلا أنه انحصر في مجال « التشييد العمراني » لمناطق كثيرة هدمت أثناء الحرب .

- **الفترة الثانية لما بعد الحرب** : وهي التي تنحصر بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ حيث شهدت مولد وانتهاء خطتين قوميتين مداهمها الزمني إحدى عشرة سنة إحتلت الأولى منهما السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ والتي عرفت بأنها الخطة الستية التي وضعت ركائز الإشتراكية البولندية ، وانحصرت الثانية بين السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ حيث ركزت الدولة في تلك الفترة على مجال التنمية الإقتصادية للموارد .

ويمكن القول أن البناء الحضري ، والهيكل الصناعي قد إشتركا معاً في صياغة الإطار العام للتنمية بعامة (والإقليمية بخاصة) في بولندا .

وبكل جلاء يمكننا أن نعتبر منطقة « سيليزيا الشمالية » مثالاً واضحاً للإقليم الحضري - الصناعي متسع الأرجاء والذي يمثل فيه السكان الحضريون أعلى نسبة لهم في أقاليم بولندا[١] .

وهناك الكثير من المدن والأقاليم الصناعية الأخرى والتي يمكن اعتبارها كيانات حضرية أصيلة في ذات الوقت وإن كانت تقل كثيراً - من حيث إمكاناتها ومعدلات النمو بها - عما هو قائم في « سيليزيا »[٢] .

وتعكس الصورة الواقعية للتخطيط الحضري - الصناعي في بولندا اليوم

(١) نظرا لسيادة النشاط الصناعي بهذه المنطقة تركز السكان بها ومعظمهم من الوافدين إليها نزوحاً من المناطق المحيطة وبخاصة الريفية . ومن ثم بلغت درجة التحضر في منطقة سيليزيا نسبة مرتفعة وصلت في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ٢٠٪ بالنسبة لأقاليم بولندا ككل .

(٢) يمكن ملاحظة تلك المدن والأقاليم إما : عند مصاب الأنهار (فيوجد إقليم « شتدشن » Szczecin حول نهر الأودار Odra ، بينما تقع وارسو - العاصمة - على نهر الفستولا Vistula) أو عند الموانىء البحرية وبخاصة تلك المدن التي تشتهر بصناعة السفن ووسائل النقل البحري مثل : « جدينيا » Gdynia ، « وجدانسك » Gdansk . ومما يذكر أن هاتين المدينتين هما اللتين شهدتا بداية الحرب العالمية الثانية وسميتا مدينتا الأشباح من هول الدمار الذي لحق بهما .

حالة النمو الإقتصادي – الإجتماعي السائدة فنسبة النمو في الإقتصاد القومي في إطراد مستمر وازدادت نسبة الإنتاج بصفة عامة (والصناعي منه بصفة خاصة) . وبالرغم من ذلك فإن مستوى المعيشة مازال غير مرض فهو منخفض نسبياً . كما أن هناك حالة من عدم التوازن بين الأقاليم الفقيرة ، والأخرى الغنية ويصل التناسب فيما بينهما فيما يتعلق بالدخل القومي ونصيب الفرد منه إلى ١ : ٣ وتأمل الخطط القومية ، والإقليمية (الحالية ، والمستقبلة) إلى خفض هذا التناسب وجعله ١ : ٢ لصالح الأقاليم الفقيرة من الدولة .

وتنتمي منطقة سيليزيا الشمالية إلى إقليم « سيليزيا – كراكوف » Silesia Krakow — الذي يقع جنوب بولندا ، وتحده مدينة « كراكوف » من الشرق ، ومدينة Kedzierzyn من الغرب ، أما جهة الشمال فتحدها مدينة « تارنوفسكي جورا » Tarnowskie Gory ومن الجنوب مدينة Oswieeim .

ويعد الإقليم في إجماله من المناطق الحضرية – الصناعية الهامة في بولندا ، وهو من المناطق الغنية بالموارد التعدينية مثل الفحم ، والحديد . وتقع منطقة سيليزيا الشمالية في مركز هذا الإقليم وتعتبر بحق نموذجاً « للمركب الحضري » Urban Complex الذي يتضمن التشابك والتكامل بين الأنشطة التي تكون النمط الحضري . وقد وجهت إلى هذه المنطقة بعد الحرب الثانية جهود كبيرة كانت في بدايتها محلية – ذاتية ، ثم نظمت فيما بعد بواسطة الخطة الإقليمية التي وضعتها الدولة لهذه المنطقة [١] .

ولا يمكن أن نتجاهل العلاقات المكانية بين منطقة سيليزيا وغيرها من المدن التي يضمها الإقليم (مثل مدن : كراكوف وكاتوفيتسا Katowitsy ، ونوفاهوتا Nowa Hota ، وتيكي Tychy) فقد وطدت هذه العلاقات فكرة

(١) راجع في هذا الشأن :

— Szmitke, R. and Zielinski, T.; «Regional Planning in The Upper Silesian Industrial District », In: Fisher, J. (ed.) Ibid., p. 299.

التكامل الإقتصادي فيما بين أجزاء الإقليم ككل من ناحية ، وأفادت منطقة سيليزيا إفادة ملحوظة من حيث إقامة الصناعات بها وجعلها مركزاً حضرياً متكاملاً من ناحية أخرى . وتحتل منطقة سيليزيا الشمالية مساحة متسعة نسبياً من الإقليم تصل إلى حوالي ١٧٠٠ كيلو متراً مربعاً وتضم أربع عشرة مدينة « منفصلة » Detached ، وتسع عشرة مدينة أخرى « غير منفصلة » Nondetached (ذكرنا بعضاً منها سلفاً) بالأضافة إلى مساحة تبلغ حوالي ٧٠٠ كيلومتراً مربعاً لإستيطان تجمعات سكانية كبيرة[1] .

وتشكل الأهمية الإقتصادية ، والظروف الجيولوجية المواتية والمميزة عاملان رئيسيان أهلا هذه المنطقة لقيام الصناعة بها وتحويلها من نمط تقليدي عادي كانت عليه حتى منتصف الأربعينيات تقريباً (بعد انتهاء الحرب الثانية) إلى نمط آخر مستحدث يجمع بين الهيكل الصناعي والشكل الحضري .

وإذا كانت الجهود التي بذلت قبل الحرب قد ووجهت بعقبات سياسية وتشريعية منعتها من تحقيق نتائج مثمرة ، فإنه يمكن القول بأن البداية الجادة والحقيقية قد تحددت مع عام ١٩٤٥ . ومما أزاد فعّالية هذه التجربة التنموية أن اقترنت بدايتها بتوطيد الفلسفة الإشتراكية (اقتصادياً واجتماعياً) ، وإزدهار الصناعات الثقيلة ، والإهتمام بتحسين فيزيقية المناطق الرئيسية من الدولة ، وزيادة معدل نصيب الفرد من الخدمات .

وقد ووجهت الأنشطة المخططة في تلك المنطقة بعديد من الصعوبات وذلك نظراً للطبيعة المكانية والإقتصادية غير العادية للإقليم . وتمثلت هذه الصعوبات في مشكلات عديدة نذكر منها :

---

(١) تصنف المدن البولندية إلى قسمين : الأول « منفصل » ويشمل مجموعة المدن التي تحتفظ بحقوقها القانونية والإدارية بالنسبة للإقليم ، أما الثاني « فغير منفصل » ويتضمن المدن التي تتبع إدارياً الإقليم الأكبر .

- زيادة حجم الأنشطة الإنتاجية بشكل متباين ومتشعب فهناك إلى جوار الصناعات التعدينية ، الصناعات الكهربية ، والكيماوية ، والتحويلية والأساسية . . . الأمر الذي انتفت معه ميزة التخصص الإنتاجي للمنطقة .

- إن أماكن الإستيطان إلى جوار المراكز الصناعية قد تسببت في ظهور حالة من الإكتظاظ أو التضخم السكاني مع ما تخلقه هذه الحالة من مشكلات سكنية ، وخدمية ، وسلعية .

- إن وجود أنشطة إنتاجية متنوعة ومتشابكة قد أدى إلى وجود نوع من التنافس غير المطلوب بصورة أدت إلى صعوبة تصريف السلع المنتجة وضيق السوق المحلي عن استيعابها .

- قصور المورد المائي عن تلبية إحتياجات التنمية الصناعية ويتمثل المورد المائي هنا في نهر «الفستولا» حيث يعاني من مشكلة وجوده بين أراضي مرتفعة

- انحراف التنمية عن مساراتها بسبب الجهود غير المنظمة التي واجهت، التخطيط المكاني وبخاصة ما يتعلق منها بأماكن الإستيطان بالمراكز الصناعية .

ولعل المشكلة البارزة في هذه التجربة - والتي انبثقت منها المشكلات الفرعية السابقة - تتمثل في ذلك التفاوت الواضح بين مركز الإقليم (الذي تشخصه منطقة سيليزيا) والمناطق الأخرى . فبينما يتسم هذا المركز بنمو عمراني - حضري مكثف ونشاط صناعي ملحوظ ، تعاني المناطق الأخرى المحيطة به والتي تضم عدداً من المدن من مشكلات حادة وانخفاض نسبي ملحوظ في معدلات دخل أبنائها ونصيبهم من الخدمات المتاحة .

وتحاول التجربة علاج هذه المشكلة عن طريق وسائل عديدة أبرزها : تخصيص جزء كبير من عوائد المشروع لخدمة الإقليم الذي تتواجد به ، وإحداث تشتت صناعي بمناطق الإقليم وليس تركيزها في منطقة بذاتها ،

فضلاً عن الاهتمام بمجالات التنمية الأخرى وليس الاقتصار على الجانب الفيزيقي فقط .

ورغم كل ذلك وبمقارنة ملامح هذه التجربة بالتجارب الأخرى في مجال النمو الحضري - الصناعي ببولندا يمكن القول بأنها تعد نموذجاً طيباً ؛ إذ أن معظم التجارب الأخرى قد ركزت بصفة رئيسية إما على تخطيط المدن (بالمنحى العمراني) ، أو التخطيط الفيزيقي ، أو تخطيط استخدام الأرض أو كل ذلك مجتمعاً متغافلاً بشكل يكون تاماً المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثالث

التحضر السريع

التحضر سمة مجتمعية تتصف بها كافة أنماط التجمعات البشرية (على اختلافها) وتلتقي حولها كل أشكال المجتمعات الإنسانية (على تنوعها) .

غير أنه رغم شيوع هذه السمة وارتباط المجتمعات بها من حيث كونها خاصية « نوعية » لها مقوماتها ودعائمها وينجم عنها آثار ونتائج ، فإن وجودها بالمجتمع يختلف في « درجته » من مكان إلى آخر حسبما تتاح بهذا المكان من مقومات وجوده وأسباب استمراره(١) .

وإذا كانت فكرة الأنماط عموماً تظهر الأشكال المختلفة لظاهرة الحضرية ، فإن الفائدة المحققة التي يمكن أن تقدمها هذه الفكرة تتمثل في رصد التفاوتات القائمة بين التجمعات البشرية فيما يتعلق بهذه الظاهرة ، ثم تحليل العناصر المشتركة (والأخرى المختلفة) ، وأخيراً إجراء محاولة لتعميم السمات التي تكشف عنها الدراسة بالنسبة للنمط موضوع الدراسة .

والنظرة الشاملة لنمطي التحضر (اللذين سبق ذكرهما) توحى مباشرة بأنها معبرة إلى حد بعيد عن الواقع الفعلي « لبعض » المجتمعات ، ولكنها - في ذات الوقت - غير كافية للتعبير عن « كافة » أشكال التحضر القائمة. فهناك أنماط للتحضر ليست تقليدية (بالمفهوم الذي سبق تبيانه) ، كما أنها لا

---

(١) تناول عديد من العلماء المتخصصين في الدراسات الحضرية هذه المسألة بشيء من التفصيل ، وتطلبت دراساتهم لها توافر بعض « المؤشرات » التي تتيح لهم فرصة التعرف على « درجة التحضر » التي يكون عليها المجتمع ، ورغم اختلافهم بالنسبة لها إلا أن عنصر « السكان » كان هو المؤشر المشترك.

تنتمي بحال من الأحوال للنمط الصناعي . ومن بين هذه الأنماط يمكن أن نحدد نمطين : أولهما التحضر السريع ، وثانيهما يطلق عليه التحضر التابع . ونحاول في هذا الفصل والتالي له ، إلقاء بعض الضوء على كليهما تباعاً .

« التحضر السريع » Rapid Urbanization مفهوم شاع استخدامه مؤخراً بالدراسات الحضرية نتيجة ظروف عامة[١] ، نوجزها في أربعة رئيسية :

أولها : الزيادة السكانية الهائلة التي تسم المجتمعات الآخذة في النمو بصفة خاصة نتيجة للإنخفاض النسبي في معدل المواليد، والإنخفاض الشديد في معدل الوفيات فضلاً عن موجات الهجرة المتلاحقة التي تفد إلى مراكزها الحضرية ؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في صافي الزيادة السكانية الطبيعية وغير الطبيعية .

ثانيها : أن بعض المجتمعات لم يمر بكلا النمطين السابقين (التقليدي ، والصناعي) . صحيح أن هناك كثيراً من المجتمعات التقليدية قد اتجهت مباشرة إلى نمط التحضر السريع ، ولكنها لم تكن « تقليدية » في تحضرها - حسبما قصدنا في تحليل ذلك النمط - وإنما كانت تقليدية بشكل شامل وعام وسائد في كل أنماطها المعيشية بصورة تكاد تتقارب معها جميعاً (أي هذه الأنماط) من حيث الإتجاه الغالب لها[٢].

وقد حاول بعض الباحثين[٣] رصد نماذج لهذه المجتمعات في فترتين

---

(١) سوف نعود مرة أخرى لتحليل هذه الظروف بشكل مفصل عندما نتدارس الشواهد التاريخية لنشأة هذا النمط من التحضر .

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدرين التاليين :

— Duncan, O. and Reiss, A.; «Social Characteristics of Urban and Rural Communities», John Wiley Inc., N.Y., 1966.

- عبد المنعم شوقي ؛ « علم الإجتماع الحضري » ، القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٣) من هؤلاء نذكر : لامبارد ، وجينزبرج N. Ginsburg ، وجيبز J. Gibbs ، وجرين Green . كما أن بعضاً من أولئك قد انشغل إلى حد بعيد بإجراء « دراسات حالة » عن بعض المجتمعات فيما يتعلق =

تاريخيتين متمايزتين : الأولى عندما كانت تقليدية النزعة (بصفة شاملة) ، والثانية عندما أصبحت حضرية الطابع . ولم يكتف الباحثون بعقد المقارنات الوصفية بينهما ، وإنما أضافوا إلى ذلك قياساً لسرعة تحولها من النمط الأول إلى الثاني وقدموا تفسيرات عديدة لحدوث هذا التحول سريع الدرجة .

ثالثها : أن الأحوال الإقتصادية لبعض المجتمعات قد أتاح لها الفرصة للوصول « بمعدل أسرع » لهذا النمط . فوجود مقومات الصناعة مثلاً بأحد المجتمعات وتركزها في شكل « مجمع صناعي » Industrial Complex بمركز حضري - أو أكثر - يدفع دون شك إلى حدوث تحول سريع الدرجة بالأنساق الكلية لهذا المجتمع بعامة ، وفي نمطه الحضري بخاصة . وقد تلعب التجارة ، أو الخدمات نفس الدور الذي تلعبه الصناعة ويتوقف ذلك على الإمكانات الاقتصادية المتاحة للمجتمع(١) .

رابعها : أن معظم المجتمعات التي تمر بمرحلة التحضر السريع يعاني مما أصطلح عليه «بالهوة الثقافية» Cultural Lag وهي الحالة التي يقع فيها المجتمع عندما تسير معدلات التغير المادي فيه بصورة متسارعة لا تستطيع معدلات التغير المعنوي (الفكري) ملاحقتها ويظل الفارق بينهما كبيراً ومتعاظماً ومن ثم لا يتمكن المجتمع من إستيعاب أنماط التغير المادي إستيعاباً حقيقياً(٢) .

ويبدو أن هذه الظروف - وغيرها - قد أفرزت ظواهر عديدة (الحضرية

= بظواهرها الحضرية ومنهم نذكر : بريز ، واوسكارلويس ، وشنور ، وحمدان ، وألمان M. Allman ، وتيرنر R.Turner .

(١) فمن الملاحظ أن الصناعة ليست وحدها التي تؤدي إلى نشأة التحضر سواء اتصف بالسرعة أو البطء ، وانما تلعب التجارة والخدمات أيضاً دوراً حيوياً في ذلك حيث يؤدي وجودهما إلى تركز سكاني شديد بمنطقة معينة (هي بؤرة التجارة أو الخدمات) ومن ثم نشأة ظواهر التحضر .

(٢) رغم أن الهوة الثقافية من الأفكار التي صارت كلاسيكية في الفكر الإجتماعي ، إلا أنها لا تزال معبرة عن كثير من الظواهر السائدة بالمجتمعات ومفسرة لها ، وبخاصة تلك التي لم تحقق بعد درجة من النمو .

إحداها) وشكلت أنماطاً متباينة لعمليات كثيرة (التحضر السريع من بينها) .

والتحضر السريع نقصد به تلك « الحالة التي يمر بها النمط الحضري لبعض المجتمعات وتتسم بتركيز سكاني شديد ، وتحول سريع من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية (دون المرور في الغالب بالمرحلة الاقتصادية التقليدية) ، وتغير مادي سريع وملموس دون أن يلاحقه تغير معنوي يمس القيم الاجتماعية والثقافية السائدة بنفس الدرجة من السرعة » .

والتحضر بالمفهوم السابق ظاهرة لافتة ببلدان العالم الثالث إذ أن معناه يرتبط مباشرة بديناميات ما يحدث بهذه البلدان وما يقع من تغيرات اجتماعية لا تمس الإطار المكاني فقط وإنما تهز أركان المجتمع بما تحدثه من تغيير جذري في الهيكل الإقتصادي القائم ، وتعديل شبه كامل في الأنساق الأساسية للبناء الاجتماعي (وبخاصة ما يتعلق منها بالنسق القيمي) .

ويبدو أن « السرعة » التي يعتمد عليها هذا النمط ليست صفة له فقط ، وإنما هي ظاهرة تسم كل جوانب المجتمع الذي يفرزه . فالتحول ، والتغير ، والتبدل عمليات تتم بمعدلات « أسرع » في هذا النمط بالمقارنة بما يحدث في أنماط أخرى ، كما أن النتائج أو الآثار المترتبة عليه هي أيضاً سريعة التغير والتبدل[1] .

ولعلنا نتفق تماماً مع « جلاب » Ch. Glabb حين يفحص تاريخ المدينة الأمريكية فيقرر أن المقارنة التي تجري أحياناً بين مدن أمريكية ، وأخرى أفريقية أو آسيوية أو حتى أوربية تنطوي على ظلم بيّن للمدينة الأمريكية أو للمدينة

(١) من الأمور المسلم بها في الدراسات الحضرية أن « حركة المجتمع الحضري » تعد محوراً رئيسياً في فهمه وأنه لا يمكن رصد هذه الحركة دون الرجوع إلى ديناميات المجتمع في فترة معينة مرتبطة بالعلاقات المكانية والاقتصادية والاجتماعية المميزة له مع غيره من المجتمعات في ذات الفترة .

الأخرى على حدٍ سواء . فهذه المقارنة وبافتراض عقدها تبعاً للسياق التاريخي الذي توجد فيه لا تسفر إلا عن تقديم « معلومات وصفية » بشأن مدينتين - أو أكثر - لا تقود إلا لتفسيرات معظمها سطحي وغير مفيد . ويضيف « جلاب » أن الأفيد في مثل هذه الدراسات يتمثل في تحديد « بعض المتغيرات » التي يتم بمقتضاها تحليل الظاهرة موضوع الدراسة . وهو يحدد أمثلة لهذه المتغيرات كانت - في رأيه - مفيدة في تقديم صورة متكاملة عن « حالة » التحضر في مجتمع ما وهي صالحة بالتالي إذا توجهت الدراسة إلى عقد المقارنات بين حالات للتحضر . ومن هذه المتغيرات يذكر(١) :

- **البعد التاريخي** : فبدون هذا البعد يصير التحليل الحضري - في رأيه - مجرد سرد لمجموعة من الخصائص التي توجد بمجتمع ما وتتعلق بظاهرة ما . فهو - أي البعد التاريخي - هو الذي يعطيها معنى ومضمون .

- **الوضع الجغرافي** : وهو يمثل البعد المكاني بما يشمله من موقع ، وموضع وبما يضمه من متغيرات ذات طبيعة بيئية صرفة ، أو إيكولوجية بشرية وكذلك التأثيرات الناجمة عن ذلك(٢) .

- **التركيب الديموغرافي** : وهو لا يعني هنا بدراسة الظواهر السكانية المرتبطة بالمجتمع الحضري فحسب ، وإنما يمتد أيضاً للتعرف على كل المتغيرات الفرعية المرتبطة بالعنصر البشري من حيث الكم ، والنوع وتأثيراتها .

- **الهيكل الاقتصادي** : وهو يشكل هنا القاعدة التي يستند إليها نمط

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

— Glabb, Ch.; «The Historian and The American City: A Bibliographic Survey», In: Hauser and Schnore, Op. Cit., p.53.

(٢) يعلق الجغرافيون أهمية كبرى على الوضع الجغرافي للمجتمع الحضري . ويبدو اهتمامهم الأساسي كما يذهب أحدهم - وهو بري B. Berry - في تصور نسق للمدن يعتمد على : أحجامها ، وتوزع السكان بها ، وأبنيتها المكانية ، وعلاقاتها ببعضها في حدود ذلك النسق .

التحضر ، والذي - في الغالب - يمثل الدافع الرئيسي لتحوله من نمط معين (تقليدي أو صناعي) إلى نمط سريع للتحضر .

- **البناء الاجتماعي والإطار الثقافي** : وهما الجانبان اللذان تنعكس عليهما المتغيرات السابقة وتتأثر بهما في ذات الوقت . وهما يحتاجان إلى تحليل مكثف يكشف عن المتغيرات الفرعية المرتبطة بهما .

ثم يضيف « جلاب » إلى المتغيرات السابقة مجموعة من العناصر الرئيسية التي يعتقد أنها ضرورية في دراسات التحضر بعامة مثل : النمط الغالب للتحضر ، والقوة (أو القوى) المحركة للمجتمع الحضري ، وردود أفعال السكان تجاه الأنشطة السائدة ، ثم السرعة التي تسير بها عملية التحضر[١] .

غير أن التحضر السريع رغم وضوحه بكثير من المجتمعات (وبخاصة في العالم الثالث) لا يمكن أن نفصله عن غيره من الأنماط (السابقة أو اللاحقة) .

ولعل الدراسة التاريخية لنشأة الأنماط تقدم فائدة ملموسة في هذا الجانب . فمن يتتبع - تاريخياً - نمط التحضر السريع يلحظ أنه ليس بالنمط الذي يظهر طفرة وبصورة مفاجئة ، وإنما له جذوره وأصوله بالنمط التقليدي وهي التي مهدت ولا شك لظهوره ووضوح معالمه[٢] .

غير أنه ليس بلازم أن يمثل التحضر الصناعي مرحلة سابقة في وجودها

---

(١) لعل المتتبع لعدد من الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال الحضرية والتحضر يمكن له أن يصنفها تبعاً لمجموعة من المتغيرات أو العناصر ، ومن المستطاع -حينئذ- أن يعقد مقارنة بين كل مجموعة من الدراسات التي تستند إلى متغير أو عنصر بذاته حتى ولو كانت تنتمي إلى مجتمعات متباينة .

(٢) راجع هذه المسألة في المصدر التالي :

— Sjoberg, G.; «Comparative Urban Sociology», In: Merton, R. (ed.); «Sociology Today», Basic Books, N.Y., 1959.

على التحضر السريع فقد يلتقي النمطان معا في نمط واحد وقد لا يلتقيان . فهناك أحياناً تحضر « صناعي - سريع » ، كما أن هناك نمطاً مستقلاً خاصاً بكلٍ منهما . ويبدو أن الفارق بينهما دقيق للغاية - ولكنه قائم - ويتجسد في أن النمط السريع للتحضر لا يستوجب بالضرورة قيام الصناعة وإنما قد يعتمد على أنشطة أخرى غيرها . كما أن التحضر الصناعي قد لا يتصف بالسرعة التي هي محور النمط الآخر وركيزته الأساسية .

وقد يكون من المفيد أن نشير في هذه النقطة إلى أهمية رصد الحركة التي تميز نمط التحضر السائد فذلك له مردوده في تحليل آثار التحضر ونتائجه ، فضلاً عن أهميته في تحديد الفترة التاريخية التي شهدته وتفسير كل ملامحه في ضوء السياق التاريخي لتلك الفترة . وقد أجريت دراسات عديدة في هذا الصدد تبلور كل هدفها في قياس معدل السرعة التي ارتبطت بالظواهر الحضرية في فترة محددة[1] .

وفي ضوء التحديد السابق لمصطلح « التحضر السريع » يتضح لنا بجلاء أنه يعبر عن « حالة خاصة » تمر بها « بعض » المجتمعات حيال ظاهرة الحضرية وعملية التحضر .

غير أنه رغم خصوصية هذه الحالة فإن هناك ولا شك ظروفاً تاريخياً مرت بها تلك المجتمعات وساعدت على بروز نمط التحضر بها بصورة وصفناها بالسرعة . ومن اللافت أن هذه « الظروف » لا ترتبط فقط بأحوال تلك المجتمعات وإنما تتعداها إلى المجتمعات التي أثرت تاريخياً على نشأة عديد من الظواهر بتلك المجتمعات وضمنها الحضرية . فلا يجوز لنا إذن أن نتغافل عن الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها المجتمعات ، أو الظروف التاريخية

---

(١) من هذه الدراسات يمكن أن نشير إلى الدراسة التالية :

— Tisdale, H.; «The Process of Urbanization», John Wiley Inc., N.Y., 1960.

الخارجية التي هيأت ظهور نمط التحضر السريع[١] .

فأما الظروف التاريخية التي مهدت لنشأة هذا النمط داخل المجتمع فيمكن تصورها بصفة رئيسية في ضوء ركائز ثلاث :

الأولى : سكانية : وترتبط بالهيكل الديموغرافي السائد بالمجتمع وبصفة خاصة ما يتعلق منه بالزياده الطبيعية للسكان . فمن الملاحظ أن المجتمعات التي تتصف بتحضر سريع يرتفع فيها صافي الزيادة الطبيعية بسبب وجود فارق كبير بين معدلات المواليد ، والوفيات.فهناك انخفاض نسبي في الأولى ، ولكن الإنخفاض المذهل في الثانية (معدلات الوفيات) هو السبب المباشر في حدوث الفارق الكبير الذي ينعكس على تضخم المدن بسكانها .

الثانية : إقتصادية : وتتحدد في تنمية مورد إقتصادي كان متاحاً بالمجتمع ولكنه لم يكن مستغلاً ، أو حدوث تحول من مورد إلى مورد آخر بديل يتسبب عنه ارتفاع ملحوظ في الناتج القومي الإجمالي ؛ وينعكس بالتالي في صورة ارتفاع في متوسط دخول الأفراد . ويتشكل الهيكل الاقتصادي بالمجتمعات ذات نمط « التحضر السريع » إما من الصناعة وحدها أو التجارة وحدها أو الإثنين معاً[٢] .

الثالثة : إجتماعية – ثقافية : وتتصل مباشرة بالبناء الإجتماعي القائم ، وبنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة . فالمجتمع الذي يشهد نمطاً للتحضر السريع هو مجتمع « تحولي » ينتقل من شكله التقليدي إلى نمطه المحدث بها

---

(١) من الثابت أن الظروف التاريخية – داخلية كانت أو خارجية – تختلف بالنسبة لنشأة كل نمط من أنماط التحضر . ورغم أن كثيراً من الباحثين يرى أن ظروف نشأة التحضر (بصفة عامة) واحدة لا تتغير ، إلا أن رؤيتنا هنا ينبغي أن تكون جزئية حتى نستبين العوامل المحددة التي أدت إلى ظهور هذا النمط بالذات .

(٢) لتفصيل هذا الجانب راجع المصدر التالي :

— Fag EL-Nour M.; «Urbanization and Economic Development» Op. Cit., P. 13.

يترتب على ذلك من تغيرات بعضها جذري يتصل بالأنساق الاجتماعية الرئيسية (إقتصادية ، وقرابية ، وقيمية) وبعضها سطحي يقع نتيجة احتكاك المجتمع بغيره من المجتمعات [١].

أما الظروف التاريخية الخارجية التي يتأثر بها المجتمع وتتسبب في نشأة ظواهر عديدة (ضمنها التحضر السريع) فترتبط بأوضاع المجتمع الذي تنشأ فيه في علاقتها بالأوضاع الأخرى السائدة في مجتمعات مغايرة لها . ومن الطبيعي أن تختلف نوعية هذه العلاقات ودرجتها تبعاً لصلة المجتمع بغيره من المجتمعات ويمكن أن نوجز تلك الظروف في أربعة رئيسية :

أولها : الهجرة الدائمة أو المؤقتة ، والعمالة المرتبطة بكلٍ منها : فمن الملاحظ أن هناك ظاهرة هجرة تنمو في المجتمع ذي نمط التحضر السريع سواء كانت هجرة وافدة إليه ، أو نازحة منه . ويختلف نمط الهجرة (وافدة كانت أو نازحة) بين دائم ومؤقت . ويبدو أن العمالة هدف أساسي مرتبط بكلا الشكلين ، فالسعي بحثاً عن فرصة أفضل للعمل يمثل هدفاً رئيسياً للهجرة التي تسبب آثاراً بعيدة المدى على كلٍ من المجتمع المرسل للمهاجرين أو المستقبل لهم ، وذلك من النواحي : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية [٢].

ثانيها : العلاقات الاقتصادية الدولية : فمن الملاحظ أن معظم بلدان العالم الثالث (التي يبرز فيها نمط التحضر السريع) تتخصص في إنتاج المواد الأولية التي تصدرها غالباً إلى الدول المتقدمة (وبخاصة تلك التي تفرض

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Gist, N., «The Urban Community», In: Gittler, J. (ed.); «Review of Sociology: Analysis of Decade», John Wiley, N.Y., 1959.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدرين التاليين .

- محمود عودة ؛ « الهجرة إلى مدينة القاهرة » ، المجلة الإجتماعية القومية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

— Abu - Lughod, J.; «Migrant Adjustment To City Life: The Egyptian Case», In: Breese. G. (ed.), Op. Cit, p. 376.

سيطرتها الإقتصادية عليها) الأمر الذي يتسبب عنه عادة حالة من السيولة النقدية حيث تتجه مرة أخرى إلى ذات الدول (المتقدمة) ساعية إلى شراء السلع الكمالية والترفيهية[١] .

ثالثها : الإحتكاك الثقافي : فغالباً ما يتسم مجتمع التحضر السريع بالانفتاح على العالم الخارجي وذلك في محاولة منه لتحقيق استفادة نتيجة احتكاكه الثقافي مادياً ومعنوياً بالمجتمعات الأخرى . غير أن حقيقة ما يحدث قد يختلف كثيراً عما استهدف فقد يعيش المجتمع على هامش ثقافة المجتمع الآخر لا يأخذ منه إلا بقدر ما يقدمه له ويرضى به ذلك المجتمع الأخير ؛ ومن ثم يوصف عادة المجتمع الحضري في بعض البلدان النامية بأنه مجتمع هامشي عالمياً[٢] .

رابعها : وسائل الإتصال العامة : وترتبط هذه المسألة مباشرة بقضية الإحتكاك الثقافي فإذا أريد للمجتمع أن يحقق احتكاكاً ثقافياً ناجحاً فلابد له أن يرشد استخدامه لوسائل الإتصال العامة ، وأن يوجهها بشكل يمكنه أولاً من حل المشكلات الداخلية للمجتمع ، وأن يستعين بها ثانياً في توثيق الصلات وعقد الروابط بينه وبين المجتمعات الأخرى . وتشكل وسائل الإتصال العامة أهمية خاصة في المجتمعات التقليدية التي لم يزل نمطها الحضري – رغم ظهوره – مرتبط بالأنساق الإجتماعية المحافظة .

وإذا كانت الظروف التاريخية – داخلية كانت أو خارجية – تختلف من مجتمع لآخر تبعاً لمقتضياتها وأبعادها وجوانبها ، فإن هناك مقومات أساسية لابد

---

(١) سوف نولي هذا الجانب عناية خاصة عندما نتناول نمط « التحضر التابع » بالفصل القادم .

(٢) تتشكل « الهامشية » هنا من الحالة التي نلحظها بالمجتمعات المتخلفة عموماً – حضرية كانت أو ريفية – والتي « تقتات » فيها اقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، وسياسياً على المجتمعات المتقدمة . ومن ثم فإن أي قيمة ترتبط بهذه الجوانب تظل طافية على السطح ولا يمكن لها أن تستوعب بالمجتمع .

من توافرها حتى ينشأ ما نطلق عليه « التحضر السريع » . وقد استندت هذه المقومات إلى ما تتسم به من حيوية بالنسبة لقيام هذا النمط ، كما اعتمدت - في ذات الوقت - على عموميتها وشيوعها .

ورغم تداخل المقومات والركائز التي يتأسس عليها ظهور أي نمط للتحضر فإن هناك خصوصية تسم كل نمط ومن ثم تميز المقومات الخاصة به . فالتحضر السريع مثلاً يرتكز على مقومات عديدة لعل أهمها : ظهور دافع قوي ومفاجئ (قد يكون اقتصادياً ، أو سكانياً ، أو اجتماعياً) يؤدي إلى حدوث تغيير جذري في أبنية المجتمع ، وبروز نمط اقتصادي معاصر يستند إلى نشاط صناعي أو تجاري أو خدمي ، والتحول الذي يقع في أنساق القيم المجتمعية السائدة بشكل يتسق مع التغير الذي يصيب الأنشطة المادية ، فضلاً عن اتصال المجتمع وانفتاحه على غيره من المجتمعات[1] .

ولعل هذه المقومات وغيرها هي التي شكلت نمط التحضر السريع وبلورت خصائصه . وقد يكون من المفيد التعرف على تلك المقومات الأربعة سالفة الذكر بشيء من التفصيل على النحو التالي :

لعل ظهور دافع قوي ومفاجئ بالمجتمع هو المقوم الأساسي الذي تنبني عليه نشأة أي نمط للتحضر ، فإذا أضفنا إلى ذلك السمة التي يتصف بها نمط التحضر والتي تتحدد في سرعة حدوث التغيرات بالمجتمع الذي ينمو به لتبدي لنا خطورة هذا الدافع وحيويته .

أما ذلك الدافع فقد يتمثل في أمور عديدة أهمها :

- ظهور مورد اقتصادي كان متاحاً للمجتمع من قبل ولكنه لم يكن

(١) راجع هذه المسألة بالمصدر التالي :

— Braidwood, R. and Willey, G. (eds.); «Courses Toward Urban Life», Chicago Univ. Press, 1962.

ستخدماً[١] ، أو إستحداث استخدامات جديدة لمورد كان استخدامه يتم طريقة بدائية وغير رشيدة ، أو أن المورد لم يكن موجوداً من قبل (وبالتالي لم كن مستخدماً) وكان لظهوره - لأول مرة - الأثر الفعّال في التغيير الذي مكن أن يقع بالمجتمع[٢] .

ـ حدوث تغيير جذري في الهيكل السكاني القائم سواء اتصل هذا التغيير حجم السكان ، أو كثافتهم أو توزيعهم أو خصائصهم . ورغم أن الزيادة الطبيعية (الناتجة من الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات) تمثل لعنصر الرئيسي في أي تغيير يصيب الهيكل السكاني في كثير من المجتمعات إلا ن هناك بعض المجتمعات تلعب الزيادة غير الطبيعية فيها (الناجمة من الفرق ين معدلات الهجرة من المكان وإليه) دوراً حيوياً وبالغ الخطورة في تشكيل ملامح الهيكل السكاني بها[٣] .

وسواء كانت الزيادة طبيعية ، أوغير طبيعية (أو الإثنين معاً) فإن التغير لتدريجي الهادىء الذي يسم الهيكل السكاني لمعظم المجتمعات لا يؤدي بطبيعة الحال إلى نشأة نمط التحضر السريع مثلاً ، وإنما يستوجب ذلك حدوثه (أي ذلك التغير) بشكل حاد ومفاجئ ومباشر .

- بروز طبقة اجتماعية (أوأكثر) ضمن التركيب الطبقي السائد [في ظروف التغير الاقتصادي السريع ، والتحول السكاني غير المتوازن] لها سمات مميزة من

---

(١) لعل « البترول » هو النموذج المثالي على ذلك المورد ، وهويتبدى واضحاً في كثير من المجتمعات الحضرية بالبلدان النامية وأبرزها المجتمعات الخليجية حيث كانت تعتمد - قبل ظهور البترول - على موارد اقتصادية تقليدية مثل : صيد السمك ، والغوص على اللؤلؤ ، والتجارة البسيطة .

(٢) يعد « المورد المائي » الذي يمكن تهيئته في بعض المجتمعات (بطرق عديدة) أحد المصادر الأساسية للتغير وبخاصة في المجتمعات الزراعية .

(٣) تمثل « بلدان الخليج » نمطاً مثالياً للمجتمعات التي تشكل فيها « الهجرة الخارجية » محوراً أساسياً من محاور الهيكل السكاني . فنسبة الوافدين في أي منها لا تقل عن ٨٠٪ من إجمالي السكان ، ويترتب على هذا الوضع السكاني غير المتوازن نتائج عديدة بعضها سلبي وبعضها الآخر إيجابي .

حيث : الدخل ، أو المهنة ، أو التعليم ، أو نسق القيم تجعلها في « وضع طبقي » يمكنها من الحصول على امتيازات ليست في استطاعة الطبقات الأخرى .

ومن الطبيعي أن يمثل ذلك خلل طبقي واضح تتبدى آثاره بوضوح عندما تتفاعل تلك الطبقة مع الطبقات الأخرى وتظهر ردود أفعال ذلك في أنماط الإستغلال والتبعية ، فضلاً عن قيم العمل والانتاج والعلاقات الاجتماعية والانتماء والمشاركة وما إلى ذلك[١] .

ولعل التحليل السابق قد كشف لنا أن ظهور الدافع القوي والمفاجىء بالمجتمع يساعد على نشأة أنماط معيشية نوعية وخاصة ضمنها التحضر السريع . ولهذا الدافع « مظاهر » عديدة قد تكون اقتصادية ، أوسكانية ، أو اجتماعية ، كما أن له « شروطاً » خاصة يتشكل من خلالها ولعل أهمها : القوة ، والسرعة ، والمفاجأة ، فضلاً عن العمومية والشمول .

أما الأساس أو المقوم الثاني الذي يستند إليه نمط التحضر السريع فينبني على الأساس السابق فهو يتمثل في ذلك التحول الذي يصيب البنيان الإقتصادي بصفة عامة من السمة التقليدية إلى الشكل المستحدث . ويتم ذلك إما : داخل نفس النشاط ، أو عن طريق استبداله بنشاط آخر . فقد يطور النشاط التجاري مثلاً (بافتراض أنه قائماً من قبل) ، وتستحدث الأساليب التي تجعله قطاعاً قائداً (أو رائداً) لحركة النمو بالمجتمع وتمكنه بالتالي من استيعاب كافة القطاعات الأخرى والسعي إلى تنميتها[٢] .

---

(١) يبدو أن التركيب الاجتماعي الطبقي هو أكثر المظاهر وضوحاً بالأنماط الحضرية السائدة بمجتمعات العالم الثالث ويرجع ذلك إلى تمركز الشرائح الطبقية الجديدة بالمدن حيث تجد أن مصالحها مرتبطة بوجودها بها مع ما يرتبط بذلك من تفاعلات وعلاقات تفرضها أوضاعها الطبقية الجديدة .

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع :

– محمد حسن فج النور ؛ «التنمية الإقتصادية وتضخم المدن الكبرى» مرجع سابق.

أما احتمال استبدال النشاط القائم بنشاط آخر (مستحدث بالطبع) فأمر وارد بل أنه يكاد يكون الحالة الأكثر شيوعاً في نشأة نمط التحضر السريع بكثير من المجتمعات . وتسمى هذه العملية « بالإحلال » Substitution ويتم من خلالها استبدال الهيكل الاقتصادي السائد بالمجتمع بهيكل آخر تتوافر مقومات وجوده ، وأسباب قيامه والتي يمكن إيجازها في ثلاثة :

- القاعدة الإقتصادية Economic Base التي يستند إليها القطاع فلو افترضنا أنه كان صناعياً فمن الضروري توافر عناصر الإنتاج الصناعي (كلها أو معظمها) مثل : المواد الخام ، والقوى المحركة ، والأرض ، ورأس المال ، والعمل ، والتنظيم . ومن ثم فإذا حدث تحول من هيكل اقتصادي معين إلى الصناعة فإن عملية الإحلال تتم دون صعوبة ، حيث تتوافر مقومات وجود الهيكل البديل[١] .

- الإطار التنظيمي (أو المؤسسي) : ويقصد به مجموع العمليات التنظيمية المساعدة على إقامة هيكل اقتصادي معين إبتداء من التفكير في إنشاء المؤسسات المشرفة على ذلك الهيكل ، ووصولاً إلى تقويم مدى فعّاليتها في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ، ومروراً بعمليات التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات والقطاعات الأخرى المرتبطة بها في تحقيق الأهداف المجتمعية الشاملة[٢] .

- مدى تقبل أفراد المجتمع للهيكل الاقتصادي المستحدث ودرجة مشاركتهم فيه : ويشكل هذا العنصر محوراً رئيسياً من محاور عملية الإحلال (إذا افترض لها أن تتم بنجاح) . فمهما بلغت دقة الدراسات المتصلة بالقاعدة الإقتصادية ، وحبكة الإطار التنظيمي المسئول عن إدارة الهيكل المقترح إحلاله

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

— Hoover, E.; «Region with a Future», The M.I.T press N.Y., 1966.

(٢) للتعرف على جوانب الإطار التنظيمي راجع المصدر التالي :

– السيد الحسيني ؛ «النظرية الإجتماعية ودراسة التنظيم» مرجع سابق .

فإن ذلك لا يثمر شيئاً إن لم يرتبط أساساً بحرص أفراد المجتمع على إتمام عملية الإحلال بنجاح، ولا يتأتى هذا الحرص دون وجود وعي كامل بالإطار المجتمعي الشامل وما يحدث به ، وكذلك توافر المصلحة - وبخاصة المادية - التي تعود عليهم نتيجة إحلال هيكل اقتصادي محل آخر[١] .

ويعتمد التحضر السريع في نشأته على مقوم ثالث يتجسد في ذلك التغيير الذي يقع في أنساق القيم المجتمعية . ولعلنا نلحظ كتابات أوسكار « لويس » حين يؤكد أن البناء القيمي السائد بالمجتمع الحضري يعد مؤشراً هاماً وحيوياً لظاهرة الحضرية بعامة . ويضيف أن التغيير الذي يصيب هذا البناء يعد سبباً للتحضر ونتيجة له في ذات الوقت[٢] .

ويبدو أن هذه المقولة قد لاقت رواجاً كبيراً في الدراسات الحضرية بعامة ، وفي بحوث علم الإجتماع الحضري بخاصة . كما أنها تعرضت للإختبار الامبيريقي في الواقع الإجتماعي من خلال عديد من الدراسات والبحوث .

وكانت مجتمعات العالم الثالث هي المجال الخصب لاختبارها ، والتحقق من صدقها . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى سرعة التغير التي تحدث بأنساق القيم بهذه المجتمعات وبخاصة في نمطها الحضري حيث يتعرض لكثير من المتغيرات - وبالذات تلك التي تهز بنيانه الإقتصادي - فتؤدي إلى حدوث فجوة كبيرة بين نمط مادي متقدم - نسبياً - ونمط غير مادي (فكري) متخلف نسبياً أيضاً .

---

(١) يتجسد هذا العنصر بصفة خاصة بالنمط الحضري في مجتمعاتنا العربية ولمزيد من التفصيلات راجع :

— Amin, Galal; «Urbanization and Economic Development In The Arab World», Beirut Arab Univ., Beirut, 1972.

(٢) راجع هذه الفرضية في المصدر التالي :

— Lewis, O.; «Life in a Mexican Village», Holt, Rinehart and Winston, N.Y.,1961.

غير أن هذا التغير الذي يتعرض له النسق القيمي لا يصيب كل النظم الاجتماعية السائدة بنفس الدرجة . كما أنه لا يتم في ذات الاتجاه دائماً . ويرجع ذلك إلى اختلاف العناصر المكونة لكل نظام ، وتباين تأثير النظام - ككل - في حركة المجتمع بصفة عامة ، فضلاً عن وزنه النسبي بين النظم الأخرى .

فالأسرة مثلاً من النظم الأساسية في كل مجتمع ويعول عليها كثيراً في ضبط السلوك الاجتماعي للفرد بما تمارسه من دور رئيسي في التنشئة الاجتماعية . ومن ثم فإنه رغم بطء التغيرات التي تصيب هذا النظام إلا أنها عندما تحدث تؤدي إلى تعديل شامل بالمجتمع حيث أنها - أي الأسرة - تعد بمثابة مقنن للسلوك . وما يقال عن الأسرة ينسحب على النظم الرئيسية الأخرى ، فالتغير الذي يصيب النظام الاقتصادي مثلاً مؤثر وحاسم ليس في النظم الأخرى فقط وإنما في حركة المجتمع ككل؛ ذلك أنه يعني أن تعديلاً أساسياً يحدث في البنية المادية التي يستند إليها المجتمع .

ورغم أهمية التغيرات التي تصيب كل النظم السائدة إلا أنه بالمقارنة النسبية يتضح أن هناك نظماً لا تمثل التغيرات الحادثة بها نفس الدرجة من الأهمية (مثلما اتضح في النظامين : الأسري ، والإقتصادي) فالنظم : المهنية ، والتعليمية ، والجمالية هي مجرد أمثلة على ذلك[١] .

أما المقوم (أو الأساس) الرابع والأخير لتشكل نمط التحضر السريع فيتبدى في نظام الإتصال Communication System الذي يعتمد عليه المجتمع في تزويده بالمعلومات والخبرات التي تقدمها وتمر بها المجتمعات الأخرى . غير أن هناك خطأ فادحاً يمر به كثير من المجتمعات المتخلفة عندما تعمد - عن طريق وسائل الإتصال - إلى نقل خبرات الدول المتقدمة وتطبيقها حرفياً سعياً

---

(١) لمزيد من التفصيلات راجع المصدر التالي :

- عبد الباسط حسن ؛ « علم الإجتماع » (الكتاب الأول : المدخل) ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٧٩ وما بعدها .

وراء حل مشكلاتها متناسية أن الإطار الثقافي الذي تشكلت من خلاله هذه الخبرات مختلف ومتباين .

لا شك أن وصف نمط للتحضر « بالسرعة » يوحى بمعان عديدة لعل أهمها : التشكل الفوري ، والتطور المتلاحق ، والتغير المتسارع فضلاً عما يعكسه من عدم الثبات لفترة طويلة[1] . ويبدو في الأفق تساؤل أساسي لا ينبغي تجاهله بشأن هذا النمط ومؤداه : هل التحضر السريع نمط دائم أم مؤقت ؟ أي هل هو حالة مستقرة لدى بعض المجتمعات ، أم أنه حالة طارئة تتعرض لها ؟ ولم ينبع هذا التساؤل من فراغ وإنما كانت له مبررات عديدة استوجبت وضعه ومحاولة الإجابة عليه ويمكن إيجاز هذه المبررات في أربعة رئيسية على النحو التالي :

أولاً : أن « التحضر السريع » قد صار ظاهرة ملحوظة ومتكررة في كثير من المجتمعات . صحيح أن وجودها بكل مجتمع يتشكل طبقاً لخصائصه الذاتية ، وملامحه الخاصة ، فضلاً عن الديناميات النوعية التي تحركه ، إلا أننا نستطيع أن نميز نمطاً عاماً للتحضر الذي يمكن وصفه بالسرعة قد تشكل في كثير من المجتمعات ويستوجب بالضرورة دراسته والتعرف عليه من خلال الخبرات المجتمعية التي عايشته .

ثانياً : أن مجتمعات العالم الثالث هي أبرز البلدان التي شهدت ميلاد هذا النمط . وقد تزامن ظهوره مع حركة التغير الشاملة التي حدثت بها . بل أن كثيراً من علماء التحضر الذين انشغلوا بدراسة ظاهرة الحضرية ببلدان العالم

---

(١) يبدو أن هذه المعاني هي التي أوحت إلى بعض الباحثين في الدراسات الحضرية بإطلاق لفظ السرعة على هذا النمط من التحضر .

راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Hay, R.; «Patterns of Urbanization and Socio-Economic Development in The Third World: An Overview», In: Abu-Lughod, J. and Hay R. (eds.); «Third World Urbanization», Methuen, N.Y., 1979, p. 71.

الثالث يعتبرون أن « التحضر السريع » هو ظاهرة حديثة أفرزتها الظروف الديموغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التي تمر بها هذه البلدان[١] .

ثالثاً : أن نمط التحضر السريع (سواء اعتبرناه دائماً أو مؤقتاً) هو ظاهرة - بصرف النظر عن أسبابها ودوافع تشكلها - ينبع عنها تأثيرات عديدة فهي تعيد تشكيل الهيكل الديموغرافي من خلال التغيرات السكانية (سواء تمت بصورة طبيعية أو غير طبيعية) ، كما أنها تحدث تغيرات جذرية في البناء الإقتصادي القائم ، فضلاً عما تسببه من تحول شامل في التركيب الاجتماعي السائد .

رابعاً : أن المشكلات التي يفرزها هذا النمط من التحضر شديدة التعقيد والخطورة في ذات الوقت، إذ أنها ترتبط بالعوامل الدافعة لتكونه كما أنها تتعلق بالآثار الناجمة عنه . وهي - كما اتضح - تتصل بدعائم المجتمع وأركانه الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ؛ الأمر الذي يؤكد أهمية تشخيص طبيعة هذا النمط وما إذا كان دائماً (يتوحد فيما بعد مع نمط التحضر العام) أو مؤقتاً (قد يزول إذا انحسرت مقومات وجوده ، وتقلصت - أو انهارت - ركائزه ودعائمه) . ومن هنا لجأ بعض الدارسين إلى التعرف - في البداية - على المشكلات التي يعانيها نمط التحضر، ثم تشخيص النمط بعد ذلك[٢] .

---

(١) راجع في هذا الصدد المرجع التالي :

— Soja, E. and tobin, R.; «The Geography of Modernization: Paths, Patterns and Processes of Spatial Change in Developing Countries», In: Abu-Lughod J. and Hay R. (eds.) Ibid., p. 155.

(٢) تمثل دراسة المشكلات عموماً منهجاً معتمداً في تحليل الأنماط المجتمعية ريفية كانت أو حضرية أو بدوية . ويستند بصفة رئيسية إلى التعرف على الخلل الوظيفي القائم في الظواهر المجتمعية والذي يؤدي إلى انحراف عن تحقيق الأهداف المجتمعية المطلوبة .

ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي :

— Beker, H.; «Social Problems: A Modern Approach», John Wiley and Sons, Inc., N.Y.,1966.

ومن اللافت أن تلك المبررات - وغيرها - تدعو ، بل وتفرض ، ضرورة تشخيص الحالة التي يتسم به نمط التحضر السريع من حيث كونها حالة دائمة ، أومؤقتة - عارضة .

وقد لا نستطيع - في الوقت الحالي - تقديم إجابة مباشرة وجامعة - مانعة للتساؤل السابق إذ أن ذلك يتطلب في المحل الأول تحليل العناصر النظرية لأنماط التحضر بعامة،ولنمط التحضر السريع بخاصة (وهو ما حاولناه في الفقرات السابقة) . كما يستوجب في المحل الثاني التعرف واقعياً على بعض النماذج والتجارب ، والخبرات المجتمعية التي تشهدها بعض البلدان في مجال نمط التحضر السريع (وهذا ما سوف نعرضه مع نهاية هذا الفصل) .

غير أن الأمر يحتاج إلى مناقشة وتحليل حتى نتبين طبيعة هذا النمط من التحضر . ومن الطبيعي أن تتطلب المناقشة والتحليل وجود اطار فكري شامل يتشكل في ضوء عناصر نستند إليها . ومثلما تعرضنا فيما سبق لمقومات التحضر وحصرناها في إطار تصوري يتكون من تفاعل الجوانب الديموغرافية والمكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، نحاول هنا أيضاً بناء إطار يستند إلى ذات الجوانب ويطورها كي نستخدمه في تحليل طبيعة نمط التحضر السريع .

وقبل أن نذكر عناصر الإطار المقترح يتعين علينا الإشارة إلى أن « بلدان العالم الثالث » ستكون هي المجال الواقعي الذي يبرز من خلاله هذا النمط ويظهر . فظروف هذه البلدان هي التي هيأت نشأته ومهدت لظهوره ، بل وفرضت وجوده بحيث يصير في وقت من الأوقات وكأنه النمط الحضري الشائع[1] .

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Davis K., and Golden H.; «Urbanization and The Development of Pre-Industrial Areas», Economic Development and Cultural Change, Vol:3, No.1, October 1954.

أما العناصر المكونة للإطار فتشمل : العلاقات الريفية - الحضرية بما تضمه من ظاهرة هجرة بين هذين النمطين (ومتجهة في الأغلب من الريف إلى الحضر) وتناقش هذه العلاقات من الجوانب : المكانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية . ولا شك أن دراسة هذه العلاقات تفيد في تحليل العنصر الثاني ويتمثل في البناء الفيزيقي للمدينة ويقصد به الهيكل العمراني لها بما يضمه من استخدامات الأمكنة المتاحة، وكيف تتسق هذه الاستخدامات - على تعددها وتنوعها - مع مقتضيات النمو الحالي والمستقبلي للمدينة وما إلى ذلك . ولعل هذا البناء الفيزيقي وهو يرسم امتدادات المدينة وتوسعاتها ، يشكل أيضاً المناطق المتخلفة بها Slums التي تعد عنصراً بالغ الأهمية يمثل سبباً ونتيجة - في الوقت ذاته - للتحضر السريع حيث يتركز السكان بها وتصل كثافتهم إلى أقصى حد لها بالمدينة . وتتميز هذه المناطق بثقافة خاصة تعكس بطبيعة الحال أحوال السكان ومشكلاتهم[1] .

أما الإنتاج الحضري فيشكل العنصر الرابع ضمن الإطار المقترح وهو يعد انعكاساً واضحاً للتغير الذي يلحق الهيكل الإقتصادي للمركز الحضري . وطالما أن التحضر السريع يرتكز بصفة رئيسية على التحولات الجذرية التي يتعرض لها هذا الهيكل فإن العوائد الناتجة منه تعد مؤشراً مادياً نتعرف من خلاله على نمط التحضر السريع . وتتمثل هذه العوائد في الإنتاج الحضري الذي يتخذ غالباً شكلاً تخصصياً يميز المنطقة الحضرية[2] .

ويشكل التركيب الطبقي السائد بالمدينة محوراً أساسياً في تحليل نمط التحضر السريع حيث يمكننا أن نميز بسهولة بروز فئات (أو شرائح) طبقية جديدة تعد إفرازاً طبيعياً للبناء الإجتماعي القائم . ولا شك أن دراسة التركيب

١) سوف نعود إلى مناقشة قضية « المناطق المتخلفة » بالمدينة ضمن مشكلات التحضر ومعوقاته وذلك عندما نتناول مشكلتي : الامتداد العمراني ، وفقراء الحضر (بالباب الثاني من هذا الكتاب) .

٢) يشكل « التخصص الحضري » محوراً أساسياً من محاور مسألة الإنتاج الحضري ويرتبط ذلك كله بالعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي السائد بالمجتمع الحضري .

الطبقي بعامة ، والفئات الطبقية بخاصة تتيح الفرصة للتعرف على المسببات وكذلك الآثار الإجتماعية المرتبطة بنشأة هذا النمط من التحضر .

أما العنصر الأخير من عناصر هذا الإطار فيتمثل في الجانب الثقافي الذي يميز المجتمع الحضري ذا النمط السريع حيث تتشكل ثقافة حضرية عامة تميزه ، وفوق ذلك نلحظ ثقافات فرعية متعددة ترتبط بالأوضاع السكانية ، والأبنية الاجتماعية ، والهياكل الاقتصادية السائدة . وقد لا نلحظ فروقاً كبيرة بين عناصر تلك الثقافات إذ أنها تذوب جميعاً في الثقافة الحضرية العامة . غير أننا لو تناولنا كل نسق ثقافي فرعي ودرسناه تفصيلاً وحاولنا مقارنته بغيره في ضوء محكات ومعايير معينة لوجدنا اختلافاً بيناً وواضحاً فيما بينها مرده ذلك التباين في المقومات الاجتماعية والاقتصادية المميزة للمكان الحضري[1] .

وإذا كانت العناصر الستة السابقة تشكل فيما بينها إطاراً تصورياً يمكن استخدامه في مناقشة أي نمط معيشي فإنه يتسق إلى حدٍ كبير من نمط الحياة الحضرية ، كما أنه أكثر إلتصاقاً بنمط التحضر السريع . وفي الفقرات التالية سنحاول التعرف على كل عنصر بشيء من التفصيل غير متغافلين ذلك التفاعل المفترض والقائم بين هذه العناصر جميعاً ، وأن كلها تشترك في صياغة نمط التحضر السريع . ورغم ذلك فإنه من السهولة بمكان أن نميز عنصراً معيناً - أياً كان - له تأثير أكبر في تشكيل النمط .

تمثل العلاقات الريفية - الحضرية العنصر الأول في هذا الإطار وهي علاقات ننظر إليها من خلال رؤية شاملة تتكامل فيها الأبعاد : المكانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية - الثقافية .

---

(١) درست مسألة « الثقافة الحضرية » بشكل مفصل، واحتلت أهمية خاصة في الدراسات الحضرية وبخاصة من قبل علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا . ولمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع .
- محمد الجوهري ؛ « الأنثروبولوجيا . أسس نظرية وتطبيقات عملية » (الطبعة الثانية) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

فليس هناك انفصال مكاني بين الأنماط الريفية والأخرى الحضرية فالنسق المكاني واحد [وإن تجزأ إلى أنماط معيشية متمايزة (ريف ، حضر ، بادية] ومن السهولة بمكان الإنتقال بين هذه الأنماط فلا تقف حدود قاطعة فاصلة بين مجتمع ريفي وآخر حضري مثلاً . بل أن كثيراً من الباحثين في هذا المجال يرى أن هناك « مناطق مشتركة » هي ريفية – حضرية في ذات الوقت؛ ومن ثم فلا يمكن اعتبارها – على الأقل مكانياً – ريفاً بحتاً أو حضراً صرفاً ، وإنما هي تجمع بين هذا وذاك[1] .

وفضلاً عن هذا التداخل المكاني هناك أيضاً التكامل الاقتصادي الذي يمثل عنصراً رئيسياً في العلاقات الريفية – الحضرية، فالمدينة – في الغالب – تعتمد في غذائها اليومي على جاراتها من القرى (وبخاصة ما يتعلق منه بالألبان ومنتجاتها والخضروات . . وما إلى ذلك) كما أن القرية تحتاج إلى كل ما تصنعه المدينة من سلع وما تقدمه من خدمات . ومن هنا تنشأ العلاقات الاقتصادية بين الريف والحضر .

أما العنصر البارز في العلاقات الريفية – الحضرية فيتبدى في المظاهر الاجتماعية – الثقافية فالتركيب الاجتماعي ، والإطار الثقافي للقرية مثلاً يعتبران إمتداداً لمثيليهما بالمدينة[2] . وتبدو هذه المسألة شديدة الوضوح بالمجتمعات الآخذة في النمو فالسمة التقليدية هي الغالبة سواء في القرية أو المدينة ، والإطار الثقافي بكل ما يشتمل عليه ما هو إلا نتاج طبيعي لحركة

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع .
– حسن الخولي ؛ « الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث : مدخل إجتماعي ثقافي » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ (وبخاصة الفصل الثاني) .
(٢) درست هذه المسألة بتفصيل شديد ، وبخاصة من حيث واقعها بمجتمعات العالم الثالث حيث التداخل واضح بين الأنماط الريفية والحضرية بها، الأمر الذي استلزم تحليل التفاعل القائم بينهما. ولمزيد من التحليل المتعمق لهذا الجانب راجع المصدر التالي:
— Koufman H., and Singh A.; «The Rural-Urban Dialogue and Rural Sociology», Rural Sociology, Vol: 34, No. 4, 1969.

المجتمع ، وهو الذي يحدد اتجاه العلاقات القائمة بين المجتمع وغيره من المجتمعات .

ولا نستطيع ونحن نشير إلى العلاقات الريفية - الحضرية أن نتناسى الدور الحيوي الذي تقوم به ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية فهي المجسد لتلك العلاقات من حيث الأبعاد الثلاثة السابقة .

وقد نتفق مع بعض الباحثين المهتمين بشئون الهجرة الريفية - الحضرية حين يؤكد أنها عملية تنتقل بمقتضاها القرية - بكل ما تشتمل عليه - إلى المدينة إذا كانت الهجرة في هذا الإتجاه ، والعكس صحيح إذا كانت في الإتجاه المعاكس .

أما البناء الفيزيقي للمدينة فهويشكل عنصراً بالغ الأهمية ليس في صياغة نمط كالتحضر السريع فقط ، وإنما أيضاً في رسم الملامح الرئيسية لحركة المجتمع الحضري ككل . فهو الذي يعكس الهيكل المادي (الطبيعي) للمدينة ومن ثم يحدد كل الإستخدامات الممكنة للأرض[1] . Land Use ويعتمد في ذلك بطبيعة الحال على دراسات واقعية - معاصرة لأحوال المدينة ، وأخرى تنبؤية - مستقبلة ، وفي ضوئها جميعاً تتحدد مثلاً المواقع المثلى لإنشاء الهياكل الإنتاجية بالمدينة مثل : المصانع (بأحجامها المختلفة) ، والورش وغير ذلك ، كما تتضح الأماكن الملائمة لإقامة الأسواق ومراكز التجارة والمال ، فضلاً عما يكشفه ذلك من مساحات تستغل كمساكن أو مناطق خضراء أو أماكن للترفيه . ولو أضفنا إلى ذلك كله المرافق والطرق والشوارع والخدمات لتبين لنا حيوية العناصر التي يضمها البناء الفيزيقي للمدينة .

(١) راجع في هذا الشأن المرجع التالي :

— Chapin, F.; «Urban Growth Dynamics in Regional Cluster of Cities», John Wiley, N.Y., 1972.

وإذا كان هذا البناء أو (الهيكل) يهتم بما يطلق عليه « التجديد الحضري » Urban Renewal (الذي يعني بإدخال التحسينات الفيزيقية بصفة خاصة للمكان الحضري) فإنه يسعى في الوقت ذاته لإقامة شبكة من « العلاقات المكانية » Spatial Nerwork التي تربط بين المكان الحضري وغيره من الأمكنة (حضرية كانت أو غير حضرية) الأمر الذي يدعم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأماكن بعضها البعض(١) .

ويبدو أن المناطق المتخلفة بالمدينة هي نتاج طبيعي لما تتعرض له (فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً - ثقافياً) فهي لم تتكون هكذا بشكل مفاجىء ، ولم تظهر طفرة وإنما تشكلت ونمت إستناداً إلى ظروف فيزيقية اتسمت بها البيئة الحضرية التي نشأت بها فلا شك أن هيكلها المادي الطبيعي قد ساعد على وجود مناطق امتدادات (بعيدة في الغالب عن مركز المدينة) وصفت فيما بعد بالتخلف(٢) .

أما إذا تساءلنا عن سبب وصفها هكذا فإن الإجابة على ذلك تتحدد في أنها مناطق يعيش سكانها في الغالب عالة على المجتمع فمهنهم الطفيلية لا تمكنهم من تحقيق المستوى المعيشي المقبول للإنسان ، كما أن المنطقة ذاتها لا يتوافر بها أي قاعدة اقتصادية تستند إلى موارد بيئية خاصة تمكن من الإستفادة منها واستغلالها ، فإذا أضفنا إلى ذلك الأحوال الاجتماعية - الثقافية لسكان هذه المناطق (وبخاصة تدني مستوياتهم التعليمية ، وارتفاع معدل اصابتهم بالأمراض ، وزيادة متوسط عدد أفراد الأسرة) لاتضح بجلاء أن قضية المناطق المتخلفة بالمدينة ليست مسألة طارئة تتعرض لها ومن ثم يمكن أن تعالج إذا ما تلاشت تلك الأسباب الطارئة واختفت ، وإنما ينبغي تدارك الدوافع الأصيلة

---

(١) لمزيد من التفصيلات في مسألة التجديد الحضري راجع :

— Wilson J.; (ed); «Urban Renewal : The Record and Controversy», The M.I.T., London, 1966.

(٢) راجع في هذه النقطة :

— Perloff H.; «New Towns Intowns», The A.I.P, Vol. 32, No: 3, May 1966.

التي تقف وراءها حتى يمكن دراستها بدقة وعمق .

وترتبط مسألة المناطق المتخلفة ببروز نمط التحضر السريع فهي متزامنة معه ومقترنة ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى التغيرات الجذرية التي تلحق بالهيكل الديموغرافي للمدينة حيث يهاجر إليها أعداد متزايدة من السكان (وبخاصة من المناطق الريفية) ليس لهم مهنة - في الغالب - يفدون إليها مباشرة بالمدينة ، كما أن سكنهم يكون - على الأرجح - مشتركاً مع أقاربهم أو ذويهم الذين سبقوهم إلى المدينة . ومن ثم فإن هذا « الوافد الجديد » New Comer لا يجد مفراً من الإلتجاء إلى المكان الذي يضمن فيه سكناً (ولو بصفة مؤقتة) وشخصاً يساعده في الحصول على فرصة عمل ، وبيئة هي أقرب البيئات - اجتماعياً وثقافياً - إلى المجتمع الذي نزح منه[١] .

ولا شك أن هذه السمات جميعاً تتوافر إلى درجة بعيدة بالمناطق المتخلفة بالمدينة وبخاصة بالمجتمعات الآخذة في النمو حيث يبرز نمط التحضر السريع أكثر وضوحاً .

ويشكل الإنتاج الحضري محوراً أساساً من محاور فهم المجتمع الحضري بعامة ؛ إذ أنه يمثل العائد المادي الذي يفرزه الهيكل الإقتصادي لذلك المجتمع أياً كان مجاله أو نشاطه (صناعة ، تجارة ، خدمات) . ويتحدد الإنتاج الحضري طبقاً لعناصر عديدة تبدو أكثر وضوحاً بنمط التحضر السريع ويمكن تحديدها في ثلاثة رئيسية[٢] :

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Petersen K.; «Villagers in Cairo: Hypothesis Versus Data», Social Research Center (S.R.C), American Univ. in Cairo (A.U.C), No: 12, Cairo, 1971.

(٢) لا يخلو أي مجتمع حضري من قاعدة إقتصادية يعتمد عليها في حياته المادية وتشكل في ذات الوقت الإطار المتكامل للهيكل الاقتصادي بالمجتمع الذي يتجسد في صورة إنتاج حضري .

ولمزيد من التفصيلات في هذه الناحية راجع :

— Netzer, D.; «Economics and Urban Problems: Diagnoses and Prescriptions», Basic Books Inc., N.Y, 1974.

أولها : نوعية القاعدة الإقتصادية التي تميز النمط الحضري وحجم الأنشطة الكامنة بها ويرتبط هذا العنصر بنوعية الموارد المتاحة وحجمها ونسبة المستغل منها وطرق الإستغلال . . . إلخ .

ثانيها : العنصر البشري الذي يشكل القوة العاملة اللازمة للإنتاج ، أو الذي يتولى إدارة العملية الإنتاجية والإشراف عليها . ويشترط في هؤلاء أو أولئك أن يكونوا أكفاء قادرين على تحقيق أعلى معدلات إنتاجية ممكنة .

ثالثها : التخصص الإنتاجي الذي يميز منطقة حضرية عما عداها . ولا يتأتى هذا العنصر دون وجود موارد محلية ، ومهارات بشرية ، وسوق قادرة على استيعاب ذلك المنتج ، وهيكل تنظيمي محكم .

أما التركيب الطبقي السائد بالنمط الحضري فينتمي أصلاً للبناء الاجتماعي الشامل للمجتمع الحضري إذ أنه يؤشر له ويجسده ، ويعكس كل عناصره ومكوناته ، فضلاً عن معوقاته ومشكلاته .

ومن اللافت أن النمط الحضري حين يتعرض لرياح التغير لا تتأثر بها فقط القاعدة المادية (الإقتصادية) التي يستند إليها ، وإنما يتجاوب معها أيضاً البناء الاجتماعي القائم بعناصره المختلفة ونظمه المتباينة . فالنظام القرابي يتأثر بشكل واضح ، ولعل الأسرة هي أكثر النظم الفرعية تأثراً إذ أنها تمثل الوحدة الرئيسية التي تجسد المجتمع بكل عناصره ومقوماته ومشكلاته . ويبدو أن التغير الذي تتعرض له أساليب التنشئة الاجتماعية التي تمارسها الأسرة هو المسئول الأول عما يطرأ على الأسرة من تحولات بالمجتمع الحضري . كما أن النظام الاقتصادي في تحوله من الشكل التقليدي إلى النمط المستحدث (وبخاصة إذا كان صناعياً) . يحدث معه تغيرات شتى تستند جميعاً إلى التحول المادي الذي يشعر به كل من ينتمي لهذا المجتمع . غير أن نسق القيم بما يشتمل عليه من عادات وتقاليد وأعراف هو أكثر العناصر تأثيراً في البناء الاجتماعي بالنمط

الحضري وأبرزها وضوحاً (من الناحية الاجتماعية) . فالتغير الذي يلحق بهذا النسق يتجاوز تأثيره الفكري - المعنوي إلى جانبه المادي الملموس وذلك عندما تتجسد الأفكار والمعاني في شكل أنماط للسلوك هي أصدق تعبير عن ذلك التغير الذي يقع بالمجتمع الحضري[١] .

وإذا كانت النظم : القرابية ، والاقتصادية ، والقيمية هي مجرد أمثلة للعناصر التي يشملها البناء الاجتماعي ويضمها فإن هذا البناء - وبكل عناصره - يؤثر تأثيراً بالغاً في تشكيل التركيب الطبقي بالمجتمع الحضري ، بل هو إفراز طبيعي له . فالفئات (أو الشرائح) الطبقية (القائمة أصلاً أو المستحدثة) قد نبتت في ظل ظروف اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، وسياسية تعبر عن مصالحها وتتسق مع أهدافها فإذا ما تغيرت هذه الظروف فإن تلك الفئات الطبقية تجد نفسها أمام خيارات ثلاثة : إما أن تختفي تماماً ولا يبدو لها أي أثر وكأنها ما كانت ، أو تظل قائمة كما هي ولكنها تعيد تشكيل حركتها وتصيغ أهدافها وفق الظروف الجديدة ، إما أن تختفي ظاهرياً ولكن وجودها يظل قائماً متحفزاً ومتحيناً الفرصة للإنقضاض وتكوين نفس الإطار الطبقي السابق الذي كانت عليه (أو أقوى منه أحياناً)[٢] . ومن الطبيعي أن هذه الخيارات الثلاثة تتوقف على عوامل عديدة لعل أهمها : طبيعة التشكيل الطبقي القائم ، ومدى النفوذ والسيطرة الذي تتمتع به الفئة الطبقية ، ودرجة التغلغل والانتشار والاتساع التي تتميز بها ، وحجم التأييد الذي تلقاه من الفئات الطبقية الأخرى (وبخاصة طبقة الأغلبية) فضلاً عن حجم المصالح

(١) يعاني أي مجتمع بشري من ظاهرة « انفصال الفكر عن السلوك » ونقصد بها أن تكون الأنساق الفكرية التي يدين بها الأفراد في جانب ، والأنماط السلوكية التي يأتونها في جانب آخر . ولكن هذه الظاهرة أكثر بروزاً ووضوحاً بالمجتمعات التي تعاني من ظاهرة أخرى وهي « الهوة الثقافية » حيث تزداد المسافة اتساعاً بين التغيرات المعنوية (التي تقابل الأنساق الفكرية) والتغيرات المادية (التي تتسق مع الأنماط السلوكية) . ولا شك أن نمط التحضر السريع هو النموذج المثالي الذي يبرز هاتين الظاهرتين .

(٢) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Beshers, J.; «Urban Social Structure», The Free Press, N. Y., 1969.

ونوعيتها ومدى التغير الذي يلحق بها .

كما أنه - كي يظهر خيار أو أكثر من الخيارات السابقة - ينبغي أن تدرس تلك الظروف التي فرضت هذه الخيارات أصلاً من حيث : نوعيتها ، ودرجة إلحاحها ، ومجالها ، ومدى ثباتها ، وأساليب مواجهتها والمشكلات الناجمة عنها . . . إلخ .

أي أننا باختصار ينبغي أن نفحص العناصر المشكلة للتركيب الطبقي (ممثلاً في الفئات أو الشرائح الطبقية) من جانب ، وندرس المظاهر المرتبطة بالظروف التي تؤدي إلى تغيير إطار هذا التركيب من جانب آخر(١) .

أما العنصر الأخير من هذا الإطار فيتبدى في البناء الثقافي للمجتمع الحضري ذي النمط السريع . وهو بناء لا يمكن الادعاء باستقلاليته الكاملة عن بقية الأبنية بل إنه في الواقع يعد إفرازاً طبيعياً لها . فالبناء الثقافي بشقيه : المادي ، والمعنوي يرتبط بكل جوانب الحياة بالنمط الذي يظهر به (ريفاً كان أو حضراً) وهو في الحضر يعتمد بصفة رئيسية على التحول المادي الذي يشهده النمط الحضري نتيجة للتغير - الذي يكون جذرياً أحياناً - في هياكله الاقتصادية ؛ الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على ما يعتنقه أفراد المجتمع من أفكار وقيم وعادات وتقاليد وأعراف فتغير من بعضها وتبدل من بعضها الآخر(٢) . وينتهي الأمر إلى حالة هي ليست بالقطع الصورة التقليدية التي تحول عنها المجتمع ، كما أنها ليست بالضرورة الوضع المستهدف الذي يسعى

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :
- فليب هاوزر ، « مشكلات التحضر السريع » (ترجمة السيد الحسيني) في محمد الجوهري وآخرون ، « دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري » دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع :
— Lewis, O.; «Urbanization Without Breakdown : A Case Study», Scientific Monthly 75, No. 1, 1969.
— Steward, J.; «Theory of Culture Change», Univ. of Illinois Press, 1955.

المجتمع للوصول إليه . . . وبين هذا وذاك نلحظ البناء الثقافي بالمجتمع الحضري التحولي .

وإذا كنا قد تبنينا هذا الإطار - بعناصره الستة - لحسم تساؤل حيوي وأساسي يتعلق بنمط التحضر السريع من حيث كونه مؤقتاً أو دائماً ، فإن الإجابة المبدئية عليه - وفقاً للمحاولة الواردة بالإطار السابق - توحي بأنه نمط مؤقت . غير أن الإجابة النهائية والكاملة لا تتأتى دون التعرض للخبرات المجتمعية الواقعية التي مر بها هذا النمط ، وهذا ما سنحاوله في الفقرات التالية .

لنمط التحضر السريع نماذج عديدة ومتنوعة وترتبط جميعاً بالإطار المجتمعي الذي تنمو فيه وتنشأ . ويبدو أن نموذج البلدان الآخذة في النمو (والتي يطلق عليها أحياناً « النامية » ، وأحياناً أخرى « المتخلفة ») هو النموذج الذي يجسد ذلك الإطار ويفرز بالتالي تلك النماذج الفرعية التي تشكل نمط التحضر السريع .

وإذا كانت بلدان أمريكا اللاتينية ، وأجزاء كبيرة من قارتى آسيا وأفريقيا تمثل النطاق الجغرافي الذي يضم نموذج البلاد النامية فإن النماذج المختارة لابد وأنها تدخل ضمن هذا النطاق .

وسوف نتناول نموذجين أحدهما في بلدان أمريكا اللاتينية وتمثله « بيرو » ، والآخر يحتل جزءاً من آسيا ويتجسد من خلال « أندونيسيا » . ونحاول فيما يلي إبراز أهم الملامح المميزة لكلٍ من النموذجين[1] .

---

(١) راجع موجز لهذين النموذجين في :
- محمود الكردي ، التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٨ - ٢٦٨ .

بتعداد سكاني يصل إلى حوالي ١٣ مليون نسمة - وفقاً لتعداد عام ١٩٧٠ - تحتل « بيرو » الموقع الثالث[1] من حيث عدد السكان بين الدول المكونة لمنطقة أمريكا الجنوبية الاستوائية[2].

وحتى قبيل الفتوحات الأسبانية صنفت « بيرو » على أنها واحدة من أهم المراكز السكانية والثقافية في العالم الجديد. ومن ثم يمكن القول بحق أن «بيرو» قد خلقت معها حضارات عظيمة تعد سابقة في ظهورها الحضارة « الكولومبية » في الأمريكتين (وليس في أمريكا الجنوبية وحدها).

وهكذا فإنه منذ التاريخ المبكر تعد « بيرو » (مثل المكسيك) ركيزة رئيسية اعتمد عليها الفتح الأسباني . ومن ثم صارت « ليما » - العاصمة - (مثل مكسيكو) المركز الإستيطاني الأساسي الذي تكونت من خلاله أمريكا الأسبانية .

ولا شك أن التعبير الذي أطلق عل «بيرو» والذي يذهب إلى أنها « مصر العالم الجديد » The Egypt of New World يعكس بدقة دورها التاريخي في بناء حضارة الأمريكتين ، بل أن بصماتها لا تزال بارزة في بناء « الثقافات الأولية - الأصلية » Aborginal Cultures في المنطقة التي تقع فيها الآن جبال « الأنديز » Andes (غربي أمريكا الجنوبية) . وقد كان ذلك الدور الثقافي واضحاً شديد

(١) تقع « البرازيل » في المرتبة الأولى من حيث عدد سكان هذه المجموعة ، فيصل تعداد سكانها إلى حوالي ٨٥ مليون نسمة ، تليها - في المرتبة الثانية - « كولومبيا » حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ١٩ مليون نسمة وذلك حسب تقديرات نفس السنة (١٩٧٠).

(٢) تتمثل دول هذه المنطقة فيما يلي : كولومبيا ، فينزويلا ، جيانا (الفرنسية ، والهولندية ، والبريطانية) أكوادور ، بيرو ، البرازيل ، بوليفيا . وتتأكد حيوية - أو أهمية - هذه المجموعة من الدول إذا علمنا أن عدد سكانها يمثل حوالي ٥٥٪ من إجمالي سكان أمريكا اللاتينية ككل (وتضم : أمريكا الوسطى - دون الجزر - ودول البحر الكاريبي ، والمجموعة الاستوائية والأخرى المعتدلة بأمريكا الجنوبية) كما أن مساحتها تمثل حوالي « ثلثي » مساحة دول أمريكا اللاتينية مجتمعة .

الوضوح حتى من قبل نمو إمبراطورية « إنكا »[1]. Inca .

وفي مساحة تبلغ حوالي مليون وربع مليون من الكيلومترات المربعة تقع « بيرو » في الجزء الغربي الأوسط (الإستوائي) من أمريكا الجنوبية . ويحدها شمالاً كولومبيا (وأكوادور من جهة الشمال الغربي) بينما تحدها شيلي (وأجزاء من بوليفيا) من جهة الجنوب ، وتحتل البرازيل (وأجزاء من بوليفيا) الجهة الشرقية في حين أنها تطل تماماً على المحيط الهادي من جهة الغرب (وحيث يتوسطها خط عرض ١٠° ، فإن شمالها يتلامس مع خط الإستواء) .

أما الأحوال الاقتصادية في « بيرو » فتبدو واضحة من الاتجاه العام لمتوسط دخل الفرد فيها حيث يتراوح مداه بين ٢٠٠ ، ٥٠٠ دولاراً سنوياً (ويبلغ في المتوسط حوالي ٢٩٠ دولاراً) . أما سلع التصدير الرئيسية وكذا المواد الأولية فتتمثل في : النحاس ، والرصاص ، والفضة ، والقطن ، والسكر ، والسمك . وهذه السلع والمواد الأولية تمثل حوالي ٧٨٪ من إجمالي صادرات « بيرو »[2] .

ورغم اختلاط الهنود مع الأسبان في «بيرو» إلا أنه لم يحدث إمتزاج كلي أو إندماج كامل فيما بينهما بل ظلت الثقافتان - الهندية ، والأسبانية - متمايزتين في مجتمع واحد .

---

(١) تنسب هذه الامبراطورية إلى الامبراطور « إنكا » وكان يحكم - هو وعائلته - هذه المنطقة في فترة امتدت بين القرنين الثاني عشر ، والسادس عشر . ثم أطلقت هذه التسمية فيها بعد (إبان الفتوحات الأسبانية) على وحدة التقسيم الإداري بالمنطقة .

ولمزيد من التفصيلات راجع :

— Trewartha G.; «The Less Developed Realm: A Geography of Its Population», John Wiley and Sons. Inc., London, 1972.

(٢) يمثل حجم الصادرات ونوعياتها مؤشراً هاماً من مؤشرات التخلف (أو التقدم) . ومن المعلوم أنه كلما كان عدد الصادرات محدوداً ويمثل نسبة كبيرة في الاقتصاد القومي كانت الدولة بالضرورة تابعة لغيرها .

ويصنف سكان بيرو حالياً بين هنود (أنقياء) تبلغ نسبتهم حوالي ٤٦٪ من إجمالي السكان ، وأجناس مخلطة بين أوربي ، وهندي - أمريكي (أو ما يطلق عليهم الـ Mestizos [١] . وتصل نسبتهم إلى حوالي ٣٨٪ في حين نجد حوالي ١٥٪ من السكان لا تجرى في عروقهم سوى الدماء الأوربية . أما نسبة الـ١٪ الباقية فهي سكان آسيويون (ونادراً ما نصادف زنوجاً) .

أما اللغة الرسمية فهي الأسبانية فيتحدث بها حوالي ٤٨٪ من السكان في حين أن حوالي ثلث السكان يتحادثون بلغات هندية ، والبقية تتفاوت لغاتهم بين الإنجليزية والفرنسية .

ولعل التمايز الواضح سواء في تكوين السكان سلالياً أو اختلاف لغاتهم قد لعب دوراً رئيسياً في عدم إمكانية تمييز ثقافة موحدة في « بيرو » الأمر الذي أدى بها إلى مزيد من التخلف .

وإذا أردنا فحصاً للبناء الإجتماعي القائم فإنه يمكن رؤيته من خلال ثلاث طبقات اجتماعية كبرى :

أما الأولى - وتقع على قمة التركيب الإجتماعي الطبقي - فهي أرستقراطية قليلة العدد تشكل فيما بينها جماعة « الصفوة » في المجتمع . ويجري في عروق أفرادها - في الغالب - دماء أسبانية نقية (فهم حريصون كل الحرص على عدم الاندماج مع غيرهم ويسعون دائماً إلى أن يكون التزاوج فيما بينهم فقط) .

وقد تشكلت من هذه الطبقة على مر العصور الفئة الحاكمة وقد كانت فيما مضى تمثل طبقة ملاك الأراضي فقط.أما الآن فقد أضافوا إليها انخراطهم في بعض المهن وبخاصة تلك التي تدر عائداً إقتصادياً وفيراً .

---

(١) يطلق هذا المصطلح بعامة على « الهجين » (أي الأجناس المخلطة) ويقصد به بخاصة النسل الناتج من أبوين أحدهما أوربي ، والآخر هندي - أمريكي .

والطبقة الثانية هي الوسطى وهي أكثر اتساعاً من الأولى وأوفر نشاطاً وهم يتحدرون أصلاً من تلك الأجناس المخلطة (٣٨٪ من السكان) ويعملون بمختلف المهن سواء بالنمط الحضري أو الريفي . ففي الحضر نلحظهم يعملون بالصناعات (وبخاصة بالمشروعات الصغيرة) ، أما في الريف فهم عاملون بالمهن الزراعية التقليدية ذات العائد البسيط .

وأما الطبقة الثالثة فهي أكثر الطبقات عدداً وأشدها فقراً وتتشكل من هنود مقاسين صامتين يبدون وكأنهم قد فقدوا أرواحهم ! وهم هكذا قانعون بقدرهم وليست لهم مطالب اللهم سوى ما يبقي عليهم حياتهم من غذاء قليل ، ومأوى متواضع ، وبعض الكساء وتجدهم يعملون في قطاعي الزراعة والرعي والقلة القليلة منهم تعمل في قطاع التعدين .

ولا شك أن هذا التركيب الاجتماعي - الطبقي غير المتسق يعكس الأوضاع المتدهورة التي يعيش فيها أبناء « بيرو » عموماً سواء استقروا في نمط حضري أو نمط ريفي . ولكن يبدو أن هذا التركيب يتسق إلى حدٍ بعيد مع التوزيع الطبيعي لأقاليم الدولة حيث يمكن تحديدها في ثلاثة رئيسية : يتشكل الإقليم الأول في مساحة طويلة - ضيقة ومجدبة Arid Strip وتقع مباشرة على الساحل الباسفيكي (ويضم هذا الإقليم حوالي ٢٩٪ من السكان) . أما الإقليم الثاني فيتمثل في هضاب الأنديز ومرتفعاتها . [وتعيش أغلبية السكان (حوالي ٦١٪) في هذا الإقليم]. بينما يقع الإقليم الثالث في المنحدرات والأراضي الشرقية المنخفضة (ويقطنها حوالي ١٠٪ من سكان بيرو)[1] .

ومن اللافت أن « بيرو » تعيش الفترة الحالية ويسودها معظم الملامح الرئيسية للمجتمعات الآخذة في النمو . ولعل نمطها الحضري هو النموذج المثالي الذي تبرز فيه هذه الملامح بوضوح إلى الحد الذي يصدق معه وصف

(١) راجع هذه التفصيلات بالمصدر التالي :

— Trewartha G.; Ibid., pp. 115 - 120.

التحضر السريع ويكاد ينطبق عليه تماماً .

وإذا كانت « بيرو » تعكس نموذج أمريكا اللاتينية في التحضر السريع ، فإن « إندونيسيا » تعد واحدة من النماذج المنتشرة بقارة آسيا .

تتشكل « إندونيسيا » وتظهر من خلال « أرخبيل »[1] ضخم تبلغ مساحته حوالي مليونين من الكيلومترات المربعة ويقطنه - حسب تقدير عام ١٩٧٠ - ما يقرب من ١٢٠ مليوناً من البشر .

وأندونيسيا إقليم كبير يتميز بتركيب سكاني - اجتماعي شديد الغرابة ، والتنوع ، والتعقيد فينتشر بين السكان الأصليين حوالي ٢٥ لغة فضلاً عما يقرب من ٢٥٠ لهجة محلية (تتحدث فقط) .

وهناك مهاجرون صينيون ، وأوربيون ، وهنود ، وعرب . أما الديانات الرئيسية فهي : الإسلام ، والهندوسية ، والمسيحية (على الترتيب طبقاً لأحجام السكان المنتمين إليها) .

وتنتشر هذه الأنماط البشرية المتناقضة بين السواحل وفي الداخل من جانب ، وفي « جاوة »[2]. Java والمناطق الأخرى الخارجية من جانب آخر .

ولا شك أن إندونيسيا تتأثر بموقعها الجغرافي حيث يحدها من الجنوب إستراليا ، ويطل عليها من الشمال اتحاد ماليزيا والفلبين ، في حين يحدها المحيط الهادي من جهة الشرق ، والمحيط الهندي من جهة الغرب . ومن اللافت أن الأوضاع الاقتصادية في إندونيسا عموماً متدهورة إذ بلغ متوسط دخل الفرد بها (في عام ١٩٧٥) حوالي مائة دولار سنوياً ، ولذا فإنها تصنف

---

(١) « الأرخبيل » Archipelago عبارة عن مجموعة من الجزر المتجاورة التي تكون فيما بينها منطقة محددة المعالم . وتعد إندونيسيا من أشهر النماذج على ذلك .

(٢) « جاوة » هي الجزيرة التي تتوسط تقريباً ذلك الأرخبيل الإندونيسي . وهي أشهر جزره رغم أنها ليست أكبرها مساحة وإن كانت أشدها كثافة سكانية ، وتقع بها عاصمة الدولة « جاكرتا » .

ضمن مجموعة الدول شديدة الفقر[١] .

وإذا أردنا فحصاً للنمط الحضري السائد بأندونيسيا فإنه لابد أن نتعرض بالضرورة لأهم مناطقها على الإطلاق وهي جزيرة « جاوة » حيث توجد العاصمة « جاكرتا » . ومن الملاحظ أن هناك تناقضاً مذهلاً بين مساحتها الكلية وإجمالي السكان بها بشكل يفوق مثيلاتها في بقية مناطق الأرخبيل جميعاً (والتي ينظر إليها على أنها محافظات خارجية) . فبالرغم من أن مساحة هذه الجزيرة لا تزيد عن ٩٪ من المساحة الكلية للدولة إلا أنها تستوعب – وحدها – ما يقرب من ٦٥٪ من إجمالي سكان الدولة[٢] .

وينعكس ذلك مباشرة على الكثافة السكانية فبينما بلغت (عام ١٩٧٠) حوالي ٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع في الدولة ككل (كمتوسط عام) وصلت في جاوة فقط إلى حوالي ٤٨٠ نسمة ، في حين انخفضت لتصل إلى حوالي ٢٠ نسمة في الجزر الأخرى . ويشارك « جاوة » في هذا الوضع السيء جزيرتين أخريين تقعان شرقها مباشرة وهما : « بالي » Bali ، و« لومبوك » Lombok فضلاً عن بعض المناطق الصغيرة المتطرفة شديدة التخلف .

ولم يكن « عدم التوازن » الديموغرافي ، والاقتصادي ، والاجتماعي الذي تشهده أندونيسيا ظاهرة حديثة تكونت هكذا بين عشية وضحاها وإنما تمتد أصولها لفترة ليست بالقصيرة وتضرب بجذورها عبر أجيال متعاقبة . وقد كان « الأوربيون » بتجارتهم وتغلغلهم الإقتصادي عنصراً مؤثراً وفاعلاً فيما وصلت

---

(١) نعتمد هنا على التصنيف الذي وضعه « جولد ثورب » Goldthorpe لتقسيم بلدان العالم بين متقدم ومتخلف . وقد بنى تصنيفه استناداً إلى متوسط الدخل الفردي فقط .

راجع في هذا الشأن :

— Goldthorpe, J.; «The Sociology of the Third World: Disparity and Involvement», Cambridge Univ. Press, London. 1975. p. 78.

(٢) ليست هذه بظاهرة غريبة على البلدان المتخلفة فتركز السكان في منطقة بعينها من الدولة – رغم ضيق مساحتها – هو أمر مميز ومن السمات الديموغرافية التي صارت شائعة الوجود بهذه البلدان .

إليه الأوضاع في إندونيسيا من تخلف . وقد استبانت مظاهر هذا التخلف في ذلك الإنخفاض الملحوظ والشديد في متوسط دخل الفرد ، وما أدى إليه ذلك من تدن في مستويات المعيشة ، وارتفاع ملحوظ في كل من معدلات المواليد والوفيات على حدٍ سواء (وإن كان الإرتفاع أكثر في معدلات المواليد) .

وحسب تقدير « كراوفرد » Crawfurd في تحليله التاريخي للأوضاع الديموغرافية – الإجتماعية بأندونيسيا أوضح بأنه في عام ١٨٣٠ كان يقطن « جاوة » وحدها حوالي ٦ مليون نسمة من بين ١١ مليون – هم تعداد الدولة آنذاك – (أي ما يعادل حوالي ٥٥٪ من إجمالي السكان) . وقد ارتفع هذا التناسب – غير المتعادل إطلاقاً – حتى بلغ في عام ١٩٠٥ حوالي ٧٥٪[١] .

ولعل السؤال الحيوي الذي يطرح نفسه الآن هو : لماذا احتلت « جاوة » هذه الأهمية المطلقة بالنسبة لبقية مناطق الدولة وبخاصة من حيث تركز السكان بها ؟ .

ومن الطبيعي أن نعتمد في الإجابة على هذا التساؤل على التحليل التاريخي وذلك من خلال فترتين متمايزتين :

الأولى : فترة ما قبل العصر الحديث (سابقة على عام ١٨٣٠) : ولم يكن الإشراف « الهولندي » في هذه الفترة قد فرض بعد على المنطقة . ولذا فقد كان العامل الحاسم وراء التفوق السكاني البارز في « جاوة » بالنسبة للمناطق الأخرى بالأرخبيل متمثلاً في تلك المهارات الزراعية التي ظهرت في الجزيرة (وبخاصة ما يتصل منها بزراعة الأرز) فقد وصلت إلى مستوى عال بمقارنتها بالمناطق الأخرى . وعلى ذلك فقد صار بمقدور « جاوة » أن تزود

---

١) راجع في هذا الشأن :

— Trewartha, G.; Ibid., pp. 335 - 339.

بقية السكان وتمدهم بما يحتاجون من الحاصلات الزراعية[١] .

وارتبطت أندونيسيا ككل في تلك الحقبة التاريخية بالحضارة الهندية (التي كانت في وضع متقدم نسبياً) وقد أحدث ذلك تنوعاً ثقافياً ملحوظاً أثر في تشكيل الأنماط الفكرية والسلوكية للسكان الأصليين . وقد اعتبر ذلك نموذج مبسط يوضح مدى تأثير الخبرة الأجنبية الوافدة إلى تلك الجزر[٢] .

وقد وثق بعض الباحثين - مثل « بيلزر »[٣] . Pelzer - العلاقة بين العوامل الفيزيقية والتضخم السكاني بالجزيرة . حيث استنتج أن العامل الرئيسي في ذلك يتضح من التربة البركانية الخصبة التي تتميز بها ؛ الأمر الذي يؤثر على زيادة النشاط الزراعي بها وبالتالي في إزدياد كثافتها السكانية . وقد كانت هذه النتيجة ناجمة عن سلسلة من العوامل ، فالتربة الخصبة تدر غلة متزايدة ويؤثر ذلك على وفرة المواد الغذائية فتزداد كثافة العمل (حيث يتطلب النشاط الزراعي البدائي ذلك) فينمو بالتالي عدد السكان وترتفع كثافتهم .

---

(١) من وجهة نظر التحليل الإقليمي - الحضري يمكن أن نميز بين مناطق ثلاث - في الأرخبيل - من حيث مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تمثل كل منطقة مستوى معين وذلك على النحو التالي :

- يتمثل المستوى شديد الانخفاض في تلك الجماعات التي يقتصر نشاط أفرادها على الجمع والإلتقاط والصيد .
- أما المستوى الأكثر ارتفاعاً - نسبياً - فيرى من خلال أولئك الذين يعملون في تجفيف الحاصلات الزراعية .
- في حين يظهر المستوى المرتفع في حدود تلك الحقبة التاريخية في النشاط الزراعي المكثف (وبخاصة زراعة الأرز) .

ويبدو واضحاً من خلال ذلك التحليل المبسط أن المستوى الأخير هو الذي ميز «جاوة» في هذه الفترة .

(٢) راجع هذه الفكرة في المصدر التالي :

— Fisher, Ch.; «South-east Asia: A Social, Economic and Political Geography», Methuen, London, 1964, p. 205.

(٣) راجع المصدر التالي :

— Pelzer, K.; «Physical and Human Resource Patterns», In: McVey R. (ed); «Indonesia: Southeast Asia», Yale Univ., HRAF Press, 1963.

الفترة الثانية : فترة الإستغلال الهولندي المكثف (بعد عام ١٨٣٠) :

منذ بدايات القرن السابع عشر كانت « هولنده » قريبة دائماً من الأرخبيل الأندونيسي حيث كانت هي الممثلة للسيطرة الأوروبية على تلك المنطقة . وما إن حل القرن التاسع عشر إلا وكانت السيطرة الهولندية قد فرضت صريحة وكاملة على إندونيسيا وذلك من خلال شركة الهند الشرقية المتحدة . وكان مساعها في ذلك يتحدد في تحقيق الأرباح وتنظيم الحصول عليها عن طريق استغلال المواد الأولية والحاصلات التي تنتجها هذه المنطقة . وقد تأسست مراكز هذه الشركات المنظمة لتلك العمليات في جاوة . وتمثلت الحاصلات الزراعية أساساً في : قصب السكر ، والبن ، والشاي ، والفلفل ، ونبات النيلة .

ويمثل هذا الأسلوب المرحلة الأولية - المبدئية للاستغلال الذي تحول تدريجياً ليشمل مناطق أندونيسيا كلها ولتتركز أخيراً في « جاوة » التي اعتبرت في تلك الفترة - وكذلك فيما بعدها - مركزاً تجارياً ضخماً لتوزيع السلع Entrepôt حيث اختص بتهيئة المنتجات السلعية حتى تكون معدة للتصدير إلى الجهات المختلفة (سواء داخل أندونيسيا أو خارجها) وقد امتد هذا الوضع حتى بدايات القرن العشرين .

وقد حدث نمو ملحوظ قي كل مناطق إندونيسيا بعامة وفي « جاوة » بصفة خاصة حيث اعتبرت - الأخيرة - بؤرة إدارية واقتصادية وعسكرية للنشاط الهولندي بالمنطقة .

ورغم وضوح مؤشرات التخلف ومظاهره في « جاوة » إلا أنها تعتبر « نسبياً » أفضل مناطق أندونيسيا على الإطلاق من حيث مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي والاجتماعي لسكانها . ولعل النمط الحضري بها أكثر وضوحاً من حيث ذلك التميز الذي يتبدى في متوسط للدخل الفردي أكثر ارتفاعاً ، وفي زيادة الفرص للانتفاع بالخدمات المتاحة وبخاصة التعليمية منها .

الفصل الرابع

التحضر التابع

إهتم كثير من الباحثين في الدراسات الحضرية بعامة ، وفي علم الاجتماع الحضري بخاصة بدراسة أوضاع المدينة بالمجتمعات المتخلفة (التي يطلق عليها أحياناً نامية ، وأحياناً أخرى آخذة في النمو) . وقد نبع اهتمامهم هذا من الخصوصية التي تتميز بها تلك الأوضاع بهذه المجتمعات والتي تتبدى في عدة مسائل من أهمها : الأبعاد الفيزيقية - المكانية التي تشكل النسق الحضري بها والتي عادة ما تسبب نمواً مشوهاً لهذا النسق لم يعد له سلفاً ولم يخطط(١) . وكذلك نلحظ التغير المادي السريع والملموس (الذي حللنا بعض أبعاده في النمط السريع للتحضر) والذي يعتمد أصلاً على مورد اقتصادي يحدث تغيراً جذرياً في أبنية المجتمع المادية والمعنوية على حدٍ سواء . أما التحولات التي تصيب البنيان الاجتماعي فلا يمكن تجاهلها أو نكرانها بالمدينة في المجتمعات المتخلفة ، إذ أن التركيب الطبقي السائد بها لابد له أن يتسق مع الأنساق المجتمعية الكلية (ديموغرافية كانت أو فيزيقية أو اقتصادية أو غير ذلك) فضلاً عن أن النسق القيمي القائم بها يعد مصدراً رئيسياً لاتجاهات الأفكار وأنماط السلوك . ولعل الإطار الثقافي للنمط الحضري بهذه المجتمعات هو الذي يشكل النسق الكلي الذي تتفاعل من خلاله كل الأبعاد السابقة وتنصهر . فهو يتأثر بالأوضاع المكانية ، والهياكل الاقتصادية ، كما يعد انعكاساً في ذات الوقت للأبنية الاجتماعية والعناصر الإيكولوجية للمدينة(٢) .

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Linnemann H.; «Introductory Remarks on Regional Planning», Journal of The A.I.P, Vol. xxviii, 1962.

(٢) يرى البعض أن الإطار الثقافي للمجتمع الحضري يمتد ليشمل كل الجوانب المجتمعية إبتداء بالهيكل الديموغرافي والإيكولوجي ، وانتهاء بالقيم والمكونات والمكونات الثقافية ، ومروراً والاجتماعية .الاقتصادية

ومخطىء من يتصور أن المتغيرات السابقة تنمو داخل المدينة فقط (أو حتى بين أجزاء المجتمع الواحد) وإنما هي لها - فوق ذلك - بعد خارجي يتمثل في التأثيرات التي تفد من المجتمعات الأخرى إلى المجتمع - موضوع الدراسة - والتي تنعكس - غالباً - على النمط الحضري بهذا المجتمع أكثر من انعكاسها على الأنماط الأخرى . والتأثيرات الخارجية لا تسهم فقط في تشكيل ملامح الحياة الحضرية بالمجتمع (موضوع الدراسة) ، وإنما تتجاوز ذلك إلى تكوين نمط حضري خاص ، صار له وجود ملموس في المجتمعات الآخذة في النمو .

ويبدو أن مصطلح « التحضر التابع » (أو المعتمد) Dependent Urbanization قد صار معبراً أصدق تعبير عن أحوال كثير من المدن بمجتمعات العالم الثالث ، بل أن كثيراً من الظواهر والمشكلات المرتبطة بأنساق المجتمع الكلي بعامة ، ونمطه الحضري بخاصة يمكن أن نرجعه ببساطة إلى فكرة التبعية التي يستند إليها هذا النمط من التحضر[1] .

ومن ثم كان من الضروري أن نفحص هذه التبعية ، ونحدد مصادرها ، ونبحث أطرافها ، وندرس المتغيرات التي تسهم في تشكيلها ، ونتوقع التأثيرات التي تتركها على النمط الحضري ؛ كي تجعله تابعاً .

وحتى تكون مناقشتنا لهذه العناصر وغيرها مثمرة ومفيدة ، فإننا نعتقد أنه في إيراد تعريف مبدئي لمفهوم التحضر التابع محاولة - ولو أولية - للتعرف على مظاهر هذا المفهوم .

فالتحضر التابع هو : « حالة تمر بها معظم الأنماط الحضرية ببلدان العالم الثالث وتتشكل بصفة رئيسية من التأثيرات الخارجية الوافدة من المجتمعات الأخرى ، والتأثيرات الداخلية (المحلية) التي تنمو في ظل البناءات

(١) إعتمد كثير من العلماء على هذه الفكرة في تحليلاتهم للنمط الحضري . ورغم أن معظمهم لا يذكر هذا المصطلح صراحة إلا أنهم يستندون إلى مضمونه ومعناه .

الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية بالمجتمع التابع والتي تؤثر في تحديد حركة هذا المجتمع .

وتتمثل هذه التأثيرات في : تركيب ديموغرافي يعتمد - في الغالب - على عمالة وافدة ، وهيكل اقتصادي يستند بصفة رئيسية إلى تصدير عدد محدود من المواد الأولية الاستراتيجية ، وبناء اجتماعي تتشكل طبقاته من خلال التكوين الاقتصادي للمجتمع وعلاقاته الدولية ، وإطار ثقافي تكونت قيمه وعناصره - بما تشمل من أنماط فكر وسلوك - من التفاعل القائم بين التأثيرات الخارجية والداخلية السابقة»[1] .

وما من شك في أن قضية التحضر التابع قضية عامة لا تهم النمط الحضري بالمجتمع وحده وإنما تمتد لتشمل كل الأنماط المجتمعية وتستوعبها . فالتبعية هنا شاملة ومؤثرة على كل جوانب الحياة بالمجتمع التابع فتشكل بالتالي أنساق قيمه ، وتحدد أنماط سلوك أفراده[2] .

غير أنه بسبب انفتاح المجتمع الحضري وتجدد أنساقه بصفة مستمرة فإنه يكون أكثر تأثراً بظاهرة التبعية التي تجتاح المجتمع بأكمله وتتسبب في ربطه على الدوام بكل ما يقع بالمجتمع الذي يتبعه سواء كانت جوانب إيجابية أو سلبية .

ولعل خطورة هذه الظاهرة تنبع من التأثيرات التي تنجم عنها فهي ليست تبعية لأشكال مادية فقط وإنما هي أيضاً تبعية للبشر بحيث يشعر الفرد نفسه - دون أن يعي أو يدري في كثير من الأحيان - وكأنه غير منتم إلى مجتمعه ،

(١) أستقى هذا التعريف من مصادر عديدة نحدد أهمها في إثنين هما :

— Dwyer, D. (ed.); «The City in The Third World», The Macmillan Press LTD, London, 1974 (Introduction).

— Hance, W.; «Population Migration and Urbanization in Africa», Columbia Unib. Press, N.Y., 1970.

(٢) راجع في هذا الصدد :

- محمود الكردي ، « التخلف ومشكلات المجتمع المصري » ، مرجع سابق .

وإنما هو تابع إلى مجتمع آخر يدور في فلكه باستمرار[١] .

ويجدر بنا - قبل أن نستطرد في التعرف على نمط التحضر التابع في سياق فكرة التبعية - أن نسترجع الظروف التاريخية التي أدت إلى نشأته . فهو - شأنه شأن أي نمط آخر للتحضر - لم ينبثق من فراغ وإنما كان وجوده انعكاساً لأمور كثيرة بعضها يتصل بالأبعاد التاريخية والأوضاع الجغرافية ، وبعضها الآخر يرتبط بالأبنية الديموغرافية ، والهياكل الاقتصادية ، والاجتماعية - الثقافية السائدة بالمجتمع .

وحتى يكون فهمنا « للظروف التاريخية » متكاملاً ومتسقاً فإن مناقشتنا لها ينبغي أن تستند إلى العناصر الخمسة السابقة . ورغم ما سنحاوله من مناقشة كل عنصر على حدة (بهدف التحليل العلمي ليس إلا) فإننا نؤمن يقيناً بأنها عناصر متفاعلة متشابكة ومعقدة ومن العسير الفصل واقعياً بين أي عنصر منها والعناصر الأخرى . وسنعرض فيما يلي لهذه العناصر بشيء من التفصيل :

أولاً : الأبعاد التاريخية :

من الثابت أن نشأة المدينة - أية مدينة - ترتكز على مقومات تاريخية ترتبط بالتحولات الرئيسية التي تتعرض لها وتسفر عن بروز « نمط معين » للتحضر يشخص الحياة بالمدينة[٢] .

ويبدو أن « التحضر التابع » هو أوثق الأنماط الحضرية إرتباطاً بالأبعاد التاريخية ؛ إذ أن مضمونه الكامل يتحدد من خلال « القوى » التي أثرت في بروز هذا النمط بالذات دون غيره من الأنماط . وإذا أردنا التعرف على طبيعة

---

(١) تلعب قضية الإنتماء هنا دوراًبالغ الخطورة ، إذ أن ظاهرة التبعية تؤثر في ربط الفرد معنوياً - أكثر من ربطه مادياً - بمجتمع آخر ، بحيث يدين له بكل القيم وأنماط السلوك التي يعتنقها أو يأتيها .

(٢) يرجع كثير من العلماء - وبخاصة الذين اهتموا بدراسة الأبعاد التاريخية للتحضر - الظواهر الحضرية السائدة بالمدينة إلى المكونات التاريخية ويعتبرونها الإطار الذي يمكن الإستناد إليه في تقديم التفسيرات الملائمة لكل تلك الظواهر .

هذه القوى وكنهها فإنه يمكن التمييز هنا بين شكلين[١] :

الأول : قوى داخلية : وتتعلق بنوعية الهياكل الاقتصادية القائمة ، والكيفية التي تؤثر بها هذه الهياكل على العلاقات الاجتماعية السائدة ، والأسلوب الذي يؤثر به كل ذلك على قيام الأشكال السياسية التي تنظم العلاقة بين نمط السلطة القائم وأفراد المجتمع . ومن الطبيعي أن العلاقات التي تفرزها هذه القوى مؤثرة ولا شك على تشكيل الإطار التاريخي الذي يشخص المدينة ويحدد ملامحها .

الثاني : قوى خارجية : وتنبع بصفة رئيسية من علاقة المدينة (من خلال النسق الحضري القائم[٢]) بالمجتمعات الأخرى . ومن المنطقي أن علاقة كهذه لابد وأن تتحدد إستناداً إلى مقومات : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية - ثقافية . ومن الطبيعي أيضاً أن تتفاوت درجة هذه العلاقة اعتماداً على مدى كفاية هذه المقومات وصدقها في التعبير عن النمط الحضري القائم . فإن كان تابعاً - كما هو وارد في هذا التحليل - فإن العلاقة تكون في الغالب ذات اتجاه واحد يبدأ من القوى المسيطرة وينتهي إلى المناطق التابعة وفي هذا الاتجاه أيضاً تتجمع كل المؤثرات التي تجعل من طرف ما « تابع » ، ومن الطرف الآخر « متبوع »[٣] .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي :

— Chilcote, R.; «Dependency: A Critical Synthesis of The Literature», In: Abu-Lughod J. and Hay, T.; Op. Cit., P.128.

(٢) نقصد بالمدينة هنا الوحدة الرئيسية التي تشكل النسق الحضري الشامل ، والتي تتحدد علاقاتها الداخلية (داخل هذا النسق) والخارجية (خارج النسق) اعتماداً على عديد من المتغيرات .

(٣) تتشكل أطراف ظاهرة التبعية من خلال عمليات مركبة وشديدة التعقيد يرتبط بعضها بالأوضاع الداخلية للمجتمع التابع ، ويتصل بعضها الآخر بالعلاقات الدولية السائدة والمهيئة أحياناً إلى قيام هذه الظاهرة . ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المقال الممتاز التالي :

- السيد الحسيني ؛ « نظرية التبعية : حوار وجدل » ، الكتاب السنوي لعلم الإجتماع (العدد الثاني) دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص١٩ وما بعدها .

ولا شك أن حركة الإستعمار العالمي بأشكالها المختلفة (العسكرية الفجة ، والسياسية السافرة ، والاقتصادية المقنعة ، والاجتماعية – الثقافية الخفية) قد أفرزت نمطاً تابعاً ليس حضرياً فقط ، وإنما مجتمعي شامل يمس كل جوانب الحياة بالمجتمع التابع .

ورغم أن حركة الإستعمار تمثل القوى الخارجية في تشكيل نمط التحضر التابع إلا أننا لا نستطيع أن نغفل التأثيرات الفعّالة التي تفرزها هذه القوى داخل المجتمع بحيث تكاد تتوحد في كثير من الأحيان مع القوى الداخلية وتتكامل معها ويصير من الصعب التمييز بينهما من حيث التأثيرات الناجمة من كلٍ .

وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن تجاهل الأدوار التي مارستها القوى الاستعمارية : البريطانية ، والفرنسية ، والهولندية ، والأسبانية ، والبرتغالية إما في : خلق مدن جديدة لم تكن قائمة من قبل ، أوإعادة تشكيل المدينة على نحو ما وفي الحالتين تكون المدينة تابعة لتلك القوى . وهناك أمثلة لا حصر لها على هذه الظواهر لمدن تقلصت وأخرى لم تزل قائمة حتى اليوم في قارات: أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية وجميعها تعرضت لشكل من أشكال التبعية التي فرضتها عليها القوى الإستعمارية .

ثانياً : الأوضاع الجغرافية :

ترتبط المدن ووظائفها بمواقعها ، ومواضعها الجغرافية[١] ، ومن ثم فإن أي نمط للتحضر يستند بصفة رئيسية إلى الأوضاع الجغرافية التي تسم المدينة أو المركز الحضري .

---

(١) يقصد « بالموضع » Site الأرض التي تنشأ فوقها المدينة بما يشمل ذلك من التضاريس المميزة للمدينة ، والتربة ، والمناخ ، والطقس أما « الموقع » Situation فيهتم بدراسة المظاهر المكانية سواء تعلقت بالشكل الفيزيقي ، أو الهيكل الاقتصادي ، أو التركيب السكاني . . . إلخ .

فمن المعلوم مثلاً أن التحضر التقليدي في العالم كان قد نشأ أصلاً في « مجتمعات نهرية » حيث اتسمت بالإستقرار الناجم من احتراف مهنة الزراعة - التي اتصفت بالبدائية أول الأمر - وسيادة العلاقات الأولية. فقد سيطرت البيئة الجغرافية هنا وأسهمت في تشكيل الملامح الأساسية للبيئتين الاقتصادية ، والاجتماعية . وكذلك فإن التحضر الصناعي قد ارتبط في نشأته بعوامل جغرافية حيث ساعد المناخ ، والتضاريس، والموارد الإقتصادية (وبخاصة المواد الأولية) ، وموقع السوق وغير ذلك على نمو الهيكل الصناعي وتطوره .

أما التحضر السريع فقد تأسس على مقومات رئيسية من بينها الأوضاع الجغرافية . فلا شك أن موقع المدينة بالنسبة إلى المدن الأخرى (داخل المجتمع) من ناحية ، وموقعها بالنسبة إلى المجتمعات الأخرى (خارج المجتمع) من ناحية أخرى يؤثران على مسائل التركيز السكاني الشديد ، والتحول السريع إلى النشاط غير الزراعي والتغير المادي السريع والملموس دون مصاحبة - بنفس الدرجة - للتغير المعنوي. أي أن الموقع - وهو أحد العناصر الهامة في الشكل الجغرافي للمدينة - قد أثر على ذات المسائل التي أفرزت نمط التحضر السريع .

وبنفس الصورة يرتبط التحضر التابع بالأوضاع الجغرافية ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى تلك الصلة الوثيقة القائمة بين مسألة التبعية ذاتها ، والمتغيرات الجغرافية . وحتى لا نقع في خطأ التحيز الذي وسم كثيراً من، الدراسات التي أسرفت في تقدير أهمية تلك المتغيرات وإعطائها وزن نسبي أكبر في تشكيل ظاهرة التبعية[1] ، فإننا نقرر أن الجوانب الجغرافية (مع اختلاف أوزانها النسبية ذاتها داخل الإطار الجغرافي) تشكل دوراً حيوياً - إضافة إلى

(١) هناك عديد من الدراسات الجغرافية التي تحيزت بشكل واضح لتأثير الأبعاد الجغرافية في تشكيل أنماط التحضر بعامة ، وفي صياغة ظاهرة تبعية المدينة بخاصة . ومن أمثلة هذه الدراسات نذكر:

— Dwyer, D.; «Attitudes Towards Spontaneous Settlement in Third World Cities», In: Dwyer, D. (ed.), Op. Cit, p.204.

الأدوار التي تمارسها الجوانب الأخرى – في صياغة ظاهرة التبعية . ولعل البعد الجغرافي يكون أشد وضوحاً وسيطرة إذا ما إرتبط بموقع مكاني محدود . فالمدينة مثلاً تتأثر بموقعها وتضاريسها وتربتها ، فضلاً عن المناخ والطقس المميزين لها ، فإذا ما اتسم نمط التحضر بهذه المدينة بالتبعية ، فإن هذا البعد الجغرافي يؤثر – مع الأبعاد الأخرى – في تشكيل ذلك النمط[١] .

ثالثاً : الأبنية الديموغرافية :

يعد البناء الديموغرافي محوراً أساسياً من المحاور التي يعتمد عليها في صياغة عملية التحضر أياً كان النمط الذي تمثله . ونقصد بالبناء الديموغرافي هنا مجموعة الظواهر المتصلة بالسكان سواء اتصلت بأحجامهم أو كثافتهم أو توزيعهم أو خصائصهم ، سواء ارتبطت بثبات السكان أو حركتهم . فالمواليد ، والوفيات والخصوبة فضلاً عن الهجرة (من المكان وإليه) تعد ظواهر أساسية تحدد ملامح البناء الديموغرافي . ويستند كثير من الباحثين في مجال الدراسات الحضرية إلى فهم عملية التحضر ، وقياس درجته فضلاً عن التمييز بين الأنماط الحضرية والريفية إلى البناء الديموغرافي (وبخاصة ما يتصل منه بحجم السكان) فقد استخدم كمقياس للتعرف على طبيعة العمليات والظواهر السائدة بالنمط الحضري .

ويرى بعض الديموغرافيين أن السكان هم العنصر الفاعل والمؤثر في نشأة أي نمط للتحضر ، ومن ثم فإنه إذا اتسم هذا النمط بالتبعية مثلاً فإن السكان هم المشاركون بل هم المسئولون عن نشأة ظاهرة تبعية المدينة ، كما أنهم أيضاً هم الذين يعول عليهم – إن أرادوا واستطاعوا – إخراج مجتمعهم من مأزق

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Roberts, B.; «Center and Periphery in The Development Process: The Case of Peru», In: Abu-Lughod, J. and Hay, R. (eds.), Op. Cit., P. 176.

التبعية التي يعانيها[١] .

رابعاً : الهياكل الإقتصادية :

يعد الهيكل الاقتصادي مسئولاً بصفة رئيسية عن إحداث التغيرات المادية التي يشهدها المجتمع الحضري . ويبدو أن تأثير هذا الهيكل يكون أكثر وضوحاً في نمط التحضر التابع أكثر من أي نمط آخر . ذلك أن التأثيرات الخارجية (التي هي محور نمط التحضر التابع) تعتمد بصفة رئيسية على البناء الاقتصادي سواء للمجتمع التابع أو الآخر المتبوع . فتصدير المواد الأولية مثلاً – وهو أحد عناصر ذلك البناء – يحدد منذ البداية طرفي العلاقة التي تشكل ظاهرة التبعية فالطرف الأول وهو الذي يملك المواد الأولية لا يستعملها بل ولا يقدر وحده على استخراجها ، وفي الوقت نفسه لا يملك في الغالب غيرها لتشكل الإطار الكلي لاقتصاده . ومن ثم فهو يتجه إلى طرف آخر قادر على استغلالها مقابل عائد مادي يتجسد في كثير من الأحيان في شكل واردات سلعية[٢] .

خامساً : الأطر الاجتماعية – الثقافية :

يمثل الإطار الاجتماعي – الثقافي البعد المعنوي لنمط التحضر التابع فلا شك أن الأبعاد التاريخية ، والأوضاع الجغرافية ، والأبنية الديموغرافية ، والهياكل الاقتصادية تشارك جميعاً في صنع إطار إجتماعي – ثقافي خاص بكل نمط للتحضر . وفي حالة التحضر التابع يكون هذا الإطار تابعاً أيضاً للمجتمع – أو المجتمعات – التي تمارس سيطرتها على المجتمع الحضري التابع . بل أن نسق القيم السائد فيه يتشكل من خلال مصدرين: أولهما المجتمع الأصلي الذي

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي :

— Simmons, B. and Tennant, A.; «Urban Population Densities: Structure and Change», Geog. Rev., Vol. 53, 1963.

(٢) نحيل القارىء في هذه النقطة للمرجع التالي :

— Perloff, H. and Wingo, L. (eds); «Issues in Urban Economics», John Hopkins Press, N.Y,. 1966.

يضم طبقات وفئات متعددة ومتباينة ، وثانيهما المجتمع الآخر ذو التأثير الفعّال على أنساق القيم بالمجتمع الأول ؛ الأمر الذي يسبب حالة من الثنائية أو الإزدواجية [١] .

وإذا كانت منظومة الظروف التاريخية التي تشكلت من خلال العناصر الخمسة السابقة تعكس – في ذات الوقت – الدعائم التي يرتكز عليها التحضر التابع ، فإننا ينبغي أن نعتمد عليها أيضاً في مناقشة الإطار الشامل الذي يحيط بهذا النمط من التحضر ، ألا وهو فكرة التبعية .

وعندما نناقش التحضر التابع في سياق ظاهرة التبعية فإنه يتعين علينا بداية أن نحدد المقصود بهذه الظاهرة التي تشكل إطار المناقشة .

ومن الثابت أن عقد السبعينات من هذا القرن قد شهد نمواً متزايداً ومكثفاً في الدراسات التي فحصت مفهوم التبعية وحاولت تحديد أبعاده وتتبع جذوره التاريخية ، وهيأت بالتالي السبيل للتعرف واقعياً على المجتمعات التي تعاني من ظاهرة التبعية .

ومن المؤكد أيضاً أن باحثي مجتمعات أمريكا اللاتينية (وبخاصة من تخصص منهم في شئونها الاقتصادية) هم الذين أثروا فكرة التبعية بما قدموه من دراسات متعمقة تشرح جوانب الفكرة وتحلل أبعادها [٢] .

وإذا كان لفظ « التبعية » Dependency يوحي « بالاتكالية » أو « الاعتمادية » فإنه يعكس أيضاً معنى الخضوع لسلطة أوسلطان . وتتبلور كل هذه المترادفات في مضمون بسيط يتحدد في « افتقاد الاستقلال » ، ويتشكل في « ممارسة السيطرة » .

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Park, R.; «The City: Suggestions for The Investigation of Human Behaviour in The Urban Environment», The A.I.P Vol. 66. March 1956.

(٢) نذكر من هؤلاء الباحثين : أوبراين O'Brien ، تشيلكوت Chilcote ، بريبش Prebisch ، فرانك Frank ؛ فالشتاين Wallestein .

ومن ثم فإن مضمون فكرة التبعية لا يظهر دون وجود طرفين في علاقة.أما الطرف الأول فهو « مسيطر » ويفرض سيطرته على الطرف الثاني وهو بطبيعة الحال « التابع » .

وفي تفسير فكرة التبعية ظهرت كتابات عديدة ودراسات شتى . ورغم إختلاف الرؤى والمناهج التي اعتمدت عليها هذه الدراسات في تحليل الفكرة ، إلا أنه من الممكن بلورة الإتجاهات المختلفة التي ظهرت في هذا الخصوص في اتجاهين رئيسيين[١] :

أما الاتجاه الأول فلا يزيد في تفسيره لظاهرة التبعية عن تقرير الواقع الفعلي للعلاقة بين المجتمعات إذ أنه ينظر إلى التبعية على أنها مجرد علاقة تنشأ بين دولة « مسيطرة » ، وأخرى « تابعة » وأن محور التبعية هنا إقتصادي بالدرجة الأولى حيث تلعب ظروف التجارة الخارجية[٢] دوراً بالغ الخطورة في إذكاء روح التبعية إذ أنها تزيد من درجة تخلف المجتمعات التابعة (المتخلفة) في ذات الوقت الذي تقوى فيه اقتصاديات الدول المتقدمة أصلاً ؛ ومن ثم فإنها علاقة تؤدي إلى تكريس التبعية وتدعيمها . ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن دراسة اتجاهات هذه العلاقة ، وتحديد مصادرها ، والتعرف على تأثيراتها ورصد نتائجها هي خطوات إجرائية أساسية لابد منها للتوصل إلى تفسير شامل لظاهرة التبعية . غير أن هذا الاتجاه في التفسير لم يفعل سوى تقرير ما هو كائن بالفعل ، ولم يزد بأكثر من تقديم وصف تفصيلي لملامح كل طرف من أطراف

---

(١) راجع في هذا السبيل .
- السيد الحسيني ؛ « نظرية التبعية : حوار وجدل » ، مقال سابق .

(٢) عندما بحث « ميردال » G.Myrdal ظاهرة التخلف عموماً -بما تشمله من تبعية- فإنه اعتمد في دراساته الرائدة في هذا المجال على التحليلات الواقعية للمجتمعات المتخلفة في العالم (وبخاصة في قارة آسيا) وينتهي إلى إلقاء المسئولية والتبعة بشكل مباشر على العلاقات غير المتكافئة بين الدول ، والتي نجمت - في نظره - عن أسلوب التجارة الخارجية ،وكذلك ما لوحظ من علاقات إستغلال وسيطرة مارستها القوى الاستعمارية - ولفترات طويلة - على تلك البلاد التي نصفها اليوم بالتخلف ، والتبعية .

العلاقة . ولكنه لم يتطرق إلى تحليل ما يحدث بالفعل في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية لكلا المجتمعين (وبخاصة التابع منهما) وأن هذه الأبنية تكون مسئولة في كثير من الأحيان عن تبعية معظم المجتمعات المتخلفة[١] .

ومن هنا تأسس الاتجاه الثاني وكان أبرز رواده « أوبراين »[٢] . O'Brien حيث يرى - من خلال هذا الإتجاه - أن الأبنية الداخلية للمجتمعات التابعة تعاني من خلل في تكويناتها الذاتية من جانب وفي علاقاتها بعضها ببعض من جانب آخر . وتتعلق هذه الأبنية أساساً بالهيكل الاقتصادي ، والنظام السياسي ، والتركيب الاجتماعي ، والإطار الثقافي وهي المجالات الرئيسية التي تجسد التبعية في المجتمع المتخلف . ويضيف أنصار هذا الإتجاه أن المصالح والعلاقات الطبقية بالمجتمعات التابعة تتدعم في ظل التبعية ، ومن ثم فإنها تسعى للحفاظ على « المناخ » الذي يبقى على التبعية ويدعمها .

ولا شك أن هناك إتجاهات أخرى عديدة تسعى إلى تفسير ظاهرة التبعية وتحاول صياغة نظرية بصددها ولعل اتجاه « أندر فرانك » A. Frank هو أبرز هذه الإتجاهات وأهمها فهو يعد من أوائل العلماء الذين اهتموا بدراسة ظاهرة التبعية من منظور عالمي حيث يرى أن العلاقات الاستغلالية التي تكونت عبر التاريخ هي التي دعمت تبعية مجتمع لمجتمع آخر ، وهو يطلق على المجتمعات المسيطرة لفظ « العواصم » أما المجتمعات الأخرى التي تدور في فلكها فيسميها « توابع »[٣] .

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Amin, S.; «Underdevelopment and Dependence in Black Africa: Origins and Conemporary Forms», In: Abu-Lughod J. and Hay, R. (eds.), Op. Cit., P. 140.

(٢) لمزيد من التفصيلات في آراء «أوبراين» راجع :

— O'Brien, P.; «A Critique of Latin American Theories of Dependency», In: Oscaal, I. (ed.); «Beyond The Sociology of Development», Routledge and Kegan Paul, London, 1975.

(٣) أنظر في هذا الشأن :

— Frank, A.; «Latin America: Underdevelopment or Revolution?», Monthly Review Press, N. Y., 1969.

ويبدو أن تحليل البناء الطبقي في المجتمعات التابعة مسألة قد تجاهلتها دراسات عديدة أجريت على المجتمعات المتخلفة حيث كان الاهتمام منصباً على تحليل الهياكل الاقتصادية لهذه المجتمعات ومحاولة استنباط المؤشرات الدالة على وجود التبعية الاقتصادية ، وتحديد النتائج المترتبة عليها ، فضلاً عن تصور الحلول والأساليب التي يمكن استخدامها للحد من سلبياتها .

ورغم أننا لا ننكر أهمية رصد مظاهر النمو الاقتصادي وما يتعرض له من مآزق (التبعية أهمها) فإننا لا نوافق أن يتم التحليل الاقتصادي في فراغ ، وأن ينتهي إلى مجرد التعرف على المتغيرات المادية المؤثرة في الهيكل الاقتصادي لمجتمع ما . فالواقع الإجتماعي يشهد بأن كل المتغيرات تصب في النهاية في « البنية الاجتماعية » فتعطيها شكلاً خاصاً وتطبعها بطابع معين لتشكل « نموذجاً مجتمعياً » يتميز بنسق قيمي له ملامحه ، وبتركيب طبقي له قسماته ، وبعلاقات اجتماعية لها خصائصها[1] .

ومن اللافت للنظر أن كثيراً من الباحثين في قضية التبعية - وبخاصة في السنوات القليلة الماضية - لم يتناولها في إطارها المحلي المحدود وإنما كان تصورهم نابعاً من الإطار العالمي الشامل . كما أن معظم الكتابات الحديثة في هذه الظاهرة لم تكتف برصد مؤشراتها واستنتاج مدلولاتها ، وإنما أضافت إلى ذلك تحليلات عن واقع المجتمعات التابعة ذاتها وكيف أن هذه المجتمعات بتركيباتها الاجتماعية ، وهياكلها الاقتصادية ، ونظمها السياسية تشجع في كثير من الأحيان إقامة نظم تسمح بمزيد من التبعية للمجتمع وتؤدي بالتالي إلى تكريس التخلف[2] .

---

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدرين التاليين :

— Brett, E.; «Dependency and Development: Some Problems Involved in The Analysis of Change in Colonial Africa», Univ. of Pittsburgh Press, 1971.

— Brookfield, H.; «Independent Development», Prentic-Hall, N.J., 1975.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

— Furtado, C.; «The Concept of External Dependence in The Study of =

وإذا كان العرض السابق بمثابة مقدمة موسعة وتفصيلية عن فكرة التبعية وكيفية تجسيدها في « ظاهرة » متفشية في بلدان العالم الثالث ، فإن ذلك كان ضروري كي نناقش نمط التحضر التابع في سياق تلك الفكرة (أي فكرة التبعية) .

من البديهي أن كل نمط معيشي لابد له أن يتأثر بالإطار المجتمعي الشامل الذي يوجد به . ومن الثابت أيضاً أن هناك « خصوصية » تميز البناءات الداخلية للمجتمعات وترجع في الأصل إلى المقومات التي يرتكز عليها كل مجتمع سواء كانت جغرافية ، أو تاريخية ، أو حضارية ، أو اقتصادية ، أو سياسية ، أو اجتماعية - ثقافية أو كل ذلك ممتزجاً ومتفاعلاً في نسق كلي شامل .

وفي ضوء هاتين المقولتين يمكن الزعم بأن التحضر أيضاً يتأثر بالإطار المجتمعي الشامل فوق أنه يتميز بذات الخصوصية التي يتسم بها المجتمع بعامة . ومن ثم فإن التحضر بالمجتمعات التي تعاني من التبعية لابد أن يكون تابعاً أيضاً[١] .

والتحضر التابع - وفق التعريف الإجرائي السابق - يتشكل وينمو في ظل الظروف المهيئة لنموه ، وهي - كما تقدم - ظروف تتشكل من خلال محورين : أما الأول فخارجي يتحدد من القوى المسيطرة التي تسعى إلى استغلال البلدان الأفقر والأكثر تخلفاً فتجعلها تابعة لها وتدور في فلكها دائماً. بينما المحور الثاني داخلي يتشكل في ضوء ضعف البناءات الداخلية للمجتمعات التابعة ؛الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التبعية ويشجع بالتالي من وجود القوى الخارجية ويتعاون معها في تحقيق المصالح المشتركة بينهما .

= Underdevlopment», In: Wilber, Ch. (ed.); «The Political Economy of Development and Underdevelopment», Random House, N.Y., 1973.

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Jakobson, L. and Prakash, V. (eds.); «Urbanization and National Development», Beverly Hills, N.Y., 1971.

وحتى يمكننا مناقشة قضية التحضر التابع في سياق فكرة التبعية وكيف يمكن أن يتسق هذا النمط من التحضر مع النمط المجتمعي الكلي ، فمن الضروري أن نتعرف على مسائل أساسية ترتبط بهذا النمط من التحضر . ومن ثم فإننا سنحاول في الفقرات التالية أن نحلل مصادر التحضر التابع ، ونحدد أطرافه ، ونناقش متغيراته ، وندرس تأثيراته ، ونناقش نتائجه .

ففيما يتعلق بالمصادر التي شكلت هذا النمط من التحضر فإنه يمكن تحديدها في مصدرين رئيسيين : أما الأول فخارجي يتمثل في العواصم - كما يطلق عليها « فرانك » - التي تمارس السيطرة والاستغلال بالنسبة للمجتمعات التي يمكن أن تدور في فلكها لأسباب سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية - ثقافية . ومن الطبيعي أن تتجه هذه السيطرة وذلك الاستغلال إلى المواقع « المركزية » والمؤثرة في حركة المجتمع التابع ، ولا يوجد أوضح من « المدينة » مركزية وتأثيراً في شئون ذلك المجتمع[١] .

بينما المصدر الثاني داخلي يتشكل من خلال الأنساق التي يتكون منها المجتمع التابع فلا شك أن الأنساق القرابية ، والاقتصادية ، والسياسية فضلاً عن أنساق القيم والعادات والتقاليد ذات التأثير الغلاب في حياة المجتمعات المتخلفة بصفة خاصة .

ومن الطبيعي أن تتكامل المصادر الخارجية والأخرى الداخلية في صياغة التحضر التابع فكل منهما يشجع على وجود الآخر ، ويسعى إلى تدعيمه ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى توحد المصالح فيما بينهما[٢] .

---

(١) يمكن تفصيل هذه الفكرة بالمرجع التالي :

— Mc Gee, T.; «The Urbanization Process in The Third World: Explorations in Search of a Theory», G. Bell and Sons Ltd., London, 1971.

(٢) لا يخلق التكامل بين المصادر الخارجية والداخلية نمط التحضر التابع فقط ، وإنما يشكل كل الظواهر القائمة بالمجتمعات المتخلفة ، وقد تطغى إحداهما على الأخرى حسب ظروف كل ظاهرة .

أما أطراف نمط التحضر التابع فتتشكل في ضوء محورين رئيسيين فأما الأول فهو الذي يحدد عناصر عملية التحضر ذاتها ، بينما يتمثل الثاني في المقومات الرئيسية لظاهرة التبعية (وهو ما سبق أن أشرنا إليه) وفيما يتعلق بالمحور الأول فإنه يمكن القول أن الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية بمجتمع حضري ما تجعله معتمداً - بشكل أو بآخر - على الإمكانات القائمة بمنطقة أخرى (وبخاصة الإمكانات الاقتصادية) . ويلاحظ هذا الشكل على المستويين المحلي ، والدولي (وإن كان أبرز وضوحاً على المستوى المحلي) . حيث يظل المجتمع المعتمد (التابع) في حاجة ماسة ومستمرة لمجتمع آخر (هو في هذه الحالة مسيطر) كي يتمكن من تزويده بكل - أو بمعظم - مقومات وجوده حتى يضمن له البقاء والاستمرار .

وإذا كانت هذه الصورة واضحة كل الوضوح بين الأنماط الحضرية ، والأخرى الريفية ببلدان العالم الثالث فإنها قائمة أيضاً داخل كل نمط على حدة . وإذا كان ما يهمنا هنا يتركز في « حالة التبعية » التي تظهر داخل النمط الحضري ،فإنه ينبغي أن نبدأ بالبديهية التي تسلم بوجود « درجات » للتحضر ، وتعترف بتشكله وفق « أنماط » متعددة قد يوجد بعضها - أو جميعها - داخل المجتمع الواحد .

ولعل هذه البديهية تقودنا إلى المحور الثاني الذي يخرج حالة التبعية - مؤقتاً - من الحدود المحلية الإدارية وينطلق بها إلى النطاق العالمي حيث يتحدد موقف المجتمع كله - بأنماطه المعيشية المختلفة - إن كان مسيطراً ، أو تابعاً[١] .

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Friedmann, J.; «Cities in Social Transformation», Comparative Studies in Society and History, IV, Nov. 1961.

وإذا كانت الأطراف الكلاسيكية لظاهرة التبعية قد تحددت - حسبما تقدم - في ضوء طرفين رئيسيين أحدهما مسيطر ، والآخر تابع فإن الواقع يشهد بأن هذين الطرفين لا يتسببان في خلق حالة التبعية دون أن تكون الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمع التابع - على وجه الخصوص - « مستوعبة » لهذه الحالة، بل ومدعمة لها ومشجعة ودافعة لمزيد من التبعية[1] .

وإذا حاولنا التعرف على المتغيرات الرئيسية التي يستند إليها التحضر التابع فإننا سنعتمد ولا شك على مصادره وأطرافه، فمنها تنبع تلك المتغيرات التي يمكن تحديدها بإيجاز في ثلاثة مجموعات رئيسية : أما المجموعة الأولى فهي متغيرات « مكانية » تتمثل في الأوضاع الجغرافية ، والأنماط الفيزيقة ، والأشكال العمرانية التي يوجد عليها المجتمع الحضري . وتبعاً للظروف والأحوال التي توجد عليها هذه العناصر يتحدد الإطار المبدئي لحالة التبعية . فإذا كان الموقع الجغرافي للمجتمع الحضري متاخماً لمجتمع آخر مثلاً فإن فرصة التبعية والاعتمادية تكون ولا شك أكبر ، كما أن الأنماط الفيزيقية التي تميز المجتمع الحضري (مثل طبيعة التربة ، وشكل التضاريس ، واستخدامات الأماكن وما إلى ذلك) تؤثر تأثيراً مباشراً في مدى تبعية المكان الحضري لمكان آخر قد يكون متميزاً عليه في تلك العناصر .

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من المتغيرات فإنه يمكن وصفها بأنها « مادية » وهي تتمثل في الإمكانات الاقتصادية المتاحة لمنطقة حضرية ما . ولعل وجود هذه الإمكانات - في حد ذاته - غير كاف لوصف المنطقة « بالغنى » الاقتصادي إذ أن الأمر يتصل أولاً وأخيراً بنوعية استخدامات هذه

---

(١) تمثل بلدان أمريكا اللاتينية نموذجاً حياً ومعاصراً لنمط التحضر التابع بالعالم - كما سيرد فيما بعد عند معالجة النماذج - فقد كانت أبنيتها الاجتماعية - بصفة خاصة - مشجعة على نمو هذا النمط . وفي هذه النقطة يمكن مراجعة المصدر التالي :

— Morse, R.; «Recent Research on Latin American Urbanization: A Selected Survey with Commentary»,, Latin American Research Review, 1965.

الإمكانات ودرجة الإفادة منها . ومن ثم فإن هناك مناطق عديدة ذات موارد اقتصادية وفيرة ولكنها غير مستخدمة إستخداماً أمثلاً الأمر الذي يتسبب معه في تبعية المنطقة لغيرها من المناطق التي قد تكون في حالة « أفقر » اقتصادياً ولكنها - ومع ذلك - تمارس السيطرة والاستغلال على المناطق الأخرى[١] .

أما المجموعة الثالثة فهي متغيرات اجتماعية - ثقافية وترتبط بصفة رئيسية بالأبنية الاجتماعية ، والأطر الثقافية السائدة بالمجتمع . وهي لا تتسم بالتبعية لمجرد وجودها في مجتمع تقليدي[٢] ، وإنما تكتسب هذه الصفة من خلال المصادر والأطراف سالفة الذكر والتي تعتمد بشكل رئيسي على وجود طرف خارجي تنسجم مصالحه مع مصالح بعض الجماعات الطبقية الموجودة بالمجتمع الذي تفرض عليه السيطرة وتمارس بشأنه كل صنوف الاستغلال ، ومن هنا يوصف البناء الإجتماعي بهذا المجتمع بالتبعية .

وعندما نفحص التأثيرات التي تفرزها الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بنمط التحضر التابع فإننا نلحظها تتخذ اتجاهات متعددة . ورغم أن التأثير العام والشائع يمكن تمييزه بسهولة متجهاً من النمط المسيطر إلى النمط التابع ، فإن الإتجاه الآخر والمعاكس قائم ومن الممكن تصوره . صحيح أن تأثيره ضعيف وبسيط إذا ما قورن بالاتجاه الأول إلا أن هذا الضعف هو ذاته ضمن العوامل التي تغرى الطرف المسيطر على زيادة سيطرته وممارسة أنماط إستغلاله[٣] .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي :

— Artle, R.; «Urbanization and Economic Growth in Latin America», Institute of Urban and Regional Development, Univ. of California, 1970, 1970.

(٢) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Southall, A. (ed.); «Urban Anthropology: Cross-Cultural Studies of Urbanization», Oxford Univ. Press, 1973.

(٣) من الطبيعي أن أية علاقة بين نمطين لا تتحدد من خلال اتجاه واحد ولهذه العلاقة وإنما قد يكون هذا الاتجاه أو ذاك غلّاب في تأثيره ومن ثم يكون بارزاً وواضحاً في تحديد مضمون العلاقة .

ومن اللافت للنظر أن التأثيرات النابعة من نمط التحضر التابع لا يقتصر مجالها على المجتمع التابع فقط وإنما تتعداه إلى الأنماط المعيشية الأخرى سواء كانت هي المسيطرة عليه ، أو كانت أكثر تبعية منه . فلو افتراضنا مثلاً مركزاً حضرياً يتسم بدرجة متوسطة من التحضر ويضم بين حدوده الجغرافية النمط الحضري البحت والآخر الريفي البحت ، فإن تأثيراته تتفاوت في نوعيتها ودرجتها طبقاً للمجال الذي تتجه إليه هذه التأثيرات ، وتبعاً للأبنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل مجال .

غير أن ذلك المركز الحضري المفترض قد يكون هو بدوره تابعاً لمركز حضري آخر أشد في تأثيراته كي يدور (هذا المركز الأخير) في فلك مركز حضري ثالث .. وهكذا.ومن هنا يمكن أن يلعب المركز الحضري الواحد دورين قد يبدوان متعارضين وهما : الدور المسيطر ، والدور التابع . ولكننا إذا ناقشنا هذه الأوضاع في ضوء دراسة « الهيراركية الحضرية»[1]. Urban Hierarchy لتبينا المدى الذي يمكن أن تصل إليه التأثيرات الناجمة من نمط التحضر التابع .

وإذا كنا سنتعرض في نهاية هذه النقطة الرئيسية لمناقشة النتائج المترتبة على ذلك النمط من التحضر فإنه ينبغي أن نسلم بداية بأن نتائج عملية التحضر عموماً لا تسير في خط مستقيم يبدأ من نقطة لينتهي إلى أخرى ، وإنما هي تتسم بالدينامية والتأثير المتبادل بين عناصرها .

وإذا كان نمط التحضر التابع يوحى بنتيجة حتمية - منطقية تتمثل في التبعية ، فإن هذه النتيجة يمكن تحليل عناصرها في ضوء الأبنية الاقتصادية ،

---

(١) تعني دراسة « الهيراركية الحضرية » بتصنيف المدن (أو المراكز الحضرية) إلى فئات أو مراتب مختلفة طبقاً لمعايير عديدة من أهمها : حجم السكان ، ووظيفة المكان . ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب انظر :

— Hamdan, G.; «Studies in Egyptian Urbanism», The Renaissance Bookshops, Cairo, 1959.

والاجتماعية – الثقافية السائدة بالمجتمع التابع .

ففيما يتعلق بالبناء الاقتصادي يلاحظ أن النمط الحضري التابع يصير مستهلكاً فقط للسلع والخدمات التي تأتي إليه من المجتمعات الأخرى (سواء كانت داخلية أو خارجية) كما أن انخفاض معدل الانتاجية ، ومتوسط الدخل ، ومعدل الادخار تعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة للتبعية ، فضلاً عن إنعدام وجود تخصص إنتاجي تقريباً . أما الأبنية الاجتماعية – الثقافية فهي تعد سبباً للتبعية ونتيجة لها في ذات الوقت.أما إذا ناقشناها باعتبارها نتيجة فإن تفسخ التركيب الإجتماعي ، وضآلة الشعور بالانتماء ، وعدم وجود اتساق بين عناصر البناء الثقافي القائم تعد من النتائج الرئيسية في هذا الجانب[١] .

وقبل أن نفحص بعض « النماذج » الدالة على وجود « نمط » التحضر التابع نود الاشارة إلى حقيقة هامة مفادها أن الشكل الحضري الواحد قد يجمع بين أكثر من نمط في ذات الوقت . فمن الممكن مثلاً أن يكون نمط التحضر سريعاً ، وتابعاً في نفس الوقت ، وقد يكون صناعياً وسريعاً وهكذا . . . كما أن هناك حقيقة أخرى (لا تكشفها سوى عملية فحص النماذج) تتبدى في أن النموذج الواقعي الواحد قد يجمع بين أكثر من نمط في ذات الوقت . فبعض الخبرات المجتمعية – مثل بلدان أمريكا اللاتينية – تكشف أن هناك أنماطاً للتحضر : الصناعي ، والسريع ، والتابع قد نشأت جميعاً لأسباب متفاوتة ، وينجم عن كل نمط مجموعة من النتائج التي تميزه عما عداه . . . هي فقط تتجاور معاً في مكان واحد[٢] .

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدرين التاليين :

— Scott, G. and others (eds.); «The New Urbanization», St. Martin Press, Inc., N.T., 1968.

— Ralph, B.; «Urbanism, Urbanization and Acculturation», Op. Cit., P. 57.

(٢) نقصد بذلك أنه رغم التجاور المكاني للأنماط الحضرية المتعددة إلا أن كل نمط لا يزال يحتفظ بمقوماته وعناصره الذاتية ، وفي ذات الوقت لا نستطيع أن ننكر أمر التفاعل وتبادل التأثير بين بعضها البعض .

ولعل هذه المقدمة كانت ضرورية قبل أن نعرض لبعض النماذج الواقعية للتحضر التابع إذ أننا سوف نعتمد على بعض خبرات بلدان أمريكا اللاتينية (غير التي سبق أن اعتمدنا عليها في تحليل بعض نماذج التحضر السريع) ، فضلاً عما سنحاوله من تحليل بعض نماذج من مجتمعات الخليج العربي .

تعد بلدان أمريكا اللاتينية نموذجاً كلاسيكياً يعتمد عليه في الغالب لمناقشة فكرة التبعية عموماً - مثلما تقدم - ولعل ذلك يرجع إلى أسباب عديدة لا نستطيع أن نضع الإستعمار في مقدمتها (رغم أنه ضمن الأسباب الحيوية) إذ أن هناك مجتمعات أخرى آسيوية وأفريقية تشابهت معها واشتركت في هذا المتغير (أي الإستعمار) وعانت - ولا تزال - من التبعية ، ومع ذلك يصير من الصعب اعتبارها نماذج مثالية على تلك الفكرة . أما الأسباب الرئيسية والتي لا يمكن تجاهل فعّاليتها فتتشكل من العلاقات الخارجية لهذه البلدان بما حولها وهي علاقات تكونت في ضوء أبعاد تاريخية ، وجغرافية ، وإيكواوجية ، واقتصادية ، واجتماعية ؛ فضلاً عما يعانيه المجتمع - داخلياً - من اهتراء في أبنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص .

ولا نستطيع أن ننكر ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث التي أجريت على مجتمعات أمريكا اللاتينية وبخاصة ما يتعلق منها بمجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بها [(١)] . فقد كانت - ولا تزال - مجالاً بكراً لعديد من الظواهر متعددة الجوانب والاتجاهات . فالحضرية مثلاً (باعتبارها ظاهرة) قد نشأت بمجتمعات أمريكا اللاتينية عموماً كرد فعل طبيعي لأبعاد تاريخية

---

(١) ليس أدل على ذلك من نشأة ذلك الفرع الذي أصبح مستقراً الآن في علم الاجتماع ونقصد به « علم اجتماع أمريكا اللاتينية » The Sociology of Latin America حيث سعى إلى الاهتمام بكثير من الظواهر الخاصة التي تميز هذه المجتمعات . . ويمكننا في ذلك أن نشير إلى المرجعين التاليين :

— Frank, A.; «Capitalism and Underdevelopment in Latin America», Monthly Review Press, N.T., 1967.

— Durand, J. and Peláez, C.; «Patterns of Urbanization in Latin America», In: Breese, G; «The City in Newly Developing Countries», Op. Cit., p. 166.

- حضارية ، وأوضاع اقتصادية - اجتماعية ، وظروف سياسية - دولية .

ومن الثابت تاريخياً أن نمو المراكز الحضرية كان سابقاً على وجود الاستعمار البرتغالي والأسباني ببلدان أمريكا اللاتينية بعكس ما حدث في كثير من مجتمعات قارتي آسيا وإفريقيا حيث اقترن الوجود الاستعماري بنشأة عديد من المدن بها[١] .

غير أن ذلك لا يعني أن مدناً لم تظهر في أحضان المد الاستعماري (الذي وصل إلى ذروته خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر) وإنما كانت المدن التي برزت آنذاك موجهة أصلاً لخدمة أغراض النظام الاستعماري حيث كان ارتباطها « بمدريد » مثلا يفوق بكثير ارتباطها بالمناطق التي نشأت بها أصلاً . ومن ثم فقد كانت « مدناً مصطنعة » برزت في فترة تاريخية لتحقيق غرض معين ؛ الأمر الذي لم يضمن لها فيما بعد البقاء والاستمرار حيث زالت معظم الأسباب التي دفعت لوجودها .

ولعل مصطلح « التحضر التابع » قد نشأ ليعبر تماماً عن أوضاع كثير من مدن أمريكا اللاتينية عندما كانت ترزح تماماً تحت سيطرة الاستعمار الأسباني الذي استمر حتى بدايات القرن التاسع عشر تقريباً . وقد حاول « الأسبان » خلال فترة استعمارهم لبلدان أمريكا اللاتينية الاستفادة من أمكانيات الاتساع المكاني حيث ظهرت بوادر التخطيط الحضري وكانت أهم ملامحه متمثله في البحث عن استخدامات بديلة للأرض ومن ثم تحدد النمط الإيكولوجي لتلك المدن وظهرت مواقع الأسواق ، والمناطق السكنية ، والمساحات الخضراء ؛الأمر الذي أدى تدريجياً إلى ارتفاع الكثافة السكانية بالمدن[٢] .

---

(١) — Morse, R.; «Recent Research on Latin American Urbanization» Op. Cit., p. 472.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع :

- السيد الحسيني ، المدينة ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

ولا نستطيع أن نتوقع أن تغيراً جذرياً لابد أن يقع فور حصول دول أمريكا اللاتينية على استقلالها وأن نمط التحضر التابع سيتحول إلى نمط آخر . فقد ظلت الأبنية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية تقريباً كما هي (على الأقل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر) ولا يرجع ذلك فقط إلى الطول النسبي لفترة الاستعمار ، وإنما أيضاً لطبيعة تلك الأبنية التي تكونت ورسخت وصارت هناك قواعد تحكمها ، وطبقات تتحكم فيها وتستفيد منها .

فالهيكل الاقتصادي قد اعتمد بصفة رئيسية على النشاط التجاري واستغلت المدن « كأسواق تجارية كبيرة »[1] . أما البناء الاجتماعي فقد تميز بضآلة حجم الطبقة الوسطى ، وغلبة الطبقة الدنيا (عددياً) مقابل التميز الواضح لطبقة الموسرين وامتداد نفوذهم إلى المجالات الاقتصادية والسياسية .

وبدأت المدن تلعب دوراً سياسياً في هذه الفترة (على الأقل تلك المدن العواصم التي تمثل واجهة الدولة) .

وإذا قورنت هذه الفترة ، بالنصف الثاني من ذات القرن (التاسع عشر) فإننا نلحظ تغيرات حيوية وهامة قد حدثت في كافة الأبنية السابقة . ولعل البناء الاجتماعي كان أبرز الأبنية التي شهدت مثل هذا التغير. فقد حدث نمو ملحوظ في حجم الطبقة الوسطى الحضرية ، وازدادت - خلال هذه الفترة - حركة الهجرة الوافدة إلى أمريكا اللاتينية عموماً وكان من الطبيعي أن تستقر هذه الموجات من الهجرة في المدن . وحتى إذا إفترضنا أن هؤلاء الأفراد المهاجرين كانوا من طبقة أقل من الوسطى فإنهم سرعان ما يتحولون إلى الطبقة الوسطى بفضل الحراك المهني الذي أصابوه ، والنمو الدخلي الذي حققوه .

---

(١) — Davis, K.; «Colonial Expansion and Urban Diffusion in The Americas», In: Dwyer, D.; «The City in The Third World» Op. Cit., p. 34.

ومن المهم هنا ونحن نناقش نموذجاً مثالياً للتحضر التابع أن نلقي بعض الضوء على الفروق القائمة بين مدن أمريكا الشمالية ، ومدن أمريكا الجنوبية (اللاتينية) في فترة معينة (هي فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر) . فبينما حرصت الأولى على تدعيم مكانتها السياسية ، أبدت الثانية إهتماماً كبيراً بتثبيت وظيفتها الاقتصادية . ورغم ذلك فإن الأدوار التي قامت بها الطبقات الاجتماعية جد مختلفة في كلٍ، فبينما لعبت الطبقة الوسطى أدواراً اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية في مدن أمريكا الشمالية نكاد لا نجد نظيراً لهذا الموقف الطبقي بمدن أمريكا اللاتينية[1] . فإذا أضفنا إلى ذلك، التفاوتات الضخمة في متوسط الدخل ، ومستوى التعليم ، ومعدل أداء الخدمات لتبين بوضوح الفارق الضخم بين النمطين من المدن .

أما القرن العشرين فقد شهد نمواً ملحوظاً في معدل التحضر ببلدان أمريكا اللاتينية عموماً[2] . غير أن هذا المعدل (الذي يقدر بنسبة الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة بالنسبة لبقية السكان) يتفاوت بين دول أمريكا اللاتينية ذاتها فيشهد الجزء الجنوبي من أمريكا اللاتينية والتي تضم: الأرجنتين ، وشيلي ، وأرجواي نموذجاً من أكثر النماذج حضرية بين بلدان أمريكا اللاتينية حيث يعيش أكثر من نصف سكان هذه الدول في مدن من الحجم المشار إليه سلفاً . فالأرجنتين مثلاً قد فاقت كل ذلك حيث بلغ معدل التحضر فيها حوالي ٥٧٪ ، ولكنه ينخفض إنخفاضاً ذريعاً في «هندوراس» (عام ١٩٦١) ليصل إلى حوالي ١١٪ ويواصل إنخفاضه ليبلغ في « هاييتي » إلى حوالي ٥٪.

---

(١) السيد الحسيني ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) يعتبر بعض الباحثين في شئون التحضر ببلدان أمريكا اللاتينية أن معدل التحضر بها يعد من أعلى المعدلات بالعالم وبخاصة إذا ما قورن بمثيله ببقية مجتمعات العالم الثالث في قارتي آسيا ، وأفريقيا .

وليت الأمر يتوقف عند حد التفاوت في درجة التحضر التي تنبع أصلاً من هيكل ديموغرافي له ملامحه الخاصة ، وإنما هناك إختلافات أخرى عديدة قائمة بين هذه البلدان إبتداء بالنظام السياسي الذي تسير عليه، وإنتهاء بالتركيب الطبقي الذي تنقسم بصدده الفئات الاجتماعية المختلفة .

ورغم ذلك فإن هناك عناصر مشتركة وبخاصة فيما يتصل بمسألة التحضر التابع تتبدى في ظواهر أساسية لعل أهمها[١] :الهجرة الريفية - الحضرية ، وتأثير الثقافة السائدة - وبخاصة الريفية - على المهاجرين ، وبروز أحياء « واضعي اليد » Squatter Settlements بشكل يكاد يكون مستقراً ، وظهور نمط « المدينة الأولى » Primate City كنمط شائع .

وقد سبق أن تعرضنا « للمدينة العربية » في سياق معالجتنا لبعض النماذج الدالة على وجود نمط التحضر التقليدي . وكانت إشارتنا إليها من قبيل التدليل على شيوع هذا النمط ليس تاريخياً فقط وإنما بشكل معاصر أيضاً .

ورغم أننا لم نشر إلى المدينة العربية عند تناول كل من نمط التحضر الصناعي أو التحضر السريع ، إلا أننا لا نستطيع نكران وجود نماذج لمدن عربية في كل منهما[٢] . المسألة إذن تتوقف على مدى « شيوع » هذا النمط أو ذاك في مجتمع ما ، فالأنماط قد تتواجد جميعاً في مجتمع معين ولكن « نمطاً » معيناً يكون هو السائد والمميز ، ومن ثم يكون هو الأجدر بالأشارة والدراسة .

وإذا كنا قد أطلقنا سمة « التقليدية » على المدن العربية بعامة ، فإننا لا نستطيع أن نفعل نفس الشيء بالنسبة لصفة « التبعية ».فهناك « بعض » المدن يمكن من خلالها أن نميز نمط التحضر التابع ونقصد بها مدن الخليج العربي

(١) سوف نخصص الباب الثاني - بفصوله الأربعة - لمناقشة مثل هذه الظواهر سواء من حيث البعد المكاني أو الاقتصادي ، أو الاجتماعي - الثقافي ، أو السياسي .

(٢) تعد القاهرة والدار البيضاء نموذجين من نماذج التحضر الصناعي بينما تمثل مدن: دمشق ، وعمان ، وتونس ، والجزائر نماذج للتحضر السريع .

(وهي تنتمي في ذات الوقت لنمط التحضر السريع)[١] .

ولا شك أن هناك عوامل عديدة قد تسببت في خلق نمط التحضر التابع بمنطقة الخليج بعضها تاريخي - اقتصادي ، وبعضها ديموغرافي - سكاني، فضلاً عن العوامل الاجتماعية - الثقافية .

أما المقومات التاريخية التي تقف وراء ذلك فيحكيها بصدق التطور التاريخي الاقتصادي لتلك المنطقة فهناك تحولات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية قد شهدتها المجتمعات الخليجية[٢]. ويمكن تمييزها تاريخياً من خلال مرحلتين رئيستين : مرحلة ما قبل إستخراج النفط ، ومرحلة المجتمع النفطي .

ويمكننا أن نميز في المرحلة الأولى ثلاثة أشكال للنشاط الإقتصادي السائد تتحدد الأولى في السماكة (أي صيد السمك) ، والثانية في الغوص على اللؤلؤ ، أما الثالثة فهي التجارة المحدودة[٣] .

ورغم أن بعض الدراسات تفيض في شرح وتعميق الجذور التاريخية لنشأة الحياة الإجتماعية بمنطقة الخليج العربي والتي ترجع إلى خمسة آلاف سنة (وفق تصور بعض الباحثين الجغرافيين على وجه الخصوص)، إلا أن ما يهمنا هنا هو الاستقرار في شكل مدن وقرى الأمر الذي لم يحدث إلا في التاريخ الحديث[٤] .

---

(١) من الممكن وصف البلدان الخليجية بأنها « مدن دولة » City State تنتمي لنمطي التحضر السريع والتابع في ذات الوقت فسمة « السرعة » تعكس درجة التحضر ، أما صفة « التبعية » فتمثل نوعية التحضر .

(٢) نقصد بالمجتمعات الخليجية هنا دول : الكويت ؛ والبحرين ، وقطر ، والإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان وقد أخرج منها العراق لظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسكانية الخاصة ، كما إستبعدت المملكة العربية السعودية إذ أنها تمثل حالة خاصة من حيث الإتساع المكاني ، والطاقات الاقتصادية والبشرية على حد سواء .

(٣) راجع : حسن الخياط ؛ « الرصيد السكاني لدول الخليج العربي » مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ .

(٤) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المقال القيم التالي : محمد رياض ؛ « مدن الخليج : تطورها ومشكلاتها المعاصرة » ، العدد الثاني من حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، ١٩٨٠ .

ويعد النمط القبلي هو الشكل الرئيسي الذي تتبلور حوله كل الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع في تلك المرحلة . فقد كانت « القبيلة » هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وفي ضوئها تتحدد كافة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع وخارجه .

ويبدو أن التحول الذي أصاب المجتمع الخليجي نتيجة تدفق النفط كان تحولاً جذرياً فمن اقتصاد إعالة يعتمد على صيد السمك ، والغوص على اللؤلؤ ، والتجارة المحدودة ؛ نلحظ في العقود الثلاثة الأخيرة (بعد عام ١٩٥٠ تقريباً) بروز شكل اقتصادي جديد شديد الاعتماد على السوق العالمية، مستورد تقريباً لكافة السلع والخدمات، ويتسم بسوق مالي متسع في مداه وحجم معاملاته .

وتكشف ملامح هذه المرحلة المعاصرة للتطور الاقتصادي بمجتمعات الخليج العربي عن درجة التبعية التي تميز أبنيتها الاقتصادية فهي معتمدة - حتى في معيشتها اليومية - على السلع التي تستوردها من الدول الأخرى[1] .

أما الهيكل الديموغرافي - السكاني فهو مرتبط أوثق الارتباط بالبناء الاقتصادي وبالتالي بسمة التبعية التي يتميز بها . فرغم ندرة المشروعات الانتاجية بمجتمعات الخليج إلا أن هناك نمواً عمرانياً مكثفاً وملموساً يمكن ملاحظته بسهولة في كل هذه المجتمعات دون إستثناء . وتتمثل المشروعات العمرانية في بناء المساكن، وإقامة الفنادق الكبرى، والمؤسسات ، وإنشاء الأسواق ، وتمهيد الطرق والشوارع ، وتمديد شبكات الكهرباء وأنابيب المياه الصالحة للشرب ، ومواسير الصرف الصحي وغير ذلك . الأمر الذي يتطلب « قوة عاملة » تتناسب مع حجم هذه المشروعات - وهو كبير - وتستكمل

---

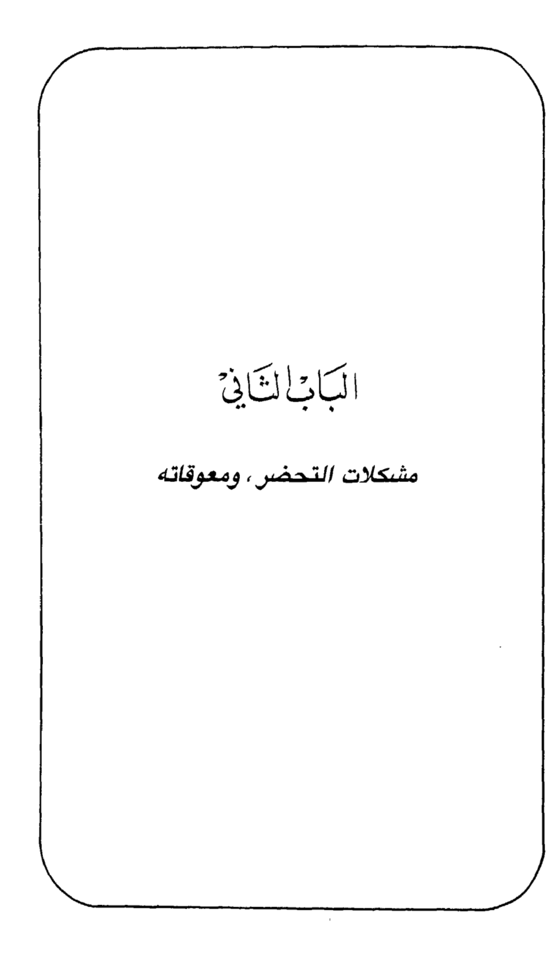
(١) من المهم أن نشير هنا أن قيمة واردات دولة قطر مثلاً قد تزايدت من ٦٣ مليون دولاراً عاماً ١٩٦٩ إلى ٤٠٢ مليون دولاراً عام ١٩٦٤ . كما أن قيمة واردات دولة البحرين قد إرتفعت من ٤٥ مليون دولاراً عام ١٩٥٩ إلى نحو ٤٤٠ مليون دولاراً عام ١٩٧٤ . (راجع : محمد رياض ؛ المصدر السابق) .

النقص الشديد الذي تعاني منه جميع البلدان الخليجية من الكوادر الوطنية المدربة في هذه المجالات بجلب العمالة من المجتمعات الأخرى عربية كانت أو غير عربية .

ومرة أخرى تظهر التبعية في أجلى صورها - من الزاوية الديموغرافية - حيث يمثل الوافدون في أية دولة خليجية نسبة الغالبية من السكان (تتراوح بين ٧٠ ، ٨٠٪ من إجمالي سكان كل دولة)[١]. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ضآلة العدد الأصلي للسكان مع طموح الدولة - في ظل إقتصاديات الوفرة - لمزيد من المشروعات التي تعد في أغلبها خدمية - استهلاكية .

ونلحظ التركيب الاجتماعي ، والاطار الثقافي متميزين بحالة حادة من التبعية فالطبقات الاجتماعية المختلفة تدين بشكل رئيسي في إستهلاكها المادي والفكري للانتاج الثقافي الوافد سواء كان في صورة سلع (وبخاصة المعمرة) ، أو خدمات ، أو وافدين (أجانب) . ومن اللافت للنظر أن تبعية الأبنية الاجتماعية والثقافية تعد انعكاساً صادقاً للتبعية الاقتصادية والديموغرافية .

(١) تمثل الجالية الوافدة من دول جنوب شرق آسيا أكبر الجاليات عدداً في الدول الخليجية عموماً ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة لعل أهمها : رخص الأجور ، وأنهم يمثلون القوة الضاربة من العمالة نصف الماهرة التي تتطلبها المشروعات العمرانية .



البَابُ الثَانِي

مشكلات التحضر، ومعوقاته

الفصل الخامس

الإمتداد العمراني : مشكلة فيزيقية - مكانية

يمثل الحيز Space في الدراسات الحضرية محوراً أساسياً تدور حوله معظم المفهومات وترتبط به مجموعة من الظواهر ، كما أنه يؤثر في بروز عديد من المشكلات[1] .

ولعل أهمية هذا العنصر ترجع إلى أن الحضرية أصلاً ظاهرة مكانية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن ثم فإن الإطار المكاني يظل بارزاً ومحورياً حتى وإن طغى بعد - أو أكثر - من هذه الأبعاد حسبما تركز الدراسة أو تستهدف .

غير أننا ونحن نتناول المكان الحضري لا ينبغي أن نتجاهل أثر التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية في تحديد شكل التحضر وفي بلورة نمطه . ذلك أن ارتباط « الموضع » بموارد طبيعية معينة يشكل نمطاً معيشياً خاصاً يجذب إليه السكان كي يستقرون في « مكان » ما ويمارسون نشاطاً اقتصادياً معيناً ، ويرتبطون معاً بنسيج من القيم وأنماط السلوك التي يتعارفون عليها ويلتزمون بها ، فضلاً عن الإطار الثقافي الذي يحدد نمط معيشتهم .

ولا تبدو أهمية المكان في تحليل العناصر المكونة للنمط الحضري الحالي فقط ، وإنما يشارك أيضاً في تصور الامكانات المستقبلية للنمو الحضري ،

---

(١) سبق أن تعرضنا في الفصل الرابع من الكتاب الأول (القضايا والمناهج) لقضية المكان الحضري من الجوانب : الفيزيقية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية .

ويحدد – ولو بصورة مبدئية – الإمتدادات المكانية المتوقعة للمجتمع الحضري واضعاً في الحسبان الجوانب الاقتصادية ، والادارية ، والاجتماعية .

ولا يرتبط المكان – بالمفهوم الحضري – بنمط التحضر أو بتحديد درجته فحسب ، وإنما تأثيره في صياغة شكل المركز الحضري لا يمكن أن ينكر أيضاً . فمن اللافت للنظر أن تتبع أية خرائط تفصيلية لمدن مجتمع ما تكشف أن هناك أشكالاً تتخذها في المدن وتتسق إلى حد كبير مع طبيعة الأماكن : فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وإدارياً . فمن المدن ما يتخذ شكلاً دائرياً ، أو مثلثاً ، أو مستطيلاً أو غير ذلك من الأشكال [١] .

ويتعرض «الموضع الحضري» الذي ينتقل إليه الأفراد – سواء في شكل هجرة دائمة أو مؤقتة – إلى تغيرات مكانية Spatial Changes تتمثل في التطورات ، والتعديلات ، والتحسينات التي تصيب أساساً النمط الفيزيقي مثل : بناء المساكن ، وتمهيد الطرق والشوارع ، والإمداد بالمياه والمجاري والتيار الكهربي . . . إلخ . ويؤثر كل ذلك في تحديد أنماط الإتصال Communication Patterns بين المركز الحضري وما يحيط به من مناطق [٢] .

ورغم ظهور « الاتجاه متعدد الأنساق » Multidisciplinary Approach في دراسة الأنماط المكانية بصفة عامة (وضمنها النمط الحضري) ورغم حاجة هذا الميدان بالذات (ونقصد به التحضر) إلى ذلك الاتجاه في الدراسة . . . إلا أننا لا نستطيع أن نغفل أهمية تناول هذا الموضوع من الزوايا الجزئية والمتعددة له . فقد تعرض له بالدراسة الجغرافيون ، والسسيولوجيون كما إهتم به علماء

(١) من الملاحظ مثلاً أن أغلب المدن المصرية يجنح إلى الاستطالة وذلك حتى يفيد إلى أقصى حد ممكن من المورد المائي المتمثل في نهر النيل وتبدو هذه الظاهرة المكانية بوضوح بين مدن الصعيد . راجع :
— Hamdan, G.; «Egypt: Land and People», In: Guide Book to Geology and Archeology of Egypt, Amsterdam, 1969.

(٢) راجع هذه التفصيلات بالمصدر التالي :
— U. N.; «An Introduction to Regional Development Planning», BSA/SD/SSCP. III/15, N.Y, 1972.

الإيكولوجيا الحضرية، ودارسو الأقاليم الحضرية، وغير هؤلاء من المتخصصين[١] .

ومن اللافت للنظر أن التحليل الاقتصادي كان بارزاً في دراسة الهيكل المكاني للمراكز الحضرية سعياً وراء الوصول إلى الاستخدام الأمثل للمكان بموارده المادية والبشرية على حد سواء .

ويرتبط التحليل الاقتصادي أيضاً بفكرتي : « تسعير » ، و« تسويق » السلع والخدمات بالنمط الحضري ، وتحديد معدل استفادة أبناء المجتمع الحضري منها . فضلاً عما يتصل بهذا الجانب من تطبيق لنظرية « المكان المركزي » Central Place وكيفية تطويع هذه النظرية لخدمة أغراض النمو الحضري بصورة عملية[٢] .

ولا يتوقف التحليل عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى إمكانية النظر إلى المجتمع الحضري باعتباره سوقاً يتضمن عناصر عديدة مثل : الأرض ، والعمل ، والسلع والخدمات. . . إلخ .

ومع أن الهجرة من « مكان » إلى آخر تمثل المتغير الحيوي الذي بدونه لا يبدأ الفرد في تغيير أسلوب حياته ونمط معيشته ، إلا أنها وحدها - أي الهجرة - لا تفسر بشكل كامل طبيعة العلاقة القائمة بين الإنسان والمكان . فالأمر يتطلب دراسة كيفية التعامل مع عناصر البيئة المادية في المجتمع الحضري فضلاً عن ضرورة التعرف على جوانب الثقافة غير المادية (أي الفكرية) المتاحة بذلك المجتمع .

---

(١) راجع هذه المسألة بالمصدر التالي :

— Vernon, R. and Hoover, E.; «Economic Aspects of Urban Research», Op. Cit., p. 195.

(٢) راجع تفصيلات النظريات الخاصة بالنمو الحضري - وضمنها نظرية المكان المركزي - بالمصدر التالي :

- محمود الكردي ، « النمو الحضري » مرجع سابق .

وقبل أن يبدأ الفرد في التعامل مع عناصر المجتمع الذي ينتقل إليه فهو بداهة يختاره أولاً ويتم هذا الاختيار اعتماداً على معايير كثيرة نذكر منها :

- **الميزة التوطنية للمكان**[١] : كأن يقع على ضفاف نهر ، أوعلى ساحل بحر ، أو أن يكون في ملتقى طرق سهلة ، أو أن يصل بينه وبين بقية المناطق المحيطة به شبكة مواصلات رئيسية . وعموماً فإن هذه الميزة النسبية - أياً كانت - تتيح للفرد فرصة الانتقال للمكان ، والإقامة به ، والعمل .

ومن الطبيعي أن تمثل قضية « الامتداد العمراني » مشكلة حيوية ضمن مشكلات التحضر . ولا يرجع ذلك فقط إلى أهمية عنصر المكان في مسألة التحضر بعامة (وهو ما سبق تبيانه) وإنما يعود ذلك أيضاً إلى طبيعة « المكان الحضري » Urban Place وخصائصه . فهو رغم حدوده النظرية - التي تسمى أحياناً حدوداً إدارية - إلا أن قابليته للاتساع ، والامتداد (أو للضيق ، والانكماش) ظاهرة قائمة وملموسة تشهد بها كافة الخبرات الحضرية على مر التاريخ .

غير أن هذا الامتداد العمراني لا يحدث في فراغ وإنما هو عملية تتم بالبيئة الحضرية ، ويتحدد طرفاها في المكان ، والسكان وتستهدف إضافة تعديلات وتحسينات بالمكان (خارج حدوده التقليدية) بالصورة التي تكفل أكبر فاعلية لسكانه في تنميته والافادة من موارده وطاقاته[٢] .

ونكاد لا نصادف دراسة في التحضر لم تتعرض من قريب أو من بعيد لهذه القضية (وذلك طبقاً لتوجه الدراسة وأهدافها ومناهجها وأساليب التحليل

(١) لمزيد من التحليل في هذا العنصر راجع المصدر التالي :

— Guttenberg A.; «Urban Structure and Urban Growth», Journal of The A.I.P., Vol. XXVI, May 1960.

(٢) لمزيد من التفصيل في هذا التعريف راجع المصدر التالي :

— Elias, G. and Others (eds.); «Metropolis: Values in Conflict», Wadsworth Publishing Co., Inc., California, 1964.

المستخدمة بصددها) . فالامتداد الحضري هو المسألة التي تشغل بال كافة المهتمين بشئون التحضر وبخاصة أولئك المشتغلين بالجوانب العمرانية للتحضر[١] . ورغم أنها قضية فيزيقية - في الأصل - من حيث مظاهرها على الأقل - إلا أننا لو تدارسنا الدوافع التي تؤدي إليها ، والمشكلات المرتبطة بها ، وكذا النتائج أو الآثار الناجمة عنها لتبدي بجلاء أنها قضية متعددة الأبعاد والمداخل ، ومن ثم فهي مجال خصب أمام كل المتخصصين في ميدان التحضر سواء أكانوا مهندسين معماريين ، أوجغرافيين ، أو سسيولوجيين، أو اقتصاديين أو غير ذلك .

وإذا حاولنا التعرف على العوامل التي تؤدي إلى الامتداد العمراني بالمكان الحضري لا تضح أنها متعددة - متنوعة فهي تتشكل أساساً من طبيعة المكان وظروفه ، وحجم السكان وكثافتهم وحركتهم ، فضلاً عن تعدد وظائف هذا المكان (وبخاصة وظيفته الصناعية) ، وتكامل أهداف المكان الحضري ووظائفه مع مثيلاتها بالأماكن الحضرية - أو غير الحضرية - الأخرى ، كما لا يمكن تجاهل ذلك التنوع الملحوظ في استخدامات المكان الحضري وأثر ذلك على حدوث الامتداد المتوقع ، فضلاً عن المشروعات المستهدفة مستقبلاً للمكان .

ونحاول في الفقرات التالية استجلاء هذه العوامل واستيضاح بعض تفصيلاتها .

من المعلوم أن لكل « مكان » مقومات كما أن له إمكانات . وتتفاوت « الأمكنة » وتختلف من حيث الظروف التاريخية والجغرافية ، كما تتباين من

(١) رغم الشمول الذي تتميز به هذه القضية - وهو ما سيتضح تفصيلاً فيما بعد - إلا أن الملاحظ أن غالبية الدراسات المتاحة عنها تتسم بالطابع الهندسي - المعماري ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى سيطرة هذا التخصص على ذلك المجال الأمر الذي تسبب عنه قصوراً في فهم أبعاد هذه القضية .
—وكنموذج على ذلك راجع المصدر التالي :
— Wright, F.; «The City as Machine», In: Elias G. and Others (eds.), Ibid., p. 91.

حيث الطاقات الاقتصادية والأبنية الاجتماعية . ومن هنا كان البحث في طبيعة المكان وظروفه أمراً ضرورياً ولازماً قبل التفكير في مسألة الامتداد العمراني له فهو قد يساعد - أو يحد - من إحتمالات هذا الامتداد وتوقعاته[١] .

فمن الأمور المهيئة لإتمام عملية الامتداد العمراني - سواء خطط لها أو لم يخطط - نذكر :

- توافر عناصر الامتداد أو الاتساع المكاني مثل : صلاحية التربة ، ووجود المورد المائي ، ومناسبة ظروف الطقس والمناخ ، وملاءمة المكان المستهدف (للامتداد) لتوجهات المجتمع ومتطلباته .

- سهولة الاتصال بين مكان الامتداد والمناطق المحيطة به : ولعل وجود شبكة متكاملة للاتصالات مثل : الطرق والشوارع ، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ووسائل النقل والمواصلات يحقق هذه السهولة .

- وجود الرغبة الحقيقية لدى سكان المجتمع - وبخاصة المحيطين بمناطق الامتداد - في حدوث ذلك الإتساع حيث أن ذلك يدفعهم إلى تقديم كافة التسهيلات الممكنة لحدوثه ، فضلاً عن مبادرتهم للانتقال إليه والاستقرار به .

أما الظروف المعوقة لحدوث الامتداد العمراني المطلوب فيمكن إجمالها في ثلاثة أيضاً :

أولها : وجود عوائق فيزيقية - مادية يصعب تجاوزها أو إزالتها وذلك مثل : سواحل البحار ، أو ضفاف الأنهار ، أو الممرات المائية ، أو الجبال ، أو الكثبان الرملية . . . إلخ[٢] .

---

(١) يهتم الجغرافيون إهتماماً بالغاً بإبراز هذا الجانب ودراسته تفصيلاً . وفي ذلك نحيل القارىء للمصدر التالي :

— King, J.; «Approaches to Location Analysis: An Overview», Geographic Review, Vol. 1 No. 4, 1969.

(٢) لا شك أن وطأة العوائق الفيزيقية وصعوبتها تتفاوت من مكان حضري إلى آخر ، وتتوقف على أسلوب مواجهتها . وقد يلجأ المجتمع إلى ترتيب امتداداته المكانية وفقاً لهذه العوائق بحيث يتمكن من الإفادة من وجودها . وقد صيغت نظريات عديدة في هذا المجال لعل أبرزها « نظرية الحدود »=

ثانيها : ندرة الموارد بكافة أشكالها (مادية أو بشرية أو تنظيمية) فيمثل ذلك عقبة كؤوداً أمام احتمالات الامتداد وامكاناته فهي عملية تتطلب تضافر هذه الموارد جميعاً وتكاملها ، فضلاً عن التنسيق فيما بينها . وتظهر هذه المشكلة بوضوح بالبلدان الآخذة في النمو حيث أن مواردها تحول أحياناً دون تحقيق الامتدادات المكانية .

ثالثها : تقوقع السكان وانعزالهم وعدم رغبتهم في المشاركة في عملية الامتداد المستهدفة ، بل أنهم أحياناً يعترضون عليها ؛ ومن ثم تنعدم مشاركتهم فيها .

غير أنه سواء كانت الظروف مواتية أو معوقة لإتمام هذه العملية فإن عنصر التخطيط والتوجيه لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان إذ أنها ليست عملية تلقائية عفوية[1] ، وإنما المقصود بها هنا يرتبط بتدخل إرادة الإنسان ورغبته في تهيئة البيئة الحضرية لعلاج مشكلاته وتحقيق أهدافه .

والواقع أن « المكان » وحده لا يعكس إلا النطاق الفيزيقي لمسألة الامتداد العمراني ، ومن ثم فإنه يفقد مضمونه ومعناه إن لم يرتبط بالعنصر الحيوي الذي يشكل الحياة الاجتماعية بذلك المكان ونقصد به « السكان » . وترجع حيوية المورد السكاني في أي مكان - حضرياً كان أو غير حضري - إلى أنه يمثل العنصر البشري الذي يعيش في حدود مكان ما والذي من أجله تتم عملية التنمية سواء كانت استفادته منه : كاملة ، أو ناقصة .

ومخطىء من يتصور أن السكان عنصر سلبي يتلقى ويستقبل دون أن يشارك ويساهم ، فالمسألة تتبلور من ذلك التأثير التبادلي الفعّال الذي ينبغي

= (أو التخوم Threshold Theory والتي تدور حول دراسة كيفية الاستفادة من العوائق الفيزيقية المتاخمة لمنطقة الامتداد المستهدفة إستفادة مثلى .

(١) قد يحدث الامتداد بشكل تلقائي غير مقصود ، ولكنه في هذه الحالة يكون قاصراً ولا يحقق الأهداف المطلوبة .

قيامه بين السكان ومظاهر النشاط السائدة بالمجتمع . بمعنى أنه دون أن يؤهل السكان للمشاركة في الاستفادة من موارد مجتمعهم المتاحة لن يتمكنوا من تحقيق ذلك . كما أن الاستخدام الأمثل لتلك الموارد يساعدهم كي يكونوا مؤهلين لذلك فيشاركوا بفعّالية أكبر وهكذا ، ومن ثم فإنه من القصور أن نتصور العلاقة بين هذين العنصرين ذات اتجاه واحد .

ولا يحدث الامتداد العمراني كهدف في ذاته وإنما يتم كي تستغل المناطق الجديدة - الناجمة عن الامتداد - في إستيطان جماعات من السكان بها ، وإستقرارهم فيها[١] . ومن هنا كان السكان - سواء في أوضاعهم الحالية أو المستقبلية - يمثلون محوراً أساسياً في التفكير إزاء أي إمتداد عمراني يستهدفه المجتمع ، بل إن بعض الديموغرافيين يذهبون إلى القول بأن الضغط السكاني بخاصة على المناطق المأهولة بالمجتمع . وارتفاع الكثافة السكانية بها يمثلان عاملين رئيسيين وحاسمين في حدوث امتداد عمراني بالمجتمع[٢] .

ومن العناصر الديموغرافية التي ينبغي الالتفات إليها عند التخطيط لأي إمتداد عمراني نذكر[٣] :

- **حجم السكان** : فيمثل التضخم السكاني عادة دافعاً قوياً أمام المسئولين بالمجتمع إزاء التفكير تجاه إنشاء مناطق امتدادات جديدة تمتص بعض الزيادة السكانية التي تضغط على المناطق المأهولة بالسكان .

---

(١) راجع تفصيلات هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Berry, B.; «The Human Consequences of Urbanization», St. Martin Press, N.Y., 1973.

(٢) يؤكد علماء السكان بطبيعة الحال على العوامل الديموغرافية ليس في تكون مناطق الإمتداد العمراني فقط وإنما في نشأة المدن أصلاً . ورغم اتفاقنا الجزئي معهم بأن العنصر السكاني حيوي في تشكل النمط الحضري عموماً أياً كان الشكل الذي يتخذه ، إلا أننا نعتقد أن المبالغة الشديدة في إبراز هذا العنصر تفقده معناه وحيويته .

(٣) لمزيد من التفصيلات في هذه العناصر راجع المصدر التالي :

- محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الحكيم ؛ « السكان جغرافياً وديموغرافياً » ، مرجع سابق .

- **كثافة السكان** : وهي نتيجة منطقية مترتبة على ضغط سكاني شديد بالنسبة لمساحة محدودة ، وكلما إرتفعت هذه الكثافة ظهرت مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة .

- **خصائص السكان** : فينبغي التعرف بدقة على تركيبهم النوعي والعمري ، وأحوالهم الزواجية ، ومستوياتهم التعليمية والمهنية والدخلية . . . إلخ حيث أن ذلك يتيح - إلى درجة عالية من الصدق - التخطيط لمناطق الامتدادات من حيث « نوعية السكان » التي ستقطنها ومن ثم يعطي تصوراً عاماً لنوعية الأنشطة التي ينبغي توافرها بهذه المناطق بحيث تتسق مع خصائص السكان المتوقع انتقاهم إليها ، فضلاً عما يكشفه ذلك من إمكانية « التنبؤ » بمدى إستجابة السكان للانتقال الدائم (للسكني والعمل) بمنطقة الامتداد(١) .

- **توزيع السكان وحركتهم** : فلعل هذا العنصر يرتبط ارتباطاً مباشراً ببداية التفكير في إنشاء مناطق امتداد عمراني . فعادة ما يتسم المجتمع الذي يسعى إلى إنشاء هذه المناطق بتوزيع سكاني مختل فيتركز السكان بمناطق معينة (حيث فرصة العمل والسكن) ويتخلخلون ببقية المناطق.وتزيد حركة الهجرة الداخلية من حدة هذا الخلل عندما نلحظ تياراً شبه ثابت ومتجه من الريف (حيث التخلخل) إلى الحضر (حيث التركز أصلاً) . ومن هنا ترتبط فكرة الامتدادت العمرانية بمسألة توزيع السكان فيعول عليها دائماً في الحدمن ذلك الخلل في التوزيع .

غير أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الامتداد العمراني ظاهرة قائمة فقط بالمجتمعات كثيفة السكان والتي تتسم بزيادة سكانية نسبة إلى مساحتها أو

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Kamerschen, D.; «Further Analysis of Overurbanization», Economic Development and Cultural Change, Vol. 17., 1969.

مواردها ، وإنما هي ظاهرة عامة وشاملة نجد انعكاساتها في كل المجتمعات ولأسباب متفاوتة ومن ثم تؤدي إلى نتائج مختلفة[١] . فهي قائمة بالمجتمعات التي تتسم بالقلة السكانية لأسباب قد تتعلق بإقامة أنشطة جديدة (وبخاصة الصناعية منها) . كما أنها ظاهرة سائدة بالمجتمعات المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء ولدوافع ترتبط بظروف السكان ، أو امكانات الأنشطة ، ونوعية الموارد بكلٍ .

ورغم أن « المكان » ، « والسكان » يمثلان الدافعين الرئيسين وراء تشكل الامتدادات العمرانية بالمجتمع الحضري ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مجموعة أخرى من الدوافع أو العوامل التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة المكانية . ومن هذه الدوافع نذكر ذلك التطور والتعدد الذين لحقا بوظائف المدينة . فهي لم تعد فقط محلاً للسكنى أو موقعاً للعمل وإنما تجاوزت ذلك إلى أن صارت تمثل نسيجاً متكاملاً متشابكاً ومعقداً في ذات الوقت . وقد نتج هذا الوضع عن تعدد الوظائف التي تمارسها المدينة[٢] ، فضلاً عن تشابك الأنشطة القائمة فيها سواء كانت اقتصادية – إنتاجية ، أو اجتماعية ثقافية ، أو سياسية – إدارية .

ومن الطبيعي أن يؤدي تطور وظائف المدن فضلاً عن تعددها إلى ظهور حاجة ماسة لخروج المدينة من نطاقها المكاني الضيق – نسبياً – وبحثها عن مناطق امتدادات جديدة تنمو من خلالها تلك الوظائف المستخدمة وتؤدي بكفاية أعلى مما كان قائماً في النطاق المكاني لمحدود .

غير أن لا ينبغي أن نتصور أن مناطق الامتداد العمراني تقتصر مهمتها

---

(١) رتبط هذه الأسباب والنتائج بالأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة بعامة ، والمميزة لنمطها الحضري بخاصة . ومن المنطقي أن تختلف هذه الأبنية من مجتمع لآخر ، ومن ثم فإن الأسباب المؤدية إلى نشأة مناطق الامتداد العمراني وكذلك النتائج ، متفاوتة ومتباينة .

(٢) فرغم ما يشاع أحياناً عن « وحدانية وظيفة المدينة » وشهرتها بين مدن الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي بأداء وظيفة معينة – إنتاجية كانت أو خدمية – فإن « تعدد وظائف المدينة » هو الظاهرة الأكثر واقعية من خلال النمط المديني سواء كان تاريخياً أو معاصراً .

على إمتصاص بعض الأنشطة الانتاجية والخدمية القائمة بالمدينة حتى تخفف الضغوط الواقعة على كاهلها ، وإنما هناك أنشطة جديدة تستحدث وتنشأ خصيصاً كي تتوطن بتلك المناطق الجديدة . ولعل النشاط الصناعي بكافة قطاعاته هو أبرز نموذج على ذلك فهو يجد ضالته دائماً بمناطق الامتداد ؛ إذ أنه يتطلب مساحة متسعة من الأرض ، كما يحتاج إلى تجهيزات تتصل بالمرافق والخدمات ، فضلاً عما يستلزمه النشاط الصناعي أصلاً من عناصر بشرية تتمثل في العمالة الفنية والمدربة على نمط الانتاج الصناعي بصفة خاصة .

ورغم تخصص بعض مناطق الامتداد العمراني بتأدية نوعية معينة من الوظائف (صناعية ، أو تجارية ، أو خدمية) إلا أن ذلك لا يمثل قاعدة عامة ، فهناك مناطق امتداد كثيرة نشأت أصلاً « متعددة الوظائف » دون أي تعارض أو تناقض فيما بينها بل أن التكامل أو التنسيق قد يكون هو المظهر الملحوظ في هذه المناطق[1] .

ويمثل مطلب التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق الدولة دافعاً مهماً إزاء التفكير في إنشاء مناطق امتداد عمراني فغالباً ما تنقسم الدولة إلى أقاليم متعددة تتباين في حجم الموارد المتاحة لكل ، وتختلف من حيث المشكلات التي يتعرض لها كل إقليم ، كما أنها تتمايز بالنسبة للوسائل المقترحة لإحداث التنمية بها[2] .

ومن هنا كانت هناك ضرورة ملحة - أمام كل إقليم على حدة من ناحية ، وتجاه الدولة ككل من ناحية أخرى - لإنشاء مناطق جديدة تلحق بالأقاليم القائمة فعلاً وتعد بمثابة إمتدادات طبيعية تتمكن من إستيعاب كافة الأنشطة

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :
— Bose, A.; «Urbanization Process in South and Southeast Asia», In: Jakobson, L. and Prakash V. (eds.); Op. Cit.

(٢) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :
- محمود الكردي ، « التخطيط للتنمية الاجتماعية » مرجع سابق ص٥٢ .

المطلوبة وتستطيع امتصاص الفائض السكاني الذي قد يعاني منه بعض الأقاليم . غير أن مطلب التوازن هذا ينبغي أن يدرس في نطاق ظروف الدولة وإمكاناتها ككل ولا ينبغي أن يكون محدوداً بأحوال كل إقليم على حدة وذلك حتى لا يكون تحقيق التوازن في إقليم ما سبباً في خلل قد يعاني منه إقليم آخر لم يتح له نفس القدر من الاهتمام بتنمية موارده وطاقاته(١) .

ويبدو أن تنوع استخدامات المكان الحضري يمثل سبباً رئيسياً لتكون مناطق الامتداد العمراني فالأمكنة الحضرية تتفاوت من حيث عناصر رئيسية نحددها في أربعة هي(٢) :

- **النمط الفيزيقي** : من حيث طبيعة الأرض ومساحتها، وشكل التضاريس، ونوعية المناخ والطقس وكافة الظروف الجغرافية والعوامل الإيكولوجية المؤثرة في مكان ما .

- **المورد الاقتصادي** : ويتشكل من خلال الامكانات المادية المتاحة ، فضلاً عن الطاقات البشرية المتوافرة بذات المكان . وتتكون العلاقة بين نمطي المورد (المادي والبشري) وتؤثر على توجيه شكل الإنتاج ونوعية الخدمات وبالتالي على طبيعة العلاقات المكانية داخل نطاق جغرافي محدود .

- **البناء الاجتماعي** : ويرتبط بنمط التركيب الاجتماعي السائد ، وبنوعية العلاقات الاجتماعية القائمة فضلاً عن درجة الانتماء التي يكون عليها أبناء المجتمع (السكان الذين يقطنون المكان) .

ومن الطبيعي أن تراعى هذه العناصر عند التفكير في اقتراح استخدامات للمكان الحالي أو المتوقع حدوث امتدادات له . ويفرض التنوع في

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

— Linnemann, H.; Op. Cit.

(٢) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

— Ward, R.; «The Challenge of Development: Theory and Practice», Aldine Publishing Company, Chicago, 1967.

استخدامات المكان انشاء امتدادات عمرانية تحقق أغراض هذا التنوع الذي يتمثل في التخطيط لإقامة أحياء سكنية ، أوأنشطة إنتاجية ، أومجالات خدمية فضلاً عن تهيئة المنطقة فيزيقياً عن طريق تزويدها بالمقومات الأساسية للمشروعات والمرافق وغير ذلك[١] .

أما الدافع الأخير الذي نتصوره مكملاً للدوافع السابقة (والتي تؤدي إلى حدوث امتداد عمراني) فيتمثل في المشروعات التي تقترحها الدولة ولا تتمكن من تنفيذها في النطاق المكاني الحالي؛إما نظراً لمحدودية مساحته أو ضغط سكانه ، أو عدم كفاية خدماته ومرافقه ، أو ضآلة موارده الاقتصادية ، أو ضعف مشاركة أبنائه في تنمية مجتمعهم ، أوكل ذلك مجتمعاً .

وهناك وسائل عديدة تساعد على حدوث ذلك الامتداد العمراني (اعتماداً على فكرة المشروعات المقترحة) نذكر منها :[٢] .

- خلق التجهيزات الاجتماعية والثقافية التي يتطلبها المكان الحضري المتوقع حدوث إمتدادات له .
- تدريب أهالي المجتمع المحلي على المهارات اللازمة لقيامهم بتنمية مجتمعهم .
- إدخال مجموعة من الأنشطة البيئية - المحلية التي تناسب ظروف المجتمع وامكاناته .

وإذا كنا قد تعرفنا في الصفحات السابقة على العوامل الرئيسية التي تدفع لحدوث امتداد عمراني بالمركز الحضري فإن هذا الامتداد يرتبط في كثير من الأحيان بظهور مشكلات شاملة تؤثر في البنيان المجتمعي . على أن أبرز تلك

---

(١) عبد الرزاق عبد المجيد ؛ « البيئة الإقليمية : تجربة محافظة أسوان » ، مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة أسوان ، ١٩٦٥ .

(٢) راجع في هذه النقطة :

- العشري حسين درويش ، « محاضرات في التخطيط الإقليمي » ، مذكرة داخلية رقم (٥٣) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

المشكلات يتمثل في الجوانب الفيزيقية - المكانية ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن الامتداد يؤثر أولاً وبشكل رئيسي على تغيير النسق الطبيعي للمكان سواء تم هذا التغيير في إطاره المطلوب أو لم يتم .

غير أنه ينبغي الالتفات إلى أن تغيير الشكل الفيزيقي - عن طريق حدوث امتداد عمراني أو غير ذلك - مسألة لا تتم في فراغ وإنما تحدث في إطار مجتمعي متكامل يتشكل في حدود هيكل اقتصادي ، وتركيب ديموغرافي ، وبناء اجتماعي . ومن الطبيعي أن أي تغيير يقع في النطاق المكاني لهذا المجتمع يحدث تغييراً تابعاً في العناصر السابقة إذ أنها تتسم بالدينامية والتشكل طبقاً للنسق الفيزيقي السائد[١] .

ويتخذ الامتداد الحضري عدة أشكال وصور ترتبط جميعاً بالنمو العمراني الذي يحدث بالمدينة ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي[٢] .

- **منطقة الضواحي** : Suburb وهي المنطقة المحيطة بالمدن وتنشأ عادة إما نتيجة لضغط سكاني على المدينة (وبخاصة على خدماتها ومرافقها) أو نتيجة لقيام نشاط (وبخاصة صناعي) يسد النقص في الأنشطة المميزة للمدينة من ناحية ، ويبتعد عن مناطق السكنى من ناحية أخرى . وهناك شروط عديدة لتشكل المنطقة الضاحية يرتبط بعضها بالمسافة بينها وبين مركز المدينة ، ويتصل البعض الآخر بنوعية أنشطتها[٣] .

- **منطقة الظهير** : Hinterland وهي تمثل المنطقة الخلفية للمدينة وتكون في الغالب نائية عنها . غير أنه يشترط فيها أن تزود المركز الحضري بما يحتاجه من

(١) رغم ما بهذا القول من بعض التحيز للعوامل المكانية - الفيزيقية إلا أن دراسة ظاهرة الامتداد العمراني - بصفة خاصة - تؤكد بعض جوانبه ولعلنا نضيف إليه بأن تلك العناصر لابد وأنها تعيد تشكيل النطاق المكاني من جديد . . . وهكذا .

(٢) راجع في مجال حصر هذه المفهومات وتعريفاتها المصدر التالي :

— Davis, K.; «Origin and Growth of Urbanization», In: Elias, C. and Others, Op. Cit., p. 8.

(٣) قد لا يتسع المقام هنا لذكر كل الشروط المرتبطة بنشأة المنطقة الضاحية ولكننا نركز فقط على الأبعاد المكانية والاقتصادية المكونة لنشأة هذا الشكل من الامتداد العمراني .

متطلبات يومية (مثل إمداده بالخضروات والفواكه ، ومنتجات الألبان . . . وغير ذلك) بل إن قيامها أصلاً يرتبط بتأديتها لهذه الوظيفة .

وقد اختلفت الدراسات التي عالجت هذا الشكل المكاني للامتداد الحضري من حيث المسافة التي تفصل بينه وبين المركز الحضري ؛ ولم تنته إلا لتقرير « حالات » لمجتمعات تناولتها بالدراسة ويتفاوت بشأنها تقدير هذه المسافة طبقاً للنمط الفيزيقي الكلي وللهيكل الاقتصادي المميز لمنطقة الظهير بصفة خاصة .

- **منطقة الجوار :** Neighbourhood وهي منطقة ملاصقة تقريباً - من حيث الموقع - للمركز الحضري ومن ثم فإن اعتمادها عليه يبدو كبيراً وواضحاً . ومن هذه الزاوية نلحظ الفارق بين هذا الشكل العمراني والشكل السابق (منطقة الظهير) حيث كان هذا الشكل الأخير هو الذي يزود المركز الحضري ويمده بما يحتاجه والعكس صحيح . ومن الملاحظ أن منطقة الجوار تعد منطقة فضلى بالنسبة لكثير من المهاجرين وبخاصة الذين نزحوا من النمط الريفي حيث يجدون فيها نسقاً معيشياً قريباً مما كانوا قد ألفوه سلفاً[1] .

وليست الأشكال الثلاثة السابقة سوى مجرد أمثلة لصور الامتداد العمراني ، وتظهر في كل شكل من هذه الأشكال مجموعة من المشكلات التي لا تتعلق فقط بهذا الشكل أو ذاك وإنما ترتبط أيضاً بالعلاقة القائمة بينه وبين المركز الحضري الذي يعد (أي الشكل) امتداداً له .

ومن الطبيعي أن تتلاقى العوامل المؤدية للامتداد العمراني مع الأشكال المجسدة له ويساعد على حدوث ذلك مجموعة من العناصر من أهمها : وجود

---

(١) تتسم منطقة الجوار في هذه الحالة بخصائص « اجتماعية - ثقافية » على وجه الخصوص تجعلها قبلة للمهاجرين من النمط الريفي بخاصة حيث يجدون أساليب الحياة بها أقرب ما تكون إلى مجتمعاتهم التي نزحوا منها سواء في نمط السكن ، أو شكل العلاقات الاجتماعية ، أو نوعية الأعمال السائدة (معظمها طفيلي) .

المنطقة كمركز طرد سكاني (كثافة سكانية مرتفعة ، ورقعة مساحية محدودة) ، وعدم وجود أنشطة رئيسية - داخل المركز الحضري - تسهم في رفع الدخل الاقليمي (أو وجودها بشكل محدود وهزيل) ، فضلاً عن حرمان المنطقة من توافر أهم الخدمات الرئيسية والهياكل الأساسية للمشروعات) ، كما تلعب ظاهرة الهجرة الداخلية - وبخاصة تيارها المتجه من الريف إلى المدن - دوراً حيوياً في تشكيل مناطق الامتداد ، وبلورة العوامل المهيئة لحدوثة(١) .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن منطقة الامتداد تنشأ أساساً لمواجهة حاجة إقتصادية ، أو مطلب اجتماعي ، أو ضرورة سكانية تتصل بهذه المنطقة(٢) . وسواء تمثل الهدف من نشأة منطقة الامتداد في واحد من المتغيرات أو أكثر فإن اختيار موقع هذه المنطقة وشكلها الفيزيقي يتحدد اعتماداً على مسائل عديدة نذكر من بينها :

- **النمط الاقتصادي السائد** : وهو يتميز - في المجتمعات التي تسعى لإنشاء مناطق امتداد - بدرجة من « عدم التوازن الهيكلي » Structural Imbalance سواء بالنسبة للمركز الحضري في حد ذاته (أي داخلياً) أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى . وينشأ عدم التوازن هذا من حداثة تكون بعض الأنشطة - وبخاصة الصناعية منها - إذا ما قورنت بالأنشطة الأخرى التقليدية التي يعتمد عليها اقتصاد المكان(٣) .

- **التركيب الديموغرافي القائم** : ويتحدد بصفة رئيسية في حجم السكان

---

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Schlivek, L.; «Man in Metropolis: The People of a great region-How They are Shaping its future and Their Own», Doubleday and Company Inc. N.Y., 1965.

(٢) راجع هذه الأهداف تفصيلاً في :

- محمود الكردي ، النمو الحضري ، مرجع سابق ، ص٩١ .

(٣) من الأنشطة التقليدية السائدة بالأماكن الحضرية نذكر : التجارة بمضمونها الأولي البسيط ، والصناعات اليدوية ، والحرف التي قد تتخذ نمطاً عائلياً فضلاً عن المهن المرتبطة بالأنشطة الخاصة بالمجتمع ذاته والتي ترتكز على قاعدة اقتصادية تميزه إنتاجياً .

المتوقع سكناهم بمنطقة الامتداد الجديدة وتوزيعهم بها ، كما يشمل تكوينهم النوعي ، وتركيبهم العمري ، وخصائصهم التعليمية والمهنية والدخلية . . . إلخ .

وتمثل حركة السكان إلى منطقة الامتداد محوراً أساسياً في اختيار موقعها وتحديد أنشطتها إذ أنهم يشكلون العنصر البشري الذي يعتمد عليه في تنمية المكان المركزي بما يضمه من مناطق . وتتميز مناطق الامتداد عموماً - ديموغرافياً - بحركة يومية للسكان حيث يترددون بين مكان للعمل وآخر للسكن . وقد تمثل منطقة الامتداد موقعاً للعمل أو محلاً للسكن تبعاً للغرض الذي تكون قد خططت من أجله ، وطبقاً لخصائصها الاقتصادية وسماتها الفيزيقية .

- **البناء الاجتماعي** : وهويتحدد هنا إستناداً إلى النسق الاقتصادي المميز لمنطقة الامتداد فضلاً عن نوعية السكان الذين يتوقع أن يقطنونها . كما أن التفاعل بين عناصر النسق القيمي المميز لهم ومكونات النسق الفيزيقي للمنطقة يفرز شكلاً خاصاً للتركيب الاجتماعي يمكن ملاحظته بعد فترة من استقرار السكان بتلك المنطقة .

ويؤسس بعض الباحثين تعريفهم للمكان الحضري عموماً على أساس جغرافي بحت حيث يراه عبارة عن نمط جغرافي معين تعيش بداخله جماعة يتحدد نشاط أفرادها وعلاقاتهم اعتماداً على الموقع والتضاريس والمناخ والتربة وكافة العناصر الجغرافية - المكانية الأخرى[1] .

أما من اتجه منهم وجهة شبه اجتماعية فقد أكد على ضرورة دراسة ذلك المكان - بما يضم من امتدادات واتساعات - وفق رؤية إيكولوجية يتفاعل من

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :
— Minshull, R.; «Regional Geography: Theory and Practice», Hutchinson and Co. Ltd, London, 1968.

خلالها الانسان مع بيئته بحيث يبدو هناك بيئتان : أما الأولى فجغرافية ، والأخرى اجتماعية وتتكامل هاتان البيئتان وينصهرا في بوتقة واحدة تتشكل في المجتمع بصورته النهائية[١] .

غير أنه من الملاحظ أن دراسة المكان من وجهة النظر السسيولوجية لم تزل خطواتها بطيئة بل ومتعثرة وذلك إذا ما قورنت بمثيلاتها في مجال الجغرافيا وميدان الاقتصاد . وقد ظهر فرع من فروع « علم الاجتماع الإقليمي » يدرس النسق المكاني القائم في حدود إقليم معين وأطلق على هذا البحث « علم الاجتماع الإقليمي »[٢]. Regional Sociology ونعني به ذلك الفرع الذي يدرس نمط التفاعل القائم بين الجماعةوالاقليم ويتحدد من سمات الحياة الاجتماعية التي تشخص الإقليم ، ومن الخصائص العامة للجماعات الاقليمية فضلاً عن التأثيرات التي تتركها تلك الجماعات على الثقافة الكلية للمجتمع . وذلك بهدف التوصل إلى قواعد عامة تحكم هذا التفاعل بحيث يمكن الاعتماد عليها - ولو بصفة مبدئية - في عملية تخطيط الإقليم .

ونظراً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها علم الاجتماع الإقليمي ، ولكونه ينبثق من تفاعل عنصرين أساسيين هما : الجماعة ، والإقليم فإنه يعتمد على مناهج علمية تتوافق مع طبيعته وأهمها منهجان يتحدد الأول في المنهج الوصفي إذ أن دراسة الإقليم تحتاج إلى المنهج الذي يسهم في تزويد الباحث بالبيانات والمعلومات الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي توضح السمات العامة للإقليم.أما المنهج الثاني فهو المنهج المقارن ويعتمد عليه في إستنباط القواعد والأسس التي تحكم التفاعل القائم بين الجماعة والإقليم وذلك عن

---

(١) لمزيد من التفصيل في هذه النقطة راجع ما يلي :

— Perloff, H.; «Key Features of Regional Planning», The A.I.P Vol. XXXIV No. 3, 1968.

(٢) رغم أن التاريخ الحديث لذلك الفرع من علم الاجتماع لا يتجاوز أكثر من أربعين عاماً حتى الآن ، إلا أن الاهتمام الأساسي به يرجع إلى أيام « منتسكيو » Montesquiou ويظهر ذلك بوضوح في كتابه « روح القوانين » Spirit of Laws .

طريق مقارنة نموذج معين لمجتمع محدد بنموذج آخر لمجتمع قد تتشابه بعض ظروفه مع ظروف ذلك المجتمع ، وقد لا تتشابه .

وقد حاولت كل الدراسات المتصلة بالإنسان ، والبيئة ، والإيكولوجيا في وقت واحد أن تساهم في تحديد المقصود بها نسميه « الجماعات الاقليمية » Regional Groups فكمية المطر ، ودرجة الحرارة ، وشكل التضاريس ، وطبيعة المرتفعات . . . إلخ كل هذه سمات جغرافية وطبيعية ينبغي أن تبحث ويدرس تأثيرها على التنظيم الاجتماعي القائم بهذا الاقليم الجغرافي المحدد .

ورغم تقدم الدراسات الجغرافية في هذا المجال إلا أنها لم تعط وصفاً دقيقاً لما ينبغي أن يعرف به « الإقليم الاجتماعي »[1] . Social Regiom . هل هو وحدة جغرافية فقط ؟ أم أنه وحدة اجتماعية - ثقافية أيضاً ؟ ويبدو من هذا التساؤل المزدوج أن محور البحث في ميدان علم الاجتماع الإقليمي يدور أساساً حول الإقليم الاجتماعي وكيف أنه يختلف في طبيعته عن الإقليم الجغرافي أو الإقليم الاداري (أي الإقليم بالمعنى الجغرافي أو الإداري) .

وقد اهتم كثير من العلماء بمسألة الإقاليم كمكان حضري من الزوايا والجوانب المختلفة - الجغرافية،والاقتصادية ، والاجتماعية - ومن أبرز هؤلاء نذكر : ماكرجيي Mukerjee ، وزيمرمان - Zimmerman ، وهيرتزلر Hertzler ، وهاندي Handy .

غير أنه يمكن اعتبار أولهم (ماكرجيي) هو أكثرهم اهتماماً بموضوعات الاجتماع الإقليمي فيرى أن المهمة الرئيسية التى تلقى على عاتق الباحث في

(١) يستند مفهوم « الإقليم الاجتماعي » على مسلمة مبدئية تذهب إلى أن الإنسان ، والإقليم هما العنصران الرئيسيان في علم الاجتماع الإقليمي . ومن ثم فإن الأقاليم (أو الأماكن) الحضرية ينبغي أن تدرس بإعتبارها « جماعات سسيولوجية » Sociological Groups تستهدف توضيح شكل التفاعل القائم بين الإقليم كإطار مكاني محدود له مشخصاته الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويتمتع بموارده المادية والبشرية والتنظيمية من ناحية ، وبين الجماعة كإطار بشري له أنساقه القيمية والفكرية وأنماطه السلوكية والمادية من ناحية أخرى .

هذا الفرع من علم الاجتماع تتحدد في دراسة حالة التفاعل بين البيئة الجغرافية والجماعة الإنسانية التي تقطنها وتتخذها مستقراً . فالإقليم هنا – من وجهة نظره – يستند إلى مساحة جغرافية معينة تلعب فيها الإيكولوجيا البشرية دوراً هاماً وخطيراً[١] .

وكان ماكرجيي أيضاً من أوائل العلماء الذين لمسوا في كتاباتهم – منذ عام ١٩٤١ – بعض الملامح الرئيسية للتفاعلات الجمعية التي تكون النمط الشائع للسلوك بالإقليم . فقد نظر إلى الاقليم من خلال شبكة التفاعلات الجمعية التي تشكل نمط العلاقات الاجتماعية بين سكان هذا الإقليم .

وهو في دراسته هذه قد أكد على العوامل المادية التي تسهم في تكوين السلوك الجمعي ، وقام بتحليل العناصر الاجتماعية التي تؤثر على « البيئة الفيزيقية » Physical Environment للإقليم والتي تشمل – في رأيه – نوع العمل والسلوك الاقتصادي الذي يمارس في ظل الظروف الاجتماعية والثقافية والتي يستطيع بها المخطط الإقليمي أن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد .

وفي ضوء الملامح الوظيفية – الاجتماعية والاقتصادية – التي يمارس الإقليم في ظلها نشاطه ، نستطيع أن نستنبط الكيفية التي تمارس بها الأنماط الثقافية نشاطها بحيث تؤثر – مع غيرها من المناشط – على السلوك الجمعي للإقليم[٢] .

فإذا بحثنا مثلاً مشكلة الغذاء – على اعتبار أن عوامل تكونها كثيرة ومتداخلة – فإننا نجد أن العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية ، وكذا السياسية

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Zimmerman C. and Wors R.; «Next Steps in Regional Sociology», In: The Frontiers of Social Science, Macmillan Co. New Delhi, 1955.

(٢) يعد هذا العنصر محدداً رئيسياً تدور حوله كل الدراسات الايكولوجية . ويعتبر الإقليم – في ضوء ذلك – بؤرة للتحليل الاجتماعي والإيكولوجي فهو ميدان خصب تنمو فيه العمليات الإيكولوجية ليظهر تأثير الإنسان في البيئة الاقليمية في أوضح صوره .

تشكل جذور تلك المشكلة . كما أن الأوضاع الجغرافية ، والسمات الإيكولوجية للمنطقة - المنتجة للغذاء أو المستهلكة له - تلعب أدواراً رئيسية في تحديد ملامح هذه المشكلة وتسهم في تصور الحلول الملائمة لتجاوزها[١] .

ويرى « لندبرج » Lundberg أن الإقليم هو نسيج متشابك يقع في نطاق منطقة جغرافية تتحدد وفقاً لمعايير جغرافية أو إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . ويتشكل هذا النسيج من فكر الأفراد ومعتقداتهم وثقافتهم ، والتي تلاحظ عادة من خلال تصرفات الأفراد وأنماط سلوكهم وعناصر ثقافتهم المادية والفكرية[٢] .

وإذا كان الاقليم بعامة والمكان الحضري بخاصة يدخلان في نطاق الجغرافيا (من وجهة نظر كثير من العلماء) فإن دراستهما من وجهة النظر السسيولوجية يعد أمراً ضرورياً ولازماً لمناقشة المكونات الاجتماعية للحياة الحضرية .

غير أننا نتصور أن الاتجاه الاجتماعي في دراسة الأقاليم الحضرية لن تقوم له قائمة دون أن يتوافر إطار نظري - فكري يعتمد عليه السسيولوجيون في تحليل أفكارهم عن المجتمع الإقليمي الحضري ويرتكزون عليه في تقديم مقترحاتهم نحو تحسين أساليب الحياة به بادئين تحليلهم بالجماعات الصغيرة بالمجتمع ، ثم الإقليم المصغر فالإقليم الكلي حتى نصل إلى المجتمع ككل[٣] .

---

(٣) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :
— Wilson T.; «Planning and Growth», Mcmillan Press Co. Ltd London, 1964.

(١) راجع هذه الفكرة في :
— Glikson A.; «Regional Planning and Development», Netherlands Univ., 1965.

(٢) لتفصيل هذا الجانب راجع ما يلي :
— Gillie, F.; «Basic Thinking in Regional Planning» International Institute of Social Studies, Paris, 1967.

ويمكن النظر إلى الإقليم الاجتماعي - بوصفه مفهوماً علمياً - من خلال النقاط الرئيسية التالية[١] :

- يؤثر النمو الإقليمي - الحضري على البناء الاقتصادي للمجتمع ككل وذلك إعتماداً على ما يمتلكه الإقليم - الحضري من مصادر ثروة وموارد طبيعية ، وتتحدد بمقتضاها نوعية الأنشطة السائدة ، وشكل المستوى التكنولوجي ، والحراك الاجتماعي ، والتركيب الطبقي وغير ذلك .

- يتحدد مفهوم الإقليم الاجتماعي بشكل رئيسي إستناداً إلى التركيب السكاني القائم من حيث : الحجم ، والكثافة ، والتوزيع فضلاً عن الخصائص والسمات . ويؤثر سكان الإقليم في تحديد نوعية العلاقات القائمة بينه وبين الأمكنة الأخرى حضرية كانت أو غير حضرية .

- يكتسب الإقليم الاجتماعي مضمونه ومعناه من العمليات الاجتماعية التي تسود بين سكانه والتي تتحدد إعتماداً على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المميزة للإقليم .

- يشكل الإطار الثقافي عنصراً أساسياً في بلورة مجال الإقليم الاجتماعي حيث تبرز المكونات الثقافية للحياة الاقتصادية والاجتماعية وتتشكل في النهاية الثقافة الاقليمية .

ومما لا شك فيه أن الإقليم الحضري يعد إطاراً مكانياً نموذجياً تنبثق منه كافة أشكال الامتداد العمراني ، بل أنها (أي هذه الأشكال) تتحدد فيزيقياً واقتصادياً واجتماعياً طبقاً للنمط الذي يتخذه ذلك الإقليم ، وتبعاً لخصائصه وسماته .

وإذا كنا قد استشهدنا سلفاً « بالضاحية » ، « والظهير » ، « والجوار »

(١) تمثل هذه العناصر وغيرها مقومات الإقليم الاجتماعي وفقاً للرؤية المحددة سلفاً .

كأشكال للامتداد العمراني بالنمط الحضري فإن لكل شكل من هذه الأشكال خصائص وملامح كما أن له مشكلات ومعوقات تحد من فعّاليته وتأثيره سواء بالنسبة لحدوده المكانية أو للنطاق الحضري الشامل .

غير أن المظاهر السلبية لأشكال الامتداد العمراني بعامة تعكس أوضاعاً عادية وطبيعية يتسم بها النمط الحضري (فهي لها إلى جوار ذلك مظاهر أخرى إيجابية) .

ولكن هناك أشكالاً حضرية أخرى - ولا نقول امتدادات - نكاد لا نلحظ فيها غير المظاهر السلبية للنمو الحضري ونعني بها المناطق المتخلفة بالمدينة[١]. Slums وهي مناطق محددة قد توجد في قلب المدينة أو على أطرافها ، أو في أية جهة منها وتنشأ كمحصلة لعوامل عديدة : تاريخية - حضارية ، وجغرافية - فيزيقية ، واقتصادية - إنتاجية ، واجتماعية - ثقافية بحيث تتفاعل جميعاً لتفرز في النهاية نمطاً معيشياً خاصاً وفريداً . وتتشكل الخصوصية هنا أو التفرد من زوايا عديدة نستطيع أن نجملها في ثلاث على النحو التالي :

- **التكوين الديموغرافي** : فلسكان المناطق المتخلفة بأية مدينة خصائص وسمات معينة سواء من حيث الحجم (وبخاصة حجم الأسرة) والكثافة (وبالذات كثافة المسكن) والتوزيع ، والحركة اليومية بين هذه المناطق والأجزاء الأخرى من المدينة . كما تلعب السمات المتصلة بالتركيب النوعي والعمري والانتماء السلالي[٢] ، فضلاً عن الأحوال الزواجية والتعليمية والمهنية وكذلك مستوى الدخل أدواراً بالغة الأهمية في تشكيل الملامح الديموغرافية لأبناء هذه المناطق .

(١) سوف نركز هنا على المناطق المتخلفة بالمدينة باعتبارها ظاهرة مكانية فقط ، مرجئين تناولها من الزاوية الاجتماعية - الثقافية لفصل تالٍ نتولى فيه دراسة قضية فقراء الحضر وأوضاعهم الطبقية .

(٢) يعد الانتماء السلالي والعنصري هنا بعداً رئيسياً - تاريخياً وحضارياً على الأقل - يؤثر في تشكل المناطق المتخلفة ويكفي للتدليل على ذلك بنشأة أحياء « الجيتو » Ghetto فهي وإن كانت تعني واقعياً الأحياء الفقيرة بالمدن التي تسكنها جماعات عنصرية من الأقليات الفقيرة إلا أنها كانت أصلاً محلاً لسكنى الجماعات اليهودية .

وبصرف النظر عن التسمية التي تحملها هذه المنطقة[1] ، فإن التكوين الديموغرافي يكاد يكون متقارباً - ولا نقول متطابقاً - بين المناطق المتخلفة بكثير من المجتمعات (وبخاصة بين مجتمعات العالم الثالث) . ولعل مرجع ذلك أن الدوافع العامة والكلية التي كانت وراء تكون هذه المناطق قد شكلت هيكلًا ديموغرافياً متقارب الملامح فحجم السكان كبير، ومتوسط عدد أفراد الأسرة كذلك ، كما أن الكثافة السكانية مرتفعة . أما الخصائص السكانية الأخرى فتعكس تدهوراً حاداً في الأحوال المعيشية حيث ينخفض المستوى التعليمي ، ويتركز البناء المهني في مجال الأعمال الطفيلية التي تتطلب حداً أدنى من المهارة والتدريب ، ويتدنى متوسط الدخول حتى يكاد لا يلبي الاحتياجات الآدمية[2] .

- **الهيكل الاقتصادي** : من الملاحظ أن المناطق المتخلفة بالمدن لا تستند عادة إلى قاعدة اقتصادية محلية يمكن الإفادة منها في توجيه أنماط معيشتها المادية ، فهي تعيش مكانياً فقط بهذه المناطق ولكنها تقتات في حياتها اليومية على النسق الاقتصادي للمدينة التي تعيش في ظلها سواء كان صناعياً أو تجارياً أو خدمياً . وخلاصة القول أن هذه المناطق يتوقف بقاؤ ها واستمرارها على حجم ما تمده بها المدينة من سلع وخدمات فهي تعيش عالة عليها . وليت سكانها منتجون في أعمال أساسية تمس البناء الاقتصادي للمدينة ، ولكنهم يمتهنون أبسط الأعمال ، وأقلها أهمية ، وأدناها إنتاجاً .

- **البناء الاجتماعي** : أفاض علماء الاجتماع الحضري والأنثروبولوجيا الحضرية في تحليل عناصر البناء الاجتماعي والثقافي للمدينة بعامة ولمناطقها

---

(١) أطلقت تسميات متعددة على المناطق المتخلفة بالمدن مثل : « أحياء الجيتو » ، وواضعي اليد Squatters Towns ، ومدن « الصفيح » ، وأحياء « العشيش » وما إلى ذلك . ورغم أن كل تسمية تشخص نمطاً يختلف من حيث ظروف تكونه إلا أنها تكاد تتوحد جميعاً في ملامحها العامة .

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :

— Turner, J.; Squatter Settlements in Developing Countries», In: Moynihan D. (ed.); «Toward a National Urban Policy», Basic Books, N.Y, 1970.

المتخلفة بخاصة . وانتهت معظم هذه التحليلات - على تنوعها - إلى حقيقة أساسية مؤداها أن المنطقة المتخلفة لها ثقافة خاصة (نوعية) ترتبط أساساً بنوعية سكانها ولما كانت السمة العامة التي تميز هذه المناطق : فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي « الفقر » فإنه يمكن تسمية هذه الثقافة « بثقافة الفقر » The Culture of Poverty وقد أجريت دراسات لا حصر لها عن هذه الظاهرة التي تسم المناطق المتخلفة بالمدن وتشكل الملامح الرئيسية للمعيشة بها[١] . وقد ركز بعضها على أهمية الشكل الفيزيقي للمنطقة - وهو ما يهمنا في هذا الإطار - وكيف أنه يسهم بدرجة كافية في صياغة البناء الاجتماعي - الثقافي . غير أن بعض الدراسات قد اتجه وجهة أكثر تخصصية في هذا المجال إذ حاول الربط بين موقع المنطقة المتخلفة ونمط الحياة بها فما تقع منها في قلب المدينة تختلف عن تلك الواقعة على أطرافها ، كما أن المنطقة القريبة من مراكز النشاط الصناعي أو التجاري للمدينة تتباين في نمطها المعيشي عن تلك البعيدة عن مثل هذه المراكز[٢] .

وبصرف النظر عن المنحى الذي تنحوه أية دراسة عن المناطق المتخلفة (الفقيرة) بالمدينة فإنه يكاد يكون من الثابت أن الدراسة التي تستهدف تحليل البناء الاجتماعي - الثقافي للمدينة لابد لها أن تتبنى مدخلاً تكاملياً تتفاعل فيه الأنساق الفيزيقية مع الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية ليفرز في النهاية « نمطاً معيشياً » نتمكن من دراسته وتحليله ووصفه ثم اقتراح أنسب الأساليب لعلاج مشكلاته .

وأياً كان الشكل الذي يتخذه الامتداد العمراني بالنمط الحضري فإن هناك

---

(١) من أبرز الدراسات التي أجريت عن ثقافة الفقر نذكر:

— Lewis O.; «The Children of Sanchez», Random House, N.Y.; 1961.

(٢)

— Smith L.; «Urbanization in Latin America», In: Anderson N. (ed.); «Urbanism and Urbanization», Leiden 1964.

استخدامات أساسية لمناطق الامتداد عموماً ويمكن إيجازها في أربعة رئيسية[١] :

الأولى : تخفيف الضغط السكاني على المدن :

فمن الملاحظ أن المدن الرئيسية والكبرى - وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث - تعاني من تضخم سكاني هائل ، الأمر الذي يؤثر على رفع الكثافة السكانية مع ما يترتب على ذلك من مشكلات متعددة . ولا شك أن الامتدادات العمرانية - بأشكالها المتنوعة - تسعى إلى امتصاص الفائض السكاني من هذه المدن وتوطينها بتلك المناطق .

الثانية : زيادة الرقعة المأهولة بالسكان :

فقد يعاني المجتمع من خلل في توزيع السكان بين أقاليمه ككل فتتسم بعض الأقاليم أو المناطق بتركز سكاني بينما يعاني البعض الآخر من تخلخل . ولا شك أن الامتداد العمراني يساعد في هذه الحالة على زيادة المنطقة المعمورة بالسكان الأمر الذي يسهم في تخفيف حدة هذا الخلل .

الثالثة : تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة :

فمن الطبيعي أن تتميز منطقة الامتداد بموارد إقتصادية - تكون في الغالب غير مستخدمة - إبتداءاً بالأرض وإنتهاءاً بالإنسان ومروراً بمصادر الثروات التعدينية والحيوانية وما إلى ذلك . ورغم أن هذه الموارد قد تكون متاحة بمنطقة الامتداد إلا أن استغلالها وتنميتها يتطلب وضع خطة شاملة لذلك .

---

(١) تمثل هذه الاستخدامات أهدافاً للامتداد العمراني والنمو الحضري في ذات الوقت وذلك لأنها تشكل الحلول التي يتصورها مجتمع ما للخروج من نطاقه المكاني الضيق إلى مجال أوسع .
وفي هذه القضية راجع المصدرين التاليين :

— Harris B.; «Some Problems in The Theory of Intra-Urban Location», Operation Research, October 1969.

— Hawley A.; «The Changing Shape of Metropolitan», The Free Press, 1959.

الرابعة : رفع معدلات الدخل : القومي ، والإقليمي :

فالاستخدامات - أو الأهداف - الثلاثة السابقة تصير عديمة الجدوى إن لم ترتبط بمسعى رئيسي يتمثل في زيادة متوسط الدخل . ومن الطبيعي أن الدخل القومي يتأثر بالاستخدامات المتنوعة لمناطق الإمتداد العمراني وينعكس بالتالي على الدخل الإقليمي لتظهر آثاره واضحة على متوسط الدخل الفردي بالنمط الحضرى .

ولا جدال في أن الامتداد العمراني بالنمط الحضري يمثل مشكلة ترتبط بالدرجة الأولى بفيزيقية المنطقة فهو يحدث تغييراً مكانياً في النسق الطبيعي للمركز الحضري . غير أنه من القصور أن نتوقف عند هذا الحد لتصير المسألة مشكلة مكانية فقط وإنما من الواجب أن نبحث عن انعكاساتها على أوجه الحياة الحضرية المختلفة .

إن التعديل الذي يطرأ على المكان سواء إتخذ شكل الامتداد والاتساع من جانب،أو الإدماج والضم من جانب آخر يؤثر على أنساق البناء الاجتماعي : ديموغرافياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً .

أما التأثير الديموغرافي لظاهرة الامتداد العمراني - وهي موضع إهتمامنا هنا - فيبدو واضحاً من حجم ونوعية السكان الذين يتجهون للعمل فقط - أو للعمل والسكنى معاً - بمنطقة الامتداد . ولا يهمنا هنا ذكر الملامح الديموغرافية لهؤلاء السكان (فقد سبق تبيانها) وإنما ما نركز عليه هو إبراز تأثير المكان - الممتد - على استقطاب مجموعة من السكان يتفاوتون في أحجامهم وخصائصهم فضلاً عن توزيعهم وحركتهم داخل ذلك المكان،وبينه وبين الأماكن الأخرى (وبخاصة أقرب مدينة كبرى) . فالامتداد المكاني - على نحو ما - يحدث نوعاً من « الانتقاء الديموغرافي » للسكان الذين يقطنون المدينة التي تفرع عنها هذا الامتداد وكذلك المدن الأخرى وبخاصة القريبة .

بينما يلاحظ الامتداد العمراني وقد انعكس بوضوح على الهيكل الاقتصادي السائد بالمدينة سواء بطريقة إيجابية أو سلبية . فالاستخدام الأمثل أو سوء الاستغلال ، والترشيد أو الفاقد ، هي بعض الحالات التي تفرز تأثيرات إيجابية أو سلبية تنعكس على الهيكل الاقتصادي . ومن الطبيعي أنه كلما كان الامتداد الحضري مخططاً كانت تأثيراته الاقتصادية أوضح ومن ثم تؤدي إلى إحداث تغيير ملموس في الأنساق المادية بالمجتمع الحضري ككل(١) .

أما التركيب الاجتماعي فيتأثر تأثراً ملحوظاً بحدوث إمتداد مكاني حيث يصير التساؤل المطروح محدداً في : أي الأشكال الطبقية سيكون هو السائد في منطقة الامتداد الجديدة ؟ فضلاً عما يفرزه ذلك من تساؤلات فرعية تتصل بأنماط العلاقات التي ستظهر بين تلك الأشكال الطبقية ، وأوجه الصلة بينها وبين التركيب الاجتماعي للمجتمع بعامة وللنمط الحضري بخاصة .

ولا نستطيع أن نهمل تأثيرات الامتداد المكاني على النسق الثقافي فالعناصر الثقافية - بشقيها المادي ، والمعنوي - هي محصلة لكل الجوانب السابقة ومن ثم فإن تشكلها بمنطقة الامتداد يتوقف على درجة التفاعل فيما بينها ، كما يستند إلى طبيعة العلاقة بين الثقافة الكلية والثقافات الفرعية(٢) .

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي :

- Hoover E. and Vernon R.; «Anatomy of a Metropolis», Cambridge Univ. Press, 1959.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

- Burgess E.; «The Ecology and Psychology of The City», In: Bogue D. (ed.); «Needed Urban and Metropolitan Research», Oxford Univ. Press, 1953.

الفصل السادس

الإنتاج الحضري : مشكلة اقتصادية - إنتاجية

لا يمكننا تصور « مكان » - أياً كان نمطه المعيشي - دون التبصر بما يرتكز عليه من « مقومات مادية » فهي التي تحدد هويته ، وتشكل إطاره الكلي الذي يتحرك داخله .

ولا نستطيع أن نتخيل مكاناً - أينما كان موقعه أو موضعه - وهو خلو من هذه « المقومات المادية » فبدونها لا يتشكل المكان أصلاً ، ومن ثم فلا نتمكن من تحديد ملامحه الاقتصادية والاجتماعية .

ولا خلاف بالقطع على تحديد تلك المقومات فهي عامة شاملة ومنها يتشكل النسيج المجتمعي الذي يجعلنا نصف مكاناً ما بأنه يكون نمطاً معيشياً له أبعاده وخصائصه النوعية . فالأرض ، والمواد الخام ، والقوى المحركة هي مجرد أمثلة على هذه المقومات المادية . ومما لا شك فيه أن قيمتها الحقيقية لا تكمن في مجرد وجودها « المادي » بمكان ما وإنما تتحدد من مبلغ الاستفادة منها في تنمية ذلك المكان[1] .

أما الخلاف البارز في هذه القضية فيتبدي من خلال تساؤل حيوي مؤداه : هل لكل الأماكن - بخصائصها المختلفة : فيزيقياً ، واقتصادياً ،

(١) ناقش كثير من الباحثين في اقتصاديات الحضر هذه المسألة وخلص بعضهم - وأبرزهم إدجار هوفر E. Hoover - إلى أن الخصائص الاقتصادية للمجتمع الحضري تتحدد طبقاً للكيفية التي يستخدم بها ما أتيح له من مصادر ثروة ، وأن لهذا كله مردود واضح في البناء الاجتماعي الحضري .

واجتماعياً ، وثقافياً - نفس النصيب الكمي والنوعي من هذه المقومات ؟ ومن الطبيعي - بناء على الإجابة على هذا التساؤل - أن يطرح تساؤل فرعي آخر يستفسر عن المقومات المادية « الخاصة » بكل نمط مكاني . أو بمعنى آخر هل للنمط الريفي مثلاً مقومات مادية يرتكز عليها وتختلف عن مثيلتها بالنمط الحضري ؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يسعى أبناء كل نمط ، إلى تدعيم هذه المقومات وتهيئتها بالصورة التي تؤدي إلى تنمية مجالات الحياة بهذا النمط ، والتقليل - ما أمكن - من حجم المشكلات الناجمة[١] ؟

لا شك أن هذه التساؤلات - وغيرها - تثير قضايا بالغة الأهمية وتدور جميعاً حول الجوانب المادية للأنماط المعيشية بصفة عامة . ولما كان اهتمامنا بهذه الدراسة يتركز حول المكان الحضري فإننا سوف نتخير قضية تمس تلك الجوانب المادية بالنمط الحضري ونقصد بها « الانتاج الحضري »[٢] .

والإنتاج الحضري مسألة ترتبط مباشرة بنوعية الحياة الحضرية التي تميز نمط معيشي معين ونقصد بها « كمية،ونوعية السلع »- أياً كانت صورتها - التي يقوم بإنتاجها المجتمع الحضري ويستفيد بها أبناؤه وهو لا يشكل نمطاً للاستهلاك الذاتي فقط وإنما يتعداه إلى التصدير خارج حدود المجتمع الحضري بقدر ما تسمح به حجم السوق المتاح ، وما تتيحه نوعية ودرجة العلاقات المكانية السائدة بين المجتمع الحضري وغيره من الأماكن ، فضلاً عما يتسم به هذا الانتاج من خصائص مثل : الجودة ، والسعر ، والانتشار »[٣] .

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Thompson W.; «Urban Economic Growth and Development in a National System of Cities», In: Hauser p., and Schnore L. (eds.), Op. Cit., p. 431.

(٢) يعد موضوع « الإنتاج الحضري » من الموضوعات الرئيسية التي يشتمل عليها مبحث « اقتصاد الحضر » Urban Economics وقد درسه كل من تعرض لتحليل المقومات المادية التي يرتكز عليها البناء الحضري فضلاً عن أولئك الذين عالجوا قضية العلاقات المكانية بين الأنماط الحضرية بعضها البعض .

(٣) لمزيد من التفصيلات في هذا التعريف راجع :

— Leahy W. and Others (eds.); « Urban Economics: Theory, Development and Planning», The Free Press, N.Y. 1975.

ولا نستطيع أن نفصل مفهوم الانتاج الحضري - وفق أي تعريف له - عن خصائص المجتمع الذي يسود فيه . فالإنتاج عموماً هو انعكاس لكل الظروف المجتمعية ومن ثم فهو يتضمن الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بكل نسق من أنساق الحياة بالمجتمع . فإذا كان الإنتاج حضرياً فإنه يحمل خصائص المجتمع الحضري جميعها فهو - أي الإنتاج الحضري - لا يعد انعكاساً للجوانب المادية فقط ، وإنما هو أيضاً إفراز للأبعاد السياسية والأبنية الاجتماعية ، والأطر الثقافية في ذات الوقت[(١)] .

ومن المعلوم أن التصنيع يمثل ركيزة أساسية ينبني عليها النشاط الحضري بعامة ، ومن ثم فإن الظواهر الحضرية تتأثر مباشرة بالتصنيع من حيث : نوعيته ، ودرجته ، ومجاله .

ولا نعني بالتصنيع هنا مجرد توافر « بعض » الصناعات التي تقدم إنتاجاً معيناً له مجال إنتشار محدد ، ونطاق تأثير معروف ، وإنما نقصد به تلك العملية التي تستوجب وجود « قاعدة صناعية »[(٢)] . Industrial Base تتشكل من خلال وجود نسق من الصناعات (سواء كان يتمثل في صناعة أساسية واحدة ، أو مندمجة في مجموعة من الصناعات المرتبطة ، أو الموجودة في صناعات عديدة منفصلة) بحيث يكون هذا النسق محوراً أساسياً لحركة السكان من المنطقة التي توجد بها هذه المقومات وإليها .

وإذا افترض أن مكاناً حضرياً ما قد اتيح له ميزة - أو مجموعة من مزايا -

---

(١) درست هذه النقطة بالذات بعناية من قبل بعض دارسي التحضر وفقاً للمنظور الشامل ونذكر منهم : كوين Quinn ، نيتزر Netzer ، هاوزر ، شنور ، بيرلوف Perloff ورغم أن بعضهم قد اتجه وجهة اقتصادية في تفسير الظواهر الحضرية إلا أنه إستخدم الإطار الاقتصادي كمدخل رئيسي يسهم في تشكيل ملامح المجتمع الحضري وتفسير عملياته .

(٣) اختلف باحثو التحضر في تحديد مصطلح القاعدة الصناعية فبينما رآه البعض شاملاً لكل المقومات والإمكانات والعمليات الصناعية بمجتمع ما ، قصره البعض على مجموعة من الصناعات المتكاملة .

توطنية بشكل يجعله قادراً - بصفة مبدئية - على ممارسة تأثيراته في مجال معين فإن هذه التأثيرات لا تظهر - عملياً - إلا في ضوء توافر عوامل أخرى مادية وبشرية وثقافية .

ومن ضمن هذه العوامل - في مجال الإنتاج الحضري - نذكر توافر الأنشطة الرئيسية التصديرية ونقصد بها جملة مصادر الإنتاج ذات الأهمية النسبية سواء بالنسبة للدولة ككل (مثل كثير من الأنشطة الرئيسية الاستراتيجية كصناعة الحديد والصلب ، والغزل والنسيج ، والأسمدة) أو بالنسبة لنطاق تأثير المكان الحضري وحده . أما هذه الأنشطة فتتميز بقابليتها للانتقال إلى الأماكن الأخرى التي تحتاج إليها .

ولم تترك مشكلة الإنتاج الحضري لإجتهادات المشرفين على القطاعات الانتاجية مهما كانت درجة هيمنتهم عليها[١] ، وإنما تصدى لها بالدرجة الأولى - وبرؤية نظرية على الأقل - مجموعة من علماء الاقتصاد المهتمين بشئون الحضر وذلك باعتمادهم على نماذج التحليل الاقتصادي التي تسعى أساساً إلى « تعظيم » Maximization الناتج الإقليمي (حيث يمثل الناتج الحضري جزءاً منه) . وقد اقتنع معظمهم بأن هذا الهدف النهائي لن يتحقق دون إدراك « الأمثلية » Optimization بالنسبة لاستخدام الموارد الإقتصادية بالمجتمع الحضري . ومن الطبيعي أن هذه الأمثلية لن تتحقق بدورها دون رصد تلك الموارد رصداً يساعدنا في التعرف على طرق تشغيل الموارد والوصول بها إلى الحجم الأمثل الذي عن طريقه يمكن تصور خطة طويلة المدى أو قصيرته تسهم في تنمية المجتمع الحضري[٢] .

---

(١) رغم أن درجة السيطرة أو الهيمنة على القطاعات الانتاجية تتوقف على الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة (رأسمالية ، أو اشتراكية) فإن ما يهمنا في هذا الجانب هو الإشارة إلى أن التوجه الاقتصادي - أياً كان - ينبغي أن تخضع مشكلاته للعلماء المتخصصين في مجالاته وقضاياه المختلفة .

(٢) خضعت هذه المسائل للتطبيق العملي اعتماداً على أساليب تحليلية درست مشاكل واقعية - من =

ومن العناصر المهمة التي ينبغي التعرف عليها ونحن بصدد دراسة قضية الانتاج الحضري نذكر : الأسعار والأسواق (فيما يتعلق بالسلع والخدمات) ، والأرض (فيما يتصل بالنمط المكاني الذي تمارس في حدوده عملية الإنتاج) . وترتبط هذه العناصر - بما تفرع عنها - بالهيكل المكاني الذي يحدد ملامح المجتمع الحضري فالعلاقة بين فيزيقية المكان ، وبنائه الاقتصادي وثيقة ويؤثر كل منها في الآخر .

وقد أوضحت كتابات كل من : فون تيونن Von Thünen ، ولوش Losch ، وأيسارد Isard مدى التأثير الذي يلحق بالبناء الاقتصادي الحضري نتيجة نموه في نطاق مكاني معين . فالنمط الدائري - متحد المركز Concentric-ring مثلاً يؤثر بشكل واضح على الأسلوب الذي يتبعه هذا المكان (الافتراضي) في إنتاجه وتصريف سلعه ، فضلاً عما يشارك به هذا الوضع من تحديد للعلاقات المكانية بينه وبين غيره من الأمكنة الحضرية - وغير الحضرية - الأخرى وبخاصة المجاورة

ومن الواضح أن أسلوب التحليل الاقتصادي للمكان الحضري لا يتغافل عن دراسة العناصر الأخرى المؤثرة في البناء الحضري الشامل الذي لا يتحدد فقط من خلال مكان وإنما أيضاً بما ينشأ فوق هذا المكان من أنشطة اقتصادية مادية ، وبما يترتب على ذلك من تشكيل أبنية اجتماعية تنمو في إطار تركيبات طبقية لجماعات ترتبط فيما بينها بعلاقات اجتماعية ، وتحيا في بيئة ثقافية متكاملة الأبعاد .

= ضمنها الإنتاج الحضري - ومن أمثلة هذه الأساليب نذكر : « البرمجة الخطية » Linear Programming وتحليل التكلفة - والمنفعة Cost-Benefit Analysis . وإذا كان الأسلوب الأول قد اعتمد على الطرق الرياضية في إيجاد المعايير التي تحدد « الحل الأمثل » Optimal Solution لبعض المشكلات الحضرية وبخاصة ما يتعلق منها باستخدام الأرض وتحديد مواقع المشروعات وحساب تكلفة النقل ، فإن الأسلوب الثاني قد استند إلى سهولة تطبيقه واستعماله وصار أكثر شيوعاً واستخداماً في حل معظم المشكلات الحضرية .

وقد اعتمد المنهج الاقتصادي في علاجه للمشكلات الحضرية عموماً على المعلومات والبيانات التي تستقي من القطاعات المادية بالمجتمع الحضري . وبطبيعة الحال كلما كانت هذه المعلومات صادقة في التعبير عن الظواهر - موضوع الدراسة - وكافية لحصر معظم العناصر المكونة لها صارت الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية أقرب إلى الواقع ولا يترتب عليها في الغالب تأثيرات جانبية هي في الحقيقة مشكلات أخرى فرعية نبتت من المشكلة الأصلية لأنها لم تجد حلاً جذرياً فقد كانت المعلومات عنها والبيانات غير دقيقة[١] .

ولعل خصوصية دراسة قضية الانتاج الحضري ترجع بالدرجة الأولى إلى خصوصية العناصر المكونة لها فباعتبارها ذات سمة مادية في الأصل شكلت فيما بينها إطاراً متسانداً . « فالأرض » مثلاً لا تبرز قيمتها الحقيقية دون وجود « نشاط اقتصادي » يدب عليها ، وهذا النشاط لا يتشكل أصلاً بغير « بيئة حضرية » تعمل على تدعيمه واتساع نطاقه . أما هذا النشاط فيتطلب مثلاً وجود « سلعة » ، و« خدمة » ، و« سوق » فضلاً عن العنصر الأساسي الذي يدير هذا النشاط ويرتد عائده إليه ونقصد به « الإنسان »[٢] .

غير أنه من الطبيعي ألا تسير العملية الاقتصادية - بكل عناصرها - دائماً وفق الهدف الذي قد يكون رسم لها.فهناك دائماً انحراف عن الهدف - في حالة وجوده - ويتوقف هذا الانحراف على عوامل عديدة أولها واقعية الهدف ذاته ، وآخرها الأساليب المتبعة في تنفيذه ، وبينهما نلحظ المؤسسات المشرفة على التنفيذ ، والتفاعل القائم بين الأهداف المختلفة (والذي ينبغي وضعه في الاعتبار بالنسبة لكل هدف) .

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :

— Netzer D.; «Economic and Urban Problems: Diagnoses and Prescriptions», Op. Cit., P. 47.

(٢) لمزيد من التفصيلات في التعرف على مثل هذه العناصر راجع :

— Isard E.; «Location and Space Economy», Cambridge Univ. Press, 1956.

وقد ظهر مصطلح يعبر بدقة عن هذه الحالة وهو: « الباثولوجيا الاقتصادية »[١] Economic Pathology للمناطق الحضرية . ويقصد به الجوانب السلبية (المرضية) المتصلة بالظواهر الاقتصادية السائدة بالمناطق الحضرية والتي تنجم أصلاً من «خلل في أداء الوظائف الاقتصادية» Economic Malfunctioning التي يقوم بها المركز الحضري مثل : الإنتاج ، والإستهلاك ، والتوزيع ، والاستثمار . . . وغير ذلك . ومن الملاحظ أن هذا « الخلل » المفترض لا يحدث فقط بين هذه الوظائف بعضها البعض وإنما هو قائم أيضاً داخل العناصر المكونة لكل وظيفة . فالإنتاج مثلاً يحدث أحياناً بين عناصره خلل يتبدى في صور عديدة نذكر منها : عدم ملاءمة موقع المشروع للمادة الخام التي يعتمد عليها في إنتاجه كأن تكون المسافة كبيرة بين مصدر هذه الخامة ومكان تصنيعها ، أو عدم وجود سوق (أو وجوده بشكل محدود) لتصريف المنتج ، أو ضعف المستوى التكنولوجي الذي تعتمد عليه القوى المحركة في تشغيل المشروع ، أو ضآلة رأس المال اللازم لتحقيق أعلى معدل للانتاجية ، أو عدم كفاية عنصر العمل في الحصول على إنتاج مرتفع ، أو غير ذلك من الأشكال .

ومن الطبيعي أن يحدث الخلل في أداء الوظيفة الانتاجية بالمجتمع الحضري في إطار الملامح الكلية لهذا المجتمع فهو خلل يرتبط بالهيكل الاقتصادي العام ، والبناء الاجتماعي الكلي والنظام السياسي السائد بالمجتمع الحضري .

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بقضية الانتاج الحضري بصفة عامة . غير أن هناك تركيزاً خاصاً قد وجهه الاقتصاديون الحضريون لدراسة عنصر النقل من هذه القضية . فالنقل عملية أساسية وفعّالة ليس فقط في زيادة معدل الانتاج الحضري وإنما أصلاً في خلق المراكز الحضرية ، وفي

---

(١) يردد « إدجار هوفر » هذا المصطلح في كتاباته في مجال الاقتصاد الحضري كثيراً وكمثال على ذلك أنظر :

— Vernon R. and Hoover E.; «Economic Aspects of Urban Research», Op. Cit., p. 191.

تشكيل العلاقات المكانية بين مواقع الأنشطة سواء كانت داخل المركز الحضري أو خارجه[١] .

ولا ينبغي دراسة عنصر النقل فقط من حيث توافر وسائله ومقوماته وإنما أيضاً من جانب حساب تكلفته وتقدير نفقاته[٢] . ويرتبط بهذا العنصر عامل آخر على قدر كبير من الأهمية ونقصد به طرق المواصلات التي تربط المركز الحضري بغيره من المراكز .

ولا شك أن السبب الرئيسي لنمو المركز الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد ، وفي يسر الانتقال - النسبي - من مكان لآخر . غير أن النمو الحضري لم يحدث هكذا بشكل مطرد بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال وهيكل النقل وما يترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة . . . كل ذلك قد ساهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري ذاته أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى . وقد أدى ذلك ببعض الباحثين إلى القول بأن النمو الحضري يفسر ذاته في ضوء نسبة (أو معدل) وسائل الاتصال المتاحة بالمركز الحضري[٣] .

ولعلنا نتفق مع وليام « فيكري » W.Vickrey حينما ركز في دراسته لمسألة الانتاج الحضري على قياس التكلفة الاجتماعية المترتبة على عملية الانتاج ، واهتم بإبراز عنصر العمل والمتطلبات الرئيسية التي ينبغي توافرها بهذا العنصر .

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Isard W.; «Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science», The M.I.T. Press, 1967.

(٢) خضعت دراسات النقل عموماً للتحليل المتعمق وبخاصة في مجال الدراسات الاقليمية - الحضرية . وترجع أهميتها إلى أنها تحاول الكشف عن الدور الذي يلعبه عنصر النقل في تشكيل العلاقات المكانية ، وتكوين الهيكل الاقتصادي ، وصياغة التركيب الاجتماعي والإطار الثقافي .

(٣) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Meiere R.; «A Communications Theory of Urban Growth», Op. Cit.

كما عالج المدى الذي ينبغي أن تغطيه الدولة بالنسبة للخدمات الرئيسية المقدمة لأبناء المجتمع(١) .

أما الأساليب المستخدمة في تحليل عناصر الانتاج الحضري فيمكن إيجازها في ثلاثة رئيسية :

أولها : تتمثل في الأدوات التي تعين على اكتشاف العوامل المؤدية إلى تشكيل « المنطقة الحضرية » وتحديد العلاقات المكانية التي تربط هذا « الحيز » بغيره من الأماكن الأخرى . وهي أدوات كمية تعتمد على البيانات المتوافرة المتعلقة بالموقع الجغرافي ، والهيكل الاقتصادي ، والبناء الإيكولوجي .

ثانيها : يمكن رؤيتها من خلال عمليات التقويم والمتابعة المتصلة بأي مشروع إنتاجي بالنمط الحضري وتتبلور هذه الأساليب بصفة رئيسية إستناداً إلى فكرة تحليل التكلفة - والفائدة والذي يفترض أن تتحقق مصداقيتها بالنسبة للمشروع الانتاجي ذي السمة الاقتصادية إذا ما تعاظمت المنفعة أو الفائدة بالنسبة للتكلفة أو النفقات ، أما إذا حدث العكس أوتساوى هذين العنصرين - أي التكلفة والفائدة - فإن المشروع لا يتمتع آنذاك بالصفة الاقتصادية التي تدفع إلى الاستمرار فيه(٢) . ولا شك أن عمليات التقويم والمتابعة - بأساليبها المختلفة - تعين على اكتشاف مصداقية هذه الفكرة .

ثالثها : تتجسد في الأساليب المحددة لميكانزم السوق والتي تستخدم في

(١) لتأصيل هذه الأفكار راجع المصدر التالي :

— Stevens B.; «A Review of The Literature of Linear Methods and Models for Spatial Analysis», The A.I.P, Vol. 26, 1960.

(٢) سبق أن تعرضنا لدراسة هذا الأسلوب في فصل سابق بالكتاب الأول حين حاولنا دراسة المكان الحضري : فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً .

ويمكن دراسة التطبيقات المختلفة فضلاً عن الأصول النظرية لأسلوب تحليل التكلفة - والفائدة بالرجوع للمصدر التالي :

— Rogers A.; «Matrix Methods in Urban and Regional Analysis», The A.I.P, Vol. 38, No.6, Nov. 1972.

ذات الوقت لتخصيص الموارد واختيار مواقع المشروعات ، وتحديد نوعية المنتج ، وحجم السوق ومكانه ، ونوعية المستهلك ودرجة إقباله على السلعة . . . إلخ .

وقد يتصور البعض أن هذه المجموعة من الأساليب تتميز بسمة شبه تلقائية بمعنى أنها تتم بشكل شبه آلي ودون تدخل من الانسان ، إلا أن هذا التصور الكلاسيكي لا يصدق إلا في حدود المجتمعات محدودة الحيز ، ذات الهيكل الاقتصادي التقليدي والبناء الاجتماعي البسيط . أما ما نراه في المجتمعات الصناعية شديدة التعقيد والتركيب فيستوجب التدخل الإرادي المقصود بالنسبة للعناصر السابقة كما يتطلب دراسة المشكلات الناجمة عنها .

وما من شك في أن الأساليب الثلاثة سالفة الذكر تعتمد بصفة رئيسية على أدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في معالجة المسائل التطبيقية – وليست القضايا النظرية الأكاديمية[1] – بشرط أن يمتد استخدام هذه الأساليب إلى محاولة صياغة مشروع مستقبلي للنمو الحضري بالمنطقة – موضوع الدراسة – إستناداً إلى مجموعة من البدائل لأشكال النمو المختلفة واتجاهاته المتوقعة .

ومن الثابت الآن أن الباحث الاقتصادي إذا إفتقد الرؤ ية الواقعية لأحوال المجتمع الذي يبغي دراسته (وهو يتمثل هنا في النمط الحضري) ، وإذا لم يكن متخصصاً بدرجة كافية في مجال معين (ويتحدد هنا في الاقتصاد الحضري) فإن تصوراته جميعاً لن تخرج عن حدود بناء النماذج النظرية ومحاولة تحليلها – نظرياً أيضاً – فضلاً عن غياب المشكلات الحقيقية التي يعاني منها المجتمع الحضري (المراد دراسته) فتصير المشكلات افتراضية – تصورية . ويمكن أن يدرج

---

(١) لعل هذه القضية لا تزال مطروحة على الساحة في علم الاقتصاد بعامة، ونقصد بها ذلك التفاوت الشديد بين النماذج الاقتصادية النظرية ، وتطبيقاتها العملية لعلاج المشكلات المجتمعية . وفي هذا السبيل يمكن مراجعة المصدر التالي :

— Thompson W.; «A Preface to Urban Economics», The Free Press N.Y, 1963.

هذا النوع من التصورات ضمن « دراسات القاعدة الإقتصادية » Economic Base Studies أما النوع الآخر من التحليل الواقعي لمشكلات الحضر فيتضمن فيها يسمى « بدراسات الاقتصاد الحضري » Urban Economic Studies ولعل الفارق بين الاتجاهين في الدراسة يعكس بوضوح الاختلاف البيّن بين الدراسات الاقتصادية النظرية العامة التي يحاول بعض الاقتصاديين تطويعها - ولو قسراً - كي تصلح للتطبيق على كافة الأنماط المعيشية وجميع القطاعات ، وكل المشكلات التي تظهر سواء في هذه القطاعات أو تلك الأنماط ، وبين الدراسات الاقتصادية التطبيقية المتخصصة في ميدان بذاته وتسعى عملياً إلى التصدي لمشكلاته[1] .

ولا نستطيع أن نناقش قضية الانتاج الحضري كمشكلة يتعرض لها النمط الحضري وتحد من فعّالية عملية التحضر دون أن نلتفت إلى دراسة مقومات هذا الإنتاج .

ورغم إنها قضية اقتصادية - إنتاجية في الأصل إلا أن مقوماتها شاملة - متكاملة تبدأ بتوافر نمط فيزيقي - مكاني يتمتع بميزة - أو مزايا - توطنية ، وقاعدة اقتصادية متكاملة يتحدد منها بوضوح مصدر الانتاج ، وعنصر بشري فعّال وقادر على استغلال هذه البيئة ، فضلاً عن ضرورة وجود سوق لتصريف السلعة (أو آداء الخدمة) يتوافر بها كافة الشروط التي تجعلها قادرة على إستيعاب السلعة وترويجها فضلاً عن امكانية التصدي لمنافسة السلع الأخرى (سواء كانت محلية أو خارجية) والحرص على تحقيق أعلى معدل ربح مقارناً ذلك بإجمالي التكلفة المنفقة على إنتاج السلعة . وفيما يتصل بالسوق يمكننا أن نذكر أيضاً عملية التبادل السلعي والخدمي التي تحدث بين المكان الحضري وغيره من الأمكنة - وبخاصة المجاورة له - وتؤدي إلى نشأة العلاقات :

---

(١) لعلنا نجد في علم الإجتماع شبيهاً لمثل هذه الحالة - مع الفارق الكامن في طبيعة كل من العلمين - فمن يتتبع التراث النظري المتوافر في علم الإجتماع يلحظ نمواً متزايداً في بنائه النظري إذا ما قورن بالإنجاز المتحقق في المجال التطبيقي - العملي الذي يتصل بالمشكلات المجتمعية الواقعية .

المكانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية - الثقافية فيما بين هذه الأماكن والتي قد ترجع بصفة رئيسية إلى وجود تبادل في سلعة أو خدمة (أو أكثر) فيما بينها .

ولعل آخر هذه المقومات يتبدى في الإطار التنظيمي أو المؤسسي الذي يساند عملية الانتاج الحضري فهي لا تتم في فراغ وإنما ينبغي التبصر بوضعها في هيكلها التنظيمي الذي يسمح بترتيب خطواتها ومراحلها وفق مراحل زمنية معينة ومتابعتها بالصورة التي توصل إلى تحقيق أهدافها النهائية[١] .

وإذا كانت هذه هي المقومات الرئيسية لعملية الانتاج الحضري فإن كل واحدة منها تشتمل على بعض المشكلات التي تعوق في النهاية عملية التحضر بالمكان . ومن ثم فإن هناك ضرورة لتفصيل هذه المقومات حتى يتسنى رصد تلك المشكلات وتحليلها وسوف يتضح ذلك من الفقرات التالية :

أولاً : النمط الفيزيقي - المكاني :

يجدر بنا أن نبدأ دائماً بالتعرف على الإطار المكاني لأية ظاهرة نتولاها بالدراسة . فرغم أن الظاهرة موضوع الدراسة - وهي الانتاج الحضري - ذات سمة إقتصادية في الأصل إلا أن تحليلها الصحيح ينبغي أن يأخذ في إعتباره ذلك الإطار المكاني إذ أنها ظاهرة لم تنبت في فراغ ولكنها تشكلت في حدود « مكان » له خصائصه الفيزيقية المميزة[٢] .

ومن المعلوم أن « الأماكن » لا تتشابه في كل خصائصها وسماتها ، بل أن عناصر الاختلاف والتباين فيما بينها تفوق بكثير عناصر التشابه والاتفاق . ولعل

---

(١) لا شك أن الإطار التنظيمي يعد عنصراً لازماً للعملية الإنتاجية بعامة فبدونه يتحول أي نشاط إلى مجرد عمليات جزئية مفردة من الصعب أن تحقق هدفاً كلياً ونهائياً . ويبدو هذا الإطار التنظيمي أكثر وضوحاً وفعّالية في المجال الصناعي حيث العمليات محددة زمنياً ومكانياً .

(٢) تدارس البعض هذه القضية في إطار تطبيقي حيث باتت عملية الانتاج الحضري ظاهرة مكانية - اقتصادية ومن ثم فهي متغيرة طبقاً لظروف المكان ومتغيراته . ويمكن القول أن المدخل الإيكولوجي هو أنسب المداخل لدراسة التفاعل بين المكان والنشاط الانساني المبذول .

ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تلك « المزايا النسبية » التي تميز مكاناً عن آخر ، وتجعل هناك ما يسمى بالتفوق المكاني أو « عبقرية المكان »[١].

ومن هنا ظهر النمط الفيزيقي بما يشتمل عليه من مزايا مكانية كمقوم أساسي من مقومات الهيكل الاقتصادي للمجتمع الحضري . فعندما يستغل المكان « اقتصادياً » تظهر العلاقة واضحة بين النمط الفيزيقي والهيكل الاقتصادي وبخاصة عندما تكون القاعدة الاقتصادية التي يعتمد عليها المكان قاصرة عن بلوغ الأهداف التي يضعها لتحقيق معدلات أكبر للتنمية فيكون المكان آنذاك بمثابة عنصر اقتصادي فعّال .

ثانياً : القاعدة الاقتصادية :

من الطبيعي كي نحصل على إنتاج حضري أن يكون هناك مصدر للإنتاج ويتمثل هذا المصدر بصفة رئيسية في « قاعدة اقتصادية » تشكل الركيزة التي يستند إليها المجتمع الحضري في بناء هيكل اقتصادي ثابت .

أما عناصر هذه القاعدة الاقتصادية فيمكن رؤيتها من خلال متغيرات خمس هي[٢] :

- المواد الخام ، والطاقة ، ورأس المال ، والعمل فضلاً عن الأرض . والتنظيم وكافة العناصر الانتاجية الأخرى . ومن الواجب أن تتكامل هذه المتغيرات بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف المجتمعية الشاملة .

- **القدرة على استغلال العناصر الانتاجية** : ولا يمكن أن تتحقق هذه القدرة دون القيام بحصر أولي شامل للموارد ، وتحديد أولويات الاستخدام ، واقتراح الحلول البديلة للمشكلات الاقتصادية .

---

(١) لدراسة هذه الفكرة بشكل متعمق راجع المصدر التالي :
- جمال حمدان ؛ « شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان » كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٢) راجع هذه العناصر بشكل تفصيلي بالمرجع التالي :
— Hirschman A.; «Interregional and International Transmission of Economic Growth», In: Friedmann J. and Alonso W., «Regional Development and Planning», The M.I.T, Press, N.Y., 1964.

- **العلاقات المكانية** : وهي التي تفرضها الامكانات الاقتصادية للمكان فضلاً عن مثيلاتها بالأمكنة الأخرى.وتؤثر القاعدة الاقتصادية بشكل مباشر على نوعية هذه العلاقات ودرجتها فبينهما علاقة طردية – موجبة .

- **أداء الوظائف الإقتصادية بشكل متكامل** : فالإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، والاستثمار . . . الخ . هي أمثلة على هذه الوظائف التي ينبغي ألا تمارس باستقلالية وفي عزلة عن بعضها البعض الآخر .

- **التخصص الانتاجي** : فإذا كان المجتمع الحضري يتميز بإنتاج سلعة معينة أو تأدية خدمة ما فإن سمة التخصص ترتبط بذلك المجتمع . ويترتب على هذا الوضع عمليات كثيرة ومعقدة من ضمنها : التنافس ، والتبادل ، والتبعية [1] .

ثالثاً : العنصر البشري :

لا شك أن « الإنسان » هو محور الانتاج ودعامته الرئيسية ، ومن ثم كان الاهتمام بالعنصر البشري ضرورياً ولازماً لتحقيق تأدية أفضل للعملية الانتاجية . ولا فرق بالطبع في نوعية الاهتمام بالعنصر البشري أو درجته بين مجتمع ريفي وآخر حضري ، وإنما يكمن الفرق في الأساليب التي تتبع في إعداد البشر في كلا المجتمعين . فسكان المجتمع الحضري مثلاً يتطلبون إعداداً وتأهيلاً يتفق مع خصائصهم النوعية (مثل التعليم ، والدخل، والمهنة. . . إلخ) من ناحية ، ويتسق مع الهيكل الوظيفي العام للأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها (صناعة – تجارة – خدمات) من ناحية أخرى . ولا يكتفي فقط

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه العمليات راجع المصدر التالي :

— Birch D.; «Toward a stage Theory of Urban Growth», Journal of The A.I.P, Vol. 37, No. 2, 1971.

بتزويد مثل هؤلاء البشر بما يحتاجونه من خدمات حتى يكونوا في حال يمكنهم من الانخراط في العمليات الانتاجية بكفاية وإنما ينبغي أيضاً تعبئة هذه القوى البشرية وتنظيمها ، والتنسيق فيما بينها ، وتحديد أدوارها حتى تتمكن بسهولة ويسر من تحقيق مستهدفات المجتمع . ولا شك أن هذا المطلب الأخير يستوجب وجود قناعة كاملة لدى أفراد المجتمع بما يفعلون فذلك هو الذي يضمن استمرار قوة الدفع لديهم ويزيد الشعورعندهم بأن جزءاً من ناتج عملهم يرتد عليهم .

رابعاً : السوق ، والتبادل السلعي - الخدمي :

تعد السوق بمثابة النطاق المكاني الذي يجسد فكرة الانتاج ويخرجها من حيزها المحدود (في مصنع أو مؤسسة) إلى مجالها المتسع والملموس . وللسوق شروط رئيسية تعد في ذات الوقت مقومات لعملية الانتاج بصفة عامة ومن هذه الشروط نذكر :

- **الموقع** : وهو العنصر الفعّال في أي سوق ويختار الموقع اعتماداً على متغيرات : جغرافية ، واقتصادية واجتماعية[1] .
- **الاتساع** : ويتحدد إستناداً إلى نوعية الإنتاج ومجاله ودرجة الإقبال عليه .
- **الكثافة** : وترتبط بحجم الانتاج ونوعيته من جانب ، وحجم المستهلكين ونوعياتهم من جانب آخر .
- **النوعية** : ويتصل بشكل الانتاج السائد ، ودرجة التخصص الانتاجي للمجتمع .

---

(١) يؤدي الموقع دوراً بالغ الحيوية في تشكيل ملامح النشاط الانتاجي بالمجتمع الحضري . وللجغرافيين دراسات عديدة ومتنوعة في هذا المجال نذكر منها :

— Isard W.; «Location and Space Economy», Op. Cit., pp. 28-29.

— Perroux F.; «Note on The Concept of Growth Pole», In: Mc Kee D. and Others (eds.); «Regional Economics» Op. Cit., p. 94.

خامساً : الإطار التنظيمي لهيكل الانتاج الحضري :

نظراً لأن عملية الانتاج لا تتم في فراغ فإن هناك بناءاً تنظيمياً لابد من تشكيله وفق قواعد معينة تتسق مع نمط الانتاج السائد من جهة ، ومع السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمع من جهة أخرى . ويرتبط البناء التنظيمي القائم بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع ككل (ونمطه الحضري بصفة خاصة) كما أنه يتصل بالنظام السياسي للدولة من جانب وبهيئاته المحلية القائمة بالمجتمع الحضري من جانب آخر . أما العنصر البشري المكون لهذا البناء التنظيمي فلا يمكن نكران أهميته إذ أنه يشكل الكوادر الفنية التي تدير العملية الانتاجية وتشرف عليها .

ولا شك أن مقومات الانتاج الحضري ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمصادره . فسواء كانت المقومات : فيزيقية - مكانية ، أو اقتصادية - مادية ، أو اجتماعية - ثقافية ، أو تنظيمة - مؤسسية ، فإن مصادرها أما أن تكون محلية تتعلق بالمجتمع ذاته (ريفاً كان أو حضراً) أو خارجية ترتبط بالمجتمعات الأخرى .

أما المصادر المحلية الذاتية فيمكن تحديدها بدقة إذا ما تعرفنا عن قرب على الملامح المكونة لهيكل الاقتصاد المحلي . « والمحلية » هنا صفة لا ترتبط بالنمط الحضري فقط وإنما تتعداها إلى الأنماط المعيشية الأخرى القائمة داخل حدود المجتمع الواحد . ويرجع ذلك إلى أنها أنماط ترتبط بنحو أو بآخر بالنمط الحضري ، ومن ثم تغذية بمصادرها الانتاجية وتؤثر بالتالي في شكل الانتاج الحضري ، بل أنها تسهم أيضاً في خلق عديد من المشكلات التي قد تتخذ طابعاً حضرياً ولكنها غير حضرية الأصل أو المصدر[1] .

---

(١) تنمو المشكلات الحضرية نتيجة عوامل عديدة ودوافع شتى يرتبط بعضها بالبيئة الحضرية ذاتها ويتصل البعض الآخر بالبيئات الأخرى المحيطة . ويؤكد كثير من الباحثين في مجال التحضر أن علاج نسبة كبيرة من مشكلات التحضر يتوقف على أسلوب التوجه إلى الأنماط المعيشية الأخرى . ولمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي :

— Morse R.; «Latin American Cities: Aspects of Function and Structure», Comparative Studies in Society and History, Vol. 4, 1962.

ويمكن أن نحدد هذه المصادر المحلية في مجالين رئيسين هما :

- **القطاع الصناعي** : وهو أحد الدعائم الرئيسية المكونة للمجتمع الحضري ؛ إذ أنه يسهم - كما سبقت الاشارة - في تحديد ملامح التحضر من النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية فتعد انعكاساً طبيعياً للنشاط الانتاجي الصناعي وبخاصة من حيث النسق القيمي السائد[1] .

- **القطاع الزراعي** : ويتمثل في الأنشطة الانتاجية القائمة بالنمط الريفي وهي أنشطة لا يمكن تجاهلها أو التغافل عن تأثيراتها في صياغة موارد المجتمع الحضري . ومما يساعد على زيادة درجة العلاقة بين النمطين الحضري والريفي أن العنصر البشري - شأنه شأن الموارد المادية - قابل للانتقال فيما بينهما في صورة موجات هجرة لها اتجاهات محددة (تتخذ في الغالب الاتجاه الريفي - الحضري) .

أما المصادر الخارجية للانتاج الحضري فتتشكل من العناصر التي لم يتمكن المجتمع المحلي - لسبب أو لآخر - من تدبيرها والحصول عليها فيلجأ بالتالي إلى ما حوله من المجتمعات باحثاً في البداية عن أكثر هذه العناصر فعّالية في تشكيل الملامح الرئيسية للانتاج الحضري . ولا شك أن المجتمعات تختلف بصدد هذه النقطة اختلافاً بيناً . فبينما يسعى بعضها سعياً حثيثاً يكاد لا ينقطع إلى نقل ما يعتقد بجدواه وفائدته الحقيقية وهو في ذلك « يتخير » بعض العناصر ذات الصلة الوثيقة بالأنماط المجتمعية الداخلية حيث يعتقد أن فرصة تكيفها وتأقلمها معها كبيرة نسبياً . . . نقول بينما يحدث ذلك نرى البعض الآخر من المجتمعات وقد نقل نقلاً حرفياً من المجتمعات الأخرى بصرف النظر عما إذا كان ما ينقل يشكل « حاجة حقيقية » لها أم لا .

وبرغم أن هذين النموذجين من المجتمعات يشهدان استعانة مستمرة

(١) من الثابت أن الأنماط الاجتماعية للسلوك تتأثر تأثيراً مباشراً بالنمط المادي للمجتمع صناعياً كان أو غير كذلك .

بمصادر خارجية تشكل جزءاً أساسياً من الانتاج الحضري ؛ إلا أن أسلوب الاستعانة بها مختلف ، كما أن النتائج المترتبة على كلٍ تعد شديدة التباين والتفاوت . وترتبط هذه المصادر الخارجية بهيكل الانتاج المجتمعي ككل ، كما أنها تتصل بمتغيرات أخرى عديدة مثل : البناء الاجتماعي والإطار الثقافي والنظام السياسي . ومجمل القول أن هذه المصادر تتوقف على التوجه العام للمجتمع : اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً[١] .

وإذا أردنا تحديداً لبعض العناصر المشكلة للمصادر الخارجية للانتاج الحضري – وهي تمثل في ذات الوقت جوانب مشكلة الانتاج الحضري – فإنه يمكن إيجازها في ثلاثة رئيسية :

أولها : المواد الخام : وهي تمثل العنصر الرئيسي في الهيكل الاقتصادي إذ بدونها لا تتكون القاعدة الاقتصادية المطلوبة؛ ومن ثم لا يتشكل البناء الانتاجي . وتختلف المواد الخام طبقاً لطبيعة النشاط المستخدمة بشأنه ، وهي ترتبط مباشرة بأساليب النقل وظروفه . غير أنه ليس بالضرورة أن تنشأ الصناعة – كنشاط – إذا ما توافرت المادة الخام حيث أن ذلك يرتبط بمسائل أخرى عديدة[٢] .

ثانيها : القوى العاملة : وهي تشكل محور النشاط الاقتصادي ودعامته الرئيسية فقد تتوافر أحياناً العناصر الانتاجية جميعاً (مثل : رأس المال ، والمادة الخام ، والقوى المحركة) ويختفي عنصر العمل فتتعطل العملية الانتاجية .

---

(١) يؤثر التوجه العام للمجتمع على النمط الانتاجي له . فكثير من الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الأيديولوجيات السياسية ترتأى مثلاً أن النشاط الصناعي لابد من التركيز عليه في فترة ما ، وأن النشاط الزراعي ينبغي الاهتمام به في فترة أخرى وهكذا . . ومن الطبيعي أن يتسق هذا التوجه مع إمكانات المجتمع وطاقاته وإلا فإن معدلات الانتاج – في أي نشاط – تكون ضئيلة .

(٢) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Gottlieb A.; «Planning Elements of an Inter-industry Analysis: A Metropolitan Area Approach », Journal of Thè A.I.P, Vol. 22 1956.

ومن هنا فإن المجتمعات التي تعاني من تخلخل في قوتها العاملة[١] تعمد إلى إستيراد قوى عاملة من خارج المجتمع في بعض القطاعات - أو فيها جميعاً - وتسعى من خلال ذلك إلى بناء هيكل مهني تعتقد أنه ملائم للعمليات الانتاجية التي تميز النشاط الانتاجي السائد بها . ويبدو أن اعتقادها هذا لا ينبني على أساس متين إذ أن الملامح الرئيسية التي تميز العمالة الوافدة لا تمكن من الاعتماد عليها كعنصر رئيسي من عناصر الإنتاج . فهي أصلاً عمالة غير ثابتة ومن الصعب التوقع بمدى استمراريتها إذ أنها تخضع لظروف عديدة نذكر منها :

- **الهياكل الاقتصادية** : تتطلب أحياناً عمالة ذات خبرة وتدريب معينين وقد لا تتوافر مثل هذه النوعية من العمالة بالصورة الملائمة فضلاً عن أن هذه الهياكل أصلاً غير ثابتة أو مستقرة إذ أنها تعتمد في الغالب على عدد محدود للغاية من سلع التصدير الرئيسية وبخاصة ما يتعلق منها بالمواد الأولية[٢] .

- **الأبنية الاجتماعية والأطر الثقافية** : وهي لا شك مختلفة ومتباينة بين المجتمعات المصدرة للعمالة والأخرى المستوردة لها. وينجم عن ذلك أن الفرد الوافد يتعامل مع عناصر اجتماعية وثقافية شديدة التباين - أحياناً - مع مجتمعه الأصلي ويتساوى في ذلك نسق القيم والعادات والتقاليد ، فضلاً عن النظام اللغوي السائد .

- **الأنظمة السياسية** : وهي تمثل اطاراً مهماً تتم من خلاله عملية استيراد العمالة حيث تتأثر بالضرورة - أما سلباً أو إيجاباً - بالعلاقات الدولية عموماً وبالعلاقات السياسية بين الدولتين (المصدرة والمستوردة) خصوصاً . ومن

(١) لعل مجتمعات الخليج هي المثال النموذجي على هذه الحال.

(٢) من المؤشرات الرئيسية للتخلف وكذلك من خصائص الدول المتخلفة نذكر ضآلة سلع التصدير الرئيسية فهي لا تزيد في الغالب عن سلعتين أو ثلاث وتتمثل عادة في المواد الأولية للانتاج .
ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :
- محمود الكردي ، « التخلف ومشكلات المجتمع المصري » ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦-٩٢ .

الملاحظ أن الأنظمة السياسية ترتبط في هذا الخصوص بمسألة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتسم بها - عادة - الدول المستوردة للعمالة .

ثالثها : المستوى التكنولوجي المتاح : وهو مصدر أساسي من المصادر الخارجية للانتاج الحضري فلم تعد المبتكرات التكنولوجية في عالم اليوم حكراً على مجتمع بذاته (حتى لو كان هو الذي قام باختراعها) وإنما اتسعت دائرة الاستخدام (وإن كانت قد ضافت دائرة الابتكار أو الاختراع وتحددت) فأصبحت متاحة لأي مجتمع يتمكن من دفع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لما يسفر عنه هذه المستوى من مبتكرات . غير أن هناك فارقاً أساسياً بين ما يعمد إليه بعض المجتمعات من « نقل حرفي » لذلك المستوى التكنولوجي المتاح عالمياً متجسداً في صورة سلع وخدمات (حتى ولو لم تكن في حاجة ماسة إليها) والمجتمعات الأخرى التي تحاول « استيعاب » المستوى التكنولوجي الذي تحتاج إليه فعلاً (حتى ولو لم يكن هو آخر ما توصلت إليه الخبرة الفنية - وبخاصة الصناعية - من تقدم) وتحاول من خلاله علاج المشكلات التي تواجهها[1] .

---

(١) لعل الحرص الشديد من قبل المجتمعات جميعاً - وبخاصة بلدان العالم الثالث - على استخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من مبتكرات والذي يصل أحياناً إلى حدي : الهوس ، والسفه معاً يرجع إلى عوامل عديدة ومتنوعة بعضها اقتصادي - مادي ، والآخر معنوي - فكري .
ويبدو أن سوء فهم مصطلح « التكنولوجيا » ذاته يندرج ضمن المجموعة الثانية من العوامل فقد درجت بعض الكتابات العامة على تعريفه بأنه آخر ما توصل إليه العلم التطبيقي من مبتكرات ؛ الأمر الذي دفع بكثير من المجتمعات إلى استخدامها حتى ولو لم تكن في حاجة ماسة إليها .
والحقيقة أن هذا التعريف يعد - من وجهة نظرنا - تعريفاً تعسفياً لذلك المصطلح إذ أنه يقرر حالة معاصرة وصل إليها العلم التطبيقي . ونعتقد أنه يعني مجموعة من « الأساليب الفنية » المستخدمة في كل زمان ومكان والتي تؤدي إلى منفعة حقيقية للإنسان فتسهل عليه حياته ومن ثم فإن كل الأساليب الفنية التي ابتكرها الانسان إبتداءاً باكتشاف النار ، واختراع البارود ، وابتكار حروف الطباعة ، ووصولاً إلى تحطيم الذرة ، وغزو الفضاء ، واكتشاف الأمصال والأدوية . . . إلخ تعد من قبيل التكنولوجيا وذلك بصرف النظر عمن قد قام بابتكارها ، أو الزمن الذي عاصر ذلك ، أو المكان الذي نبتت فيه الفكرة ، أو المجال الذي انتشرت في حدوده .

لا نستطيع أن ننكر أن محاولتنا السابقة للتعرف على مقومات الانتاج الحضري وكذلك مصادره لم تكن إلا مدخلاً ضرورياً لدراسة الانتاج الحضري ذاته كمشكلة تواجه النمط الحضري وتنعكس على كل جوانب الحياة به : إقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية .

ولعل التساؤل المبدئي الذي يستوجب طرحه يتحدد على النحو التالي : إلى أي مدى يعد الانتاج الحضري كافياً - كماً ونوعاً - لسكان المجتمع (سواء كان مجتمعاً حضرياً فقط أو المجتمع الكلي أيضاً) ؟ ويبدو أن هذا التساؤل - بهذا النحو - يتطلب صياغة استفسار آخر حول مضمون هذه الكفاية التي نتساءل عن مداها ومعايير تحديدها . فللكفاية في الانتاج مضامين عديدة ومعايير نستخدمها لقياسها والتعرف على مداها ويمكن أن نصنفها في ثلاثة مجموعات رئيسية على النحو التالي :

أولاً : الهدف والتوجه السسيو اقتصادي - السياسي للمجتمع :

فطبقاً لهذا الهدف والتوجه تتحدد الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع حيث تتكامل بالضرورة مع الأيديولوجية السياسية السائدة[1] . وبناء على ذلك يتحدد ميكانزم العملية الانتاجية بالمجتمع . فبينما هي تعتمد - في المجتمع الرأسمالي مثلاً - على تنمية القدرات والطاقات البشرية إلى أقصى حدٍ لها عن طريق إذكاء روح المنافسة ، وتنمية الشعور بالفردية وبالحرية الاقتصادية شبه الكاملة ، نلحظها تستند - في المجتمع الاشتراكي - إلى سيطرة الدولة على الغالبية العظمى من وسائل الانتاج - وبخاصة الاستراتيجية والحيوية منها - وتوجيهها سعياً وراء تلبية الاحتياجات الرئيسية للفرد من سلع وخدمات بمقابل مادي رمزي في الغالب وبالتالي فإن الانتاج - في هذا النمط من

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :

— Berry B.; «City Size Distributions and Economic Development», Economic Development and Cultural Change, Vol. 9, 1961.

المجتمعات - يصير إنتاجاً جماعياً يشارك فيه أفراد المجتمع جميعاً - رغم أنهم لا يمتلكون منه شيئاً - ولهم مقابل ذلك عائد عملهم مقدراً بما يحتاجونه من سلع وخدمات .

ولا نعتقد أن هناك إجابة جاهزة على تساؤل حول أي الفلسفتين الاقتصاديتين أنفع وأجدى وأكثر كفاية من حيث الانتاج الحضري سواء من حيث الكم أو النوع ؟ إن الإجابة على ذلك تتوقف على عملية الانتاج ذاتها بصرف النظر عن الفلسفة المحيطة بها فالأخيرة تحدد فقط « الإطار العام » الذي تتم في حدوده هذه العملية التي قد تخفق في تحقيق كفايتها الكمية والنوعية في مجتمع رأسمالي بينما تنجح في مجتمع رأسمالي آخر . وكذلك الحال بين المجتمعات الاشتراكية (ومن باب أولى بين المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية) .

وما من شك في أن كل مجتمع - بصرف النظر عن فلسفته الاقتصادية والاجتماعية - يحاول تحقيق أهدافه بإستخدام الأساليب والأدوات الملائمة له والتي يتمكن بواسطتها من ترشيد موارده وتحقيق الاستفادة القصوى منها .

ثانياً : العملية الاقتصادية :

من الطبيعي أن تتوقف كفاية الإنتاج الحضري على الآليات المشكلة للعملية الاقتصادية . وتختلف هذه الآليات ليس فقط من مجتمع لآخر وإنما داخل المجتمع الواحد من قطاع إنتاجي لآخر . ويمكننا في هذا الصدد أن نميز بين ثلاثة أنماط من الكفاية الانتاجية بالمجتمع الحضري على النحو التالي :

- **بناء هياكل وقواعد اقتصادية** : ويمثل هذا النمط بداية ضرورية لتثبيت دعائم العملية الاقتصادية فوجود قاعدة صناعية مثلاً أمر أساسي يتبعه قيام سلسلة من العمليات التي تؤدي في النهاية إلى نشأة النشاط الصناعي الذي يميز المجتمع الحضري[1] .

---

(١) ليس بلازم أن يكون النشاط الصناعي هو المحدد لنشأة المجتمع الحضري ، وإنما هناك أنشطة أخرى تجارية وخدمية قد تتسبب وحدها - أو مع النشاط الصناعي - في تشكيل هذا المجتمع .

- **نمو القطاع الانتاجي وتنشيطه** : وهو هدف أساسي تسعى إليه كافة المجتمعات . غير أنه مرهون ببعض الاشتراطات التي تتمثل في وجود نشاط رئيسي يعد بمثابة قطب للنمو وتستخدم نواتجه (أي مخرجاته) في إقامة عدد من الأنشطة الأخرى ، فضلاً عن توافر فلسفة تخطيطية محددة الأهداف .

- **إعادة الاستثمار** : فليست المسألة تبدأ بتصور هدف وتنتهي بتحقيقه وإنما هناك ما يسمى « بالرجع » Feed back الذي يتجسد اقتصادياً في صورة إعادة استثمار سواء كان مجاله النشاط ذاته أو أنشطة أخرى مرتبطة به أو غير مرتبطة[1] .

ثالثاً : مكان الانتاج وموقعه :

فلا شك أن حيز الانتاج (أي المكان الذي يتم فيه) فضلاً عن الموقع الذي أختير له (وفق شروط متعددة) يؤثران تأثيراً مباشراً في تحديد مدى كفاية الانتاج كماً ونوعاً . ويمكن أن نحدد في ذلك عنصرين رئيسيين :

- **إستهلاك داخل السوق المحلي** : لعل الاستهلاك المحلي يمثل أولى الأهداف الانتاجية ويتطلب ذلك بالدرجة الأولى وجود سوق تتوافر به خصائص : الموقع الجيد ، وتوافر السلعة (أو الخدمة) ، ووجود المستهلك ، وضمان الحد الأدنى من القوة الشرائية . غير أن توافر هذه الاشتراطات والخصائص لا يضمن بالضرورة تحقيق كفاية في الانتاج الحضري إذ أن هذا الأمر يرتبط بمسائل أخرى لعل أهمها التعرف على نمط الاستهلاك وترشيده ، وتنوع السلع والخدمات وملاءمتها للمستهلك .

- **تصدير خارجي** : ورغم أن هذا العنصر يتطلب توافر الحد الأدنى

---

(١) إستقيت فكرة إعادة الاستثمار من معظم النظريات والاتجاهات الاقتصادية وذلك بصرف النظر عن الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع ، ويعكس ذلك مدى حيويتها باعتبارها عملية أساسية يتوقف عليها النمو الاقتصادي للمجتمع .

ولمزيد من التفصيلات في هذه الفكرة راجع المصدر التالي .

— Greenhut M.; « Plant Location in Theory and Practice», Chapel Hill, 1956.

- على الأقل - من الاستهلاك بالسوق الداخلي إلا أنه لا يمثل مرحلة تبدأ بعد إنجاز الأولى فكلا العنصرين يسيران بشكل متوازٍ ومتساند بل أن كلاً منهما يدفع الآخر وينشطه . فحينما يزيد معدل السلع والخدمات عن طاقة السوق المحلي يعمد المجتمع إلى تصديرها إلى الخارج ، كما أن هذا التصدير يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من السلع عن طريق تقوية هيكل الاقتصاد القومي بزيادة الصادرات . . . وهكذا[1] .

ومن الملاحظ أن المحاور الرئيسية الثلاثة سالفة الذكر التي يمكن تناول فكرة كفاية الانتاج الحضري من خلالها تتكامل معاً - رغم إمكانية فصلها وعزلها بعضها عن بعض - ذلك لأن « الهدف والتوجه » الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمع ما يتبنى مجموعة من « العمليات الاقتصادية » التي تميزه عن غيره وكل ذلك يتطلب « مكاناً » - سواء كان داخلياً أو خارجياً - تمارس فيه عملية الانتاج الحضري ، وتؤدي بالتالي إلى تحقيق نتائجها المستهدفة .

غير أن كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يفرز عديداً من المشكلات التي تتصل مرة بالجانب في حد ذاته وترتبط مرة أخرى بعملية الانتاج الحضري ككل[2] .

ومن المعلوم أن مسألة الانتاج الحضري تصير مبتورة المعنى إن لم تتطرق إلى قضية توزيع هذا الانتاج . فإذا كنا نعالج المجتمع الحضري دائماً باعتباره

---

(١) يعتمد كثير من الباحثين الاقتصاديين على فكرة « الميزان التجاري » التي تعمد إلى المقارنة بين حجم كلٍ من الصادرات والواردات ومن ثم تقرير حجم العجز أو الفائض في هيكل الاقتصاد المجتمعي . ورغم شيوع استخدام هذه الفكرة سواء في الدراسات الكلاسيكية أو المحدثة،إلا أنها قد لا تفيد كثيراً إذا ما عالجنا هيكلاً اقتصادياً محدود المكان مثل النمط الحضري حيث يفرض هذا المكان متغيرات خاصة لم يكن لها وجود من قبل مثل : تكلفة النقل ، والتخصص الانتاجي (للمكان) ، وحركة السكان من المجتمع الحضري وإليه وغير ذلك من المتغيرات .

(٢) سوف نعالج بعضاً من هذه المشكلات في الفقرات التالية من هذا الفصل .

« مكاناً ، وسكاناً » فإن الانتاج الحضري يتوزع بدلالة هذين العنصرين معاً[١] . فالإطار المكاني يستند إلى متغيرات حيوية فيما يتعلق بتوزيع الانتاج ويمكن إيجازها على النحو التالي :

- **النسق الفيزيقي** : فدوره حيوي ومهم إذ أنه يشكل ملامح المكان ويحدد خصائصه ومن ثم يلعب دوراً أساسياً في توجيه نمط الانتاج ويشارك بالتالي في توزيعه .

ويرى بعض الباحثين أن الانتاج الحضري يتوزع تلقائياً (أي بدون تدخل من المجتمع) وفقاً للشكل الفيزيقي للمكان الحضري فبعض الأماكن قد حبتها الطبيعة - كما يدعون - مزايا نسبية (مثل : الموقع والاتساع ، والمساحة) أتاحت لها الفرصة لتخصيص نصيب أكبر من الانتاج في ذات الوقت الذي تفقد فيه أماكن أخرى هذا النصيب المتميز من الانتاج نتيجة عدم تمتعها بتلك المزايا .

- **الهيكل الاقتصادي** : نظراً لتفاوت الأماكن الحضرية في مواردها الاقتصادية (سواء من حيث الحجم ، أو النوعية) فإن أنصبة هذه الأماكن من ناتج مواردها تصير أيضاً مختلفة . غير أنه ينبغي الالتفات هنا إلى أننا لا نتناول الهيكل الاقتصادي وفق مفهوم العملية الاقتصادية وإنما إنطلاقاً من فلسفة « الاقتصاد المكاني »[٢] . Spatial Economic التي تبحث أساساً في المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمكان وعلاقتها بتشكل الهيكل الاقتصادي الكلي للمجتمع .

---

(١) يمثل إطار « المكان ، والسكان » في تحليل ظواهر المجتمع الحضري أحد المداخل المقترحة في دراسة عملية التحضر .

(٢) رغم قدم الاهتمام بدراسة الجوانب الاقتصادية لحيز محدود فإن فرع الاقتصاد المكاني يعد - نسبياً - مبحثاً حديث النشأة عالج ذات الفكرة بإستخدام أساليب التحليل الاقتصادي المعتمدة على نماذج تعد نسبياً شديدة التعقيد .

ولمزيد من التفصيلات في هذا المبحث نحيل القارىء إلى المصدرين التاليين :

— Isard W.; «Location and Space-Economy», Op. Cit.

— Friedmann J. and Alonso W. (eds.); «Regional Development and Planning» Op. Cit.

- **العلاقات المكانية** : فمن المعلوم أن الصلات بين الأماكن لا تنقطع إذ أنها تتساند فيما بينها وظيفياً ويؤكد ذلك التفاوتات الفيزيقية والاقتصادية القائمة فيما بينها .

ومن الملاحظ أن توزيع الانتاج الحضري عملية ترتبط بشدة بنوعية العلاقات المكانية ودرجتها فالتناسب بينهما طردي وثيق(١) .

- **الامتداد المكاني** : فكلما حدث اتساع أو امتداد مكاني للحيز الحضري تأثر هيكل الانتاج أما سلباً أو إيجاباً؛ ومن ثم يرتد ذلك على نمط توزيع هذا الانتاج .

ولعل بلدان العالم الثالث هي أوضح الشواهد على هذه الظاهرة (أي ارتباط توزيع الانتاج بالامتداد المكاني) ذلك أن معظمها يعاني إما من ضيق المساحة المأهولة بالسكان ، أو الزيادة السكانية (الطبيعية وغير الطبيعية) أو العاملين معاً الأمر الذي يتسبب عنه خلل في هيكل الانتاج (حيث يصير غير كاف للتحولات الديموغرافية الطارئة) ويترتب عليه سوء في توزيع الانتاج (نتيجة للتغيرات المكانية الحادثة) . ومن هنا كان الامتداد المكاني بالنمط الحضري عنصراً مؤثراً بصورة مباشرة في هيكل الانتاج وفي نمط توزيعه . غير أن الالتفات إلى تخطيط هذه الامتدادات المكانية حتى تتمكن من إمتصاص الزيادة السكانية المتوقعة ، واستيعاب الأنشطة الإقتصادية المستحدثة يقلل دون شك من تلك الآثار السلبية للامتداد المكاني(٢) .

وإذا كان ما سبق يتعلق « بالمكان » ، فإن عنصر « السكان » يؤدي - في

(١) أجرى عديد من البحوث والدراسات التطبيقية لتحليل أبعاد هذا التناسب أو العلاقة في مجتمعات مختلفة وكانت نتائجها متباينة تبعاً للأنساق الفيزيقية ، والهياكل الاقتصادية القائمة .

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع ما يلي :

— Kaplan H.; «Urban Renewal Politics: Slum Clearance in New York», N.Y., 1965.

— Tanabe K.; «The Development of Spatial Structure in Japanese Cities», Geography Vol. 13, No. 8, 1959

تكامله معه - دوراً حيوياً في عملية توزيع الانتاج الحضري . ويمكننا تحليل ذلك العنصر في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية - الاجتماعية على النحو التالي :

- **حجم السكان** : وهو المتغير الحاسم في تحديد الحجم المطلوب من الانتاج فهناك ضرورة لوجود تناسب بين الحجمين (السكان ، والانتاج) وهذا التناسب هو الذي يحدد نصيب الفرد من الانتاج الحضري (المحلي المحدود) ومن ثم من الانتاج الكلي للمجتمع .

- **توزيع السكان وكثافتهم** : ولا يرتبط هذا المتغير دائماً بالمتغير السابق إذ قد يكون حجم السكان كبيراً ولكنه يعاني من خلل في التوزيع وزيادة في الكثافة وقد يحدث العكس أيضاً . وتمثل هذه الحالة ظاهرة واضحة المعالم والقسمات بالبلدان الآخذة في النمو حيث يتركز السكان بالمناطق الحضرية نتيجة موجات هجرة مستمرة (من النمط الريفي بخاصة) ويزداد معدل كثافتهم .

- **الخصائص السكانية** : وهي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد نمط توزيع الانتاج الحضري فتركيب السكان : النوعي ، والعمري ، وأحوالهم : الزواجية ، والتعليمية ، والمهنية ، والدخلية هي بمثابة محددات أساسية يتوزع بمقتضاها الانتاج الحضري ، ويتحدد بموجبها نصيب الفرد منه .

- **الحراك المهني ، والطبقي** : فالحراك ليس دائماً مكانياً وإنما قد يصيب أيضاً خصائص الأفراد في مهنهم التي يعملون بها أو طبقاتهم التي ينتمون إليها . ويتسق نمط توزيع الانتاج مع اتجاهات حراك السكان - مهنياً ، وطبقياً - ومن الصعب التنبؤ بالاتجاه الذي يتخذه ذلك النمط من التوزيع حيث أنه يتوقف على مجموعة من المتغيرات الأخرى[١] .

---

(١) من هذه المتغيرات نذكر : التقسيم الاداري الذي تعتمده الدولة (ويتعرض للتغير بين حين وآخر) والهيكل الاقتصادي ، والنظام التعليمي فكل هذه المتغيرات تدفع السكان إلى حراك مهني وطبقي في اتجاهات معينة .

ولما كانت الاختلافات القائمة بين المجتمعات واضحة ومعروفة فإن ذلك ينعكس أيضاً على الأقاليم الحضرية بالمجتمع الواحد إذ نجد بينها كثيراً من التباينات والاختلافات .

ويحاول المجتمع - أي مجتمع - جاهداً أن يرسم سياسته الاقليمية بالاعتماد على النظرة الكلية لأقاليمه وأنه يجب أن تسير عجلة التنمية الاقليمية دائماً في توازٍ مع إمكانات المجتمع وطاقاته بحيث يحدث توازن اقتصادي فيما بينها.بمعنى أنه لا ينبغي على الدولة أن تهتم بتنمية الهيكل الاقتصادي من صناعة وزراعة وتجارة بالنسبة لإقليم معين فقط وإنما يستوجب أن يتوزع الاهتمام على الحيز المتاح ككل بما يضمه من قطاعات مختلفة .

وقد يحدث لبعض المجتمعات - تحت ضغط عديد من الإغراءات مثل وجود الإقليم الحضري في موقع متميز - أن تفشل في تحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب بين الأقاليم الحضرية المختلفة . كما أنها قد تتعرض لمشكلة أخرى تتبدى في عدم تحقيق التوازن بين القطاعات السسيواقتصادية المختلفة داخل المجتمع الاقليمي الواحد كأن تنمو الصناعة مثلاً نمواً متزايداً بحيث لا يقابله نمو مماثل في الزراعة أو التجارة الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالتنمية المشوهة[1] .

ولا شك أن الانتاج الحضري يؤثر تأثيراً مباشراً على جوانب رئيسية عديدة من ذلك الهيكل . وإذا كانت هذه التأثيرات سلبية أزادت ولا شك من حدة هذا الخلل ، أما إذا اتسمت بالايجابية فإنها تسهم بالضرورة في إعادة حالة التوازن بين عناصر ذلك الهيكل[2] .

(١) راجع في هذه النقطة :

- إسماعيل صبري عبد الله ؛ « إستراتيجية التكنولوجيا » المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين المتضمن في مجلد « إستراتيجية التنمية في مصر » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٢) لمزيد من التحليل في هذه الناحية راجع المصدر التالي :

— Amin G.; Op. Cit., p.85.

ومن هذه الجوانب يمكننا أن نتعرض لجانبين وذلك على النحو التالي :

- **أنماط الاستهلاك** : فمن الطبيعي أن يسهم حجم الانتاج الحضري وكذا نوعيته في تحديد نمط الاستهلاك السائد ويرتبط ذلك بصفة رئيسية بالتركيب الاجتماعي القائم وما يتسم به من أوضاع طبقية يتحدد بناء عليها أسلوب الحياة والنمط المعيشي .

ويلعب الإطار الثقافي السائد دوراً بالغ الحيوية والأهمية في تشكيل نمط الاستهلاك . فالجانبان : المادي ، والمعنوي للثقافة يشاركان في صياغة ملامح هذا النمط بحيث يصير من الصعب آنذاك الفصل بينهما وتحديد نصيب كل منهما في تشكيل النمط العام للاستهلاك بالمجتمع . ومن الطبيعي أن يتعرض هذا النمط للتغير نتيجة عوامل عديدة تتصل بالهيكل الاقتصادي ، أو البناء الاجتماعي ، أو النظام السياسي الأمر الذي يؤثر بالضرورة في شكل الإنتاج الحضري ، وحجمه ، ودرجته الاستفادة منه .

- **أساليب النقل وتكلفته** : ويعد هذا العنصر تابعاً في تغيره للانتاج الحضري . وقد اهتم كثير من علماء التحضر والتخطيط والاقتصاد والجغرافيا على حدٍ سواء بدراسته وتحليل فعّاليته في الانتاج الحضري . ويبدو أن « أيسارد » كان أكثر هؤلاء العلماء اهتماماً بدراسة عنصر النقل وتحديد أفضل وسائله من حيث فعّاليتها في تصريف الانتاج بشرط أن تصل تكلفتها إلى أقل حد ممكن . وأضاف إلى أنه بالتحكم في عملية النقل يمكن القضاء على ظاهرة «التشتت المكاني» بالنسبة للنشاط الاقتصادي[1] . كما إهتم بتحليل العوامل الأخرى المهيئة لزيادة فعّالية عنصر النقل مثل : القوى المحركة ، والأيدي العاملة ، والهيكل التنظيمي وأنه عن طريق التحكم في هذه العوامل يمكن زيادة الانتاج الحضري للمكان . ويتم ذلك بتقليل الفاقد الاقتصادي ومراعاة

---

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Higgins B.; «City and Regional Planning»„ Memo. No. 347, I.N. P,Cairo, 1963.

قانون تناقص الغلة فضلاً عن استغلال وجود التوزيع غير المتعادل للموارد الطبيعية .

وقد اتفق كل من تنبرجين Tinbergen وبوس Bos مع أيسارد في أن تكلفة النقل تعد متغيراً حيوياً في إجراء التنمية الحضرية(١) . وقد نهض افتراضهم هذا على البديهية التي تذهب بأنه إذا كانت كل وحدات الانتاج الزراعي تنتشر بشكل متساو على مسطح شبه متجانس وهو الأرض فإن المشكلة تتركز في النشاط الصناعي حيث ينبغي التحكم في عناصر هذا النشاط جميعاً وبخاصة عنصر النقل ويتم ذلك عن طريق الالتزام بمراحل ثلاث :

أما الأولى فتتمثل في تحديد عدد وحدات الانتاج في الصناعة ، بينما تتشكل الثانية في إعادة تصنيف وترتيب المدن على أساس الترتيب التسلسلي (الهيراركية) للصناعات من حيث أن كل نمط من الصناعات يقابله نمط من المدن(٢) . أما المرحلة الثالثة فتتبدى من خلال دراسة العلاقة القائمة بين تكلفة النقل ومعدل الانتاج الحضري ، وأنه كلما كانت هذه العلاقة عكسية زادت فعّالية عملية التنمية الحضرية .

---

(١) لمزيد من التفصيل في هذا الجانب راجع :

— Tinbergen J.; « The Design of Develogment », W. Norton, N.Y., 1959 .

(٢) تعتمد هذه الفرضية على فكرة الاقتصاد المكاني من حيث أن النشاط الاقتصادي(وبخاصة إذا تمثل في الصناعة) هو الذي يحدد وظيفة المكان ويفرض امتدادته المتوقعة ، بل ويختار أيضاً سكانه،كما يساهم في بلورة التنظيم الاجتماعي والشكل الإداري الملائم .

الفصل السّابع

فقراء الحضر وأوضاعهم الطبقية : مشكلة اجتماعية - ثقافية

« الفقر الحضري » Urban Poor ظاهرة مميزة للنمط الحضري بكل المجتمعات مهما بلغ معدل النمو الاقتصادي بها ، وأياً كان مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الذي تكون قد حققته .

ويبدو أن عموميتها هذه قد نجمت بصورة رئيسية من ذلك التنوع الذي يميز التركيب الطبقي السائد بالمدينة . ومع أن التنوع يعد سمة ضرورية وطبيعية للتركيب الطبقي بعامة إلا أنها أشد وضوحاً بالنمط الحضري مقارناً بالأنماط المعيشية الأخرى . ويرجع ذلك إلى طبيعة الأبنية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية المميزة للمجتمع الحضري .

فالأبنية الاقتصادية السائدة قد ساهمت في تحديد خصوصية الأنشطة القائمة بالمدينة فالصناعة والتجارة والخدمات هي أبرز تلك الأنشطة . ولما كان المشتغلون بها يتفاوتون في خصائصهم النوعية والعمرية ، ويتمايزون في مستويات تعليمهم وطموحاتهم،كما أنهم يختلفون من حيث الأماكن التي منها ينزحون؛فإن ذلك بالتالي يؤثر بشكل مباشر على تنوع البناء الطبقي السائد بالمدينة[1] .

أما الأبنية الاجتماعية التي شكلت هذا « التنوع » في التركيب الطبقي فترتبط بالضرورة بمثيلتها الاقتصادية بحيث يفرز ذلك كله نمطاً من العلاقات الاجتماعية ، ونسقاً من القيم ، ونظاماً من العادات والتقاليد والأعراف . ويلعب البناء الاجتماعي بالنمط الحضري دوراً بالغ الأهمية في تحديد مسألة

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Kahl J.; «Some Social Concomitants of Industrialization and Urbanization», Human Organization Rev: 18, 1969,

الانتماء للمكان فكثير من المهاجرين إلى المدينة مثلاً لا يرتبطون إلا بالعناصر المادية لعملية التحضر – وهم مرغمون على ذلك – أما الانتماء (وهو جانب معنوي في الأصل) فلا يزال – بالنسبة لهم – للمجتمع الأصلي الذي نزحوا منه[١] .

ونلحظ الأبنية السياسية وقد ساهمت في بلورة ذلك التنوع وذلك عن طريق علاقة الفرد بالسلطة ، ونوعية تعاملة مع المؤسسات السياسية المختلفة ، فضلاً عن نشوء بعض القيم السياسية التي يرتبط الفرد بها وتؤثر في تشكيل نمط علاقاته الاجتماعية ، ونشاطاته الاقتصادية [٢].

غير أن هذه العمومية التي تتسم بها ظاهرة الفقر الحضري تتواكب في ذات الوقت مع « الخصوصية » التي تميز « الأنماط الحضرية » بالمجتمعات . وقد يبدو لأول وهلة أن هناك نوعاً من التناقض عند طرح هذه القضية ؛ إذ كيف تتسم ظاهرة واحدة بالعمومية ، والخصوصية في آن واحد ؟ .

ولعل الإجابة المبسطة على هذا التساؤل تتحدد في أن « الفقر الحضري » ظاهرة فرعية تندرج ضمن عملية « التحضر » التي تنتمي إلى ظاهرة أكبر هي « الحضرية » ، وبذلك فهي عامة تكاد تتواجد بكل المجتمعات الإنسانية على تنوعها وتفاوتها . غير أنها – أي الفقر الحضري – ظاهرة تتشكل بناء على الظروف الخاصة بكل مجتمع فليست الأبنية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية واحدة – أو حتى متشابهة – بين المجتمعات بعضها البعض ؛ ومن ثم فإن الظواهر المنبثقة عنها تكون مرتبطة بها ومعبرة عنها ، وتتميز بذات الخصوصية التي تتسم بها .

ومن الملاحظ أن ظاهرة الفقر الحضري لا ترتبط فقط بالعوز المادي (رغم أنه أهم ملامحها وأبرزها) وإنما هي ظاهرة مركبة تتشكل لأسباب اقتصادية ،

(١) لمزيد من التحليل في هذا الجانب راجع :

— Keller S.; «The Urban Neighborhood: A Sociological Perspective», Random House, N.Y., 1968.

(٢) من هذه القيم نذكر : المشاركة السياسية (من حيث النوعية ، والدرجة) ، والشعور بالانتماء والمواطنة ، ومدى الاقتناع بالأيديولوجية السياسية السائدة فكراً وسلوكاً .

وعوامل اجتماعية ، ودوافع سياسية[١] . وتتكامل هذه الجوانب جميعاً لتتمركز في نطاق مكاني محدود يطلق عليها تسميات مختلفة ولكنها تجتمع في النهاية في وصف شامل وعام هو « المناطق المتخلفة بالمدينة » .

ولا نستطيع أن نغفل العلاقة الوثيقة بين نمو ظاهرة الفقر الحضري ، ونشأة المناطق المتخلفة بالمدينة فإذا كانت الأولى محصلة لعوامل عديدة - كما سبقت الاشارة - فإن الثانية تتشكل فيزيقياً وتتكامل مع الظواهر الحضرية السائدة . غير أن الفقر الحضري ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق ولعل ذلك يرجع إلى عوامل عديدة نوجزها في ثلاثة :

الأول : أن المصدر البشري الرئيسي لنشأة المناطق المتخلفة بالمدينة يتبلور من خلال جماعات المهاجرين إلى المدينة حيث يجدونها أنسب المناطق لهم للاستيطان والاستقرار . ولعل وجود أقارب لهم أو أصدقاء يكونوا قد سبقوهم إلى ذات المدينة وسكنوا نفس المناطق من أكبر الدوافع التي تساعد على تركز المهاجرين بمناطق معينة من المدينة[٢] .

ويبدو أن الخصائص الديموغرافية لهؤلاء المهاجرين قد مهدت الطريق وساهمت - جزئياً - في تشكيل البناء السكاني للمجتمع الحضري ككل إلا أنها بالقطع قد شاركت في صنع الهيكل السكاني لتلك المناطق بشكل شبه كامل .

ومما يؤكد هذه الفرضية ويدعمها أن هناك عديداً من الدراسات التطبيقية والبحوث الميدانية قد سعت إلى تحليل الهيكل الديموغرافي للمجتمع الحضري

---

(١) رغم تأكيد معظم الدراسات والبحوث التي أجريت بشأن هذه الظاهرة على جوانبها المختلفة والمتعددة وإيمانها الكامل بتداخل العوامل المسببة لنشأتها إلا أن كثيراً منها قد اعتمد بصورة جزئية على الجانب الاقتصادي - المادي وحده . ويبدو أن ذلك مرجعه السهولة النسبية لاستخدام المؤشرات الكمية لتلك الظاهرة (وبخاصة مؤشر الدخل) .

(٢) لعل قرار الهجرة الذي يتخذه الفرد (أو الجماعة) يشارك في صنعه عديد من العوامل والدوافع وقد كشفت بعض الدراسات عن أكثر هذه العوامل تأثيراً وفعّالية في اتخاذ ذلك القرار، فكان السكن، والعمل من أبرزها .

بعامة ولمناطقه المتخلفة بخاصة وانتهت إلى ما يشبه التعميم فيما يتصل بالنسبة الكبيرة من المهاجرين التي تقطن هذه المناطق[١] .

غير أن هذه الدراسات والبحوث لم تكتف برصد هذه الحالة وإنما قامت أيضاً بتحليل خصائص سكان هذه المناطق - ومعظمهم من المهاجرين - فإتضح ما يلي :

- من حيث التركيب النوعي ، والحالة الزواجية كان معظمهم من الذكور غير المتزوجين ويكشف ذلك أن اتخاذ قرار بالهجرة يرتبط بشكل عكسي بحجم المسئوليات الملقاه على عاتق الفرد .

- أما التركيب العمري فقد لوحظ أن غالبية المهاجرين من الفئات الشابة فقد تراوح مدى أعمارهم بين العشرين والثلاثين عاماً التي تعد أخصب فترات الانتاجية لدى الفرد .

- وبالنسبة للمستوى التعليمي لم تستطع كافة البحوث أن تحدد مستوى تعليمياً معيناً يسود بين غالبية المهاجرين إذ أن الأمر يتوقف على متغيرات عديدة لعل أهمها نسبة الأمية بالمجتمع ، والنظام التعليمي السائد وغير ذلك .

أما الحالة المهنية فترتبط بالهيكل الاقتصادي للمجتمع بعامة وبطبيعة القطاعات الانتاجية والخدمية السائدة بالمجتمع بخاصة ، فضلاً عن أنها حالة تتعلق بشكل رئيسي بمستوى تعليم الفرد وما اكتسبه من تدريب وخبرة كما أنها تتصل بمشكلات أخرى عديدة مثل البطالة ، وانخفاض الدخل ، ونسق القيم . . . إلخ .

---

(١) من أمثلة هذه الدراسات نذكر ما يلي :

— Johnson N., and Sanday P.; «Subcultural Variations in an Urban Poor Population» American Anthropologist Review, 73, 1971.

— Johnston R.; «The Population Characteristics of The Urban Fringe: A Review and Example» Australian and New Zeland Journal of Sociology». Vol. 2, 1960.

- وفيما يتصل بنوعية العمل : فقد لوحظ أن العمل السابق الذي كان يمتهنه المهاجر - قبل هجرته - ليس هو المحدد الوحيد لنوعية العمل الجديد بل أنه قد لا يرتبط به إطلاقاً . وقد يتطلب العمل الجديد أن يمر الفرد (المهاجر) بعمليات تدريب طويلة وإكساب خبرة حتى يتمكن من تحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة .

- وبالنسبة لمتوسط الدخل : اتضح أن الرغبة في زيادته تمثل الهدف الأول والرئيسي الذي يسعى المهاجر إلى تحقيقه من خلال هجرته . غير أنه لوحظ أنه متغير شديد المرونة إذ أن ارتفاع مستويات طموح الأفراد نتيجة ارتفاع متوسطات دخولهم يدفعهم إلى تحقيق المزيد من الدخل . . وهكذا .

وعموماً فإن هذه الخصائص وغيرها لا تعكس الملامح الديموغرافية فقط وإنما تشارك أيضاً بصورة رئيسية في تشكيل الهيكل الاقتصادي ، والبناء الاجتماعي ، والإطار الثقافي للمناطق المتخلفة بالمدينة [١] .

أما العامل الثاني الذي يدفع إلى بروز ظاهرة الفقر الحضري بالمناطق المتخلفة فيمكن تحديده من خلال البناء الاقتصادي للمدينة ككل مع تحليل مردود هذا البناء على تلك المناطق من جانب ، ومدى المشاركة التي تسهم بها هذه المناطق - اقتصادياً - في البناء الاقتصادي الحضري بعامة من جانب آخر . ويبدو أن هذه العلاقة تبادلية التأثير كانت مجالاً خصباً لعديد من البحوث والدراسات [٢] ، فنلحظ مثلاً « أردين كينج » A. King يخصص جانباً كبيراً من دراساته لتحليل نشأة المناطق المتخلفة بالمدينة وكيف أن هذه المناطق تنمو أحياناً في قلب المجمعات الصناعية ، وأن هذا النمو الطفيلي - كما يسميه - يسبب كثيراً من المشكلات الفيزيقية ، والبيئية ، والاقتصادية ، والاجتماعية - الثقافية .

(١) فمن الطبيعي أن تمثل البيانات الديموغرافية المدخل المبدئي والصحيح لأية دراسة اجتماعية حيث نتمكن من خلالها من التعرف على الإطار العام والتفصيلي للمجتمع موضوع الدراسة .

(٢) لمزيد من التفصيلات في إبراز جوانب هذه العلاقة راجع :

— King A.; «Urbanization and Industrialization», Univ of Georgia Press, 1967.

ورغم أن آراء كثير من علماء التحضر تتفق مع ما ذهب إليه « كينج » من أن المناطق المتخلفة بالمدينة هي إفراز طبيعي للهيكل الاقتصادي بها (وبخاصة ما يتصل به من عمليات صناعية) ، إلا أن هناك آراء أخرى تزعم أن هذه المناطق لم تنشأ (أو توجد) كظاهرة طبيعية أو تلقائية للنشاط الاقتصادي بعامة وإنما قد نشأت باعتبارها واحدة من الآثار الجانبية السلبية لظاهرة الحضرية بعامة وللنشاط الاقتصادي السائد بخاصة(١) .

ولا نستطيع أن نغفل أهمية ذلك الافتراض المدعم ببعض الدراسات التطبيقية - الميدانية.ولعل ما يزيد من تأكيده أن المقومات التي تستند إليها نشأة المناطق المتخلفة تختلف من مجتمع لآخر كما أن الآثار أو النتائج المترتبة عليها متفاوتة أيضاً .

ويبدو أن دراسة أحوال المدينة بمجتمعات العالم الثالث قد ركزت بشكل واضح على التأثيرات الناجمة عن الهيكل الاقتصادي الحضري.وقد كان نمو المناطق المتخلفة من أهم هذه التأثيرات .

ولم يكن تركيز بعض الدراسات على هذا الجانب قد جاء بشكل عفوي غير مقصود وإنما نتج مما لوحظ من تغيرات جذرية عميقة تصيب الهياكل الاقتصادية الحضرية بتلك المجتمعات الأمر الذي ارتد بشكل ملحوظ على عديد من الظواهر؛كانت المناطق المتخلفة إحداها(٢) . ولعل المتتبع لحركة نمو هذه المناطق وتطورها بمجتمعات العالم الثالث يكتشف مدى الصلة الوثيقة بينها وبين التغير

(١) يميل كثير من الباحثين في علم الاجتماع الحضري وكذا الأنثروبولوجيا الحضرية إلى تشخيص حالة المناطق المتخلفة بالمدينة على أنها ظاهرة مرضية تتجمع فيها كل الجوانب السلبية للنمط الحضري سواء كانت تتعلق بالهيكل الاقتصادي (مثل التبعية شبه الكاملة للمدينة ، وحالة الاعالة التي تتميز بها) أو ترتبط بالبناء الاجتماعي (وظهور الأمراض الاجتماعية كحالة من التفكك الأسري وظواهر الانحراف وما إلى ذلك) .

(٢) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Issawi C.; «Economic Change and Urbanization in The Middle East», In: Lapidus I. (ed.); «Middle Eastern Cities», Univ. of California Press, 1969.

الذي يلحق بالبناء الاقتصادي الحضري . وليس من الصعب أيضاً على أي محلل لهذه الصلة أو العلاقة أن يحدد أي المتغيرين تابع للمتغير الآخر فالبناء الاقتصادي هو المتغير المستقل الذي ينعكس أي تغير فيه على نمو تلك المناطق .

وقد إهتم كثير من الباحثين في شئون التحضر بدراسة المشكلات « الاقتصادية » التي تنمو بالمناطق المتخلفة بالمدينة ، وأرجعوا هذه المشكلات إلى عديد من الأسباب يمكن إجمالها في ثلاثة :

أولها : أن معظم هذه المناطق قد نشأ بشكل طفري غير مخطط له فبعضها كان يمثل امتدادات للمدينة يقع على أطرافها وحدودها ومن ثم فقد كانت قريبة من المناطق الأخرى الملاصقة لها والتي قد ينزح منها المهاجرون . وبعضها الآخر كان يتسم بنمط معيشي هو أقرب إلى الريف منه إلى الحضر الأمر الذي يفضله النازحون من الريف حيث يجدونه قريباً من النواحي : الفيزيقية ، والاقتصادية ، والاجتماعية-الثقافية من النمط الذي منه أتوا. وسواء كان هذا أو ذاك فإنه من الملاحظ أن كثيراً من هذه المناطق قد أصابه النمو العشوائي ولم تمتد إليه أيدي الاصلاح إلا لعلاج مشكلة طارئة وعادة ما يتم ذلك بصورة مؤقتة وسطحية دون أن تتم دراسة الأسباب الأصيلة والحقيقة لنشأة هذه المشكلة أو تلك[١] .

ثانيها : أن هذه المناطق تعيش في الغالب « عالة » على المجتمع الحضري فهي بصدق النموذج الطفيلي الذي حدثنا عنه « جوود »[٢] . J. Goode في تحليله

(١) تبدو هذه الظاهرة بشكل واضح بالنمط الحضري بمجتمعات العالم الثالث عموماً وهي بطبيعة الحال أكثر وضوحاً بالمناطق الفقيرة بها.ولعل ذلك هو مرد تدهور تلك المناطق وإزدياد تبعيتها للمدينة واعتمادها عليها ، فضلاً عن زيادة معدلات الهجرة منها متجهة إلى المدينة .

(٢) راجع هذه النقطة باستفاضة بالمصدر التالي :

— Goode J.; «Poverty and Urban Analysis», In: Press I., and Smith M. (eds.); «Urban Place and Process: Readings in The Anthropology of Cities», Macmillan Pub. Co., Inc., N.Y., 1980, P. 374.

لظاهرة الفقر الحضري . فنمطها الانتاجي إما أن يكون ضعيفاً لا يكفي حتى إشباع بعض الحاجات الأساسية لسكانه ، أو أنه لا يكون قائماً على الاطلاق ، وفي الحالتين فإن اعتمادية هذه المناطق على المجتمع الحضري الكبير تكون أساسية . وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد وإنما ما يزيده حدة أن هذه الاعتمادية تسبب مشكلات حادة للنمط الحضري بعامة وبخاصة ما يتعلق منها بالتدهور الشديد الذي يلاحظ بالمرافق العامة والخدمات الأساسية بتلك المناطق؛ الأمر الذي يتسبب عنه تدن واضح في مستويات المعيشة نتيجة الانخفاض الذريع في مستويات الدخول وما يترتب عليه من ضعف في القوة الشرائية .

ولا تعد هذه المشكلة الاقتصادية عبءاً على سكان المناطق المتخلفة بالمدينة وحدهم وإنما تمثل ضغطاً مستمراً على المجتمع الحضري بأكمله ، واستنزافاً لا ينقطع لموارده وإمكاناته .

ثالثها : أن سكان هذه المناطق يمثلون جانباً رئيسياً من المشكلة الاقتصادية القائمة فخصائصهم (النوعية ، والعمرية ، والتعليمية ، والمهنية ، والدخلية) لا تمكنهم من المشاركة في النشاط الاقتصادي القائم بالمجتمع الحضري ككل مشاركة فعّالة . فهم غير مساهمين بطبيعة الحال في تنمية مناطقهم المتخلفة حيث أنها تعيش في الأصل عالة على المجتمع الحضري (كما سبقت الاشارة) ، كما أنهم غير مؤهلين للانخراط في سلك الأعمال والمهن الانتاجية السائدة بالمدينة فكلها يتطلب درجة معينة من التعليم والتدريب والمهارة والخبرة وكل أولئك مفتقد لديهم .

ومن هنا كان انتماؤ هم لنمط الأعمال الطفيلية أمراً طبيعياً ولازماً ولا يفرض نفسه فقط على مناطقهم التي يعيشون بها ، وإنما يتجاوزها إلى المدينة ذاتها حيث تكون الفرصة أكبر .

غير أنه من الصعب أن نحل هذه المشكلة نظرياً مثلما فعلت بعض الدراسات بتقديم قائمة من التوصيات والمقترحات التي تبدأ وتنتهي بأهمية توافر

فرص للعمل بهذه المناطق حتى يتمكن ساكنوها من الالتحاق بها والانتاج فيها ومن ثم تحل مشكلة هذه المناطق . . . كيف ذلك وهؤلاء السكان لم يزلوا غير مؤهلين أو معدين للالتحاق بأي عمل يتطلب قدراً من المعرفة والخبرة سواء كان هذا العمل داخل حدود مناطقهم أو خارجها .

إن المشكلة الأساسية تكمن في خصائص هؤلاء السكان (وبخاصة مايمكن تغييرها مثل : التعليم ، والمهنة) وأنه من الأهمية بمكان أن نعالج هذه الخصائص قبل أن نسعى لتوفير الأعمال والمهن(١) .

ومن المعلوم أن الأسباب الثلاثة سالفة الذكر كانت هي أبرز الدوافع - وليس كلها - التي أدت إلى تبلور المشكلة الاقتصادية بالمناطق المتخلفة بالمدن ، وهي تمثل في ذات الوقت الملامح الرئيسية لظاهرة الفقر الحضري بعامة .

غير أنه لا ينبغي أن نقرن هذه الظاهرة دائماً بمضمونها الاقتصادي - المادي فقط . فالواقع يشهد - كما يذهب « ميللر » Miller - أن لفظ « الفقر » أصبح له مضامين متعددة فهو فقر اقتصادي ، واجتماعي ، وثقافي ، وسياسي في آن واحد(٢) . ويحتاج كل مضمون للفقر بلا شك إلى تحديد اجرائي دقيق يبرز ملامحه وخصائصه ، ويرصد مشكلاته ، ويقترح علاجاته وقبل كل ذلك يتطلب الأمر صياغة مؤشرات أقرب ما تكون إلى الدقة لقياس درجة معاناة المجتمع منه(٣) .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

— James B.; «Continuity and Emergence in Indian Poverty Culture», Current Anthropology, Vol. 11, 1970.

(٢) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Miller W.; «The Eliminatian of The American Lower Class as National Palicy», In: On Understanding Paverty By: Moynihan D. (ed.), Basic Books, N.Y., 1968.

(٣) من الطبيعي أن يكون المضمون الاقتصادي للفقر أكثر قابلية وخضوعاً للقياس الكمي ، ومن ثم ظهرت مؤشرات عديدة إستخدمت في قياس ذلك الجانب .

أما العامل الثالث والأخير لنشأة ظاهرة الفقر الحضري بالمناطق المتخلفة من المدينة فيتبدى في ضوء الملامح الاجتماعية – الثقافية لهذه المناطق .

وقد قام علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بدور بالغ الأهمية في دراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع الحضري بعامة ولمناطقة المتخلفة بخاصة . وكانت العلاقة بين « ظاهرة الفقر » ، « ونمط السلوك » هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله معظم تلك الدراسات[١] . وقد تم اختيار هذا النموذج من العلاقات لأنه يحاول الربط بين عنصر مادي في معظم جوانبه (وهو ظاهرة الفقر) وآخر غير مادي في غالبية أجزائه (وهو نمط السلوك) . وغير خاف أن كلا العنصرين يحتوي على الجوانب المادية وغير المادية في ذات الوقت إلا أن المضمون العام لكلٍ منهما يتبلور من خلال المكونات السائدة والغلّابة لكل عنصر .

وقد صنف الأنثروبولوجيون – على وجه الخصوص – ظواهر الفقر الحضري إلى مجموعتين متمايزتين : أما الأولى فتتضح من الدراسات العديدة والمتنوعة التي أجريت على مسألة « ثقافة الفقر »[٢] والتي اهتمت بإبراز نسق القيم السائد بمنطقة فقيرة بالمجتمع الحضري ، كما عالجت أنماط السلوك المميزة بهذه المنطقة . وقد تبنى هذا المدخل في الدراسة المنهج الإمبيريقي بمجاله الضيق والمحدود من خلال أسلوب « دراسة الحالة » على غرار ما فعل « أوسكار لويس » وغيره[٣] .

(١) اعتمد كثير من الأنثروبولوجيين على هذه « العلاقة » في تحليل ذلك الكم « الضخم » من البيانات التي يقومون بجمعها حول أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية بالمناطق الفقيرة بالمجتمعات المتخلفة . ولعلها كانت « المدخل » الذي ساعد على صياغة الأفكار الرئيسية لنظرية « ثقافة الفقر » .

(٢) من أمثلة هذه الدراسات نذكر :

— Miller W.; «Subculture, Social Reform and The Culture of Poverty», Urban Affairs Review, 1971.

(٣) سبق أن أشرنا إلى اهتمام « لويس » بدراسة الأسر الفقيرة بالمجتمعات مستخدماً أسلوب دراسة الحالة ومن دراساته الهامة نذكر:

—Lewis O.; «The Children of Sanchez», Op. Cit., p. 51.

بينما تتمثل المجموعة الثانية في البحوث والدراسات التي تتناول القضايا العامة التي تهم المناطق الفقيرة بالمدن فهي لا تجري دراستها على « حالات » بعينها وإنما تنظر إلى هذا المجتمع المحلي على أنه « حالة » في حد ذاتها تستحق الدراسة والتحليل .

ولا شك أن المنهج المقارن عظيم الفائدة في دراسة ظاهرة الفقر الحضري إذ أنه اعتماداً عليه تتضح الملامح الاجتماعية - الثقافية بصفة خاصة للمناطق التي تعاني من هذه الظاهرة ، فضلاً عن أنه يمكن - بسهولة - من التعرف على نوعية الخصائص الاجتماعية - الثقافية التي تشارك في صنع تلك الظاهرة ، كما أنه يساعد على إبراز التفاوتات القائمة بين المجتمعات من حيث الدور الذي تلعبه تلك الخصائص في صنع الظاهرة فوق ما يقدمه من مقارنات داخل النمط الحضري الواحد لمجتمع بعينه من خلال دراسات متعددة لمناطقه المتخلفة والفقيرة .

غير أنه من الواجب أن نقرر أن الأنثروبولوجين وكذا علماء الاجتماع الحضري المهتمون بقضايا المناطق المتخلفة والفقيرة لم يفطنوا تماماً - حتى الآن - لتلك الأهمية القصوى التي يمكن تعليقها على اتباع المنهج المقارن في الدراسات المتصلة بهذه القضية .

فرغم الأعمال الرائدة التي ساهم بها علماء كثيرون أمثال : أوسكار «لويس» ، « وجلادوين » Gladwin ، « وهانيرز » Hannerz ، « وجيمس » James ، « وجونسون » Johnson « وسانداي » Sanday ، « وليدز » Leeds .. وغيرهم . إلا أن معظم دراساتهم كانت تركز على « وصف » ، « وتحليل » الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد ، أوأسر ، أوجماعات ، أومجتمعات محلية دون أن تتجاوز هذا الإطار إلى إجراء المقارنات الواجبة سواء داخل المجتمع الواحد

أو بين المجتمعات بعضها البعض[١] .

ولعلنا نتفق مع ما ذهب إليه « جتكيند »[٢] . Gutkind من أن افتقاد المنهج المقارن في التحليل السسيوانثروبولوجي للمجتمع الحضري يرجع إلى « العزلة » التي يفرضها العلماء والباحثون أحياناً حول أنفسهم والمجتمعات التي يدرسون . ويضيف أن اتباع المنهج المقارن لا يعني فقط عقد مقارنات – قد تكون سطحية – بين الأنماط المجتمعية بعضها البعض بشكل قد يقترب في كثير من الأحيان من عمليات الوصف والتحليل ، وإنما ينبغي أن يقترن ذلك بوضع ما يشبه « الخطة » للتحليل المقارن التي يستوجب أن تتضمن مجموعة من القضايا المتصلة بظاهرة ما (كالفقر الحضري مثلاً) وأن تكون هذه القضايا هي محور المقارنة التي تعقد .

ويؤكد « نيلسون » Nelson ذات الفكرة ويضيف إليها بأن المنهج المقارن تتعاظم فائدته في تحليل الجوانب الاجتماعية – الثقافية للمناطق الفقيرة بالمدن حيث أنه بواسطته يمكن اكتشاف نوعية العلاقات التي تربط « الأجيال » بعضها ببعض (خلال قرن من الزمان أو أكثر مثلاً) ، كما تتضح فائدته بجلاء حينما نعمد إلى مقارنة أنماط السلوك السائدة بين الجماعات المختلفة[٣] .

وكي تتكامل مناقشتنا لظاهرة الفقر الحضري من المنظور الاجتماعي – الثقافي فإنه لابد أن نعرض للأوضاع الطبقية الخاصة بسكان المناطق المتخلفة والفقيرة من المجتمع الحضري . فقد تحددت هذه الأوضاع اعتماداً على

(١) راجع في هذا الصدد المصدر التالي :

— Gans H.; «Culture and Class in The Study of Poverty», In: Moynihan D. (ed.); «On Understanding Poverty», Op. cit.

(٢) — Gutkind P.; «The Poor in Urban Africa: A Prologue to Modernization, Conflict and the Unfinished Revolution», Urban Affairs Review, Vol. 2, 1970.

(٣) فالمقارنات التي تعقد لتحليل العلاقات بين الوطنيين مثلاً والوافدين إلى المنطقة ، أوبين الجماعات العرقية Ethnic Groups والأخرى التي لا تنتمي إلى سلالة معينة كانت مجالاً خصباً لاستخدام المنهج المقارن .

الظروف الديموغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية - الثقافية لهم . فديموغرافياً يشكل التركيب السكاني متغيراً حاسماً في تحديد حجم السكان ونوعيتهم ودرجة تركزهم بالمكان؛ فضلاً عن حركتهم بينه وبين الأماكن الأخرى . ويسهم هذا التركيب بالتالي في صياغة ترتيب طبقي أولي لفئات المجتمع يتبلور فيما بعد بإضافة المتغيرات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية . ومن الملاحظ أن الأوضاع الطبقية لسكان المناطق الفقيرة بالمدن تتأثر بلا شك بالنظام الطبقي العام السائد بالمجتمع[١] .

أما الظروف الاقتصادية التي ساهمت في خلق وضع طبقي مميز لسكان المناطق المتخلفة فتتبلور حول معيار « الدخل »[٢] . ورغم قصور هذا المعيار وخطأ الاعتماد عليه بشكل كامل فهو لا يزال يمثل المحك الرئيسي لقياس حدة ظاهرة الفقر الحضري عن طريق تقويم ما يحصل على الفرد من سلع وخدمات تقويماً نقدياً ، ثم مقارنة كمية ما يحصل عليه الفرد من دخل - وليس طريقة إنفاقه - بما يحصل عليه الآخرون فيتحدد بالتالي « مستوى » دخله .

وقد استخدم هذا المستوى كمحدد رئيسي من محددات الوضع الطبقي إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل نمط الاستهلاك ومعدل الاستثمار وغير ذلك .

كما تلعب الأحوال الاجتماعية - الثقافية دوراً حيوياً - وإن كان غير محدد بشكل كمي - في تشكيل ملامح الأوضاع الطبقية لسكان الحضر . ولا نقصد

---

(١) لا شك أن الهدف النهائي لكل دراسة تجري في مجال التركيب الطبقي يتمثل في محاولة رصد الأشكال الطبقية السائدة وتحليل أسباب تكونها ، ودراسة أنماط العلاقات القائمة بينها ، فضلاً عن إمكانية توقع أوضاعها المستقبلية . . ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب أنظر :
- محمد الجوهري ؛ مقدمة في علم اجتماع التنمية (الطبعة الثانية) ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ (وبخاصة الباب الثالث : البناء الطبقي في البلاد النامية) .

(٢) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Weisbrod B. (ed.); The Economics of Poverty: An American Paradox», Englewood Cliffs, Prentice Hall N.Y., 1965.

بهذه الأحوال طريقة استفادة الفرد من الخدمات الاجتماعية والعامة (مثل : التعليم والصحة والاسكان وما إلى ذلك) ، وإنما نعني بها الأساليب التي يتبعها الفرد (أو الأسرة) لتشكيل اتجاهات الفكر وأنماط السلوك التي تعين الفرد في حياته الاجتماعية والثقافية وتوجهه توجيهاً إيجابياً أو سلبياً .

ولعل التنشئة الاجتماعية (بكافة أشكالها وصورها) ، والتعليم (كاتجاه وليس خدمة) ، وتحديد طرق واضحة للمشاركة في النشاط المجتمعي تعد مجرد أمثلة لتلك الأساليب . ومن الطبيعي أن تتوافر مثل هذه الأساليب وغيرها بكافة المناطق بالمجتمع الحضري ، إلا أنها تتميز بسمات خاصة في تلك المناطق المتخلفة والفقيرة بالمدن . فأساليب التنشئة الاجتماعية بها مثلاً تقليدية ولا تو جه الأفراد توجيهاً صحيحاً نحو القيم الايجابية ، كما أن طرق التعليم بدائية ولا تتمكن من استغلال كل طاقات الفرد وإمكاناته؛ومن ثم فكلاهما قاصر عن تحقيق أي تغيير « حقيقي » بالمجتمع .

وإذا جاز لنا أن نقيِّم نتائج بعض الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية التي أجريت لتحليل العلاقة بين ظاهرة الفقر الحضري والأوضاع الطبقية السائدة فإننا نلحظ أن جانباً كبيراً منها يركز بصفة رئيسية (رغم الاتجاه السسيو- انثروبولوجي الذي تدعيه بداية) على البعد الاقتصادي لتلك الظاهرة متمثلاً ذلك في معيار « الدخل » . بل أن هذا النمط من البحوث يبالغ في تأكيد دور ذلك المعيار فيعمد إلى إجراء تصنيف طبقي يستند « فقط » إلى مستوى الدخل بين أفراد المجتمع الحضري وبخاصة بين مناطقه الفقيرة . ويفترض هذا الاتجاه في البحوث أن حالة الدخل تعكس ضمناً كافة الأحوال الإجتماعية - الثقافية الأخرى ، بل أنها- كما يدعي هذا الاتجاه - تشارك في صنعها وصياغة ملامحها[1] .

---

(١) يمثل الاتجاه الاقتصادي في دراسات مسألة التحضر محوراً رئيسياً تدور حوله عديد من الظواهر وبخاصة المادية منها . وتعد ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر التي تبنت هذا الاتجاه وصاغته في =

ولعل التحيز يبدو واضحاً في هذا الاتجاه ذي البعد الواحد إذ أنه رغم أهمية الجانب الاقتصادي بعامة ومؤشر الدخل منه بخاصة وحيويته في تشكيل بعض ملامح الحياة الاجتماعية والسياسية أيضاً ، إلا أننا ننكر إجراء أي تصنيف طبقي - مهما كان توجه الدراسة أو اهتمام الدارس - إستناداً على معيار واحد . وقد يتزايد إنكارنا لذلك إذا ما كان توجه الدراسة أساساً نحو استخدام المنهج السسيوانثروبولوجي في التحليل حيث كان من الأوجب - إضافة لهذا المتغير أو خلافه - اقتراح متغيرات أخرى تتسق ومعطيات ذلك المنهج[١] .

غير أن هناك جانباً آخراً من هذه الدراسات والبحوث قد أعطى اهتماماً متزايداً بالمتغيرات والعناصر السسيوانثروبولوجية البحتة حيث تبنى قضايا حيوية تشكل في حد ذاتها الإطار الحقيقي لأنماط الحياة الاجتماعية - الثقافية بالمناطق الفقيرة . ومن ذلك مثلاً نذكر تحديد « الجار » في السكن ، واختيار « القرين » في الزواج ، وانتقاء « الصديق » في العمل فمثل هذه العمليات تفرز أنماطاً مختلفة من العلاقات الاجتماعية التي تختلف حتماً من منطقة حضرية إلى أخرى تبعاً لحالة الفقر بكلٍ[٢] .

ورغم أن العلاقة وثيقة بين بروز ظاهرة الفقر الحضري ونشأة المناطق المتخلفة بالمدن إلا أن هذا لا ينفي وجودها - أي هذه الظاهرة - بمناطق أخرى من المجتمع الحضري . فهي ظاهرة تنمو بأي نسق مكاني تتوافر به مقومات

= مجموعة من النظريات .

ومن الباحثين الذين أجروا دراسات عديدة في هذا الاتجاه نذكر : برايس J. Price ، وفالينتين C. Valentine ، وويسبرود B.Weisbrod

(١) لعل هذه بحق هي المشكلة المنهجية - التطبيقية التي تواجه معظم البحوث الأنثروبولوجية الحضرية فهي تبدأ دائماً «بوصف تفصيلي» لأنماط الحياة الاجتماعية - الثقافية للمجتمع الحضري غير أنها تنتهي بإعطاء تفسيرات غير اجتماعية أو أنثروبولوجية للظواهر المنبثقة عن تلك الأنماط .

(٢) يعبر هذا المثال بوضوح عن التفاوت الشديد في أنماط العلاقات الاجتماعية بالنمط الحضري النابع من الاختلاف في درجة معاناة أجزاء هذا النمط ومناطقه من ظاهرة الفقر .

وجودها ونموها ؛ ولذا فإنه من الطبيعي جداً أن تنشأ مناطق عديدة متسعة المساحة شاسعة الأرجاء توصف بالفقر . ومن الممكن أيضاً أن تسم المجتمع الحضري بعامة بذات السمة ، بل أن نفس الوصف يمكن أن يمتد ليشمل المجتمع كله .

ومن الملائم أن نذكر أيضاً أن الفقر الحضري مسألة مرتبطة بشدة بنمط الحياة الحضرية بعامة . فطالما أنه ليس « فقراً مادياً » فقط - كما اتضح سلفاً - فإن هناك عناصر أخرى عديدة تشارك في صنعه وتشكيله . ولعل أسلوب الحياة هو أبرز هذه العناصر من الوجهة الاجتماعية حيث أنه يمثل الإطار العام الذي يحيا في نطاقه الفرد ويتعامل استناداً إلى نسق من القيم ونظام من العادات والأعراف والتقاليد السائدة التي يتبناها وقد تكون غير مرتبطة بنمط الحياة الحضرية الذي ارتضى المعيشة به (فيزيقياً على الأقل)[١] .

وقد تكون الأسباب المؤدية لنمو ظاهرة الفقر الحضري نابعة من ظواهر أخرى مرتبطة بشكل أو بآخر بها ؛ ويمكننا إيجاز هذه الظواهر في خمس على النحو التالي :

أولاً : الهجرة الريفية - الحضرية :

من الثابت أن أبناء الريف يمثلون مصدراً رئيسياً من مصادر سكان المدن وذلك بفعل هجرتهم - الدائمة أو المؤقتة - لسكنى المناطق الحضرية سواء كانت قريبة من قراهم التي نزحوا منها أو بعيدة عنها[٢] . ومن المعلوم أيضاً أن هؤلاء المهاجرين ينتمون عادة إلى الطبقات الدنيا (أو الوسطى على الأكثر) بالمجتمع الريفي . ولعل عناصر التركيب الطبقي المميزة لهم هي التي دفعتهم

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Parker S. and Kleiner R.; «The Culture of Poverty: An Adjustive Dimension», American Anthropologist: 72, 1970.

(٢) إذا كانت تلك المسألة تمثل فرضية قد تم إختبارها عملياً في كثير من الدراسات التي أجريت على عديد من المجتمعات فإنها أكثر إنطباقاً على مجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة .

دفعاً لاتخاذ قرارهم بالهجرة حيث يعتقدون أن انتقالهم للمجتمع الحضري سوف يحقق معه أهدافهم المتمثلة إما في : التعليم ، أو العمل أو كليهما .

ويبدو أن « مانجين »[١] . W. Mangin كان أكثر اقتراباً من هذه الظاهرة حين درسها في علاقتها بتشكل ظاهرة الفقر الحضري وذلك بأن حاول تتبع « هؤلاء المهاجرين » منذ رحيلهم من قراهم حتى وصولهم إلى المدينة وإستقرارهم بها . وكان تحليله لأولئك معتمداً بصفة أولية على دراسة خصائصهم النوعية فعالج تركيبهم النوعي والعمري ، وتدارس أحوالهم الزواجية ، والتعليمية ، وتعرف عن قرب على نوعية أعمالهم ، وتناول بالتفصيل مصادر دخولهم وكميتها وإذا كان التركيب النوعي لا دخل للإنسان به ، كما أنه لا يستطيع أن يغير أو يعدل من تركيبه العمري ، فإن الأحوال الأخرى تتعرض بالضرورة للتغيير والتبديل . فحالته الزواجية لا تثبت على شكل معين ، كما أن مستواه التعليمي متغير باستمرار، وكذلك الحال بالنسبة لحالة المهنية ونوعية العمل الذي يمتهنه، وكل ذلك ينتهي إلى تغيير لا ينقطع في عائد عمله المتمثل في الدخل[٢] . ومن المفترض أن يكون للإنسان رأي ، وإرادة فيما يتعلق بالأوضاع الأربعة السابقة (زواج، وتعليم ، وعمل ، ودخل) فهي محددة لشخصيته كما أنها مرتبطة أوثق الارتباط باتجاه فكره ونمط سلوكه بصفة عامة .

وإذا كان « مانجين » قد أجرى دراسته على بلدان أمريكا اللاتينية فإن كثيراً من نتائجها تكاد تنطبق انطباقاً كاملاً على كثير من بلدان العالم الثالث . فمن حيث الخصائص الديموغرافية التي استهل بها دراسته نلحظ - في حدود نتائجه - أن حوالي ٩٠٪ من هؤلاء المهاجرين من الذكور ، وأن نسبة تتراوح

(١) لمزيد من التفصيلات بشأن دراسات « مانجين » راجع المصدر التالي :

— Mangin W. (ed.); «Introduction Peasants in Cities» Houghton Mifflin, Boston, 1970.

(٢) من الثابت أن انتقال الفرد للمعيشة والاستقرار بالمدينة يؤدي إلى حدوث تغيرات جوهرية لا تتعلق بحياته المادية فقط وإنما تتجاوز ذلك إلى الإطار الثقافي الذي يتحرك فيه ، ونمط العلاقات الذي يشارك إلى حد بعيد في صياغة اتجاهات فكره وأنماط سلوكه .

بين ٧٠ ، ٨٠٪ منهم قد هاجروا في مرحلة عمرية تقع بين ١٥ ، ٢٥ عاماً . أما الغالبية من هؤلاء المهاجرين (٧٥٪) فلم يسبق لها الزواج ، وكانت الأحوال التعليمية لهم متدنية حيث بلغ الأميون ، إضافة للملمين بالقراءة والكتابة ، حوالي ٧٠٪ . ولم يكن لمعظمهم (٨٥٪) أية مهارة في عمل معين سوى العمل الزراعي البدائي . أما الدخل فقد كان متدنياً للغاية حيث بلغ حوالي سدس مثيله بالنمط الحضري الذي هو متدن أصلاً [١] .

ومن الملاحظ أن هذه النتائج التي وافانا بها « مانجين » في دراسته لظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية لم يكن الغرض منها رصد حركة هذه الظاهرة فحسب وإنما كان هدفها يتمثل أيضاً في تتبع هؤلاء المهاجرين الذين يتمتعون بهذه الخصائص ، وكيف يمكن لها أن تتغير إذا ما اصطدمت بنمط للحياة مختلف عن ذلك الذي ألفوه بالمجتمعات التي نزحوا منها . وهي في تغيرها ترتبط ولا شك بالأبنية الاقتصادية والسياسية للنمط الحضري الذي انتقلوا إليه .

وفي حدود نتائج بعض الدراسات التي أجريت بالنمط الحضري للبلدان الآخذة في النمو إتضح أن « المهاجرين » إليه يمثلون نسبة كبيرة من « فقراء الحضر »[٢] . وكان لهذه النتيجة دلائل عديدة ومؤشرات منها [٣] .

---

(١) يمثل انخفاض الدخل بالمجتمع الريفي العامل الرئيسي والحاسم الذي يدفع بالفرد للهجرة إلى المدينة . ورغم علمه المسبق بصعوبة الحصول على عمل وبتدني الأجر بافتراض نجاحه في الارتباط بعمل إلا أن المقارنة البسيطة التي يجريها بين مجتمعه الذي نزح منه والآخر الذي وفد إليه تجعله يسرع بالهجرة والانتقال إلى المدينة .

وفي هذه النقطة راجع :

— Mangin W. (ed.), Ibid., p. 79.

(٢) اتفقت دراسات عديدة على هذه النتيجة حيث وجدتها متسقة مع البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمعات العالم الثالث . وقبل التوصل إليها - كنتيجة - أجريت بحوث شتى لاختبار ذلك الافتراض الذي يذهب إلى أن نسبة كبيرة من فقراء الحضر هم أصلاً من المهاجرين إليه .

(٣) تمثل هذه المؤشرات والدلائل محاولة لتتبع عملية الهجرة الريفية - الحضرية ودراسة خصائص المهاجرين فضلاً عن تحليل الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى هجرتهم .

- أنه بتتبع أصول هؤلاء المهاجرين بمجتمعاتهم الأصلية التي نزحوا منها تبين أن معظمهم لم يكن لديه مهنة ثابتة ومحددة ، وإنما كان أغلبهم يمتهن العمل الزراعي البدائي الذي لا يتطلب بالضرورة توافر مهارات معينة وخبرات محددة مع ما يترتب على ذلك من عائد مادي غير مجز ينعكس بالتالي على تدهور أوضاعهم المعيشية (وبخاصة التعليمية والصحية)؛الأمر الذي يدفعهم دفعاً إلى هجرة مجتمعهم والاتجاه للمعيشة بأقرب مركز استيطان تتوافر به سبل الحياة الأفضل . ولعل المدينة تمثل أنسب هذه المراكز بالنسبة للمهاجر فهو يضمن توافر فرصة للعمل - حتى لو كانت طفيلية غير منتجة ولا ترتبط بمهارته الأولية المحدودة - تحقق له الحد الأدنى - على الأقل - من مقومات الحياة .

- أنه بملاحظة المكان الذي يستقر به المهاجر ويقيم اتضح أن المناطق المتخلفة هي القبلة التي يتجه إليها غالباً . ولا يحدث ذلك من قبيل الصدفة أو بشكل تلقائي وإنما نتيجة أسباب ودوافع معظمها منطقي فالمهاجر عادة ما ينشغل في أول عهده بالهجرة بمسألتين أساسيتين هما : محل السكن (أو الاقامة) ، وفرصة العمل (أو الكسب) . وتأتي المسألة الأولى من حيث الأهمية بذات الترتيب فهو لا يستطيع البحث عن عمل دون أن يكون مستقراً في سكن . ولعل وجود أقارب للمهاجر وأصدقاء ومعارف يكونون قد سبقوه إلى نفس المدينة وسكنوا ذات المنطقة يسهل إلى حد كبير إتخاذ قراره أصلاً بالهجرة ويضمن إلى درجة بعيدة نجاحه في تحقيق الهدف من هجرته[1] .

ويبدو أن وجود هذه العلاقة الوثيقة بين بروز ظاهرة الفقر الحضري والمناطق المتخلفة بالمدينة هو الذي فرض الاعتماد على مؤشر الهجرة إلى تلك المناطق للدلالة على مسألة الفقر الحضري عن طريق تتبع الطريق الذي يسلكه « المهاجر » للسكنى والاستقرار بالنمط الحضري .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه الجانب راجع :
- محمود الكردي ؛ النمو الحضري ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ .

- أنه بتحليل العناصر الثقافية - سواء كانت مادية أو غير مادية - للمهاجرين يتضح أنها تنتمي كلها تقريباً إلى ما أطلق عليه « ثقافة الفقر » وهي - كما سبقت الاشارة - ثقافة نوعية مميزة لجماعة من السكان يخلقها الفقر وهي ثقافة ذات عناصر مشتركة توحد بين الفقراء أينما وجدوا وهذه العناصر تطور نفسها بنفسها وتنتقل من جيل إلى آخر . غير أن هذا النمط الثقافي يشكل في النهاية « ثقافة فرعية » تنتمي إلى الاطار الثقافي العام للمجتمع[١] .

ولعلنا نحاول هنا - ونحن بصدد إيراد دلائل ومؤشرات لتدعيم فرضية أن المهاجرين يمثلون نسبة كبيرة من فقراء الحضر - إن نطور مسألة « ثقافة الفقر » لترتبط بالمكان فتصير ما يمكن أن نطلق عليه « **ثقافة الفقر الحضري** »[٢] . Culture of Urban Poverty وهي لا تخرج كثيراً - في مضمونها وإطارها العام - عما سبق أن أفاض فيهأوسكار لويس إلا أنها تتشكل تبعاً للنسق المكاني الذي تنشأ به . وإذا كان هذا النسق يتبلور في المدينة فإن عناصر الثقافة الحضرية بعامة تمتزج مع الأبعاد الثقافة المميزة للمناطق المتخلفة والفقيرة بالمدينة لتشكل في النهاية إطاراً ثقافياً يميز هذه المناطق الفقيرة .

ثانياً : الهيكل الاقتصادي ، ومعدل الانتاجية :

تحتاج المدينة كي تحقق نمواً في كافة قطاعاتها ومجالاتها إلى قاعدة اقتصادية تتمثل في نشاط رئيسي مثل الصناعة ، أو التجارة ، أو الخدمات أو كل ذلك أو بعضه . ولعل وظيفة المدينة تتحدد أصلاً اعتماداً على طبيعة تلك القاعدة أو

---

(١) راجع في هذا الصدد :
- محمد الجوهري ؛ وعلياء شكري ؛ « علم الاجتماع الريفي والحضري » ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) لا يخرج هذا المصطلح كثيراً عما أورده « لويس » في كتاباته المتعددة فهو قد درس النمط الحضري للمجتمعات الفقيرة من خلال اختياره لأفقر الأسر بأفقر الأحياء الكائنة بأشد المدن فقراً . غير أنه - أي المصطلح - ينأي في بعض مكوناته عن قضية ثقافة الفقر عموماً التي ترتبط بموضوع الفقر إينما كان.فالتحديد المكاني هنا يلعب دوراً حيوياً في تشكيل العناصر الخاصة لثقافة الفقر ومن ثم يعطيها لوناً خاصاً يرتبط بنوعية المشكلات السائدة بذلك المكان الذي يتمثل هنا في المدينة .

نوعية هذا النشاط . كما أن الأوضاع المعيشية لسكانها ترتبط بصورة مباشرة بعناصر الهيكل المادي والعوائد الاقتصادية التي تتحقق من محاولة استغلال طاقاته وموارده .

ولما كانت المدن تختلف من حيث ما أتيح لها من هياكل اقتصادية وتتفاوت من زاوية استغلالها وإفادتها من عناصر هذه الهياكل فإن وظائفها تتباين أيضاً وتختلف . غير أن ذلك لا نلاحظه فقط بين المدن بعضها البعض (سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة) وإنما أيضاً في المدينة الواحدة حيث يلحظ أحياناً خلل في توزيع الموارد والطاقات والامكانات المادية والبشرية الأمر الذي يتسبب عنه نمو متميز في بعض المناطق وتدهور ملحوظ في مناطق أخرى . ولعل تدهور الأحوال الاقتصادية بالمناطق المتخلفة بالمدينة مرده ذلك التوزيع غير المتعادل لعناصر الهيكل الاقتصادي السائد بها إذ أن نصيبها النسبي من مكونات ذلك الهيكل ضئيل بالمقارنة بالمناطق الأخرى . وتؤثر هذه الأوضاع مباشرة على خفض معدلات الانتاجية بالمناطق المتخلفة ، الأمر الذي يتسبب عنه تدن ملحوظ في مستويات المعيشة لسكان هذه المناطق .

ولا نستطيع أن نغفل تأثير العلاقات الاقتصادية - المكانية على زيادة فقر تلك المناطق فهي تتشكل بفعل عوامل الطرد والجذب ؛ إذ أن المكان الذي يتمتع بفائض في الموارد وباستخدام رشيد لها يتميز أيضاً بإيجابية العلاقات التي تنشأ بينه وبين الأمكنة الأخرى.ولعل سمة الجذب التي يتسم بها هذا المكان تجسد عملياً هذه العلاقات الايجابية . أما الأماكن الأخرى التي تعاني من فقر في الموارد وبضآلة إستخدام المتاح منها فإنها على العكس تفرز علاقات سلبية بينها وبين الأماكن الأخرى تتبلور في عوامل الطرد التي تمارسها بالنسبة للأنشطة والسكان معاً[1] .

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي :

— Roberts B.; «The Social Organization of Low-Income Families», Univ. of Texas Press, 1970.

ثالثاً : نمط العمالة :

من الطبيعي أن يكون هيكل العمالة في مجتمع ما انعكاساً طبيعياً للبناء الاقتصادي السائد (بكافة عناصره) كما أنه لا يخرج أيضاً عن حدود التركيب الديموغرافي القائم (بظواهره المختلفة وأبرزها الهجرة) . ويتسق المجتمع الحضري إلى حدٍ بعيد مع هذه الافتراضات فنمط العمالة به يرتبط بشكل عام بالنشاط الاقتصادي الذي يميز المدينة صناعة كانت أو تجارة أو خدمات . ويتناسب حجم العمالة مع أحجام تلك الأنشطة بشكل طردي[١] ، غير أن نوعيتها ترتبط بمسائل أخرى عديدة من بينها الخصائص السكانية العامة مثل : التركيب النوعي والعمري ، والأحوال الزواجية والتعليمية والمهنية والدخلية ، فضلاً عن عمليات التدريب وإكساب الخبرة والمهارة اللازمتين لتحقيق مستوى مناسب من الأداء في العمل .

ولما كانت المناطق المتخلفة بالمدينة تعتمد في معيشتها بشكل شبه كامل على الأنشطة السائدة بالمدينة (حيث لا توجد بها مقومات نشأة أنشطة خاصة بها) فإن سكانها - أي تلك المناطق - لا يجدون أمامهم مناصاً من العمل بأية مهنة تدر عليهم أي كمية من الدخل حتى ولو كانت مهنة طفيلية لا صلة لها بهيكل إنتاجي ولا تتطلب أي قدر من المهارة أو تحتاج إلى تدريب فني[٢]. ومن الملاحظ أن مثل هذه المهن الطفيلية لا تنحصر فقط في حدود المنطقة الفقيرة - المتخلفة وإنما تمتد أيضاً (عن طريق انتقال من يمتهنونها) إلى قلب المدينة فتحدث بالضرورة خللاً في نمط العمالة القائم فهي من جانب لا تمثل عنصراً مهماً في الهيكل الاقتصادي العام أو قطاع الأعمال،ومن جانب آخر - نظراً لوجودها

(١) تصدق هذه الفرضية بشكل خاص على الأنشطة القائمة بالمجتمعات كثيفة العمالة ذات المستوى التكنولوجي البسيط أو المتوسط والذي يتطلب حجماً أكبر من العمالة . أما في المجتمعات المتقدمة فقد صارت القضية عكسية حيث يتناسب حجم العمالة تناسباً عكسياً مع حجم النشاط القائم .

(٢) من أمثلة المهن الطفيلية نذكر : الباعة الجائلين ، وماسحي الأحذية ، ومنادبي السيارات فضلاً عن المنتمين لمهن السمسرة ، والمضاربة ، والاتجار في العملة وما إلى ذلك .

المستشري والمتزايد - فهي تزاحم الأعمال الأخرى الأصيلة بل وتدفع أحياناً أصحاب هذه الأعمال إلى تركها والانتماء إلى المهن الطفيلية[١].

رابعاً : الأمية :

تمثل الأمية ظاهرة تقترن دائماً بالفقر . صحيح أنه من الصعب حسم مسألة أيهما السبب وأيهما النتيجة إلا أنه من الثابت أن الاثنين بينهما علاقة تبادلية تفاعلية،كما إنهما يؤديان « معاً » إلى نشأة مشكلات مجتمعية عديدة .

غير أننا إذا حاولنا اقتفاء آثار ظاهرة الأمية في البنيان الحضري بعامة لاتضح أنها بعيدة المدى إذ أنها لا تقتصر على الجوانب الفكرية - المعنوية للفرد فقط وإنما تتجاوز ذلك إلى الهيكل الاقتصادي الكلي والنظام السياسي العام فهي حالة تحد إلى درجة بعيدة من قدرات الفرد عن المشاركة الايجابية والفعّالة في العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد ومن الطبيعي أن تتفاقم مشكلاتها أكثر كلما ارتفعت نسبتها بالمجتمع الحضري[٢] .

خامساً : الجريمة ، والانحراف :

هناك افتراض عام يذهب إلى أن « المدينة » هي التربة الخصبة لنمو الجريمة[٣] . ورغم ما بهذا القول من محاولة للتعميم استناداً إلى بحوث

(١) تلاحظ هذه الظاهرة بوضوح ببلدان العالم الثالث حيث تدفع موجات الهجرة بأعداد متزايدة من سكان الريف الذين لا يجيدون في الغالب أي عمل يتصل بالأنشطة الحضرية فيضطرون إلى امتهان مثل هذه الأعمال التي قد يعجب البعض من أنها تحقق في كثير من الأحيان دخولاً خيالية رغم أنها لا تتطلب أية مهارة خاصة قدر ما تستلزم قدرات ذاتية . ولعل خطورة هذا الوضع تتبدى فيما يفرزه من آثار ترتبط بالاغراءات التي تدفع بالعاملين في مهن أصيلة إلى تركها ومحاولة العمل في تلك المهن ذات الدخل المادي المرتفع .

(٢) تزيد نسبة الأمية بالمدينة كلما تزايدت معدلات الهجرة إليها حيث يعاني سكان الريف بالمجتمعات المتخلفة من نسبة أمية مرتفعة تصل أحياناً إلى ٨٥٪ من سكانه .

(٣) راجع في هذا الشأن :

- أحمد محمد خليفة ؛ « مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي » (الجزء الأول) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٨٥ .

ودراسات عديدة أثبتت وجود مثل هذه العلاقة ومع التسليم بصحته جزئياً ، إلا أن قضية « المدينة ونمو الجريمة » ينبغي أن تطرح من خلال التحليل الواقعي لها والذي ينبغي أن يستند إلى السياق المجتمعي العام . فهناك عوامل ودوافع خاصة بالمدينة – دون غيرها – تسهم في شيوع صور الجريمة وأنماط الانحراف بعامة ، كما أن هناك مسببات تقف وراء نمو أشكال « معينة » من الجريمة وطرائق « خاصة » من الانحراف قد لا تتوافر بكافة المدن على حد سواء .

وإذا حاولنا التعرف على تلك العوامل التي تسبب شيوع الجريمة بعامة في المدينة عن غيرها من الأنماط المعيشية الأخرى لوجدناها ترتبط بالبناء الاجتماعي ، والتركيب الاقتصادي السائدين بالمدينة .

ففيما يتعلق بالبناء الاجتماعي يلاحظ أن الأنساق الاجتماعية الحضرية – بما تشمله من نظم – تفرز أنماطاً معينة من العلاقات الاجتماعية التي تتسم بخصائص تدفع إلى شيوع أشكال معينة من الجريمة فهي علاقات ثانوية تحكمها المصلحة والمنفعة بالدرجة الأولى . كما أنها تنظم استناداً إلى القانون (وليس اعتماداً على العرف والتقاليد مثلما هو سائد في الريف مثلاً) وهي ذات سمة مؤقتة لا تدوم إلا بدوام الصلات أو المواقف التي تربط بين الأفراد وتوحد فيما بينهم .

ومن الطبيعي أن تساهم هذه الخصائص في تشكيل العلاقات الطبقية بين أبناء المجتمع الحضري بعامة.فهناك طبقات تمتلك نسبة كبيرة من مصادر الانتاج وتتحكم بالتالي في مصائر الطبقات الأخرى عن طريق تشغيلهم في مجالات الأعمال وتحديد متوسط أجورهم . وسواء كان المجتمع يدين بفلسفة رأسمالية أو اشتراكية فإن الأوضاع الطبقية تعتمد بصفة رئيسية على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة .

وما من شك في أن ظاهرة الجريمة تعد إفرازاً طبيعياً لتلك العلاقات فهي

تنتشر بمعدلات أكبر حينما تتسم العلاقات بالتفكك والتحلل ، وعندما تسود نزعات الأنانية والتفضيل الكامل للمصلحة الشخصية حتى وإن تعارضت مع مصلحة الجماعة ، الأمر الذي يؤدي إلى تفجر ظواهر الصراع داخل أبنية المجتمع التي تتواكب حتماً مع نموعديد من صور الجريمة والانحراف(١) .

أما التركيب الاقتصادي للمدينة فهو يشجع بصورة واضحة على زيادة معدلات الاجرام. فليست أنصبة الجماعات أو الأفراد من العوائد الاقتصادية للأنشطة السائدة بالمدينة واحدة ، ويرجع ذلك إلى تفاوت درجة مشاركتهم في تنمية هذه الأنشطة . وكل هذه الظواهر والعمليات - التي تبدو في صورتها الكلية طبيعية - تؤدي إلى وجود مناطق فقيرة اقتصادياً ومهملة اجتماعياً وإنسانياً ، وهي تعد بهذا المعنى « بؤراً » للجريمة ، « وتربات خصبة » للانحراف(٢) . فلولا الفقر المادي الذي صحبه تفكك اجتماعي وتحلل قيمي لما تحولت هذه المناطق إلى هذه الحالة غير السوية .

ويلعب التفاوت الواضح في الدخول - الذي يستند إلى تركيب اقتصادي غير متوازن - دوراً أساسياً في ظهور كثير من أنماط الجريمة.فمستويات الطموح لدى سكان المجتمع الحضري - بصفة خاصة - متزايدة ولا يمكن أن تقف عند حد معين وهي تصطدم عادة بضعف الامكانات المادية لدى الأفراد (وبخاصة أولئك الذين لم يحصلوا قدراً من التعليم والتدريب يمكنهم من تحقيق بعض طموحاتهم) الأمر الذي ينتهي ببعضهم - وليس جميعهم - إلى التورط في

---

(١) لمزيد من التفصيل في هذا الجانب راجع المصدر التالي :

— Cullingworth J.; «Problems of an Urban Society» (Vol. II : The Social Content of Planning), George Allen & Unwin LTD, London, 1972.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدرين التاليين :

— Elliott M.; «Crime in Modern Society», Harper, N.Y., 1962.

— Sutherland E. and Cressey D.; «Principles of Criminology», Philadelphia, 1960.

عمليات اجرامية أو صور انحرافية يعتقدون أنها تساعدهم على تحقيق أهدافهم[١] .

وإذا كانت تلك العناصر تمثل العوامل أو الدوافع العامة وراء شيوع صور الجريمة وأنماط الانحراف بالمجتمع الحضري ، فإن هناك مسببات تقف وراء نمو أشكال معينة من الجرائم تتميز بها بيئات حضرية عن سواها،سواء بين المجتمعات بعضها البعض أو بين المدن داخل نفس المجتمع . وترتبط « خصوصية » الجريمة هنا بعناصر متعددة نوجزها في ثلاثة :

أولها : النمط الفيزيقي للمدينة : فلا شك أن موقع المدينة يساعد على نمو كافة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بها ولعل ظاهرة الجريمة من أبرز الظواهر التي تتأثر بالجوانب الفيزيقية - المكانية سواء تعلقت بالموقع أو التضاريس أو المناخ أو غير ذلك . فوجود المدينة مثلاً على ضفاف نهر أو ساحل بحر أو بين ملتقى طرق سهلة للمواصلات ، أو تقع على طريق بري ، أو في قلب الصحراء ، أو تكون محاطة بالجبال يفرز أنماطاً معينة من السلوك تميز أبناءها وتدفع بعضهم إلى اقتراف الجرائم .

ثانيها : الوظيفة الاقتصادية للمدينة : فهناك نمط من المدن يسوده النشاط الصناعي كما أن هناك آخر يشيع به النشاط التجاري وثالث يتسم بتركز الخدمات وهكذا . . ولا شك أن كل نمط يرتبط بنمو مجموعة من الظواهر : الجريمة إحداها . فالمدينة الصناعية مثلاً تسودها جرائم العنف والسطو المسلح والاغتصاب،فضلاً عن تشكل المنظمات الارهابية وغير ذلك . أما المدينة التجارية فتنشط بها الجرائم المتصلة بالرشوة والاختلاس والتزوير وجرائم المال

(١) من المعلوم أن الجريمة - شأنها شأن الحضرية - ظاهرة مركبة فهي تجمع بين عناصر اجتماعية واقتصادية وسياسية وقد يبرز عامل معين في وقت من الأوقات أكثر من غيره . ومن ثم فإن تحقيق مستوى الطموح عن طريق التورط في أعمال اجرامية - وهو عنصر أجتماعي في الأصل - لا يتم دائماً من قبل كل الأفراد إذ يتدخل في هذا الجانب عناصر أخرى .

العام بصفة شاملة[1] .

ثالثها : العلاقات الاجتماعية بين سكان المدينة : تؤثر النظم الاجتماعية الحضرية بما تضمه من ظواهر وعلاقات على تحديد نمط الجريمة الشائع . فعندما تكون العلاقات سلبية مفككة تنزع دائماً إلى الصراع وتحدي النسق القيمي السائد فإن الجرائم - بكافة أشكالها وأنماطها - تبدأ في الظهور .

غير أن هناك عوامل اجتماعية - ثقافية تزيد من حدة ظواهر الاجرام الحضري ولعل أبرزها التنشئة الاجتماعية حيث أنها العملية التي يكتسب بمقتضاها الفرد مجموعة من القيم تحدد له مسارات فكره وأنماط سلوكه،فإن كانت قيماً إيجابية وجهته إلى فكر سليم وسلوك قويم أما إن لم تكن كذلك فإن بوادر الانحراف تبدأ في الظهور وتتبدى في أشكال مختلفة قد تكون بسيطة وتافهة في البداية إلا أنها سرعان ما تتحول - إن لم يفطن المحيطيون بالفرد لخطورتها ويسعون إلى علاجها - إلى ظواهر اجرامية خطيرة تنتقل من فرد إلى آخر وكأنها مرض معد سريع الانتشار .

ويبدو أن ظاهرة الفقر الحضري تختلف في مسبباتها ودوافعها فضلاً عن نتائجها وآثارها من مجتمع لآخر فرغم الاتفاق المبدئي على الملامح العامة لتلك الظاهرة إلا أن الإطار السسيو اقتصادي وكذلك الأبعاد الثقافية والسياسية تلعب دوراً أساسياً في تشكيل معالمها وصبغها بصبغة خاصة غالباً ما تتسق مع النسق المجتمعي العام .

وإذا بحثنا عن نموذج مكاني تتبدى فيه ملامح ظاهرة الفقر الحضري وتتضح خصائصها فإننا نجد مثلاً « أحياء واضعي اليد » Squatter Settlements فهي إطار مكاني يضم كل العناصر المشكلة للظاهرة ، وهي نموذج

(١) لا يعني ذلك أن كل مدينة لها نمط محدد وثابت من الجرائم طبقاً لوظيفتها الرئيسية، وإنما هناك نمط غالب للجريمة تفرضه هذه الوظيفة يشاركه بطبيعة الحال كافة الأنماط الأخرى من الجرائم .

ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي :

— Gibbens T.; «Trends in Juvenile Delinquency», W.H.O. Geneva, 1961.

يلحظ بكافة المجتمعات حتى وإن اختلفت التسميات التي تطلق عليه[١] .

ولعل المتتبع تاريخياً لنشأة هذا الشكل المكاني الحضري يلحظ أن فترة نهايات الحرب العالمية الثانية قد شهدت نمواً ملحوظاً في المناطق التي تقع على أطراف المدن عموماً.ويرجع ذلك باختصار إلى الدمار الشديد والمتسع الذي شهدته مراكز المدن بصفة خاصة،الأمر الذي دفع بالمجموعات المتبقية من سكان المدينة إلى الانتقال للسكنى بتلك الأطراف وقد شاركهم فيها أولئك النازحون إما من مدن أخرى ضاقت بهم نتيجة التدمير الذي لاقته،أومن القرى التي هلك فيها كل مصادر الانتاج من أرض وحيوانات .

وبطبيعة الحال كانت المدن الكبرى - وبخاصة تلك التي شهدت أهوال الحرب ، ودمرت تماماً أو تكاد[٢] - أكثر من غيرها في بروز ظاهرة الأحياء المتخلفة التي تكونت حولها كمستوطنات بشرية .

وقد يتصور البعض أنه طالما قد نشأت هذه الأحياء « كحالة طارئة » تتعلق بمشكلة حادة يعاني منها المجتمع بعامة فإنه من المنطقي ألا يكتب لها الاستمرار أو البقاء ما دامت قد انتهت تلك الحالة بوسائل متعددة تتلخص جميعها فيما يسمى « بالتجديد الحضري » Urban Renewal الذي يستهدف إدخال تحسينات فيزيقية - أساساً - على البيئة الحضرية تساعد على تهيئة الظروف لإحداث نمو اقتصادي باستغلال كل ما هو متاح من الموارد والطاقات . فضلاً عن تزويد سكان المدينة بكل ما هو ضروري من خدمات تؤهلهم لزيادة معدل

---

(١) سبق أن تعرضنا لمثل هذه المصطلحات التي تطلق على المناطق المتخلفة عموماً وهي وإن كانت جميعاً تعطي معنى إجمالياً واحداً لظاهرة حضرية - مكانية إلا أن هناك بعض الاختلافات فيما بينها من حيث الدوافع التي أدت إلى وجودها ، والنتائج التي ترتبت عليها .

(٢) لعل مدن دول شرق أوربا - وبخاصة بولندا - كانت أكثر المدن معاناة من مثل هذه الظاهرة إلا أن التجديد الحضري الشامل الذي شهدته هذه الدول في مدنها بصفة عامة قد قضى نسبياً على استفحالها، فضلاً عن كفالة السياسة الاقتصادية والاجتماعية بتلك الدول للمواطنين جميعاً : سكناً ، وتعليماً ، وعلاجاً ، وعملاً وما إلى ذلك .

مشاركتهم في النشاط المجتمعي العام .

غير أن الواقع يشهد بأن أحياء « واضعي اليد » قد ظلت رغم اختفاء معظم الظروف التي دعت إلى وجودها . ويرجع ذلك إلى أن هناك «عوامل أخرى » قد استحدثت ودفعت لاستمرار وجودها . وكان التفاوت في خصائص السكان يمثل عاملاً ديموغرافياً - كما تبدى سلفاً - فإذا أضفنا إليه ما يلاحظ من تدفقات سكانية تفد إلى المدينة (من الريف غالباً) ولا يمكن أن تستوعبها : سكناً أو عملاً أو خدمات فإن العامل الديموغرافي يصير هنا بمثابة المدخل الصحيح لفهم وتحليل ظاهرة إعادة تشكل هذه المناطق بصورتها الجديدة . أما العامل الاقتصادي فأثره لا يمكن تغافله أو التقليل من شأنه فلم تتقرر هجرة هؤلاء إلا تحت وطأة الفقر المادي بالمجتمعات التي نزحوا منها ، كما أنهم استقروا بتلك المناطق الواقعة على أطراف المدينة أملاً في استغلالها والافادة منها إفادة مادية يتعيشون منها ويقتاتون[1] .

ويمثل العامل الاجتماعي أهمية حيوية - وإن كانت تلي في الترتيب العامل الاقتصادي - فعناصر التركيب الاجتماعي سواء بالنسبة للمجتمع الطارد لسكانه أو الجاذب لهم تدعم حركة تجمعهم فيما يشبه « المستوطنة » التي تضم الأبناء النازحين من بلد واحد يعرف بعضهم بعضاً ويتعاملون معاً بشكل يقترب إلى حدٍ بعيد مما كان سائداً بمجتمعاتهم الأصلية.فتسود العلاقات الأولية فيما بينهم وتتحدد الصلات اعتماداً على النسق القرابى الذي يجمعهم ويوحد بينهم . ومن الطبيعي أن نلحظ « ازدواجية » واضحة في حياتهم الاجتماعية فهم

---

(١) فرغم تدني مستويات الحياة عموماً بتلك المناطق ، مقارناً ذلك بما هو سائد بالمجتمع الحضري ، إلا أن الظروف الاقتصادية لسكانها أفضل نسبياً بكثير من تلك التي كانت قائمة بمجتمعاتهم الأصلية. ولا شك أن هذه المقولة صادقة أمبيريقياً بمجتمعات العالم الثالث .
ولمزيد من التفصيلات في هذه القضية راجع المصدر التالي :

— Smith M.; Questions of Urban Analysis», Urban Anthropology Vol: 5, 1976 .

مضطرون إلى الانضباط في قوالب الحياة الحضرية بكل مظاهرها وبكافة جوانبها الايجابية والسلبية[1]، غير أنهم - في ذات الوقت - يعيشون حياتهم الاجتماعية - الثقافية كما ألفوها بمجتمعاتهم التي نزحوا منها . وقد يتسبب هذا الوضع غير المتسق في خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية حادة .

أما العامل الاداري الذي يتسبب في الابقاء على تلك المناطق فيتمثل في وجود مساحات شاسعة من الأراضي لا تخضع بشكل كامل لإشراف الدولة الأمر الذي يشجع كثيراً من هؤلاء المهاجرين (الذين لفظتهم المدينة وضاقت بوجودهم) على « الاستيلاء » على هذه الأراضي - التي قد تمتد أحياناً لعدة كيلومترات - والإقامة بها والاستقرار . أما تقييم هذا الوضع من قبل الإدارة - أي الدولة - فقد يتخذ أحد إتجاهين : إما مواجهة المشكلة ومحاولة التصدي لها بمختلف الأساليب وأهمها توفير أماكن ملائمة للسكنى بمناطق بديلة،وإتاحة فرص للعمل تتواءم وإمكاناتهم . أو التسليم بالوضع الراهن نتيجة الفشل في تغييره ويحدث ذلك عادة بالبلدان الآخذة في النمو المرهقة اقتصادياً والمزدحمة سكانياً والتي تعاني من مشكلات اجتماعية وثقافية وسياسية حادة ومزمنة .

وقد تتسع أحياء واضعي اليد وتمتد لتشمل مناطق شاسعة (قد تتجاوز أحياناً مساحة المدينة ذاتها ، وتزيد عنها) ويطلق عليها في هذه الحالة « مدن الأكواخ » Shanty Towns وهي ظاهرة شائعة الوجود ببلدان العالم الثالث بصفة عامة[1] . وتتشكل هذه المدن من خلال نمط « التحضر السريع » - الذي لا

(١) راجع في هذا الشأن :

— Mangin W; «Latin American Squatter Settlements: A Problem and Solution», Latin American Research Review Vol: 2, 1967.

يشترط فيه أن يكون صناعياً - حيث تزحف ملايين الأسر من الريف أو من المدن المجاورة لتستوطن منطقة ما عادة ما تقع على أطراف المدينة وتبنى لها مساكن هي أقرب إلى الأكواخ،وتستخدم في تشييدها عادة المواد الخام المتاحة بذات البيئة فقد يكون القش ، أو الطمي أو الصفيح أو غير ذلك.

ونظراً لعدم مشروعية هذه الأوضاع فإن الدولة كثيراً ما تتخذ إجراءات تجاه هؤلاء السكان وبخاصة عندما تنشأ المشكلات بالمكان الذي يقطنون وقد تتجسد هذه الاجراءات في شكل هادىء يتمثل في التدخل من قبل الدولة لفض النزاعات القائمة،أو في صورة حادة وعنيفة غالباً ما تستخدم القوة في حسم الصراعات التي قد تظهر بين السكان بعضهم بعضاً أو بينهم وبين الدولة[١] .

وإذا أردنا وصفاً لنمط الحياة الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية السائدة بين سكان مدن الأكواخ فإننا نكون قد اقتربنا كثيراً من تحليل دقيق لظاهرة الفقر الحضري فحياتهم نموذج مثالي عليها .

ولعلنا لا نبالغ إذا سايرنا نتائج معظم الدراسات التي تناولت هذه المناطق وقامت بتحليل معظم الظواهر السائدة بها حيث انتهت إلى استنتاج عام يذهب إلى أن نمط الحياة بها يدنو في كثير من الأحيان مستوى المعيشة الآدمية سواء من حيث السلع الضرورية،أو الخدمات الأساسية التي يتلقاها الفرد والتي لا ينبغي أن ينخفض معدلها عن حد معين وهو الحد الذي يبقى على الانسان حياته[٢] .

وهناك رؤى مختلفة - وقد تكون متناقضة أحياناً - حول مدن الأكواخ هذه فبينما يراها أبناء الطبقات المتوسطة والعليا - على حد سواء - أن وجودها يسبب

---

(١) سوف نخصص الفصل القادم بأكمله لمعالجة مشكلة الحركات الاجتماعية بالنمط الحضري . وفي تقدير بعض الباحثين أن بذور مثل هذه الحركات تنبت بالمناطق المتخلفة بالمدن .

(٢) راجع في هذا الجانب :

— Wolf E.; «Aspects of Group Relationships in a Complex Society» American Anthropologist, Vol: 5, 1965.

أمراضاً اجتماعية شتى سرعان ما تنتقل إلى قلب المدينة ومن ثم فإن علاج هذه المشكلة - في نظرهم - يتمثل في البحث عن العلل والأسباب التي أدت إلى ظهورها ثم محاولة التصدي لها.وهم يضعون لذلك قائمة طويلة ومفصلة من المقترحات والتوصيات معظمها نظري بعيد التحقيق ولا يتأتى - على الأقل - في المرحلة التي تعاني الدولة فيها من مشكلات أخرى أعم وأشمل . نقول بينما يراها أولئك من خلال هذا المنظور يتصورها المسئولون الرسميون - سواء كانوا رجال إدارة أو شرطة - خطراً مستطيراً ينبغي التصدي له بكافة الوسائل وأبرزها القوة والعنف،حيث أن وجودها - في رأيهم - يمثل معوقاً خطيراً أمام أي فرصة للنمو الحضري بعامة ، فضلاً عن أن سكانها بالصورة التي هم عليها - وبأنماط سلوكهم التي يأتون - يمثلون خرقاً دائماً للقوانين والتشريعات السائدة بالمدينة . ولعل استيلاءهم على الأراضي التي يعيشون عليها ووضع أيديهم عليها دون أي سند قانوني أو شرعي يمثل أبرز مظاهر التحدي للقانون والسلطة(١) .

ومن الطبيعي أن يرى المحافظون ، وأصحاب النظرة التقليدية ، وأنصار فكرة التوازن عموماً التي ينهض عليها المجتمع الرأسمالي أن وجود هذه المناطق والأحياء يعد في حد ذاته المقدمة الأولى التي تستنبت منها بذور الثورة،وتنظم في أكواخها حركات المقاومة العنيفة والمسلحة ، وتنتشر في دروبها وبين سكانها - وبخاصة من هم في سن الشباب - الأفكار الهدامة . ومن ثم ينبغي التصدي لوجود هذه المناطق أصلاً بإزالتها تماماً وتصفيتها من السكان بتشتيتهم في مدن ومناطق شاسعة حتى يصعب تجمعهم ومن ثم تتفتت جهودهم وتتبعثر فيزول خطرهم ويتلاشى(٢) .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الرأي راجع :

— Hawley A.; «Urban Society», The Ronald Press Co., N.Y., 1971.

(٢) راجع في هذا الصدد المقال القيم التالي :

— Childe V.; «The Urban Revolution», Town Planning Review: 21, 1960.

أما المخططون فإن رؤيتهم تختلف تماماً عن تصور أولئك المحافظين بقدر ما تنأى عن تشخيص المسئولين الرسميين - وبخاصة رجال الشرطة - لذات المشكلة . فهم - أي المخططون - يرون أن تكوّن هذه الأحياء قد تم بفعل عوامل متفاعلة،وأن الانسان (ساكن هذه الأحياء) قد اضطر اضطراراً للاقامة بها فهو لم يجد أفضل منها وتركه مختاراً السكنى في منطقة لا يختلف اثنان على أنها لا تصلح للحياة الآدمية . ومن هنا فإن العوامل الفيزيقية للمكان قد اشتركت مع الأخرى الاقتصادية وتفاعل كل ذلك مع الجوانب الاجتماعية - الثقافية الأمر الذي تسبب في ظهور هذه الأحياء . ولذا - حسبما يرى المخططون - فإن مواجهة هذه الظاهرة ينبغي أن يبدأ - أولاً - بفهم تلك العوامل وتحليل عناصرها ، وابراز خصوصيتها (فهي ليست واحدة بكافة المجتمعات وكل المناطق المتخلفة) ثم - ثانياً - تحديد أي هذه العوامل يمثل أهمية أكثر وذلك حتى يمكن التركيز عليه ، وأخيراً فإنه من الواجب اتباع عدة وسائل في آن واحد للحد من خطورة الظاهرة .

ومن اللافت للنظر أن المخططين أنفسهم قد انفرط عقدهم فانقسموا بدورهم إلى اتجاهات ومذاهب وتشكلوا في فرق وأحزاب[1] . فمنهم من صار يؤمن إيماناً يقينياً بأن التخطيط الحضري عموماً والمتعلق بالمناطق المتخلفة من المدينة خصوصاً،ينبغي أن يهتم اهتماماً رئيسياً ويكاد يكون وحيداً بالجوانب الفيزيقية التي تشمل تحسين عناصر المكان وتهيئته وذلك بتحديد استخدامات الأرض بصفة عامة ثم بإقامة المساكن بالمناطق المقترحة للسكنى ، وإنشاء مقومات النشاط الاقتصادي بالمساحات المخصصة للأعمال،وتشييد مرافق الخدمات على تنوعها فضلاً عن تزويد ذلك كله بالركائز الأساسية للمشروعات

(١) لعل تلك مجرد إشارة سريعة وخاطفة لمسألة التخطيط الحضري ووضع سياسات تحاول النهوض بمجتمع المدينة عموماً ومناطقها المتخلفة خصوصاً . أما تفصيل هذه المسألة الهامة فتتطلب تخصيص مجلد بأكمله هو الكتاب الثالث من هذه الدراسة الذي سوف يحمل عنوان « التخطيط والسياسات » .

مثل : شق الطرق والشوارع والتزويد بالمياه والكهرباء والصرف الصحي وغير ذلك.ومن هؤلاء المخططين من لا يرى في التخطيط سوى الجانب الاقتصادي البحت ، فرفع متوسطات الدخول وزيادة معدلات الانتاجية ، وإيجاد فرص للعمل ، وتوفير مجالات الاستثمار ما هي إلا أمثلة تعكس اهتمامات المخطط الاقتصادي وهو يرى أن الجوانب الأخرى فيزيقية كانت ، أو اجتماعية - ثقافية ، أوسياسية ليست سوى استكمالاً لجوانب عملية التخطيط ليس إلا [١] .

أما المخططون الاجتماعيون فلم تزل رؤيتهم - في مجال التخطيط الحضري على الأقل - غير واضحة المعالم فهم لا يزالون حيرى بين اتجاه اقتصادي سائد وغلاّب ويدعى أن عائده لابد أن يشمل أبناء طبقات المجتمع جميعاً ، وبين اتجاه اجتماعي يحاولون تصوره يركز بصفة رئيسية على الانسان[٢] .

ولعل أبرز الدراسات التي أجريت على « مدن الأكواخ » قد أجريت في « بيرو » منذ ما يقرب من ثلاثين عام مضت . وكانت هذه المدن قد تكونت في بادىء الأمر في أحضان الجبال ، وأطلق عليها آنذاك تسمية محلية هي « بارياداس » Barriadas وقد صارت هذه المدن - فيما بعد - من الملامح المميزة للعاصمة « ليما » حيث تناثرت على أطرافها ولكنها لم تتخذ شكلاً ثابتاً أو مميزاً وإنما كان وجودها واختفاؤها رهناً بظروف عديدة ترتبط « ببيرو » عموماً و « بليما » (العاصمة) خصوصاً .

ويحدثنا « مانجين » بالتفصيل عن دراساته الأنثروبولوجية التي أجراها بمدن الأكواخ عموماً في بيرو والتي كانت مدخلاً ضرورياً - بالنسبة له -

(١) تشهد مجتمعات العالم الثالث شيوع هذا النموذج من التفكير التخطيطي . فالعناصر الاقتصادية قد باتت - وحدها هي العامل المسيطر والحاسم وراء تخلف هذه المجتمعات أو تقدمها . وتكفي نظرة عابرة إلى أي خطة بأي مجتمع من هذه المجتمعات كي نتأكد من صدق هذه المقولة .

(٢) لم تزل المحاولات الدائرة في مجال التخطيط الاجتماعي عموماً متعثرة ومبعثرة . ورغم الجهود التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة بصفة خاصة حول بناء نموذج عام للتخطيط الاجتماعي يمكن تطبيقه على بلدان العالم الثالث إلا أنها لا تزال مرتكزة على المدخل الاقتصادي للتخطيط .

للتعرف على ظاهرة الفقر الحضري[١] . وقد لاحظ خلال السنوات العشر التي قضاها باحثاً في هذه الظاهرة بتلك المناطق المتخلفة أن النسبة الغالبة من سكانها من الهنود النازحين من المناطق الجبلية - الريفية ولا يزال هؤلاء يتحدثون لغة « الكيشيوان » Quechuan غير أنهم - في غالبيتهم - أميون ، وتتدنى مستوياتهم المعيشية إلى أبعد حد ولا نستطيع أن نميز تنظيماً راسخاً يشكل حياتهم الاجتماعية؛إذ أنهم منتمون إلى قبائل عديدة الكثير منها متنافر ومتصارع ومختلف بشدة في بنائه الاجتماعي . أما الخرافات والأساطير فهي التي تشكل النسق الفكري العام لسكان هذه المناطق ، فضلاً عن سيطرتها على أنماط سلوكهم .

وإذا كانت تلك هي السمات العامة التي تميز سكان « البارياداس » فيمكن القول أنه قد شكلت عبر قرون عديدة؛ومن ثم فقد أخذ بعضها في الاندثار وتكونت سمات جديدة حلت محلها بحيث صارت بعض هذه المناطق وكأنها أجزاء من العاصمة « ليما » فقد صارت «الأسبانية» هي اللغة السائدة فيما بين السكان وقد حدث ذلك نتيجة انتشار التعليم سواء داخل هذه المناطق أو عن طريق تردد أبنائها على مدارس « ليما »[٢] . وأصبح التخلي عن عناصر الثقافة الهندية - التي كانت متأصلة بهذه المناطق - سمة يمكن ملاحظتها بسهولة .

ولم يكن التعليم وحده - رغم بروزه - هو المظهر اللافت للنظر بمدن الأكواخ التي تحيط « بيرو » ، وإنما كان تدني نسب الانحراف والجريمة بصفة

---

(١) راجع في هذا الجانب المصدر التالي :

— Mangin W.; «Poverty and Politics in the Latin American City», In: Bloomberg and Schmandt (eds.); «Power , Poverty and Urban Policy.», Urban Affairs. Rev: Vol. 2, 1970.

(٢) أثبتت نتائج الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت بهذه المناطق أن نسبة المتعلمين بها إلى إجمالي سكانها يفوق - في بعض الأحيان - مثيل هذه النسبة بالعاصمة ذاتها . ولعل ذلك يرجع إلى إقبال السكان منقطع النظير على التعليم فهم يرونه الوسيلة الوحيدة التي تضمن لهم تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

عامة من الجوانب المثيرة للتفكير وخصوصاً أن معدلاتها قد بلغت أقل حدٍ ممكن ليس بمقارنتها بما كان سائداً بها فحسب وإنما بكثير من المناطق النامية ببيرو عموماً[١] .

ورغم ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض معدل الانحراف، إلا أن الأحوال الاقتصادية لم تتحسن بشكل ملحوظ فمتوسط الدخل الفردي لم يزل دون المعدل المطلوب . فالزيادة القليلة التي حققها الفرد في دخله نتيجة عمله قد التهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار السلع والخدمات فضلاً عن تكلفة النقل والمواصلات التي يتطلبها التردد على المدينة - في رحلة يومية أحياناً - بهدف التعليم ، أو العمل ، أو كليهما .

وحتى نتبين حجم ظاهرة سكنى « البارياداس » فمن المهم أن نذكر أنه من بين ما يزيد على ٧٠٠ ألف نسمة يقطنون هذه المناطق يوجد حوالي **٤٥٠** ألف نسمة منهم يسكنون فقط حوال « ليما » فإذا تصورنا هذا العدد منسوباً إلى إجمالي السكان (وهو اثنا عشر مليوناً من البشر) لكانت نسبة سكان المناطق المتخلفة ببيرو عموماً حوالي ٦٪ من إجمالي سكان الدولة . أما إذا حسبت ذات النسبة بدلالة سكان « ليما » العاصمة والمناطق المتخلفة المحيطة بها لارتفعت إلى حوالي ١٨٪[٢] .

وشأن كل المناطق المتخلفة بالعالم لا يمكن استثناء « البارياداس » من السمات العامة التي تميزها فالنسبة الكبرى من سكانها يفدون إليها من الريف حيث المستويات المعيشية في أدنى حدودها ، كما أن طغيان المدينة - وبخاصة إذا كانت عاصمة أو رئيسية - يرفع من تكلفة الحياة بهذه المناطق . فهي - رغم

(١) تمثل الدعارة ، وتجارة المخدرات وتعاطيها ، وجناح الأحداث . . إلخ أهم صور الانحراف والجريمة المميزة لكثير من دول أمريكا اللاتينية وبخاصة « بيرو » .

(٢) أستقيت هذه البيانات من المصدرين التاليين :

— U. N.; Demographic Yearbook, Ror 1980.

— U. N.; Statistical Yearbook, For 1980.

تخلفها - إلا أنها تعتمد في معيشتها بشكل يكاد يكون تاماً على المدينة من حيث منتجاتها وخدماتها . ونظراً للارتفاع الطبيعي في مستويات طموح هؤلاء السكان فهم يسعون دائماً إلى التعامل مع هذه المنتجات والخدمات فإذا كانت متوسطات دخولهم لا تمكنهم من ذلك فإنه من المنطقي أن يصابون دائماً بالاحباط أو يحاولون تحقيق طموحاتهم أحياناً بطرق غير مشروعة(١) .

ويبدو أن معظم الذين اشتغلوا بالبحث الاجتماعي في هذه المناطق - وبخاصة إذا كانوا يتبنون مدخلاً انثروبولوجياً في البحث - قد اكتشفوا أن المناهج الكلاسيكية لا تنفع كثيراً في سبر أغوار الظواهر السائدة بها فلم تمكنهم استمارة « الاستبيان » من التعرف على جوانب الحياة المختلفة ، كما لم يفدهم استخدام الاختبارات النفسية المحددة لقدرات، الأفراد وامكاناتهم وغير ذلك من الأدوات البحثية التي قد تكون عظيمة الفائدة بمجتمعات بحثية أخرى . أما الأدوات البديلة التي وجد أن استخدامها يؤدي إلى التوصل إلى أفضل النتائج من حيث واقعيتها في التعبير عن جوانب ظاهرة الفقر الحضري بعامة والمناطق المتخلفة بخاصة فتتمثل في الملاحظة المشاركة حيث يقيم الباحث بمجتمع البحث إقامة كاملة ولفترة طويلة - كلما أمكن ذلك - حتى يتمكن من التعرف على كل جوانب الظاهرة موضوع الدراسة .

---

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي :

— Safa H.; «The Urban Poor of Puerto Rico», Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1974.

الفصـل الثامن

الحركات الاجتماعية : مشكلة اجتماعية - سياسية

رغم أن هناك اتجاهاً في علم الاجتماع الحضري يدعو إلى التخصص وعمق النظرة إلى مجموعة من الظواهر الحضرية التي تكون فيها بينها إطاراً شاملاً (اقتصادياً كان أو اجتماعياً أو سياسياً) ، فإن هذا الاتجاه لا يتعارض مع الرؤية الكلية الشاملة لموضوعات هذا العلم حيث تستند إلى أن فهم قضية بذاتها أو موضوعاً بعينه لا يتأتى بغير التطرق إلى القضايا أو الموضوعات الأخرى كي نستلهم منها الشرح والتفسير .

ولعل الدراسات العديدة المتوافرة بمجال التحضر تشهد إلى أي حد يمكن أن يتعايش الاتجاهان معاً بحيث يمكن الاعتماد على أحدهما (الاتجاه التخصصي - أحادي النظرة) في تغذية الآخر (الاتجاه الشامل) بالأفكار والمعلومات التي تعين على إجراء دراسات شاملة ومتعمقة في ذات الوقت . وبنفس الصورة يمكن تخيل الفائدة التي يستطيع أن يحققها الاتجاه الأخير إلى الاتجاه الأول - بصورة عكسية مرتدة - حيث يساعد الاتجاه الشامل مثلاً على « اختيار » بعض « المشكلات البحثية » التي يتولاها الاتجاه التخصصي بالدراسة والبحث بشكل أكثر عمقاً[1] .

---

(١) لا ندعي بأن امكانية تطبيق هذا المنهج في الدراسة قاصرة فقط على موضوع التحضر وإنما يتسع المجال لذلك فيشمل كافة الدراسات السائدة بالعلوم الاجتماعية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة . إلا أن هذا المنهج يستخدم بكفاية عالية بمجالات البحث التطبيقي أكثر من غيرها من المجالات .
ولمزيد من التفصيلات في هذا الجانب المنهجي راجع المصدر التالي:
- محمود الكردي ، التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، مصدر سابق (وبخاصة الجزء الأخير من الفصل الأول : الأساليب التحليلية في دراسة المشكلات المجتمعية للتخلف - إطار منهجي ص ص ١٣٥-١٥٢) .

وإذا كنا قد تخيرنا في دراستنا لمشكلات التحضر ومعوقاته (وهي موضوع إهتمام هذا الباب) بعض القضايا التي تمس بالفعل جوهر الحياة الحضرية فإننا نحاول هنا اتباع ذات المنهج المشار إليه سلفاً والذي يتعلق بإحداث تزاوج بين الاتجاهين السابقين . فالامتداد الحضري : مشكلة فيزيقية - مكانية ، والانتاج الحضري : مشكلة اقتصادية - انتاجية ، كما أن فقراء الحضر : مشكلة اجتماعية - ثقافية ، وسوف نلحظ - من خلال ثنايا الفصل الحالي - أن الحركات الاجتماعية : مشكلة اجتماعية - سياسية . فلو آمنا بأن هذه المشكلات جميعاً تنتمي إلى نسق مجتمعي واحد هو المدينة فإنها في تكاملها تمثل اتجاهاً شاملاً في فهم ميكانزمات الحياة الحضرية وتحليل أعراضها المرضية . وفي ذات الوقت فإن التناول الجزئي لكل مشكلة على حدة يسهم إلى حدٍ بعيد في محاولة إستخلاص العناصر الرئيسية المشتركة في صياغة المشكلة ، وإبراز أهم القضايا التي تنبثق عنها خصائصها والانتهاء من كل ذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تعين إما على تتبع المشكلة موضوع الدراسة ، أوعلى البحث عن حلول لها وعلاجات[1] .

وتتحدد المشكلة التي خصصنا هذا الفصل لطرحها ومناقشتها في «الحركات الاجتماعية» Social Movements باعتبارها مشكلة حضرية على وجه الخصوص. ورغم أنها تمثل قضية مجتمعية عامة ترتبط بكل الأنماط المعيشية على اختلافها وتنوعها إلا أن مناقشتنا لها - في هذا الموضوع - سوف تجرى في حدود المجتمع الحضري ، الأمر الذي حدا ببعض الباحثين إلى تسميتها « بالحركة الاجتماعية الحضرية »[2] Urban Social Movement نسبة إلى النسق المكاني الذي تحدث به

(١) راجع في هذا الجانب المصدر التالي :

— Michelson W.; «Urban Sociology as an Aid to Urban Physical Development: Some Research Strategies», The A.I.P Vol. XXXIV, No. 2, March 1968.

(٢) لمزيد مكن التفصيلات في أصل هذه التسمية ومبر راتها راجع :

— Childe V.; «The Urban Revolution», Op. Cit., P. 75.

— Steward J.; «Level of Sociocultural Integration: An Operational Concept», Southwestern Journal of Anthropology, Vol: 7, 1951.

وباديء ذي بدء يمكننا تعريف الحركة الاجتماعية الحضرية بأنها تلك « العملية التي تقوم بها جماعة ما (أو عدة جماعات) بإحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية القائمة ، عن طريق المطالبة - بشكل منظم - بحقوق اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك مجتمعاً ، وسواء تم ذلك باستخدام أساليب هادئة أو عنيفة ، وقد يستمر ذلك لفترة طويلة أو قصيرة »(١).

ومن الطبيعي أن الحركات الاجتماعية عموماً لا تنشأ هكذا بشكل مفاجيء وإنما هناك مقدمات ضرورية تمهد لها ، وتهيء لظهورها . ولو قدر لنا أن نقوم بحصر أهم الظروف التي شاركت في نشأة هذه الظاهرة (أي الحركات الاجتماعية) فإننا نلحظ في البداية أن المدينة - تاريخياً - كانت (ولا تزال) هي التربة الخصبة لنمو بذور التغيير بكافة أشكاله العنيفة والهادئة على حد سواء (٢) . كما تلعب التفاوتات الطبقية الشاسعة دوراً لا يمكن نكرانه في إذكاء هذه الحركات وتنشيطها . أما العمال والنقابات والاتحادات فهي ظواهر لافتة للنظر في أي تجمع حضري،وتتشكل من خلالها - في الغالب - مثل تلك الحركات .

ومن الطبيعي أن تستند الحركة الاجتماعية في قيامها على كافة القوى التي تدعمها سواء كانت هذه القوى تقع في قلب المجتمع الحضري أو تتناثر على أطرافه.ولعل المناطق المتخلفة بسكانها هي النموذج المثالي على القوى المتناثرة على أهداب المجتمع الحضري والتي تجد مصالحها في الانضمام أحياناً إلى هذه الحركات الاجتماعية .

---

(١) أستقى هذا التعريف من مصادر عديدة وبخاصة المصدرين السابقين .

(٢) لا نعني بذلك أن الأنماط الأخرى الريفية أو البدوية لا يبر ز لها أي دور في إذكاء الحركات الاجتماعية بل أن هناك عديداً من الثورات والانتفاضات قد قامت أساساً من أجل تغيير أوضاع قائمة بالأنماط الريفية بصفة خاصة . وإنما قصدنا بذلك أن تبلور هذه الحركات وصياغتها فضلاً عن الاعلان عنها عادة ما يتم بالمدينة .

وما من شك في أن التسهيلات الحضرية بما تضمه من خدمات (مثل : التعليم والاسكان والعلاج) تساعد على نمو هذه الحركات الاجتماعية وتنشيطها . ويتكامل هذا المتغير مع اعتبار هام آخر - وأخير - ويتبدى في أن المدينة هي مركز اتصال حيوي ومهم فهي تشتمل - وبخاصة في بلدان العالم الثالث حيث تبدو هذه الظاهرة بشكل أكثر بروزاً - على معظم وسائل النقل والمواصلات كما تستحوذ على الغالبية العظمى من أدوات الاتصال الجماهيري (الجمعي) من إذاعة ، وتليفزيون ، وصحافة ، وكتب وغير ذلك الأمر الذي يغري على استخدام كافة هذه الوسائل والأدوات في الدعوة إلى مثل هذه الحركات ومحاولة الاقناع بها عن طريق التأثير في جمهور المستخدمين لها[١] .

وإذا كانت العناصر الستة السابقة تمثل الظروف العامة التي مهدت لظهور الحركة الاجتماعية بالنمط الحضري فإنها تحتاج إلى تفصيل يقف بنا على المتغيرات الفرعية المنبثقة عن كل عنصر وكيف تتجمع في النهاية لتشكل بذور الحركة الاجتماعية الحضرية .

ونستوضح العناصر الستة السابقة بما اشتملت عليه من تفصيلات على النحو التالي :

أولاً : المدينة وبذور التغيير الاجتماعي :

لعلنا لا نشك لحظة في تلك العلاقة الوثيقة التي تنشأ بين « المكان » - أياً كان - و« الظواهر الاجتماعية » المنبثقة فيه فهي علاقة من النوع تبادلي التأثير . واستناداً إلى هذه البديهية نلحظ المدينة (باعتبارها مكاناً تقطنه جماعات من البشر) وقد تميزت بظهور عديد من الظواهر الاجتماعية التي أفرزتها الظروف النوعية والخاصة بهذه المدينة دون سواها[٢] .

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Schramm W.; «Mass Media and National Development», Stanford Univ. Press, 1964.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب أنظر :

— Morrill R.; «Spatial Organization of Society», Belmont Pub., London, 1970.

غير أن هناك ظواهر حضرية « عامة » تلاحظ بكافة المدن ولعل عموميتها قد نجمت عن « الظروف المشتركة » التي تتسم بها الحياة الحضرية والتي تدور جميعها حول هيكل اقتصادي نوعي (يعتمد على أنشطة نوعية لا تخرج عادة عن الصناعة أو التجارة أو الخدمات أو خليط بينها) وبناء اجتماعي متميز (يتسم بالعلاقات الاجتماعية الثانوية ، ويتميز بالذاتية ، ويخضع للمصالح المادية المباشرة ، ولا يرتبط كثيراً بنسق قرابي،كما يبتعد بدرجة كبيرة عن نسق الأعراف والعادات والتقاليد ويلتصق بالنسق القانوني) فضلاً عن نظام سياسي خاص (يتشكل من خلال فلسفة اجتماعية للحكم ، ومؤسسات سياسية تتولى عمليات الممارسة وإعداد الكوادر،والاقناع بالقرارات السياسية بعد التمهيد لها) .

وفي ضوء ذلك الهيكل الاقتصادي ، والبناء الاجتماعي ، والنظام السياسي تنمو الظواهر الحضرية العامة والمشتركة حيث تشكلها - آنذاك - طبيعة هذه العناصر وبخاصة عندما يحدث التفاعل والالتقاء فيما بينها[١] .

وإذا أردنا تتبعاً تاريخياً لنشأة الحركات الاجتماعية عموماً لوجدنا معظمها وقد نبتت بذوره الأولى - على الأقل - بالمدينة . فقد ساعدت الظروف الحضرية العامة - التي سبق التعرف عليها تواً - على توفير مقومات نشأة هذه الحركات الاجتماعية وتدعيم سبل بقائها واستمرارها . فلو أضيف إلى ذلك أن هذه الظاهرة (أي الحركات الاجتماعية) موجهة أصلاً للتصدي لمشكلات واقعية قائمة بالمجتمع ككل ويعاني منها بالتالي النمط الحضري (إن لم تكن قاصرة عليه) لاتضح بجلاء أن المدينة هي البيئة الخصبة لنمو الحركات الاجتماعية بالمجتمعات بصفة عامة[٢] .

---

(١) لعله من البديهيات المقررة في الظواهر الاجتماعية عموماً أن كلاً منها لا يعمل منفرداً أو مستقلاً عن الأخريات، وإنما هناك نوعاً من التداخل والتفاعل والاتصال المستمر بحيث يصعب في بعض الأحيان أن نميز « طبيعة مستقلة » لظاهرة من الظواهر .

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :

— Pickvance C. (ed.); «Urban Sociology: Critical Essays», Tavistock Publications, London 1976.

ومن المهم أن نشير إلى أنه ليس بالضرورة أن تتجسد الحركة الاجتماعية في شكل ثورة تطيح بنظام حكم قائم وتحدث تغييراً شاملاً في أوجه الحياة المجتمعية بعامة ، أو حتى في صورة انقلاب يستبدل « الجماعة الحاكمة » بأخرى (رغم بقاء الأوضاع في كثير من الأحيان كما هي) ، وإنما قد تتخذ الحركة شكلاً بسيطاً للغاية يتبلور أحياناً في مجرد المطالبة بحقوق إنسانية تفتقدها جماعة من الجماعات أو السعي إلى تهيئة الظروف التي يتمكن الفرد من خلالها من الحصول على تلك الحقوق (مثل : التعليم والسكن والعلاج وغير ذلك)[١].

ثانياً : التفاوتات الاجتماعية - الطبقية :

يمثل التركيب الطبقي محوراً رئيسياً يستند إليه كثيراً في تفسير معظم الظواهر المجتمعية وبخاصة تلك التي تتخذ شكلاً جدلياً . وإذا ما أردنا تحليل ظاهرة « الحركات الاجتماعية » في ضوء هذا المحور فإننا نجد أن جانباً كبيراً من العوامل الدافعة إلى تنظيم هذه الحركة وقيامها يتبلور في محاولة تغيير التركيب الطبقي القائم وذلك بإعادة تشكيل عناصره ، والعمل على تقليل حدة التفاوتات بين الأشكال الطبقية السائدة بالمجتمع ، والسعي بكافة الوسائل إلى الحصول على الحقوق الأساسية لأبناء المجتمع .

وقد يبدو هذا الهدف مثالياً إلى حد بعيد تجاه أية جماعة سواء استطاعت تنظيم جهودها في شكل حركة اجتماعية أو لم تستطع . فالتفاوتات الطبقية ظاهرة طبيعية وقائمة بكافة المجتمعات ولا يتبدى خطرها إلا إذا أصبحت شاسعة وتمكنت من تقسيم المجتمع وتصنيفه إلى أشكال طبقية تزداد الفوارق فيما بينها وبخاصة ما يتعلق منها بحصولها على الحقوق التي تكفل لها الحد الأدنى من المعيشة الآدمية[٢] .

---

(١) توجد أمثلة عديدة على هذا النوع من الحركات الاجتماعية للدرجة التي ذهب معها البعض إلى القول بأن « الإضراب المنظم » للمطالبة برفع الأجر مثلاً والذي يتم بواسطة اتحاد مهني أو نقابة عمالية يعد من قبيل الحركات الاجتماعية الهادئة التي قد تحقق أهدافها أو قد تفشل في ذلك .

(٢) راجع في هذا الصدد المصدر التالي :

— Roach J. and Roach J. (eds.); «Poverty», Penguin Books, London, 1972.

ولا يمكننا أن نختزل تأثير مسألة التفاوتات الطبقية ونقوم بعزلها عن المتغيرات الأخرى التي تعمل في نطاق المكان أو حدود الزمان وندعي بعد ذلك أنها كانت تمثل ركيزة رئيسية تستند إليها الحركة الاجتماعية . كما أنه من الصعب أن نتصور نمو حركة اجتماعية ما ويكون كل همها محدداً في تقليل حدة التفاوتات الطبقية بمجتمع المدينة مثلاً . فالمسألة لا تتم بهذه الصورة المبسطة والمبتورة في آن واحد فقد يحدث كثيراً أن تتفق أهداف بعض الجماعات الطبقية في القرية والمدينة معاً فيتحالف بعضها مع بعض ، وقد يصل الأمر إلى تشكيل حركة اجتماعية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف . وما يحدث بين طبقات القرية والمدينة يقع - من باب أولى - بين الجماعات الطبقية السائدة بالمدينة[١] .

ثالثاً : العمال والتنظيمات المهنية :

يعد قطاع العمال من القطاعات البارزة والمؤثرة في مجتمع المدينة بعامة . ذلك أنه مرتبط بكافة الأنشطة الاقتصادية السائدة بالنمط الحضري من صناعة أو تجارة أو خدمات (وإن كانت أكثر بروزاً ووضوحاً في النشاط الصناعي) .

ويكاد لا تخلو أية دراسة تتناول البناء الصناعي - الحضري من الاشارة - ولو بشكل عابر - إلى تكوين طبقة « البروليتاريا الصناعية » . ورغم أنه ليس بلازم أن تتبنى كافة الدراسات الحضرية المدخل المادي - التاريخي في الحديث عن الطبقات الاجتماعية بعامة ، وطبقة « البروليتاريا » بخاصة فإن أياً منها لم يتغافل بشكل أو بآخر تحليل عناصر تلك الطبقة التي يمثل العمال جوهرها . ولعل ذلك يعود إلى الدور الخطير والمهم الذي يمكن أن تلعبه طبقة العمال في تنظيم أي حركة اجتماعية تنشأ بالمجتمع الحضري[٢] .

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Hatt P., and Riess A. (eds.); «Cities and Society», The Free Press, Illinois 1962.

(٢) لا نتناول طبقة « البروليتاريا الصناعية » هنا بالمفهوم الماركسي وإنما نحددها في طبقة العمال بالمدينة الصناعية بخاصة ونسعى إلى تحليل تأثيرات هذه الطبقة في خلق حركة اجتماعية .

راجع في هذا الشأن :

- السيد الحسيني ، « المدينة . . . . » ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

ولم تنشأ هذه الخطورة ، والأهمية من فراغ وإنما كان مصدرهما أن أبناء هذه الطبقة هم المسئولون بصفة رئيسية عن النشاط الانتاجي (أو الخدمي) للمدينة . ومن ثم كانت حركتهم محسوبة عليهم وعلى الآخرين وبخاصة في المجتمعات ذات السمة الصناعية وبصرف النظر عن توجهها الاقتصادي والسياسي [١] .

غير أننا لا نستطيع أن ندعي أن أي تجمع يقوم به العمال لابد وأن يتخذ شكل « الحركة الاجتماعية » التي تتم سراً ولا يعلن عن أهدافها وفلسفتها إلا بقيامها ، فهناك من التنظيمات ما يتكون بشكل علني ورسمي وتتحدد أهدافها حتى من قبل أن يعلن تشكيلها . فالنقابات المهنية ، والاتحادات العمالية ، والرابطات هي نماذج على تلك التنظيمات التي تنشأ بالمجتمعات بعامة والصناعية منها بخاصة .

على أن مثل هذه التنظيمات المستقرة والمعلنة قد تُستخدم في كثير من الأحيان في تشكيل « حركة اجتماعية » (قد تكون عمالية صرفة ، أو مجتمعية شاملة) . ويحدث هذا التحول إما داخلياً أو خارجياً : فقد يتم من داخل التنظيم ذاته بأن تنمو اتجاهات وتيارات معارضة للأوضاع القائمة وتدعو الأفراد إلى التكتل والتجمع في شكل « فئة » أو « مجموعة » تطالب بتغيير هذه الأوضاع إلى صورة مستهدفة تكون - في الغالب - واضحة لديها ومحددة وكلما تعددت هذه الفئات أو المجموعات واتحدت ، تشكلت البذرة الأولى للحركة الاجتماعية [٢] .

---

(١) لا شك أن هذه الطبقة قائمة ولها وجود ملموس في كافة المجتمعات سواء كانت رأسمالية النزعة أو اشتراكية الاتجاه. صحيح أن خصائصها في كلٍ مختلفة وكذلك تأثيراتها ، إلا أن وجودها لا خلاف عليه .

(٢) رغم ما يشهد به الواقع من نشوء تحول يصيب الحركة الاجتماعية عن طريق استغلالها من الداخل إلا أن ذلك لا يتم إلا بتوافر شروط وقيود معينة لعل أهمها أن يسمح النظام الاقتصادي والسياسي العام بحدوثه فضلاً عن وجود القيادات العمالية القادرة على توجيهه .

وقد يحدث هذا التشكيل من خارج التنظيم بأن تسعى جماعات قد لا تنتمي إلى قطاع العمال - من قريب أو من بعيد - كالمثقفين مثلاً إلى استغلال جماعات العمال باعتبارها قوة ضاغطة ليس في قطاع الانتاج وحده وإنما في مجالات المجتمع جميعها . ويتم هذا الاستغلال بصور متعددة فقد يتخذ مجرد شكل « ترويج الأفكار » وقد يمتد إلى الاتفاق على « إجراءات تنظيمية » تتمثل في تكوين « خلايا » أو « جماعات » تتشكل بصورة علنية أو سرية (حسب طبيعة الأهداف) ، وأخيراً قد يحدث الالتقاء على اتخاذ « مواقف عملية » تتسق مع الشكل التنظيمي ، والنسق الفكري[1] .

وهناك أمثلة واقعية شهدت وجود هذه الصور من الاستغلال التي تمارسها أشكال طبقية مختلفة على الطبقة العمالية بصفة خاصة . ولعل بلدان أمريكا اللاتينية ككل هي النموذج المثالي على نمو مثل هذه العلاقات الطبقية[2] . ولعل الأسباب التي تقف وراء ذلك متعددة ومتنوعة - طبقاً لتعدد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنوعها - ولكنها تتجمع في النهاية وتلتقي في عناصر رئيسية يمكن إيجازها في ثلاثة :

الأول : المشكلات الاقتصادية الحادة التي تجابه دول أمريكا اللاتينية بعامة والتي تعود بصفة رئيسية إلى ذلك الخلل في البنيان الاقتصادي الناجم من ضآلة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة - رغم وفرتها أحياناً - فضلاً عن ضغط

---

(١) لعل الاستغلال الذي يتم من الخارج هو أبرز الظواهر اللافتة للنظر ببلدان العالم الثالث فيما يتعلق بتنظيم الحركات الاجتماعية . ويعكس ذلك مدى الضعف الذي تعانيه التنظيمات الأخرى - غير العمالية - فضلاً عن شدة حاجتها إلى مساندة الفئات القادرة على اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً

(٢) درست هذه الظاهرة من قبل علماء كثيرين من بينهم « فرانك » A. Farnk ، و « كوكروفت » J. Cockcroft ، « وتشيلكوت » R. Chilcote وحاولت دراساتهم أن تصل إلى تفسير منطقي لتشكل هذه العلاقات .

المشكلة السكانية،وندرة وجود الأيدي العاملة المدربة والماهرة[١] .

الثاني : التحولات الاجتماعية الجذرية التي تشهدها هذه البلدان نتيجة الثورات الاجتماعية التي وقعت بها مع ما حملته من بذور التغيير الذي مس التركيب الاجتماعي بصفة خاصة . فبعد أن كانت - في أغلبها - مجتمعات اقطاعية - رأسمالية جاءت هذه الثورات - وأحياناً الانقلابات - بمفاهيم جديدة نجحت في تطبيق بعضها وفشلت في البعض الآخر . فالتعليم مثلاً ، ورفع متوسط الدخل الفردي،وتحسين نوعية الحياة عموماً كانت ضمن تلك الأهداف التي أتت بها المفاهيم الجديدة وأحدثت بالفعل تحولات اجتماعية ملموسة تجسدت مثلاً في إعادة تشكيل التركيب الطبقي من جديد . فبعد أن كانت طبقة الصفوة السياسية والاقتصادية - قليلة العدد - هي المسيطرة على كافة مجالات الحياة بالمجتمع ، والنسبة الغالبة من السكان - أكثر من ٩٥ ٪ منهم - مغلوبة على أمرها ومسيطر عليها ومستغلة ، ظهرت بين هذه وتلك طبقة وسطى هي بالقطع إفراز طبيعي للطبقات الدنيا بعد أن تحسنت أوضاعها باستفادتها من التغيرات الاجتماعية التي حدثت[٢] .

الثالث : التغيرات السياسية التي وقعت بمجتمعات أمريكا اللاتينية . وهي تغيرات لم تكن منعزلة عن الهيكل الاقتصادي أو التركيب الاجتماعي لتلك المجتمعات ، بل كانت معبرة عنها في معظم الأحوال .

---

(١) لعل «البرازيل»، «وتشيلي» هما أبرز النماذج على ذلك من بلدان أمريكا اللاتينية . ولتفصيل ذلك راجع :

Frank A.; «Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil», Op. Cit.

(٢) يمثل هذا الوضع الطبقي نمطاً شائعاً ببلدان العالم الثالث بصفة عامة للدرجة التي صار معها تشخيص الأشكال الطبقية الجديدة بها أمراً عسيراً .

ويمكن مراجعة هذا الجانب بالمصدر التالي :

— Chilcote R., and Edelstein J. (eds.); «Latin America: The Struggle with Dependency and Beyond», Mass. Schenkman Cambridge, 1974.

على أن هذه التغيرات السياسية لم تؤد دائماً إلى خير هذه البلدان ، ففي بعض الأحيان لم يمثل التغيير السياسي سوى إحلال واجهة جديدة محل أخرى مع بقاء نفس الأوضاع كما هي إن لم تتردى إلى الأسوأ . وفي حالات أخرى كان التغيير السياسي جذرياً وعميقاً حيث جلب معه تحولات لها انعكاساتها في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية . ولعل تجربة « كوبا » هي خير نموذج على هذه الحالة[1].

رابعاً : المناطق المتخلفة (الهامشية الحضرية) :

قد يعتقد البعض أن المناطق المتخلفة سواء التي تقع في قلب المدن أحياناً أو على أطرافها وأهدابها أحياناً أخرى تظل دائماً معزولة عن أي نشاط مجتمعي يحدث بالمدينة ، وبالتالي تبقى متقوقعة داخل مشكلاتها الذاتية تحاول البحث لها عن حلول . غير أن الواقع الفعلي لهذه المناطق يؤكد مجانبة هذا الاعتقاد للحقيقة والصواب . فهي مشاركة - رغماً عنها - في صنع كافة الظواهر التي تشهدها المدينة فرغم أنها قد تكون معزولة عنها مكانياً إلا أن سكانها دائمو التردد على المدينة بحكم قضاء الأعمال أو المصالح ؛ ومن ثم فهم مشاركون - حتى وإن لم يشعروا - في صياغة معظم الملامح الحضرية المحددة لأوجه الحياة بمجتمعهم .

ومثلما استخدمت طبقة البروليتاريا الصناعية من قبل -سواء بوعي من أبناء هذه الطبقة أو دون وعي منهم - في تشكيل الحركات الاجتماعية وتنظيمها أستغلت أيضاً جماعات السكان بالمناطق المتخلفة من المدينة في تدعيم ذات الحركات ومساندتها واعطائها حجم نسبي أكبر - حتى وإن لم يكن فعّالاً - يمكنها من تحقيق أهدافها سواء تمثلت في المطالبة بحقوق ، أو علاج مشكلات ، أو إحداث تغيير شامل في المجتمع .

على أن استغلال سكان هذه المناطق - وهم يشكلون في الحقيقة طبقة

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه التجربة راجع :

— O'Brien P.; «A Critique of Latin American: Theories of Dependency», In: Ivar O. and Others (eds.); «The Sociology of Development», Routledge & Kegan Paul, London, 1975.

بروليتاريا - وإن لم تكن صناعية - قد استند إلى محورين رئيسيين :

فأما المحور الأول فيتمثل في تلك الظروف القاسية - وبخاصة الاقتصادية - التي يحياها هؤلاء السكان وتؤدي بهم إلى عديد من أشكال الاحباطات[١] التي تستند جميعاً إلى وجود فجوة هائلة بين مستوى مرتفع - ومتزايد باستمرار - من الطموحات والآمال ، وقدرات شخصية محدودة ، وإمكانات مجتمعية قاصرة عن تحقيق معظم هذه الطموحات . وقد استغلت تلك الظروف في استقطاب أفراد هذه الجماعات للانضمام إلى الحركات الاجتماعية التي تضع في برامجها أحياناً وتنص في أهدافها على ضرورة تحسين أوضاع سكان المناطق المتخلفة .

غير أن خبرة « بيرو » تؤكد لنا أن هذه الوعود لم تكن إلا « حبراً على ورق » وكان القصد - كل القصد - منها إغراء سكان المناطق المتخلفة بها على الانضمام إلى الحركات الاجتماعية - وكان معظمها عنيفاً يتخذ شكل الخلايا السرية - زعماً بأن نجاح قيامها يساعدهم على التخلص من مشكلاتهم[٢] .

وأما المحور الثاني فيتبدى من خلال حدة التفاوتات الطبقية بين سكان هذه المناطق ، وسكان بقية أجزاء المدينة (وبخاصة طبقة الصفوة الاقتصادية أو السياسية أو كليهما) الأمر الذي يدفع سكان المناطق الفقيرة والمتخلفة دفعاً إلى تنظيم حركتهم حتى دون بروز تأثير من الخارج[٣] .

---

(١) للإحباط أشكال متعددة فهناك الاحباط الاقتصادي - المادي الذي يتدنى فيه الدخل بالنسبة للاحتياجات المادية ، وهناك الاحباط الاجتماعي الذي ينجم من وجود امتيازات طبقية لفئات معينة دون الأخرى بما يتضمن من شعور الأفراد بالدونية ، كما أن هناك إحباطاً سياسياً ينشأ من انفصال بين ما يدعيه النظام السياسي قولاً وما ينجزه فعلاً .

(٢) لمزيد من التفصيلات في تجربة « بيرو » - فيما يتصل بهذا الجانب - راجع :

— Dietz H.; «Urban Squatter Settlements in Peru: A Case History and Analysis», Journal of Inter-American Studies, Vol. XI, 1969.

(٣) يتحقق هذا الافتراض النظري إذا ما توافرت شروط واقعية تجعله قابلاً للتطبيق ومن أهم هذه الشروط : وجود القادة المؤمنين بضرورة التغيير وأهميته ، وارتفاع مستوى الوعي لدى الأفراد ، والقدرة على صياغة أهداف واضحة وواقعية للحركة الاجتماعية التي ينظمون أنفسهم من خلالها .

ولعله لم يكن من قبيل الصدفة أن يكون لكثير من الحركات الاجتماعية التي برزت في مدن أمريكا اللاتينية - خلال العشرين عاماً الماضية على الأقل - جذور وأصول في تلك المناطق المتخلفة . فقد اعتُمد على سكان هذه المناطق كثيراً - والذي أصطلح على تسميتهم أحياناً « بالهامشيين الحضريين » - في تغذية الحركات الاجتماعية التي قامت أساساً لمناهضة نظم الحكم القائمة .

ولم تكن « الهامشية الحضرية » قرينة « بالهامشية السياسية » ، كما كان يعتقد البعض ، وإنما كانت الأولى - في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية - مرتبطة بالوعي السياسي ، ومدعاة للتخلص من الأوضاع الطبقية المتدنية ، ودافعاً لمناهضة الظروف المعيشية السيئة[١] .

خامساً : التسهيلات الحضرية :

يؤكد ريتشارد « هاي » R. Hay أن البناء الاجتماعي الحضري هو نتاج للظروف الاجتماعية - الاقتصادية المميزة للمدينة . وأنها (أي المدينة) بما تقدمه من تيسيرات وخدمات تعمل في ذات الوقت على تهيئة الظروف لتكون التنظيمات المختلفة التي تساعد على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع الحضري بأكمله[٢] .

ولعل هذا القول يكشف جانباً كبيراً من العناصر المشكلة لميكانزم الحياة الحضرية كما أنه يفسر ظواهر عديدة منها ظاهرة الحركات الاجتماعية الحضرية . إن هناك تساؤلاً ينبغي إثارته والبحث عن إجابة شافية عنه ويتحدد على النحو التالي : لماذا تنمو الحركات الاجتماعية وتظهر - عادة - بالمدينة دون غيرها

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة الهامة راجع المصدر التالي :
- السيد الحسيني ؛ « المدينة . . . . » مرجع سابق ، ص١٨٣ .
(٢) راجع في هذا الشأن المقال التالي :
— Hay R.; «Patterns of Urbanization and Socio-economic Development in The Third World: An Overview», In: Abu-Lughod J. and Hay R. (eds.); « Third World Urbanization», Op. Cit., P. 71.

من الأنماط المعيشية الأخرى ؟

لا شك أن استعادة العناصر الأربعة الرئيسية المشكلة للظروف الممهدة لظهور الحركة الاجتماعية بالمدينة تساعد في الإجابة على هذا التساؤل. فإذا أضفنا إلى ذلك ما نناقشه الآن - في هذا العنصر - لاتضح أن حجم التسهيلات المتاحة بالمدينة (من تعليم ، وعلاج ، وإسكان . . . إلخ) يتناسب بصورة طردية مع مجرد التفكير في تنظيم حركة اجتماعية[1] . وقد يبدو - لأول وهلة - أن هناك تناقضاً في هذا الافتراض؛ إذ كيف تقدم المدينة حجماً أكبر من التيسيرات والخدمات ، ومع ذلك تزيد المطالبة بتشكيل « حركات اجتماعية » يكون ضمن أهدافها السعي إلى الحصول على مزيد من الحقوق ؟ .

والحقيقة أن التناقض قد نجم فقط من صياغة الافتراض السابق دون شرحه أو تحليله إذ أن التسهيلات الحضرية والخدمات المتاحة بالمدينة لا تتوزع بالتساوي وبأنصبة متعادلة بين كل الطبقات أو الفئات سواء كانت مقيمة بالمدينة أو وافدة إليها ، وإنما يتوقف ذلك على أوضاع تلك الطبقات أو الفئات ومدى ما تتمتع به من خصائص تتيح لها الفرصة للحصول عليها[٢] .

أما كيف تزيد الرغبة في تنظيم الحركات الاجتماعية كلما تزايد حجم التسهيلات والخدمات فيرجع إلى أمرين :

أولهما : أن القائمين بتنظيم هذه الحركات الاجتماعية غالباً ما يكونون في أدنى الطبقات الاجتماعية الأمر الذي لا يمكنهم من الاستفادة من هذه التسهيلات والخدمات بالحصول عليها حتى وإن ازداد حجمها وتحسنت نوعيتها

---

(١) لعل صياغة هذا الافتراض بصورته النظرية الراهنة تتطلب إخضاعه للاختبار والدراسة الميدانية للتحقق من مدى صدقه .

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع :

— Christensen D.; «Urban Development», Holt Rinehart and Winston Inc., N.Y., 1964.

فظروفهم – وبخاصة المادية – لا تتيح لهم مثلاً فرصة الحصول على سكن ملائم ، أومكان – لهم أولأبنائهم – في مؤسسة تعليمية ، أوإمكانية علاج في وحدة طبية . . . وهكذا،بل على العكس من ذلك فقد تؤدي هذه الزيادة في الحجم والتحسن في النوعية ، مع الحرمان منها ، إلى التفكير جدياً وبشكل منظم في القيام بحركة اجتماعية أوما شابه ذلك ويأمل المنضمون إليها في الحصول على أكبر قدرمن هذه التسهيلات والخدمات ، فتكون في هذه الحالة وكأنها دافع مسبب لنشأة الحركة الاجتماعية[1].

ثانيهما : أن هذه التسهيلات والخدمات الحضرية ذاتها قد تكون ضمن العوامل التي أفرزت الحركة الاجتماعية . فمستوى الوعي ، ودرجة التنوير ، ونوعية التغيير الذي يلحق بجماعة ما يعد انعكاساً صادقاً لما هو موجود بالمجتمع من تعليم وصحة وإسكان وثقافة . . . إلخ أي أن هذه التسهيلات والخدمات تهيئ الأذهان ، وتنير العقول ، وتشحذ الهمم تجاه الحصول على كافة الحقوق – وقد يكون ضمنها هذه التسهيلات ذاتها – الأمر الذي يدفع الأفراد دفعاً لتنظيم جهودهم في صورة حركة اجتماعية .

سادساً : المدينة مركز اتصال جمعي :

رغم أنه كان من الممكن أن نعتبر وسائل الاتصال الجمعية ضمن التسهيلات الحضرية والخدمات القائمة بالمدينة إلا أننا فضلنا أن نخصص لها عنصراً مستقلاً ليس لأهميتها وحيويتها فحسب،وإنما لما تسببه من تأثيرات فعّالة ونشطة في نشأة الحركة الاجتماعية أصلاً . وما نقصده بوسائل الاتصال الجمعية

(١) تلاحظ هذه الظاهرة بوضوح ببلدان أمريكا اللاتينية حيث تزداد حدة التفاوتات الطبقية داخل المدينة ، في ذات الوقت الذي تظهر فيه الضغوط من قبل سكان المناطق المتخلفة الذين لا يفضل مستواهم المعيشي عن أقرانهم من أفقر الطبقات من سكان المدينة (إن لم يكن أسوأ) .

وفي هذه النقطة راجع المصدر التالي :

— Cornelius W.; «Urbanization as an Agent in Latin American Political Instability: The Case of Mexico», American Political Science Review, Vol: 3, 1969.

هنا يمتد ليشمل كافة الأدوات والأساليب المادية والفكرية المؤثرة في زيادة درجة التفاعل القائم بين أبناء المجتمع الواحد أو بينهم وبين المجتمعات الأخرى . ومن ثم فإن هذه الأدوات والأساليب تضم وسائل النقل والمواصلات (بما ترتبط بها من شبكة طرق وشوارع) وأدوات الاتصال الجماهيري المختلفة من : إذاعة ، وتيلفزيون ، وصحافة ، وسينما ، وكتب . . . إلخ .

ومن البديهيات التي لا يمكن نكرانها أن وسائل الاتصال هذه - بشقيها المادي والفكري - لها تأثير فعّال على نمو كافة الظواهر الاجتماعية بالمجتمع . فعن طريقها يمكن تبادل الأفكار والمعلومات ، وبواسطتها يستطيع أفراد المجتمع تحقيق الحدِ الأدنى من « التفاعل » الذي يضمن اتفاقهم - أو اختلافهم - حول أي موضوع[1] .

والحركة الاجتماعية كظاهرة اجتماعية تتطلب بالدرجة الأولى شكلاً ما من أشكال هذا التفاعل . وما من شك في أن المدينة باعتبارها مركز اتصال رئيسي يتيح هذا الشكل من التفاعل الذي يتم بدرجة وبنوعية تتفاوتان بالضرورة من مدينة لأخرى حسب نظام الاتصالات الذي تتميز به .

ويذهب كل من « ليرنر » D. Lerner و « شرام » W. Schramm إلى أن الظواهر الحضرية عموماً والحركات الاجتماعية خصوصاً مدينة إلى وسائل الاتصال في توفير كل العناصر المكونة لها[2] . فهي التي تؤهل الأفراد بداية لاستيعاب الأفكار التي تشكل أيديولوجيتهم ، كما أنه اعتماداً عليها يتم تناقل هذه الأفكار ومناقشتها وإقرارها في صورة أهداف معلنة أو غير معلنة ، واستناداً

---

(١) درس علماء الاتصال وباحثوه هذه المسألة بشكل مستفيض وانتهى بعضهم إلى بناء « نماذج » تصورية تخيلوا المجتمع من خلالها . وكان إهتمامهم الأساسي منصباً على إبراز تأثير وسائل الاتصال في عملية التفاعل بين الأفراد والجماعات وكيف يؤدي ذلك إلى تحقيق بعض الأهداف المجتمعية .

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :

— Lerner D., and Schramm W. (eds.); «Communications and Change in Developing Countries», East-West Center Press, Honolulu, 1967.

إلى ذات الوسائل تتشكل البذور التنظيمية الأولى لأية حركة اجتماعية فضلاً عن أن نجاح هذه الحركة - أو فشلها - مرهون بالكيفية التي تستخدم بها هذه الأساليب[(١)] .

وإذا كانت مناقشتنا السابقة للظروف الممهدة لظهور الحركة الاجتماعية الحضرية قد أفادت في شيء فإنه يتبلور في محاولة كشف النقاب عن بعض مكونات هذه الظاهرة (أي الحركة الاجتماعية) سواء من حيث ظروف نشأتها التاريخية ، أو عناصر وجودها الواقعي بالمجتمعات من النواحي : المكانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . غير أن « الظروف الستة » السالفة لابد أن تكون أثارت تساؤلاً حيوياً يدور حول طبيعة الحركة الاجتماعية الحضرية ومصادرها . بمعنى : هل تتسم هذه الحركة بطابع محلي يحدد خصائصها ويشكل أهدافها ، أم أن النسق العالمي - الدولي هو الذي يحدد طبيعتها ، وبالتالي فإن أي حركة اجتماعية - مهما كانت درجة محليتها - تنتمي إلى تشكيل عالمي ما ؟

لعل استرجاع جوهر ما سبق مناقشته حول « الحركة الاجتماعية » يكون عوناً في الإجابة على هذا التساؤل فهي ليست من نوع الظواهر الذي يبحث له عن مجال - محلي أو عالمي - ينتمي إليه ، كما أنها - أي الحركة الاجتماعية - ليست عملية منظمة دائماً لها « هيراركية » ثابتة تتسم بها وتنظم أصول الانتماء لها والتعامل معها ، وإنما هي عملية تلقائية في الأصل (ويمكن أن يلحقها التنظيم فيما بعد) تتبلور مقوماتها بصفة أساسية من الظروف المحلية السائدة فهي التي تحدد هويتها وطبيعتها[(٢)] .

---

(١) تستخدم الدولة أحياناً وسائل الاتصال العامة للتأثير على الجماهير تجاه أية قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وبخاصة في حالة سيطرة الدولة على هذه الوسائل .

(٢) تبنى كثير من العلماء هذا المدخل في دراسة « الحركة الاجتماعية » للدرجة التي صارت معها محلية في طبيعتها ومضمونها ومصدرها . وقد اعتمدوا في دراساتهم على « حالات » ، « ونماذج » للحركة الاجتماعية ببعض المجتمعات دون أن يتطرقوا إلى إجراء مقارنات بينها وبين حالات ونماذج أخرى .

غير أن ذلك لا يعني أنها تظل دائماً محلية الطابع محدودة بالنسق المجتمعي الذي نبتت فيه ؛ فقد تلتقي أهداف عديدة من الحركات الاجتماعية في بلدان مختلفة حتى وإن بعدت بينها المسافات ، أو اختلفت الأيديولوجيات السائدة بها ، أو تفاوتت الظروف الدافعة إلى تكونها والأهداف المتوقعة من ورائها .

فالحركات الاجتماعية العمالية مثلاً تلتقي بشكل أو بآخر من حيث تنظيمها ، ومطالبها ، والأساليب التي تسلكها على أن هناك بعض الاختلافات بين أشكال الحركات العمالية وبخاصة من حيث هذه النقطة الأخيرة (أي الأساليب التي تسلكها لتحقيق أهدافها) وترجع بصفة رئيسية إلى تفاوت المجتمعات في الأيديولوجيات السائدة بها.فبينما تسمح المجتمعات الرأسمالية مثلاً بحق اضراب طائفة من العمال طلباً لزيادة في الأجر أو تخفيض ساعات العمل أو تحسين ظروف المهنة بصفة عامة ؛ فإن المجتمعات الاشتراكية تصادر هذا الحق ، ومع ذلك فإن الحركة العمالية قائمة في كلا النمطين من المجتمعات ويبقى الاختلاف فقط كامناً في أسلوب التعبير عن هذه الحركة ومظاهرها[١].

وخلاصة القول أن هناك بعدين للحركة الإجتماعية يعملان معاً ويشكلان في ذات الوقت جوهرها وخصائصها فضلاً عن طبيعتها ومصادرها ونقصد بهما : الطابع المحلي ، والنسق العالمي . فبينما يحدد الأول الظروف الذاتية لنمو الحركة الاجتماعية بما تضمه من ملامح مجتمعية تتسم ولا شك بالخصوصية ، نلحظ البعد الثاني يتشكل في ضوء الظروف العالمية والخصائص العامة للحركة الاجتماعية الحضرية والتي تتميز ولا ريب بالشمول[٢].

(١) رغم أن الاضراب واستخدام العنف للتعبير عن المطالب - عمالية كانت أو غير عمالية - مسائل مرفوضة وممنوعة بالمجتمعات الاشتراكية إلا أن هناك بعض النماذج تخرج عن ذلك الإطار . ولعل الأساليب التي اتبعتها نقابة « تضامن » العمالية البولندية طيلة عشر سنوات حتى الآن خير شاهد على ذلك .

(٢) راجع في هذا الجانب المصدر التالي :

— Sunkel O.; «National Development Policy and External Dependence in Latin America», Journal of Development Studies V: 4,. 1969.

ويبدو أن رصد المظاهر الحضرية للحركة الاجتماعية مسألة أساسية تفيد إلى حدّ بعيد في تحليل خصائصها ، وإبراز مقوماتها ، ولتحديد شروط قيامها . وقد سعى إلى ذلك بعض العلماء الذين تعمقوا في دراسة هذه الظاهرة فنلحظ « بيكفانس » C. Pickvance وقد تطرق في بداية مناقشته لها إلى تحديد كنهها وطبيعتها فيؤكد أنها « نظام من الممارسات والعمليات التي تنجم من حالة التمفصل التي تصيب البنيان الحضري وتؤدي إلى فقدان الصلة بين التركيب الاجتماعي الحضري والأبنية المجتمعية الأخرى ؛ الأمر الذي يؤدي إلى بروز جماعات بشكل منظم - أو غير منظم - تحاول إعادة هذه الصلة - أو بعضاً منها - وتستخدم في ذلك الوسائل الهادئة أو العنيفة »[1] .

غير أن أهم ما يبرز من هذا التحديد لمفهوم الحركة الاجتماعية أن هناك مجموعة من « التأثيرات » Effects تلعب دورين مختلفين فهي أولاً تساعد في تشكيل الظروف غير السوية بالمجتمع الحضري والتي تتلخص في انعدام التوازن بين الأبنية المجتمعية المختلفة الأمر الذي يدفع إلى البحث عن حلول لهذا الوضع . كما أنها ثانياً - وترتيباً على ذلك - تسهم في تشكيل الحركة الاجتماعية وتهيء الظروف لدعمها واستقرارها وزيادة فعّاليتها في علاج المشكلات التي ترتبت على حالة انعدام التوازن تلك .

ويسير « كاستيل » M. Castells في ذات الاتجاه تقريباً حين يسعى إلى تحديد نوعية هذه التأثيرات ، ولكنه هذه المرة يراها ناجمة عن الحركة الاجتماعية ذاتها وليست دافعة لحدوثها . وهو ينتهي في تحليله إلي صياغة نموذج نظري ينطوي على أربعة أنماط من التأثيرات[2] :

---

(١) للتعرف على آراء « بيكفانس » بشكل تفصيلي راجع المقال القيم التالي :

— Pickvance C.; «On The Study of Urban Social Movements», In: Pickvance C. (ed.); Op. Cit.

(٢) راجع الأشكال المختلفة لمظاهر الحركة الاجتماعية الحضرية وتأثيراتها بالمصدر التالي :

— Mitchell J. (ed.); «Social Networks in Urban Situations», Manchester Univ. Press, 1969.

الأول : نمط من التأثيرات « الاصلاحية » : Reform .

وهو يبدأ في الظهور مع بداية نجاح الحركة الاجتماعية في التشكل حيث يبدأ أعضاؤها في الالتفات نحو الأوضاع السيئة والتي استهدفوا أساساً إصلاحها ويحاولون التصدي لها . غير أن وسائلهم في ذلك لا تكون غالباً « جذرية » وإنما هم يحاولون فقط « رأب الصدع » منعاً من حدوث أي انهيار في الأوضاع .

الثاني : نمط من التأثيرات « الضابطة » (المتحكمة) Control .

وهي مرحلة تلي السابقة وتسعى إلى التعرف على الوسائل التي تضبط حركة الحياة الحضرية،فضلاً عن تلك التي تؤدي إلى نشأة علاقة ايجابية بين الأبنية المجتمعية المختلفة .

الثالث : نمط من التأثيرات المتصلة « بالمشاركة » : Participation .

وتسعى الحركة الاجتماعية من خلال هذه النوعية من التأثيرات إلى دفع أفراد المجتمع دفعاً للمساهمة النشطة والفعّالة في التصدي لمشكلات مجتمعهم بدأ بالتفكير المنطقي في حل المشكلة ، وانتهاءاً بإقتراح الحلول العملية والقابلة للتنفيذ ، ومروراً بالتعرف على الطاقات المتاحة وطرق استغلالها[1] .

الرابع : نمط من التأثيرات « التنموية » : Developmental

ويتصل هذا النمط من التأثيرات بما اصطلح على تسميته بالفعل التنموي Developmental Action حيث يكون اطار الخطة قد وضع ، ورصدت كافة الطاقات والامكانات التي يمكن استخدامها ، ووزعت أهداف الخطة على ما يشبه « الجدول الزمني » ، وتحددت أساليب التقويم والمتابعة .

وما من شك في أنه كلما كانت الحركة الاجتماعية ذات أقدام راسخة وقوية وتستند إلى دعائم ثابتة ، فإنها تستكمل عادة هذه المراحل الأربع من أنماط التأثيرات ولا تتعثر عند حدود مرحلة أو اثنتين .

(١) لتفصيل هذا الجانب راجع :

- محمود الكردي ؛ « التخطيط للتنمية الاجتماعية . . . . . » مرجع سابق .

وقد حاولت الدراسات البنائية أن تحدد مظاهر الحركة الاجتماعية وتحلل تأثيراتها في نطاق المجتمع الحضري(١) . ويبدو أن العلماء الفرنسيين كانوا أسبق من غيرهم في إجراء مثل هذه الدراسات ففضلاً عن « كاستيل » نلحظ باحثين آخرين أمثال « أليفز » J. Olives ، و« لينتين » F. Lentin ، و« كارش » S. Karsz قد تعرضوا من خلال دراساتهم وبحوثهم التطبيقية والميدانية بالمجتمع الفرنسي للمظاهر المنبثقة من أمثلة واقعية عديدة للحركات الاجتماعية ، وفوق ذلك فقد حاولوا ربط هذه المظاهر بما تمخض عنها من تأثيرات(٢) .

وقد اهتم فريق منهم بإبراز موقف السلطات المحلية من الحركة الاجتماعية أصلاً ، وكيف أن هذا الموقف (الذي إما أن يكون : مؤيداً ، أو معارضاً ، أو محايداً) يحدد إلى درجة بعيدة مدى نجاح الحركة في تحقيق أهدافها . وقد حدث هذا في الوقت الذي ركز فريق آخر على دراسة أوضاع المؤسسات التي تعين هذه الحركة – أو تعوقها – وكذلك الهياكل التنظيمية التي تتشكل لرعايتها والحفاظ على وجودها .

ومن المعلوم أن الحركة الاجتماعية لا تحدث في فراغ وإنما هي قامت أساساً لإصلاح أوضاع تراها – من وجهة نظرها – قد حادت عن الصواب ، ولاقتراح أساليب جديدة للعمل تحاول بها دفع حركة المجتمع للأمام . ومن الطبيعي أيضاً أن تواجه مثل هذه الحركة بمعوقات ومشكلات تحد من فعّاليتها وتقلل من قوة الدفع المميزة لها(٣) .

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Ash R.; «Social Movements in America», Markham Chicago, 1972.

(٢) يعكس اهتمام العلماء الفرنسيين بهذه الظاهرة الأوضاع القائمة بالمجتمع الفرنسي فيما يتعلق بالحركات الاجتماعية وأن هناك محاولات مستمرة للتعرف على دوافع تكونها ، ورصد مظاهرها وتحليل تأثيراتها .

(٣) قد تؤدي المعوقات التي تواجه الحركة الاجتماعية في بعض الأحيان إلى فشلها في تحقيق أهدافها ولكنها تظل قائمة دون دور حقيقي تؤديه . غير أن حدة هذه المعوقات والمشكلات قد تعمل أحياناً على سحق هذه الحركة ، واختفائها تماماً وكأنها لم تكن .

وحتى نتبين كيف أن هذه الحركة تتسق مع الأنماط المجتمعية الأخرى السائدة بالمجتمع الحضري ، وأنها - أي الحركة الاجتماعية - تواجه عديداً من الصعوبات والمعوقات يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند تحديد العلاقات التبادلية بين الحركة الاجتماعية والأبنية المجتمعية الأخرى . ويمكن إيجاز أشكال هذه العلاقات في ثلاثة مجالات رئيسية على النحو التالي :

أولاً : الحركة الاجتماعية ، والنظام السياسي :

عادة ما يمثل النظام السياسي - أياً كان توجهه - عقبة كؤوداً أمام الحركات الاجتماعية عموماً بحيث يفكر القائمون على هذه الحركات عدة مرات بشأن ردود الفعل المتوقعة لهذا النظام تجاه الحركة التي ينظمون . وقد يعمل النظام السياسي في بعض المجتمعات على « استقطاب » الحركات الاجتماعية التي تظهر بحيث يفقدها حرية الحركة ، ويكشف أهدافها ، ويضمن ولاءها . ويحدث ذلك إذا شعر النظام بخطورة هذه الحركة وأنها قد تمثل تهديداً لركائز وجوده ومن ثم يسعى إلى تضييق الخناق على نشاطها[1].

ثانياً : الحركة الاجتماعية ، والهيكل الاقتصادي :

لا شك أن قيام أي تنظيم يتأثر سلباً أو إيجاباً بهيكله الاقتصادي السائد . وفيما يتعلق بالحركة الاجتماعية فإننا نجد صلة وثيقة بينها وبين عناصر هذا الهيكل فهناك من الحركات ما قد قام أساساً لتصحيح اتجاه الهيكل الاقتصادي بالمجتمع الحضري عموماً ، كما أن منها ما تشكل سعياً وراء الحصول على حقوق مادية - اقتصادية يكون بعض المناطق (المتخلفة مثلاً) قد حرم منها .

ثالثاً : الحركة الاجتماعية ، والتركيب الاجتماعي :

تسعى الحركة الاجتماعية أساساً إلى علاج الخلل الذي قد يكون قائماً في

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

— Castells M.; «Theoretical Propositions for an Experimental Study of Urban Social Movements», In: Pickvance C., (ed.); Op. Cit., p. 147.

البنيان الاجتماعي . فالتركيب الطبقي للمجتمع الحضري مثلاً يكشف في كثير من المجتمعات عن تفاوتات شديدة الاتساع فهناك من الطبقات ما هو مميز واسع الثراء قليل العدد ، أما الطبقات الأخرى فعادة ما نلحظها مختزلة في طبقة واحدة هي المعدمين ذوي الفقر المدقع . وإذا ما تبينا عن قرب الأهداف الحقيقية لأية حركة اجتماعية فإننا واجدوها بلا شك تسعى إلى تصحيح هذه الأوضاع المختلة .

خاتمـــة

مع ختام هذه الدراسة لا نطمع في أكثر من أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق ما استهدفناه أصلاً في مستهلها ، وأن تكون القضايا التي أثيرت من خلالها قد شملت - أو كادت - معظم ما قدر لها أن تشمله ، وأن تكون قد عالجت بعض الموضوعات التي هي في حاجة ماسة إلى ذلك ، فضلاً عما تكون قد حسمته من مسائل كان الخلط قد أصاب بعضها .

على أن وعينا بعدم جدوى دراسة واحدة ، أو حتى عدة دراسات متناثرة - مهما بلغت قيمتها العلمية - راسخ وأكيد . فطبيعي أن دراسة قضية ما - وبخاصة إذا كانت تتسم بالندرة - تحتاج إلى متابعة ومواصلة كي تحتك وجهات النظر ، حتى وإن بدت متعارضة أو متناقضة ، ويتولد عن ذلك بالقطع فائدة محققة في إثراء الفكرة موضوع الدراسة .

ويبدو أن موضوع « التحضر » بعامة نموذج مثالي على ذلك ، فالدراسات المتوافرة عنه وبخاصة على المستوى المحلي (العربي) لم تزل شحيحة نادرة . بل لعلنا لا نبالغ إذا زعمنا أن الدراسات المتاحة على هذا المستوى ككل تمثل نسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بمثيلتها المنشورة على المستوى العالمي عن دولة واحدة من دول أمريكا اللاتينية مثلاً[1] .

ولعل هذه القصور - الذي شارك فيه علم الاجتماع كافة العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة ظاهرة الحضرية بعامة - يرجع إلى عدم الانتباه إلى خطورتها وأهمية تأثيرها في الظواهر المجتمعية الأخرى .

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي :

— Morse R.; «Recent Research on Latin American Urbanization: A Selective Survey with Commentary», In: Breese G. (ed.); Op. Cit., pp. 475 - 506.

ونعتقد أننا لا نجانب الصواب إذا ادعينا أن دراسة النمط الحضري عموماً وفي مجتمعاتنا العربية خصوصاً (حيث تشهد مرحلة تحول واضحة المعالم) تمكننا من الكشف عن كافة الظواهر الأخرى الفرعية التي يفرزها هذا النمط ، فضلاً عما يتيحه ذلك من تحليل جوانب العلاقة بين هذا النمط وغيره من الأنماط المعيشية الأخرى : ريفية كانت ، أوبدوية .

وإذا كانت القضية التي فرغنا تواً من مناقشتها (وهي أنماط التحضر ومشكلاته) قد استندت إلى الإطار النظري - المنهجي الذي سبق عرضه بالكتاب الأول (القضايا والمناهج) فإن كلا الجانبين يظل معلقاً يبحث عن رؤية مستقبلية تتمكن من حسم كثير من القضايا النظرية والمنهجية ، وتستطيع - في ذات الوقت - مناقشة معظم الأنماط التي سبقت الاشارة إليها ، وترسم الطريق - ولو تصورياً - لمواجهة المشكلات التي تفرزها هذه الأنماط .

ومن ثم أضحت هناك ضرورة ملحة لاستكمال هذه الدراسة الاجتماعية في التحضر بكتاب ثالث يتناول « التخطيط والسياسات » ويعكس الرؤية المستقبلية الواجبة تجاه هذا الموضوع ، وهو كتاب نأمل أن يصدر قريباً إن شاء الله .

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

١ - **أحمد أبو زيد** ؛ « البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع » (الجزء الأول : المفهومات) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢ - **أحمد اسماعيل** ؛ « دراسات في جغرافية المدن » ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٣ - **أحمد النكلاوي** ؛ « القاهرة : دراسة في علم الاجتماع الحضري » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٤ - **أحمد خليفة** ؛ « مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي » (الجزء الأول) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٥ - **إسماعيل صبري عبد الله** ؛ « استراتيجية التكنولوجيا » ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين المتضمنة في مجلد استراتيجية التنمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٦ - **السيد الحسيني** ؛ « المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري » ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٧ - **السيد الحسيني** ؛ « النظريات الاجتماعية ودراسة التنظيم » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٨ - **السيد الحسيني** ؛ « نظرية التبعية : حوار وجدل » ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع (العدد الثاني) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٩ - **السيد الحسيني وآخرون** ؛ « دراسات في التنمية الاجتماعية » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٠ - **السيد محمد بدوي** ؛ « علم الاجتماع والنظم الاقتصادية » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١١ - **العشري حسين درويش** ؛ « محاضرات في التخطيط الاقليمي » ، مذكرة داخلية رقم (٥٣) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، **١٩٦٩** .
١٢ - **جمال حمدان** ؛ « جغرافية المدن » (الطبعة الثانية) ، عالم الكتب ، القاهرة ، **١٩٧٧** .
١٣ - **جمال حمدان** ؛ « شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان » ، كتاب الهلال ، القاهرة ، **١٩٦٦** .
١٤ - **بريز ج .**؛ « مجتمع المدينة في البلاد النامية » (ترجمة : محمد الجوهري) دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، **١٩٧٢** .
١٥ - **حسن الخولي** ؛ « الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعي ثقافي » ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٨٢** .
١٦ - **حسن الخياط** ؛ « الرصيد السكاني لدول الخليج العربية » ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، **١٩٨٢** .
١٧ - **رونج د .**؛ « علم السكان » (ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم) ، مكتبة مصر ، القاهرة ، **١٩٦٣** .
١٨ - **عايدة بشارة** ؛ « التوطن الصناعي في الاقليم المصري » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، **١٩٦٢** .
١٩ - **عبد الباسط حسن** ؛ « علم الاجتماع » (الكتاب الأول : المدخل) ، مكتبة غريب ، القاهرة ، **١٩٨٢** .
٢٠ - **عبد الرزاق عبد المجيد** ؛ « البيئة الاقليمية : تجربة محافظة أسوان » ، مشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة أسوان ، **١٩٦٥** .
٢١ - **عبد الفتاح وهيبة** ؛ « في جغرافية العمران » ، دار النهضة العربية ، بيروت ، **١٩٧٣** .
٢٢ - **عبد الله أبو عياش ، واسحق القطب** ؛ « الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية » ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، **١٩٨٠** .

٢٣ – **عبد المنعم شوقي** ؛ « علم الاجتماع الحضري » ، القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٤ – **فتحي مصيلحي** ؛ « النمو العمراني لمدينة القاهرة الكبرى منذ بداية القرن العشرين » رسالة دكتوراه (غير منشورة) مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٥ – **محمد الجوهري** ؛ « الأنثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية » (الطبعة الثانية) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٦ – **محمد الجوهري** ؛ « فكرة النمط في العلوم الاجتماعية » ، مقال بمجلة الفكر المعاصر ، ديسمبر ١٩٧٠ .

٢٧ – **محمد الجوهري** ، « مقدمة في علم اجتماع التنمية » (الطبعة الثانية) دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٢٨ – **محمد الجوهري** ؛ « مقدمة في علم الاجتماع الصناعي » (الطبعة الثانية) ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

٢٩ – **محمد الجوهري ، وعلياء شكري** ؛ « علم الاجتماع الريفي والحضري » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣٠ – **محمد السيد غلاب ، ومحمد صبحي عبد الحكيم** ؛ « السكان ديموغرافياً وجغرافياً » ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٣١ – **محمد حسن فج النور** ؛ « التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى » مذكر رقم (٩٦٧) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٢ – **محمد رياض** ؛ « مدن الخليج : تطورها ومشكلاتها المعاصرة » ، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، (العدد الثاني) جامعة قطر ، ١٩٨٠ .

٣٣ – **محمد عاطف غيث** ؛ « علم الاجتماع الحضري : مدخل نظري » ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ .

٣٤ - **محمد علي محمد** ؛ « مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم » ، الهيئة العامة للكتاب ، الإسكندرية ، **١٩٧٢** .

٣٥ - **محمود الكردي** ؛ « التخطيط للتنمية الاجتماعية : دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في أسوان » ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٧٧** .

٣٦ - **محمود الكردي** ، « التخلف ومشكلات المجتمع المصري » ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٧٩** .

٣٧ - **محمود الكردي** ، « الجوانب الاجتماعية والايكولوجية للتكامل الاداري والتنظيمي بين المدن العربية المعاصرة » ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (العدد السادس) ، جامعة قطر ، **١٩٨٣** .

٣٨ - **محمود الكردي** ، « النمو الحضري : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر » (الطبعة الثانية) ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٧٩** .

٣٩ - **محمود الكردي** ؛ « الهجرة من الريف إلى المدن في مصر : أنماطها - دوافعها - نتائجها » ، المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية ، الرباط ، يونية ١٩٧٧ .

٤٠ - **محمود عودة** ؛ « الهجرة إلى مدينة القاهرة » ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، **١٩٧١** .

٤١ - **نهى فهمي** ؛ « القرية المتحضرة : دراسة اجتماعية للحوامدية » رسالة دكتوراه (غير منشورة) مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية

1 - **Abu-Lughod J. and Hay R. (eds.)**; «Third world Urbanization», Methuen, N.Y., 1979.

2 - **Amin G.**; «Urbanization and Economic Development in the Arab World», Beirut Arab Univ, Beirut 1972.

3 - **Anderson N. (ed.)**; «Urbanism and Urbanization», Leiden, 1964.

4 - **Artle R.**; «Urbanization and Economic Growth in Latin America», Institute of Urban and Regional Development, Univ. of Clifornia, 1970.

5 - **Ash R.**; «Social Movements in America», Markham Chicago, 1972.

6 - **Beker H.**; «Social Problems: A Modern Approach», John Wiley and Sons. Inc., N.Y., 1969.

7 - **Berry B.**; «City Size Distributions and Economic Development», Economic Development and Cultural Change Vol:9, 1961.

8 - **Berry B.**; «The Human Consequences of Urbanization», St. Martin Press, N.Y., 1973.

9 - **Beshers J.**; «Urban Social Structure», The Fres Press, N.Y. 1969.

10 - **Birch D.**; «Toward a Stage Theory of Urban Growth», Journal of The A.I.P, Vol: 37, 1971.

11 - **Bloomberg and Schmandt (eds.)**; «Power, Poverty and Urban Policy», Urban Affairs Rev. Vol:2, 1970.

12 - **Bogue D. (ed.)**; «Needed Urban and Metropolitan Research», Oxford Univ. Press, 1953.

13 - **Braidwood R. and Willey G. (eds.)**; «Courses Toward Urban Life», Chicago Univ. Press, 1962.

14 - **Breese G. (ed.);** «The City in Newly Developing Countries», Princeton Univ. Press, 1972.

15 - **Brett E.;** «Dependency and Development: Some Problems Involved in the Analysis of Change in Colonial Africa», Univ. of Pittsburgh Press, 1971.

16 - **Brookfield H.;** «Independent Development», Prentice - Hall N.J., 1975.

17 - **Brown L.;** «Seeds of Change», Pall Mall, London 1969.

18 - **Chapin F.;** «Urban Growth Dynamics in Regional Cluster of Cities», John Wiley and Sons. N.Y., 1972.

19 - **Chilcote R. and Edelstein J. (eds.)** «Latin America: The Struggle with Dependency and Beyond», Mass. Schen-Kman Cambridge 1974.

20 - **Childe V.;** «The Urban Revolution», Town Planning Rev: 21, 1966.

21 - **Christensen D.;** «Urban Development», Holt Rinehart and Winston Inc., N.Y, 1964.

22 - **Cornelius W.;** «Urbanization as an Agent in Latin American Political Instability: The Case of Mexico», American Political Science Review, Vol: 3, 1969.

23 - **Cullingworth J.;** «Problems of an Urban Society» (Vol: II The Social Content of Planning) George Allen & Unwin Ltd, London 1972.

24 - **Davis K.;** «The Origin and Growth of Urbanization in the world», American J. of Sociology, Vol: 60, 1955.

25 - **Davis K. and Golden H.;** «Urbanization and the Development of Pre-industrial Areas», Economic Development and Cultural Change, Vol:3, 1954.

26 - **Dietz H.;** «Urban Squatter Settlements in Peru: A Case History and Analysis», Journal of Inter-American Studies, Vol. X1, 1969.

27 - **Duncan O. and Reiss A.;** «Social Characteristics of Urban and Rural Communities», John Wiley and Sons. Inc., N.Y., 1966.

28 - **Dwyer D. (ed.);** «The City in The Third World», The Macmillan Press Ltd, London 1974.

29 - **Eddy E. (ed.);** «Urban Anthropology: Research Perspectives and Strategies», Southern Anthropological Society Proceeding No. 2, Georgia 1966.

30 - **Elias G. and Others (eds.);** «Metropolis: Values in Conflict», Wadsworth Publishing Co. Inc. California, 1964.

31 - **EL-Kordy M.;** «Social Aspects of New Industrial City Planning in Egypt: The Case of Tenth of Ramadan-An Analysis of Its Master Plan», Univ. of Reading, U.K., 1979.

32 - **Elliott M.;** «Crime in Modern Society», Harper N.Y., 1962.

33 - **Fag EL-Nour M.;** «Urbanization and Economic Development», Memo. No. (1041), I.N.P, Cairo, 1973.

34 - **Finkle J. and Gable R. (eds.);** «Political Development and Social Change», John Wiley and Sons., N.Y. 1966.

35 - **Fisher Ch.;** «South-east Asia: A Social, Economic and Political Geography», Methuen, London, 1964.

36 - **Fisher J. (ed.);** «City and Regional Planning in Poland», Cornell Univ. Press, 1966.

37 - **Fleisher A.;** «The Influence of Technology on Urban Forms», West Trenton, N.J., 1965.

38 - **Fox R.,** «Urban Anthropology: Cities in their Cultural Settings», Prentice - Hall Inc., N.J., 1977.

39 - **Frank A.;** «Capitalism and Underdevelopment in Latin America», Monthly Review Press, N.Y., 1967.

40 - **Frank A.;** «Latin America: Underdevelopment or Revolution?» Monthly Review Press, N.Y., 1969.

41 - **Friedmann J.;** «Cities in Social Transformation», Comparative Studies in Society and History, Vol: T.V., 1961.

42 - **Friedmann J. and Alonso W. (eds.)** «Regional Development and Planning», The M.I.T Press, N.Y., 1964.

43 - **Fustel de Coulanges,** «The Ancient City», Doubleday, N.Y., 1956.

44 - **Gamer R.;** «The Developing Nations: A Comparative Perspective», Allyn and Bacon Inc., London, 1976.

45 - **Gibbens T.;** «Trends in Juvenile Delinquency», W.H.O. Geneva, 1961.

46 - **Gillie F.;** «Basic Thinking in Regional Planning», International Institute of Social Studies, Paris, 1967.

47 - **Gist N.;** «Developing Patterns of Urban Decentralization» Social Forces Bull., March 1962.

48 - **Gittler J. (ed.);** «Review of Sociology: Analysis of Decade», John Wiley Inc., N.Y., 1959.

49 - **Gilkson A.;** «Regional Planning and Development» Amesterdam Univ. Press, 1965.

50 - **Goldthorpe J.;** «The Sociology of the third World: Disparity and Involvement», Cambridge Univ. Press, 1975.

51 - **Gottlieb A.;** «Planning Elements of an Inter-industry Analysis: A Metropolitan Area Approach», Journal of the A.I.P Vol: 22, 1956.

52 - **Greenhut M.;** «Plant Location in Theory and Practice», Chapel Hill, 1956.

53 - **Gutkind P.;** «The Poor in Urban Affrica: A Prologue to Modernization, Conflict and Unfinished Revolution», Urban Affairs Review, Vol: 2, 1970.

54 - **Guttenberg A.;** «Urban Structure and Urban Growth», Journal of the A.I.P, Vol: XXVI, May 1960.

55 - **Hamdan G.;** «Studies in Egyptian Urbanism», The Renaissance Bookshops, Cairo 1959.

56 - **Hance W.;** «Population Migration and Urbanization in Africa», Columbia Univ. Press, N.Y., 1970

57 - **Harris B.;** «Some Problems in the Theory of Intra-urban Location», Operation Research Review, October 1969.

58 - **Hatt P. and Riess A. (eds.);** «Cities and Society», The Free Press, Illinois 1962.

59 - **Hauser P. and Schnore L. (eds.);** «The Study of Urbanization» John Wiley & Sons Inc. N.Y., 1967.

60 - **Hawley A.;** «The Changing Shape of Metropolitan», The Free Press, 1959.

61 - **Hawley A.;** «Urban Society», The Ronald Press Co., N.Y, 1971.

62 - **Higgins B.;** «City and Regional Planning», Memo. No. (347), The I.N.P Cairo, 1963.

63 - **Hiorns F.;** «Town Building in History», Harper Pub. London, 1966.

64 - **Hoffman W.;** «On The Dynamics of the Industrial Company: Economic- Sociological Observations», John Wiley and Sons. Inc., N.Y., 1962.

65 - **Hoover E.;** «Region with a Future», The M.I.T Press, 1966.

66 - **Hoover E. and Vernon R.;** «Anatomy of a Metropolis», Cambridge Univ. Press, 1953.

67 - **Hoselitz B.;** «Generative and Parasitic Cities», Economic Development and Cultural Change, Vol: 6, 1965.

68 - **Isard W.;** «Location and Space Economy», Cambridge Univ. Press, 1956.

69 - **Isard W.;** «Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science», The M.I.T Press, 1967.

70 - **Ivar O. and Others (eds.);** «The Sociology of Development», Routledge & Kegan Paul, London 1975.

71 - **Jakobson L. and Prakash V. (eds.);** «Urbanization and National Development», Beverly Hills, N. Y., 1971.

72 - **James B.;** «Continuity and Emergence in Indian Poverty Culture», Current Anthropology, Vol: I I, 1970.

73 - **Johnson N. and Sanday P.;** «Subcultural Variations in an Urban Poor Population», American Anthropologist Review Vol: 73, 1971.

74 - **Johnston R.;** «The Population Characteristics of The Urban Fringe: A Review and Example», Australian and New—Zeland Journal of Sociology, Vol:2, 1960.

75 - **Kahl J.;** «Some Social Concomitants of Industrialization and Urbanization», Human Organization Review, Vol: 18, 1969.

76 - **Kamerschen D.;** «Further Analysis of Overurbanization», Economic Development and Cultural Change, Vol: 17, 1969.

77 - **Kaplan H.;** «Urban Renewal Politics: Slum Clearance in New York», John Wiley Inc., N.Y., 1965.

78 - **Kaufman H. and Singh A.;** «The Rural-Urban Dialogue and Rural Sociology», Rural Sociology Rev., Vol: 34, 1969.

79 - **Keller S.;** «The Urban Neighborhood: A Sociological Perspective», Random House, N.Y., 1968.

80 - **King A.;** «Urbanization and Industrialization», Univ. of Georgia Press, 1967.

81 - **King J.;** «Approaches to Location Analysis: An Overview», Geographic Review, Vol: 1, 1969.

82 - **Lapidus I. (ed.);** «Middle Eastern Cities», Univ. of California Press, 1969.

83 - **Leahy W. and Others (eds.);** «Urban Economics: Theory, Development and Planning», The Free Press, N.Y., 1975.

84 - **Leeds A.;** «The Anthropology of Cities: Some Methodological Issues», Harper and Row, N.Y., 1968.

85 - **Lerner D. and Schramm W. (eds.);** «Communications and Change in Developing Countries,» East—West Center Press, Honolulu, 1967.

86 - **Lewis O.;** «Life in a Mexican Village», Holt Rinehart and Winston, N.Y., 1961.

87 - **Lewis O.;** «The Children of Sanchez», Random House, N.Y., 1961.

88 - **Lewis O.;** «Urbanization Without Breakdown: A Case Study», Scentific Monthly: 75, No. 1, 1969.

89 - **Linnemann H.;** «Introductory Remarks on Regional Planning», Journal of The A.I.P, Vol: XXXVIII, 1962.

90 - **Little K.;** «Urbanization as a Social Process», Penguin Books, London 1974.

91 - **Mangin W. (ed.);** «Introduction in Peasants in Cities», Houghton Mifflin Boston, 1970.

92 - **Mangin W. (ed.);** «Latin American Squatter Settlements: A Problem and Solution», Latin American Review, Vol: 2, 1967.

93 - **Mc Gee T.;** «The Urbanization Process in the third World: Explorations in Search of a Theory», G. Bell and Sons., Ltd, London, 1971.

94 - **Mc Vey R. (ed.);** «Indonesia: Southeast Asia», Univ., HRAF Press. 1963.

95 - **Merton R. (ed.);** «Sociology Today», Basic Books, N.Y, 1959.

96 - **Meier R.;** «A Communications Theory of Urban Growth», The M.I.T Press, 1962.

97 - **Michelson W.;** «Urban Sociology as an Aid to Urban Physical Development: Some Research Strategies», The Journal of the A.I.P, Vol: 34, No. 2, March 1968.

98 - **Miller W.;** «Subculture, Social Reform and The Culture of Poverty», Urban Affairs Review, 1971.

99 - **Minshull R.;** «Regional Geography: Theory and Practice», Hutchinson and Co. Ltd, N. Y., 1968.

100 - **Mitchell J. (ed.);** «Social Networks in Urban Situation», Manchester Univ. Press, 1969.

101 - **Morrill R.;** «Spatial Organization of Society», Belmont Publishers, London 1970.

102 - **Morris R.;** «Urban Sociology», Frederick Parger Publishers, N.Y., 1968.

103 - **Morse R.;** «Latin American Cities: Aspects of Function and Structure», Comparative Studies in Society and History, Vol: 4, 1962.

104 - **Morse R.;** «Recent Research on Latin American Urbanization: A Selected Survey With Commentary», Latin American Research Review, 1965.

105 - **Moynihan D. (ed.);** «On Understanding Poverty», Basic Books, N.Y., 1968.

106 - **Moynihan D. (ed.);** «Toward a National Urban Policy», Basic Books, N.Y., 1970.

107 - **Mumford L.;** «The City in History», Penguin Books Ltd., London 1975.

108 - **Netzer D.;** «Economics and Urban Problems: Diagnoses and Prescriptions», Basic Books Inc., N.Y., 1974.

109 - **Oscaal I. (ed.);** «Beyond The Sociology of Development», Routledge and Kegan Paul, London, 1975.

110 - **Park R.;** «The City: Suggestions for Investigation of Human Behaviour in the Urban Environment», The A. I. P, Vol: 66, March 1956.

111 - **Parker S. and Kleiner R.;** «The Culture of Poverty: An Adjustive Dimension», American Anthropologist, Vol: 72, 1970.

112 - **Perloff H.;** «Key Features of Regional Planning», The A.I.P, Vol: XXIV, No. 3, 1966.

113 - **Perloff H.;** «New Towns Intowns», The A.I.P, Vol: 32, 1966.

114 - **Perloff H. and Wingo L. (eds.);** «Issues in Urban Economics», John Hopkins Press, N.Y., 1966.

115 - **Petersen K;** «Villagers in Cairo: Hypothesis Versus Data», Social Research Center (S.R.C), American Univ. in Cairo (A.U.C) No. 12, Cairo 1971.

116 - **Pickvance C. (ed.);** «Urban Sociology: Critical Essays», Tavistock Publications, London 1976.

117 - **Press I. and Smith M. (eds.);** «Urban Place and Process: Readings in the Anthropology of Cities», Macmillan Pub. Co., Inc., N.Y., 1980.

118 - **Ralph B.;** «Urbanism, Urbanization and Acculturation», American Anthropologist Review, Vol: 53, 1961.

119 - **Richardson H.;** «Regional Economics: Location Theory, Urban Structure and Regional Change», Weidenfeld and Nicolson, London 1969.

120 - **Roach J. and Roach J. (eds.);** «Poverty», Penguin Books London 1972.

121 - **Roberts B.;** «The Social Organization of Low - Income Families,» Univ. of Texas Press, 1970.

122 - **Rogers A.;** «Matrix Methods in Urban and Regional Analysis», The A.I.P, Vol:38, 1972.

123 - **Safa H.;** «The Urban Poor of Puerto Rico», Holt Rinehart and Winston, N.Y., 1974.

124 - **Schlivek L.;** «Man in Metropolis : The People of a great Region-How they are shaping its future and Their own,» Doubleday and Company Inc., N.Y., 1965.

125 - **Schramm W.;** «Mass Media and National Development», Stanford Univ. Press, 1964.

126 - **Scott G. and Others (eds.);** «The New Urbanization,» St. Martin Press Inc., N.Y, 1968.

127 - **Sjoberg G.**; «The Preindustrial City», Glencoe I I, 1960.

128 - **Smith M.**; «Questions of Urban Analysis», Urban Anthropology Vol: 5, 1976.

129 - **Southall A. (ed.)**; «Urban Anthropology: Cross-Cultural Studies of Urbanization», Oxford Univ. Press, 1973.

130 - **Stevens B.**; «A Review of The Literature of Linear Methods and Models for Spatial Analysis», The Journal of The A.I.P, Vol: 26, 1960.

131 - **Steward J.**; «Level of Sociocultural Integration: An Operational Concept», Southwestern Journal of Anthropology Vol: 7, 1951.

132 - **Steward J.**; «Theory of Cultural Change», Univ. of Illinois Perss, 1965.

133 - **Stewart C.**; «Migration as a Function of Population and Distance», American Sociological Review, Vol: 35, 1970.

134 - **Sunkel O.**; «National Development Policy and External Dependence in Latin America», Journal of Development Studies, Vol: 4, 1969.

135 - **Sutherland E. and Cressey D.**; «Principles of Criminology», Philadelphia, 1960.

136 - **Tanabe K.**; «The Development of Spatial Structure in Japanese Cities,» Geography Review, Vol: 13, 1959.

137 - **Thompson W.**; «A Preface To Urban Economics», The Free Press, N.Y., 1963.

138 - **Tinbergen J.**; «The Design of Development», W. Norton, N. Y., 1959.

139 - **Tisdale H.**; «The Process of Urbanization», John Wiley and Sons. Inc., N.Y., 1960.

140 - **Trewartha G.**; «The Less Developed Realm: A Geography of Its population», John Wiley and Sons., Inc., N.Y., 1972.

141 - **U.N.**; «An Introduction to Regional Development Planning,» BSA/ SD/ SSCP 111/ 15, N.Y., 1972.

142 - U.N.; «Demographic Yearbook for 1980.

143 - U.N.; «Statistical Yearbook for 1980.

144 - Ward R.; «The Challenge of Development: Theory and Practice,» Aldine Publishing Company, Chicago, 1967.

145 - Webber M.; «Exploration into Urban Structure», Univ. of Pennsylvania Press, 1964.

146 - Weisbrod B. (ed.); «The Economics of Poverty: An American Paradox», Englewood Cliffs, Prentice Hall, N.Y., 1965.

147 - Wilber Ch. (ed.); «The Political Economy of Development and Underdevelopment,» Random House, N.Y., 1973.

148 - Wilson J.; «Urban Renewal:The Record and Controversy», The M.I.T Press, London, 1966.

149 - Wilson T.; «Planning and Growth», Mc Millan Press Co. Ltd., London, 1964.

150 - Wolf E.; «Aspects of Group Relations in a Complex Society», American Anthropologist, Vol: 5, 1965.

الناشر
دار المتنبي للنشر والتوزيع
DAR AL-MUTANABBI FOR PUBLICATION & DISTRIBUTION
تليفون: ٤٤١٤٣٢/ ٤٤٦٤٤٠ - ص. ب ٢٧٠٦ - تلكس ٤٨١٤ نازكو
Tel.441432 - 446440 - P O. Box 2706 Tlx 4814 Nazco DH.

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية

٢٤١ لسنة ١٩٨٤


طبع في المطبعة الأهلية
AL-AHLEIA P. PRESS Doha - Qatar


Bibliotheca Alexandrina
0310917